اليسار العربي في أفوله

سلامة كيلة



أبو عبدو البغل

اليَسار العربي في أفوله

نحو يَسار جديد

سَلامة كيلة

5-295-30-9957-978 ISBN

الطبعة الأولى: 2011

جميع الحقوق محفوظة بموجب اتفاق

اليسار العربي -سلامة كيلة - الأردن

دار فضاءات للنشر والتوزيع – المركز الرئيسي

عمان- شارع الملك حسين-مقابل سينما زهران

تلفاكس: 4650885 (6 -962+) هاتف جوال: 911431/777(962+)

ص.ب 20586 عمان 11118 الأردن

:Dar_fadaat@yahoo.comE.mail

:Website http://www.darfadaa.com

التوزيع في تونس

فضاءات للنشر والتوزيع – فرع تونس

شارع الهادي نويرة - النصر - تونس 2037

تلفاكس: 21 65 82 70 (216+) - الجوال 39 42 29 98 (216+)

yahoo.com@ fadhahet :E.mail

:Website http://www.darfadaa.com

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عنم راي الجهة الداعمة.

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة

المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر

تصميم الغلاف: نضال جمهور

الصف الضوئي والإخراج الداخلي والطباعة: فضاءات للنشر والتوزيع

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لاتعبر بالضرورة عن رأي دار فضاءات للنشر والتوزيع.

اليَسار العربي في أفوله
نحو يَسار جديد

مقــدمة

اليسار العربي في أزمة؟ هذه مسألة باتت قديمة، لأن اليسار بات يتلاشى، فيتحول إلى أحزاب هرمة ذات سياسات تميل إلى المهادنة والتكيف مع الأمر الواقع، والقبول بأقل القليل. وربما تكون هذه المسألة باتت قديمة كذلك لأن هذا اليسار قد تجاوز المبادئ التي تجعل منه يساراً. إن سياساته المهادنة وقبوله الأمر الواقع هما ما جعلاه يتجاوز المبادئ التي تجعله يساراً، وبالتالي إلى أن يتهمش. لهذا أشرت إلى أفول اليسار، إلى انزوائه خلف اليمين.

أفول اليسار؟ نعم.

هذا الوضع يجب أن يطرح الأسئلة حول الأسباب التي قادت إلى هذه النهاية. لكن أولاً يجب الإقرار بأن الأمور قد وصلت إلى النهاية، فقط انطلاقاً من الواقع القائم.

ولكي لا أكرر كثيراً مما سيرد في الصفحات التالية، أوضح بأنني تناولت سياسات وممارسات ورؤى لأحزاب وقوى وأشخاص لعبوا أدواراً في تاريخ الحركة الشيوعية العربية والماركسية عموماً. ولقد انطلقت من تفكيك "البنية الذهنية" عبر البحث في السياسات والمواقف، لأن مصدر هذه السياسات وتلك المواقف كان معرفياً، لكنه تداخل مع الطبقي، أو أنه جذب فئات وسطى ولم يجلب عمالاً وفلاحين فقراء في الغالب، أو أن القطاعات العمالية والفلاحية التي انجذبت تكيّفت مع سياسة لم تكن تخدم مصالحها إلا بالمعنى الضيق، المتعلق بما هو مطلبي في بعض المراحل.

لهذا يجري التركيز على المعرفي، أي على "منطق التفكير" الذي كان ينتج تلك السياسات، التي وإن طرحت شعارات تحررية و"طبقية" إلا أنها ظلت منحكمة لرؤية "اقتصادوية" من جهة، و"ديمقراطية برجوازية" من جهة أخرى، لأنها كانت تقوم على أن دور الحركة هو الدعم والمساندة كما كررت مراراً، انطلاقاً من فكرة "ماركسية" (أو فهمت على أنها ماركسية) عممت عبر الأممية الثانية، ثم ستالين، تقول بأن كل الأمم (ومنها الأمم المخلّفة) عليها أن تعبر الطريق الرأسمالي في التطور، فهذه حتمية لا يجوز القفز عنها.

هنا خطأ منهجي، لأن الفكرة مبنية على "تحليل مجرّد"، وعام، لا يقوم على "التحليل الملموس للواقع الملموس"، بل يفهم الماركسية كتطور تراكمي يجب أن يُخضع الواقع له.

وبالتالي انثلمت ثورية سياسات الحركة، وباتت تبحث عن "برجوازي" لكي تسلمه رقبتها، وبات دورها مطلبي بالمعنى البرجوازي، أي لا يوضع في سياق رؤية طبقة، وهدفها في التغيير، أي دون برنامج يهدف إلى وصولها السلطة لتحقيق برنامجها المعبّر عن مصالحها.

في هذا الوضع ألبست الفئات العمالية المنخرطة ضيق أفق البرجوازية الصغيرة، واندمج في الأحزاب فيض من هذه البرجوازية الصغيرة، لكن التي تطمح إلى الترسمل عبر الطريق التقليدي (بعكس البرجوازية الصغيرة التي شكلت الحركة القومية، والتي اختارت طريقاً غير تقليدي للوصول إلى النتيجة ذاتها). أو تطمح لتحقيق الرسملة عبر دفع البرجوازية إلى أن تصبح هي السلطة، وبالتالي تمثل دور المستشار لها.

لهذا كانت ضد أن تلعب دور القوة التي تعمل على التغيير واستلام السلطة، وبالتالي انحصرت في المطلبي. كما كانت ضد المقاومة المسلحة في مواجهة الاحتلال، ومع النضال السلمي. ودائماً كانت مع الاتجاه "اليميني" في الحركة الوطنية والحركة المعارضة. وبعضها بات في السلطة ككومبارس عبر فعل آخرين، ومنهم الاحتلال كما في العراق.

لقد اتبعت إستراتيجية خاطئة، وكانت تضحيات مناضليها كبيرة، لكن كانت تصبّ في هذه الإستراتيجية، ما جعلها لا تحقق شيئاً مهماً، سوى هذا التراث النضالي لأفراد أبطال. فالنشاط الذي يفضي إلى نتيجة حقيقية هو ذاك الذي ينبني على إستراتيجية صحيحة وليس أي نضال. حيث إنَّ هذه الإستراتيجية انبنت على خطأ معرفي، على سوء معرفة بالماركسية (سوى تلك التي عممتها الماركسية السوفيتية، والتي لم تكن ماركسية). وحينما يكون هناك خطأ معرفي يعود الأساس الطبقي هو محدِّد الرؤية والبرامج. لهذا أشرت إلى فعل البرجوازية الصغيرة، التي تحت شعارات الشيوعية كانت ترسم (بشكل غير واعٍ طبعاً) سياسة تخدم التطور الرأسمالي، وتكيف العمال في إطار النضال المطلبي ليس إلا.

هذه مسألة من المسائل التي يتناولها هذا الكتاب عبر نقاش "ساخن" مع شخصيات وأحزاب يعبّرون عن "منطق" الحركة الشيوعية العالمية التي كان "العلماء السوفييت" هم منظريها دون جدال. وبالتالي فإن الهم الذي يسكن النقاش هو الإجابة على سؤال: ما هو دور الحزب الشيوعي؟ وما

هو موقع الطبقة العاملة في الصراع؟ هل دعم تطور برجوازي أو قيادة النضال والاستيلاء على السلطة؟

وفي المقابل هو نقاش مع الذين يجيبون بأن هدف الطبقة العاملة هو تحقيق الاشتراكية، فكيف يمكن أن نحقق الاشتراكية في مجتمع مخلّف، دون صناعة، أو بصناعة هامشية، وزراعة متخلفة، ووعي قروسطي. وأيضاً يعاني من الاحتلال في أكثر من منطقة، ومجزأ؟

هنا النقاش يجري حول رؤية الماركسيين لدورهم في الواقع، وبالتالي رؤيتهم لدور العمال والفلاحين الفقراء في الصراع الواقعي. وسيبدو أن النقاش فيها قد تكرر مع أكثر من طرف من الأطراف التي يتناولها الكتاب، وأظن بأنها مسألة مفصلية، وكانت أساساً في تهميش الحركة الشيوعية وتفككها، وتحوّلها إلى مجموعات صغيرة تعيش على هامش الطبقات، أو تنحصر في مجموعة من الفئات الوسطى.

والنقاش في هذه المسألة الهامة كان يهدف إلى توضيح شكل من أشكال الخطأ المعرفي، والذي ربما يكون هو الأصل، يتمثل في الانطلاق من فكرة باعتبار أنها قانون لأنَّ ماركس أو لينين أو ستالين قد قالها في وضع آخر. أو جرى اعتبارها من أسس الماركسية اللينينية. وهي فكرة التطور التراكمي الحتمي في سياق التطور التاريخي، بحيث يجب أن نتجاوز الإقطاع نحو الرأسمالية، وعبر قيادة البرجوازية الناشئة. وما دام مجتمعنا إقطاعياً لهذا يجب أن يكون دورنا هو خلف هذه البرجوازية، لأنَّ هذه ضرورة حتمية. وبالتالي سيكون التكتيك العملي هو البحث عن برجوازية لكي ندعمها، وحتى حينما لا نجد يجب أن نخترع برجوازية، لأنَّ الانتقال لن يكون سوى إلى الرأسمالية.

في هذا "التطبيق الخلاق للماركسية" نكون لا زلنا ننحكم للمنطق الصوري (النصي)، حيث سيكون دورنا هو تطبيق الفكرة وليس البحث في الواقع للوصول إلى فكرة تعبّر عنه. بمعنى أنَّ تلك الفكرة كانت بمثابة قانون حتمي، وليست فكرة بدت صحيحة في لحظة ومكان محدَّدين، وربما لم تعد كذلك، وهي لم تعد كذلك منذ بداية القرن العشرين حينما تحولت الرأسمالية التنافسية إلى إمبريالية (وهنا تكمن أهمية تصور لينين وملاحظاته، رغم أنَّ الواقع قد أضفى سمات أعقد بعد إذ).

الخطأ المعرفي هنا يتحدد في أنَّ صياغة ستالين (والماركسية السوفييتية) للماركسية وللسياسة باتت هي القوانين التي يجب أن تُطبق هنا. والماركسية تنطلق من التحليل المادي للواقع في تحولاته وتغيراته المستمرة، فهذا هو

منطق الجدل. وما من شك في أن السياسات والمواقف تكشف هذا الفارق، حيث إنَّ الهدف هنا هو تناول الخطأ المعرفي، الإشارة إليه، وتوضيح لماذا هو خطأ من منظور الماركسية، لكن ليس انطلاقاً من النصوص التي قالها ماركس أو إنجلز أو لينين بل من منظور الجدل ذاته.

في هذا السياق سنلمس بأنه جرى تناول العديد من المسائل السياسية، منها المسألة الفلسطينية وموقف الحركة الشيوعية منها، الآن ولكن منذ عقود كذلك، لأنَّ ما هو مطروح الآن هو ما ظل يُردد منذ هذه العقود: أي السلام والمفاوضات من أجل جزء صغير من فلسطين. وهو ما كان يطرح مسألة الاحتلال والموقف منه، ومسألة المقاومة، هذه المسألة التي أخذت تصبح مجال هجاء سواء في فلسطين أو في العراق. بمعنى أننا نتناول بأشكال متفاوتة كل ما يتعلق بفهم الواقع وآليات النضال الضرورية فيه. من فلسطين إلى العراق، ومن الوحدة إلى الاستقلال وتحقيق التطور، ومن الصراع ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني إلى العلاقات الشائكة مع الأصوليات.

أي أننا نبحث في موقع الماركسية في الصراع المحلي والعالمي، في الماضي لكن الآن كذلك، أو أننا نبحث في الماضي من أجل الآن، وبالتالي المستقبل.

لكن، الأهم هنا ليس النقد والكشف بل الإجابة على سؤال: كيف يجري الانتقال إلى يسار نضالي؟

العنوان الفرعي للكتاب هو: نحو يسار جديد، وربما يكون الأدق: نحو شيوعية مناضلة. هذا هو جهد المرحلة القادمة. هذا هو الجهد الذي يجب أن يبذل الآن وفي المرحلة القادمة من أجل تحقيق الاستقلال والوحدة والتطور، في مرحلة تشهد تخلخلاً في الوضع الإمبريالي.

الكتاب سجالي، يحاول أن يكشف إشكالية منطق الرؤية قبل أن يشير إلى خطأ المواقف وما آلت إليه. وربما يظهر هنا بعض التكرار نتيجة ذلك، لكن إشكالية المواقف ذاتها كانت تقود إلى ذلك.

مــدخل

ماذا عن أزمة اليسار؟

رغم أن البحث في الأزمة التي تواجه اليسار قد مرّ عليه دهر إلا أنه لم يصل إلى نتيجة، حيث إنَّ كل طرف يعتقد بأنه قد قدّم الإجابة الكاملة، التي تظل ذاتية إلى أبعد مدى لأنها لا تؤسس قناعة عامة بطبيعة الأزمة. وبالتالي يتكرر البحث إلى ما لا نهاية دون نتائج. ولهذا ربما بات علينا البحث في أزمة البحث في الأزمة وليس في الأزمة ذاتها، لأن مهمة البحث هي الوصول إلى نتائج عامة وليس حصره في تخمينات ذاتية.

ولا شكَّ في أن البداية يجب أن تنطلق من التدقيق في الكلمات، لأنَّ فيها ربما يكمن الإشكال الجوهري الذي لا يسمح بالوصول إلى نتائج حقيقية. بمعنى ما هو اليسار؟ ونحن نسأل هنا عن معنى اليسار حيث يجب أن نحدد الموضوع الذي نبحث فيه. إن المنطق الذي لا زال يحكم البحث في هذا الموضوع هو بداهة معنى اليسار. هذه البداهة هي في أساس الفشل في الوصول إلى نتائج، لأنَّ الانطلاق من أساس مشوش سوف يفضي حتماً إلى نتائج مشوشة. لهذا سيكون البحث في الأزمة بلا معنى.

ما اليسار؟

إذن، ماذا يُقصد باليسار؟ يقصد كل التيارات التي تطرح ما يبدو أنه "تقدمي" أو "حداثي" أو "قومي" أو "اشتراكي" أو "ديمقراطي" أو "علماني"، بعض هذه القضايا أو كلها. وبالتالي يجري تناول اليسار من منظور سياسي، أي من زاوية الرؤية السياسية التي تحكم القوى. وحتى حينما يجري تجاوز ذلك إلى ما هو أبعد يشار إلى "العدالة الاجتماعية". وحين تطرح الاشتراكية تطرح بمعنى ملتبس هو ذاته بحاجة إلى بحث.

ولا شك في أنَّ معنى اليسار مستمد من عملية التقدم بمعناها العام، أي أنه مستمد من السعي لتحقيق تغيير ما تقدمي. وبالتالي فهو في تقابل مع المحافظة، التي تعني الحفاظ على الوضع القائم في مجتمع يحتاج إلى التغيير. وهنا يمكن أن يكون مطمح التغيير جزئياً، أي يتعلق بهدف واحد، أو كلياً. ثم إنَّ معنى اليسار مرتبط بما هو داخلي، أي يتعلق بالتغيير في بنية المجتمع في سياق تحقيق تحويل جزئي أو كلي. أي من أجل تحقيق التطور بمعناه الحداثي أو تحقيق العلمانية والاشتراكية. بمعنى أنَّ هذا التحديد لليسار ينطلق من الهدف والفعل السياسي ولا ينطلق من أي تحديد آخر، وبالتالي يضم اليسار في طيفه تيارات متعددة يجمعها الميل

لتجاوز ما هو قائم جزئياً أو كلياً. لهذا نجده يتناول تيارات قومية واشتراكية وعلمانية، ولا يخص واحداً منها فقط.

هل نستطيع البحث في الأزمة انطلاقاً من هذا التعدد؟ ودون ملاحظة ما يميز فيما بينها؟

ربما يكون هذا التعميم أساساً في عدم وعي الأزمة، ولقد أفضى إلى سطحية شديدة في تحليلها. حيث يصبح تحقيق هذه المهمات "الأهداف" السياسات هو سبب الأزمة، بينما كانت هناك أزمة لأننا لم نستطع تحقيق هذه الأهداف. بمعنى أننا في أزمة لأننا لم نحقق هذه الأهداف، وأنّ الأزمة هي في أننا لم نستطع تحقيقها. هنا تنقلب النتيجة إلى سبب ويصبح السبب هو نتيجة، فندور في حلقة مفرغة، ونتوه في "كلامولوجيا" لا نهاية لها.

إنَّ الانطلاق مما هو سياسي لا يسهم في فهم سبب الأزمة، بل سوف يجعلنا نراوح الكلام بين السبب والنتيجة دون أن نحدد السبب ونتوصل إلى النتيجة. حيث إذا كان تلمسنا للأزمة هو نتاج ملاحظتنا بأن الأهداف التي يطرحها اليسار لم تتحقق، فإن كل تحليلنا سوف يوصل إلى عجز التيارات المختلفة عن تحقيقها، وهكذا في بحث لا ينتهي. هذا الأمر هو الذي جعل البحث في الأزمة يستمر منذ عقود أربعة دون الوصول إلى نتيجة "منطقية"، أو الوصول إلى تحديد السياسات التي تُخرج منها. وإذا حاولنا المقارنة بين التحليلات التي قُدّمت منذ السبعينيات والتحليلات التي تُطرح اليوم سوف لن نجد فارقاً كبيراً في النتائج. وربما هناك من الذين توصلوا متأخرين في البحث عن الأزمة إلى "نتائج" تكرر أفكاراً لباحثين قدموا تصورات منذئذ. تماماً كما حدث في تناول أزمة الاشتراكية، حيث جرت العودة إلى النقد الذي وُجه إلى التجربة منذ أربعة أو خمسة عقود، في تكرار لم يُضف على البحث شيئاً.

لماذا لم تحقق القوى التي طرحت تلك الأهداف الأهدافَ التي طرحتها؟ هنا لا يسعفنا القول بأن الفشل اليساري ينبع من العجز عن تحقيق الأهداف، بل يفرض علينا البحث في الأسباب التي أفضت إلى عدم تحقيقها، أي البحث في طبيعة القوى ذاتها. لكن من هي القوى تلك؟ هنا كذلك ندخل في متاهة أخرى، حيث إنَّ تحديد اليسار يشير إلى أهداف سياسية في الغالب، وبالتالي نعود إلى القول بأنَّ الفشل عن تحقيق الأهداف هو الذي يفرض القول بوجود أزمة في اليسار. ومن ثم نعود إلى المتاهة ذاتها، حيث إنَّ المسألة تتعلق بالعجز عن تحقيق الأهداف التي

يطرحها اليسار.

هذا الوضع سوف يجعلنا ندور في الحلقة المفرغة ذاتها، حيث اليسار مرتبط بتحقيق مهمات محدَّدة لكنه يعجز عن تحقيقها. لماذا يعجز؟ هذا هو السؤال الضروري.

إنَّ السياسي لا يفسر السياسي، أي أن عدم تحقق الأهداف لا يفسر عجز اليسار، لأن المسألة تتعلق بالأسباب التي جعلت اليسار لا يستطيع تحقيق الأهداف تلك. هنا يجب أن نبحث في تكوين اليسار ذاته لا أن نبقى في وضع يوصّف أزمة اليسار بالقياس على الفشل في تحقيق أهدافه. وربما يكون التحديد العام لليسار في أساس الوصول إلى تحديد أسباب الفشل تلك، لأنَّ السؤال الضروري هنا يتعلق في هل أن اليسار وحدة متجانسة؟ وبالتالي هل أن أسباب فشل تياراته هي واحدة؟

إنَّ من أسس الأزمة هو التعميم. حيث سيبدو تعميم معنى اليسار، وبالتالي الانطلاق من تحليل أزمته على ضوء هذا التعميم، أنهما في أساس الفشل في الوصول إلى نتيجة في البحث في الأزمة. فهل أن اليسار موحد؟ إنَّ تعويم معنى اليسار هو تعبير عن وعي البرجوازية الصغيرة التي لا تتلمس سوى العموميات. وهي ترى الفشل بعد أن يحدث وتعيده إلى السبب، ما يجعلها لا تستطيع سوى تلمس ما يحدث في الواقع دون فهم لأسبابه. إن الإشارة إلى اليسار بعموميته إذن هي نتاج وعي البرجوازية الصغيرة التي تفضل التعميم من أجل تجاوز البحث في أزمتها هي بالذات. حيث إنَّ اليسار يسارات، بمعنى أنَّ المسألة لا تتعلق بالتحديد السياسي فقط، لأنَّ الأهداف والسياسات هي نتاج رؤية ومصالح طبقات. وإذا كنا انطلقنا من أن معنى اليسار هو نتاج الميل إلى التغيير (الجزئي أو الكلي) فإن طيف اليسار هنا واسع لأنه يضم طبقات متعددة، وميولاً أيديولوجية متعددة كذلك. فهل أن أزمة اليسار هي واحدة لدى كل هذا التعدد؟ إنَّ التعدد هنا يشير أو يفضي إلى القول بالفشل، ونحن هنا نوصّف ما جرى ولا نحلل أسبابه. فهل أن الأسباب واحدة لدى كل التيارات القومية والماركسية والليبرالية؟ الواحد هنا يتحدَّد في أنها فشلت، لكن هل أن الأسباب هي ذاتها؟

إنَّ البحث في أزمة اليسار يفرض تحديد أي يسار؟ وهنا لا يكفي المستوى السياسي، ولا يكفي الانطلاق من الأهداف العامة، ولا كذلك من القول بأن اليسار هو التعبير عن حركة التقدم، الجزئي أو الكلي. فهذه مسائل تقود إلى الدوران في حلقة مفرغة، لأنها تعيد الفشل إلى الفشل،

دون تلمس (أو بتلمس هامشي) للقوى الاجتماعية التي تحمل هذه الأهداف، حيث إنّ الفشل يرتبط بحاملها بالأساس وليس بها كأهداف.

تعويم معنى اليسار

إنَّ مناقشة الأزمة انطلاقاً من تحديد عمومي لليسار سوف يقود إلى مشكلة في البحث ذاته، فهل أن طبيعة الأزمة هي واحدة لدى كل القوى السياسية التي هي بالضرورة تعبّر عن مصالح طبقية معينة؟ وهل يمكن أن تكون الأزمة هي ذاتها لدى الماركسي ولدى "القومي" أو "الديمقراطي"؟

إنَّ الانطلاق من الأهداف في تحديد معنى اليسار، وبالتالي الانطلاق من تناول كل القوى اليسارية، حين البحث في الأزمة، قاد إلى ربط الفشل بهذه الأهداف لدى قطاع كبير من اليساريين، الأمر الذي فرض انقلاب أهدافهم، والانخراط في تيارات هي نقيضها: اللبرلة التي تعني التكيف مع النظم القائمة أو مع السيطرة الإمبريالية أو الاثنين معاً، والإسلاموية التي تقدم مشروعاً أصولياً يتناقض مع الحداثة بعمومها لكنه يتناقض (أو هكذا بدا) مع السيطرة الإمبريالية.

لقد بدا سبب الفشل في الأهداف و"الأفكار" وليس في أي شيء آخر، لهذا جرى الركض إلى أهداف و"أفكار" أخرى. وهنا جاء الركض من قطاعات في كل اليسار، وبالطريقة ذاتها.

لكن لماذا هذا التعويم لمعنى اليسار؟ أو لماذا الانطلاق من الأهداف العامة التي تجمع تيارات متعددة، والتي هي تعبير عن طبقات متعددة؟

حيث إنَّ طموح اليسار الذي يرتبط بالحداثة والوحدة والعلمنة والدمقرطة كمحددات للحداثة ذاتها، وبالتالي بالـ "اشتراكية" أو العدالة الاجتماعية، هو التعبير عن مصالح كتلة تمثّل طبقات متعددة، وهو الأمر الذي يطرح السؤال حول: هل نتعامل معها ككتلة أو نتعامل مع توضعاتها الطبقية؟ وبالتالي، حين الإشارة إلى الأزمة، هل أنها كلها في السوية ذاتها؟

إنَّ هذا التعويم لليسار فرض ألا يصل البحث في أزمته إلى نتيجة، لأن الانطلاق من تماثل القوى فرض البحث في الأزمة بعموميتها، وهو الأمر الذي حصره في مستوى محدَّد هو ذاك المتعلق بالأهداف، أي البحث في صحة أو خطل الأهداف من جهة، وفي الدوران حول الفشل من جهة أخرى. وبالتالي فإنَّ الأزمة هنا هي في هذا التعويم الذي يعبّر عن وعي البرجوازية الصغيرة، التي لا ترى سوى ذاتها، ومن ثم ترى في عجزها عجز مختلف الطبقات، أو تهرب من البحث في عجزها إلى أعلى عبر تعميم العجز.

اليسار والأزمة

إذا كان تحديد اليسار ينطلق من مسألة التقدم، حيث تلمس الأهداف المعبّرة عنه، فإنَّ البحث في الأزمة يجب أن يتناول بالأساس علاقة هذه الأهداف بالطبقات. وهنا نشير إلى أنَّ تناول الأزمة يفترض الانتقال من البحث في المستوى السياسي إلى البحث في وضع الطبقات ورؤيتها (بالتالي أيديولوجيتها)، حيث إنَّ اختلاف الموقع الطبقي يقود حتماً إلى اختلاف السياسات. ولهذا يجب البحث في رؤى وبرامج مجمل القوى، والغوص إلى أساسها الطبقي من أجل فهم إشكالية كل قوة، وسبب فشلها.

إنَّ الانطلاق من مصطلح عام يتحدد على أسس سياسية كان في جوهر الأزمة، التي كانت أعمق من أن تقتصر على المستوى السياسي. فنحن هنا ننطلق من تحديد سياسي حيث يجري تجاهل المستوى الأساس الذي هو المستوى الطبقي، وأيضاً المستوى الأيديولوجي الذي يترابط مع المستوى الطبقي. لهذا يُطرح السؤال: هل أنَّ الأزمة هي أزمة مشروع سياسي أم أزمة وعي فكري أم أزمة طبقة؟ وبلا شكَّ في أنَّ الأزمة هي في كل ذلك، وهو الأمر الذي يفرض بدل البحث في الأزمة كأزمة يسار، إلى البحث في الأزمة كأزمة قوى تعبّر عن طبقات. وهنا أشير، بالتالي، إلى أنَّ أساس البحث في الأزمة هو بحث خاطئ، ولا يوصل إلى نتائج ممكنة، ومن ثم يظل حبيس العموميات والدوران في حلقة مفرغة. وإن الانطلاق من مصطلح ملتبس لا يفضي سوى إلى نتائج ملتبسة.

فمثلاً، هل يمكن أن نتناول أزمة الحركة الشيوعية وفق الأسس ذاتها التي نتناول فيها أزمة الأحزاب القومية أو حركات التحرر الوطني أو القوى "الديمقراطية"؟ وإذا كانت هذه القوى هي جزءًا من مجمل الحركة التي أسميت باليسار، والتي فشلت كلها، فهل أنَّ فشلها هو نتيجة سبب واحد مشترك؟

إنَّ البحث في مشكلات القوى يفترض البحث في خمسة مستويات، هي التالي:

المستوى الأول هو المستوى الطبقي، حيث يجري النظر إلى وضع الطبقات ومصالحها وحدود نشاطها، والأهداف التي يمكن أن تناضل من أجلها. بمعنى تناول علاقة الطبقات في مشروع التقدم وتحويل المجتمع. وهنا سيكون النظر إلى من هي الطبقات التي تحمل مشروع الحداثة؟ ومن هي الطبقة التي يجب أن تلعب الدور الأساس لكي يتحقق هذا المشروع؟

وفي هذا الوضع لا بدَّ من درس وضع العمال كونهم الطبقة الجذرية

من أجل تحديد دورها الراهن، التي على ضوء ذلك يمكن أن تُطرح مهماتها وتتحدّد أهدافها الراهنة. كما يجب تلمس وضع الفئات الوسطى (البرجوازية الصغيرة) وتحديد مطامحها وممكنات دورها، ومقدرتها على التماسك والفعل في سياق تحقيق ذاك المشروع، الذي يعني تحقيق انتقالة في التكوين المجتمعي تُدخله لحظة الحداثة.

وبالتالي يجب تلمس وضع البرجوازية وممكنات دورها انطلاقاً من التحديد الدقيق لمصالحها، وهل أنها لا زالت قادرة على لعب دور "تقدمي"؟

إنَّ فهم هذه المسائل هو الذي يجيب على سؤال ابتدائي يتعلق بالأزمة، حيث سنلمس تحوّل البرجوازية إلى برجوازية كومبرادورية تنشط في قطاع وسيط ومكمل هو قطاع التجارة والخدمات والمال وتبتعد عن النشاط المنتج كونه أساس التنافس في إطار النمط الرأسمالي. ولهذا فهي تميل إلى التكيف مع الرأسمال الإمبريالي وليس الصدام معه، لهذا لا تغامر في التوظيف في النشاط الاقتصادي الذي يجعلها في تناقض معه. وهي هنا لا تحمل مشروعاً يتعلق بإعادة بناء التكوين المجتمعي على أسس ولدت مع نشوء الرأسمالية. وبالتالي سيكون من الوهم المراهنة على دور لها، والأخطر أن يكون هذا الدور هو القيادة.

وإذا كان دور البرجوازية قد انتهى مع تحقيق الاستقلال عبر تكيفها مع التكوين الذي حددته الإمبريالية المستعمرة، فإنَّ السؤال المطروح هو: لماذا لم تلعب الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء الدور الريادي الذي يفضي إلى الانتصار؟ خصوصاً ونحن نتلمس بأنَّ هذا الدور هو الذي حكم الثورات الناجحة في القرن العشرين، وفي أوضاع مشابهة طبقياً للوضع الذي كان يسود عندنا. هنا يجب أن ينفتح أفق نقاش طويل حول السبب الذي لم يجعل من العمال والفلاحين الفقراء قوة تغيير.

هذا الفراغ الذي نتج عن تكيف البرجوازية مع السيطرة الإمبريالية وتكوينها المحلي، وبين غياب الدور الذي كان يجب أن يلعبه العمال والفلاحون الفقراء، مُلئ من قبل الفئات الوسطى. هل حققت تحويل التكوين المجتمعي، وفرضت انتصار أهداف التطور والحداثة؟ من الطبيعي أن يكون الجواب هو لا، حيث يمكن تلمس النهاية التي وصلت إليها. وهنا سنلمس بأن فئات منها انتصرت بالمعنى الطبقي بعد أن وصلت إلى السلطة، ليس لأنها وصلت إلى السلطة بل لأنها ترسملت عبر نهب المجتمع، ومن ثم تكيفت مع التكوين الذي فرضته الإمبريالية (الدولة

القطرية، النمط الكولونيالي). فهل لا تستطيع الفئات الوسطى إلا أن تقود إلى هذه النتيجة؟ هنا يكون من الضروري الإجابة على سؤال: هل تستطيع الفئات الوسطى فرض انتصار نمط بديل؟ وما هو، إذا كانت لا تقوى على تجاوز الملكية الخاصة؟

النتيجة الممكن استخلاصها من تجربة البرجوازية الصغيرة هي أنها لا تستطيع أن تشكل سوى مرحلة انتقالية من النمط التبعي الذي أوجدته البرجوازية القديمة إلى نمط تبعي محدث، حيث إنَّ مصالحها الخاصة سوف تهيمن لحظة مسكها السلطة، وبالتالي سوف يظهر خطابها الأيديولوجي كقشرة لهذه المصالح.

المستوى الثاني هو المستوى المتعلق بالوعي، أي بالأيديولوجية إذا شئنا التوضيح، فهل أنَّ أزمة الماركسية الرائجة هي ذاتها أزمة الفكر القومي؟ الماركسية تقدّم منهجية تقوم على الجدل المادي، أي على وعي الصيرورة الواقعية، وبالتالي على تحديد السياسات والتكتيكات الضرورية لتغيير الواقع. هي هنا تغييرية بفعل تكوينها. لكن رغم ذلك هل كانت الماركسية الرائجة هي كذلك؟ هل وعت الواقع وحددت آليات تغييره؟ والفكر القومي مثالي يتكئ على منهجيات إما تقليدية أو هي نتاج البرجوازية الحديثة (الوضعية ربما، أو الحدسية)، وهذا ما جعلها تضخم ما هو "أيديولوجي" وتفشل في وعي الواقع، وبالتالي قدّمت رؤيتها انطلاقاً من حسّ عفوي في الغالب، أو من شعور قومي مرهف، وانحكمت حلولها لمثاليتها.

لهذا هل نستطيع أن نعتبر بأن الأزمة هنا واحدة إذا كان "مقياس" كل من الفكرين مختلفاً؟ وبالتالي ما هي أزمة كل منهما؟ إننا إزاء سياقين للأزمة مختلفين حتماً، ولا يمكن أن نناقش أزمة كل منهما وكأنها أزمة واحدة توضع تحت عنوان أزمة اليسار. إنَّ فهم أزمة الفكر القومي تنطلق، إضافة إلى توضعه الطبقي، من كون منهجياته تجعله يؤسس لـ "أيديولوجية" قومية تغطي مصالح تلك الفئات، وتعبر عن طموح عفوي "حماسي" للتقدم، ولا تستطيع أن تؤسس لآليات تغيير توصل إلى تحقيق الأهداف، وخصوصاً مسألة الوحدة كونها أساس وجوده.

أما أزمة الماركسية فتمثلت في غيابها وليس في حضورها. بمعنى أننا لا نستطيع أن نقول بأنَّ أفكار الحركة الشيوعية كانت ماركسية رغم اعتمادها على مصطلحات وأفكار ماركسية تتكرر بلا وعي. إنها "الماركسية السوفيتية" التي يجب أن توضع بين قوسين وأن تُخضع للتفكيك. أما سياسات هذه الحركة فلم تنطلق من وعي الواقع بل من ردود فعل على بعض مظاهره،

وتأسيس يقوم على فكرة "ماركسية" تفرض انتصار البرجوازية. وهي هنا ظلّت في حدود المنطق التقليدي (قياس الغائب على الشاهد).

المستوى الثالث يتعلق بالمشروع الذي طرحته القوى المختلفة، هل كان مشروعاً موحداً أم مثّل مشاريع متعددة؟ سنلحظ أنه في الأهداف الأساسية كان هناك افتراق بين أهداف قومية وأخرى قطرية، وبالتالي نشاط في إطار عربي وآخر في إطار "الدولة الوطنية"، وهناك مشروع يسعى إلى انتصار الرأسمالية وآخر يعمل على تحقيق "الاشتراكية". ومشروع مطلبي "ديمقراطي" وآخر "انقلابي".

فإذا كان المشروع القومي ينطلق من الأمة ويعمل على تحقيق مصالح "الجماهير الشعبية"، فقد كان المشروع الشيوعي الذي يمثل "الطبقة العاملة" يهدف إلى سيادة الرأسمالية وتحقيق سلطتها.

إنَّ البحث هنا يجب أن ينطلق من مدى مطابقة (أو عدم مطابقة) المشروع للواقع عموماً ولمصالح الطبقات، كلٌّ كما يعبّر عنه، خصوصاً. فهل قدمت الحركة الشيوعية مشروعاً مطابقاً لمصلحة الطبقة العاملة؟ وهل كان المشروع القومي في خدمة "الجماهير الشعبية"؟

وهنا يكون البحث في "الفكر السياسي" لمختلف القوى بارتباطه بالطبقات التي قال أنه يعبّر عنها. وربما تكون الأهداف التي يشار إلى أنها تمثل اليسار في صلب هذا البحث، لكن من زاوية منهجية وأيديولوجية كل قوة، كما من زاوية التعبير الطبقي لها. فمثلاً هل أن الاشتراكية التي طرحها الفكر القومي هي اشتراكية حقيقة؟ أم عبّرت عن "اشتراكية البرجوازية الصغيرة" التي تبتسرها إلى مساواة في إطار تقديس الملكية الخاصة؟ وهل يجب حقيقة أن تنتصر الرأسمالية؟ وهل هذا ممكن؟ وما هي القومية؟

المستوى الرابع يتعلق بالممارسة، حيث يجب البحث في السياسات التي اتبعتها كل قوة، فمثلاً الناصرية ولدت من رحم السلطة، والبعث وصل السلطة عبر الانقلاب العسكري ودور الجيش. والحركة الشيوعية نشطت في إطار مطلبي وديمقراطي ولم تطرح على ذاتها مسألة استلام السلطة. بينما قامت النظم القومية بتغييرات جدية في التكوين الطبقي عبر إلغاء الإقطاع وتحقيق الإصلاح الزراعي، والتوسع في بناء الصناعة، وحقوق العمال والتعليم المجاني.

بمعنى أنَّ القوى القومية أصبحت هي السلطة ولكنها فشلت في تحقيق مشروعها رغم أنها حققت بعضاً منه، بينما لم يفكر الشيوعيون في

الوصول إلى السلطة لأنَّ الزمن هو "ليس زمنهم بعد". وهنا لن يكون البحث في الأزمة واحداً بل يخضع لممارسة كل منها، وليكون الفشل ناتجاً عن ممارسة، وفي سياق الممارسة. فهل كان مشروع الحركة الشيوعية صحيحاً؟ وهل سياساتها صحيحة؟ وما هي إشكاليات الحركة القومية التي قادت إلى انهيارها؟ هنا نمط الأسئلة مختلف ونحن نبحث في الأزمة.

المستوى الخامس يتعلق بالظرف العام الذي تحققت التجربة فيه، وأقصد ممكنات التطور التي تتأسس على الظروف العامة. بمعنى ما هو المشروع الممكن في ظل الوضع العالمي القائم؟ هل يمكن لمشروع رأسمالي أن ينتصر، أم أنَّ المشروع المتجاوز للرأسمالية هو الممكن؟

إنَّ الحسم في هذه المسألة يقود إلى القول بعجز "أصلي" في مشروع طبقة، وبالتالي "حتمية" مشروع طبقي آخر. ولا شكَّ في أنَّ القرن العشرين أشّر إلى فشل المشروع الرأسمالي في الأطراف ونجاح المشروع الاشتراكي (الماركسي). وانطلاقاً من ذلك يختلف نمط البحث بين القوى القومية والحركة الشيوعية، فتلك كان مشروعها مستحيلاً ما دام يعبّر عن ميل رأسمالي، وبالتالي كانت النتيجة التي وصلت إليها "حتمية"، وهذه أقامت مشروعاً وهمياً رغم أنَّ الواقع يفرض أن تكون هي أساس عملية التغيير.

وهنا يكون البحث في كيف فشلت القوى القومية من جهة، ولماذا فشلت الحركة الشيوعية عن وعي الواقع ووعي دورها فيه من جهة أخرى، هو الأساس في فهم أزمة اليسار عموماً، ودون ذلك سوف يبقى البحث عمومياً وشكلياً، وبالتالي دون جدوى. حيث إنَّ جدية البحث تفترض دراسة وضع القوى كتعبير عن طبقات، وبالتالي إشكالية دور كل منها، ومدى وعيها لمشروعها، ومن ثم أولوية مصالحها الخاصة. فقد وصلت البرجوازية إلى السلطة وأسست تكوينها المحلي الذي هو في ترابط مع النمط الرأسمالي من موقع تبعي، وبالتالي لم يعد ممكناً أن تلد برجوازية أخرى تسعى إلى "انتصار الرأسمالية" بمعناها الصناعي الحداثي. ولقد حاولت الفئات الوسطى (الفئات الوسطى الريفية خصوصاً) أن تحمل مشروع الصناعة والحداثة والوحدة القومية فحققت ما يشير إلى تدمير البنى التقليدية الزراعية وتحقيق حداثة مشوهة، لكنها تخلت عن مشروعها لأنَّ فئات منها سارعت إلى تحقيق مصالحها الفردية حالما أصبحت هي السلطة، وهذه من طبيعة هذه الفئات، وبالتالي ليس من الممكن أن تتجاوز تكرار التجربة ذاتها في حال مقدرتها الوصول إلى السلطة مرة أخرى. ولهذا فإنَّ المراهنة على دور الفئات الوسطى، والقبول بقيادتها، لن يفعل سوى الانسياق خلف الوهم.

ولا شكَّ في أن فئات منها سوف تكرر طرح المشروع في صيغ جديدة أو وفق الصيغ القديمة ذاتها، لكن لن تخرج تجربتها عما جرى خلال العقود الخمسة الماضية، أي فشل التطور والعودة إلى التبعية.

وهنا يصبح واضحاً أنَّ كل دور أساسي للفئات الوسطى سوف يقود إلى الفشل، رغم أنَّ الفعل السياسي سوف يزخر بدور لقوى تمثل هذه الفئات، لكن سوف يعود الميل الفردي هو المهيمن حال تحقيق تقدم معين.

أي يسار؟

بالتالي حين نتناول أزمة اليسار يجب أن نطرح السؤال: أي يسار؟ وحين نبحث في الأزمة يجب أن نطرح السؤال: أزمة منْ؟

فحين نرى بأن طبقات باتت عاجزة عن تحقيق "المهمات اليسارية" يصبح السؤال هو: لماذا باتت هي القيادة؟ ولماذا لم تستطع الماركسية أن تلعب هذا الدور؟

لهذا سيكون البحث في أزمة اليسار هو بحث، بالأساس، في أزمة القوى الماركسية، لماذا لم تستطع أن تعبّر عن العمال والفلاحين الفقراء؟ ولماذا خضعت لرؤية تفرض عليها ألا تفكر بأن تكون قوة تغيير؟ ولماذا لم تستطع أن تؤسس وعياً ماركسياً واكتفت بالنقل عن "الماركسية السوفيتية" التي كانت تكرس منهجية تقليدية متوارثة تقوم على أساس المنطق الصوري؟ بالتالي لماذا لم تحقق القطيعة المعرفية مع الوعي التقليدي لأفرادها؟ لأنَّ الإجابة على ذلك هي التي تفسّر السبب الذي أبقى الوعي لديها هو وعي الفئات الوسطى، وأسس لأن يصبح وعيها "الشيوعي" هو وعي هذه الفئات وليس الوعي المعبّر عن الطبقة العاملة، والذي يطرح مشروع العمال والفلاحين الفقراء. وهذا الوعي هو الذي جعلها تتمسك حتى النخاع بضرورة انتصار الرأسمالية، وأن تحاول أن تكون "عقل" هذه الرأسمالية، والمرشد لها لكي تصبح هي الطبقة المسيطرة. بمعنى أنها باتت "عقل" البرجوازية بدل أن تكون "عقل" الطبقة العاملة. ومن ثم لكي تنساق خلف وهم اسمه التطور الرأسمالي، لأنَّ هذا التطور بات مستحيلاً بالمعنى الذي يتعلق بالتطور الصناعي وانتصار الحداثة، رغم أن العلاقات الرأسمالية أصبحت هي العلاقات المسيطرة. وربما يكون وهم المشروع الرأسمالي هو الذي جعلها لا ترى بأنَّ الواقع بات رأسمالياً في مستوى العلاقات والسيطرة الطبقية. كما جعل وعي قطاعات منها إلى هذه الواقعة يقود إلى الانتقال إلى الليبرالية الصريحة.

إنَّ البحث في أزمة اليسار إذن، يجب أن يتركز على البحث في أزمة الحركة الشيوعية (بامتدادها المتمثل باليسار الجديد) أكثر مما يتركز على القوى القومية التي انتصرت وأبانت عن تحول فئات منها إلى الرسملة التابعة، حيث إنَّ تعبيرها عن الفئات الوسطى فرض انتصار المصلحة الفردية على المصالح العامة، وهو أمر طبيعي في وضع هذه الفئات التي تميل إلى الترسمل أكثر مما ترغب في تحقيق مشروع عام يقوم على "مسح" المصلحة الفردية لكي يتحقق. أي أنه بالأساس متناقض مع كل مصلحة فردية.

وما يمكن استخلاصه من البحث في أزمة الحركة الشيوعية وامتدادها هو أنها كذلك مثلت فئات وسطى كانت تطمح في أن تنتصر الرأسمالية لكي تكون هي "عقلها"، وكانت صيغة الماركسية السوفيتية تمدها بالشرعية الضرورية لكي تكون "جذرية" من جهة، ورأسمالية من جهة أخرى. كما فعلت القوى القومية حينما تبنت الاشتراكية كستار يخفي المصالح الطبقية الضيقة. مع فارق يتمثل في أنَّ القوى القومية كانت أكثر "جذرية" في هدم الماضي (أي البنى الإقطاعية) ومحاولة بناء جديد كان الأساس في تحقيقها "التراكم الأولي"، وبالتالي إفشاله. بينما كانت القوى الشيوعية تراهن على برجوازية موهومة. بمعنى أنها كانت على يمين القوى القومية وليس على يسارها. ولأنها لم تحمل حلم التغيير التحقت بالقوى القومية وتماهت معها في إطار صيغة "ضبابية" للاشتراكية، كانت كما أشرت هي اشتراكية البرجوازية الصغيرة، أي ليست اشتراكية بل طريق التحول الرأسمالي.

وبالتالي أي أزمة؟

إنَّ البحث في أزمة اليسار يجب أن يكون بحثاً في أزمة الماركسية الرائجة وأزمة الحركة الشيوعية واليسار الجديد وليس أي يسار آخر.

والسؤال هنا هو: لماذا تموضعت هذه "الماركسية" في فئات وسطى تحلم بالتطور الرأسمالي؟ وربما يكون السؤال معكوساً، أي: لماذا احتاجت هذه الفئات هذا النمط من الماركسية الذي كان يصاغ في الاتحاد السوفيتي، والمعبر عن تبلور مصالح الفئات الحاكمة هنا أكثر من تعبيره عن الماركسية بمعناها النقدي الجذري؟ فربما هذا الأمر هو الذي يفسّر اتكاءَها على السوفيت بعكس الماركسية الصينية أو الفيتنامية أو الكوبية التي أسست رؤيتها هي بغض النظر عن تناقض هذه الرؤية مع السوفيت.

ثم لماذا نشأ اليسار الجديد بين صفوف الفئات الوسطى (والطلاب خصوصاً)، وظل يدافع عن الطابع "الطليعي" لهذه الفئات؟ وإذا كانت المسألة الوطنية (فلسطين) هي أساس نشوء هذا اليسار فقد أسس رؤيته

على النقيض من رؤية الحركة الشيوعية، حيث استبدل التطور الرأسمالي بالثورة الاشتراكية، والإصلاح بالثورة، ونصوص الماركسية السوفيتية بنصوص ماركس وإنجلز ولينين، لكن كنصوص يقاس الواقع بها. وبالتالي بدت الظاهرة كفورة أكثر مما بدت كانتقالة في الوعي والتموضع الطبقي والدور، ما يجعل البحث في انعكاس التطور المتحقق في ظل النظم القومية على نشوء فئات اجتماعية متمردة هو أمراً ضرورياً.

وهنا يجب البحث في مستويات الأزمة كلها، أي التموضع الطبقي والوعي ووعي الماركسية والمشروع والممارسة على ضوء المسألة الجوهرية التي تتمثل في أنَّ التطور بمعناه الشامل، أي ذاك المتعلق ببناء القوى المنتجة، وتحقيق الحداثة والوحدة، يرتبط بدور العمال والفلاحين الفقراء وبالحزب الذي يتمثل الماركسية ويستطيع وعي الواقع ووعي آليات تغييره.

في هذا الكتاب أناقش التيار الماركسي، أو الذي يُسمى بالشيوعية، ولا أتناول التيار القومي وتجربته أو ليبرالية عصر النهضة، حيث إنّني تناولت كل ذلك في كتب أخرى (1)، ولقد انطلقت هنا من نقاش السياسات تأسيساً على الوعي بالماركسية، وارتباطاً بالمصالح الطبقية، وصولاً إلى التحديد لأسباب الفشل، والضرورة التي باتت تفرض تجاوز البنى القائمة. منهياً بدعوة إلى إعادة تأسيس الماركسية والحركة الماركسية في الوطن العربي.

(1) انظر:

أ- سلامة كيلة، "إشكالية الحركة القومية العربية"، ط1، دار ورد الأردنية، عمان.

ب - سلامة كيلة، "الهزيمة والأيديولوجية المهزومة"، ط1/ 2010، دار فضاءات، عمان.

الفصل الأول

مشكلات اليسار العربي

(1)

عن مشكلات اليسار الفلسطيني

أ) حزب الشعب الفلسطيني وتعزيز الهوية اليسارية

فرحت حينما قرأت مداخلة الرفيق بسام الصالحي الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، التي يدعو فيها إلى "تعزيز الهوية الفكرية والاجتماعية اليسارية" للحزب. لأنَّ ذلك يشير أولاً، إلى تلمس نقص في الهوية اليسارية شاب الحزب في الفترة الماضية، كما يشير ثانياً إلى ميل لتجاوزه. ويذهب الرفيق بسام أبعد حينما يؤكد على "الحاجة إلى إعادة بناء ... اليسار "على أساس هوية واضحة، وعلى أساس تعزيز التعبير السياسي الحزبي التغييري الواضح لهذا اليسار". ويكمل بأن حزب الشعب "ملزم بمراجعة قاسية وإجبارية" (طبعاً بعد الانتخابات الأخيرة).

ورغم أنَّ المداخلة لا تحمل أية مراجعة، بل تسعى إلى إعادة تحديد طبيعة الحزب وصياغة أهدافه ومهامه، فإنَّ ملامح مفيدة تسهم في تعزيز الهوية اليسارية يمكن تلمسها في النص. مثل التأكيد على أن الحزب هو "حزب اشتراكي يساري"، مؤكداً بأنَّ هدف الحزب البعيد هو إقامة دولة فلسطين الاشتراكية الديمقراطية. ومن ثم تأكيده على الاستناد إلى التراث الفكري الاشتراكي وخاصة "الإسهامات التي قدمت في حقل الماركسية"، لكن بالاعتماد على "المنهج المادي، العلمي، الجدلي"، وبالتالي الاسترشاد بكل ما هو تقدمي وإنساني في الفكرين العربي والعالمي. وأيضاً تحديده للطبقات والفئات التي يمثلها الحزب، التي هي الفئات الشعبية الفقيرة والمهمشة، وفي مقدمها العمال والشغيلة والفلاحون. وبسام يطرح، في إطار الأهداف برنامجاً ديمقراطياً متماسكاً إلى حد ما، يؤسس لبناء "دولة مدنية، عصرية، علمانية".

هذه كلّها مسائل مهمة ومفيدة، لكن ليس هذا فقط هو ما يعزز الطابع اليساري للحزب. فاليسارية لا تتعلق بأهداف بعيدة، أو بشعارات عامة، بل تتعلق أولاً بالمهمات الراهنة، وبالتالي بالبرنامج المطروح. لأنَّ يسارية الحزب تتحدد بذلك أولاً. حيث يمكن أن يكون الحزب اشتراكياً لكنه يكون يمينياً في الممارسة، أو ربما إصلاحياً. فاليسارية تتحدّد بالبرنامج. وهنا نلمس أنَّ الحزب لا زال يراوح في المكان ذاته.

فالرفيق بسام يتحدث بشيء من الفخر عن تحول برنامج الحزب "لحل القضية الفلسطينية إلى برنامج غالبية القوى السياسية الفلسطينية وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية"، متجاهلاً الهزة العنيفة التي طالت كل تلك القوى في الانتخابات الأخيرة. هذه الهزة التي كانت في خلفية دعوته إلى المراجعة القاسية والإجبارية. وبالتالي، متجاهلاً كل التاريخ التالي لتأسيس الدولة الصهيونية، هذا التاريخ الذي أفضى إلى تهميش دور الحزب الشيوعي (حزب الشعب) والحركة الشيوعية العربية عموماً، نتيجة برنامجها في حل القضية الفلسطينية، كما نتيجة موقفها من مسألة الوحدة العربية، ومن دورها المتردد في النضال من أجل التغيير. وبالتالي تقدُّم الأحزاب القومية ثم حركة فتح عليها، والتحاق حزب الشعب والحركة الشيوعية (في سوريا والعراق ومصر مثلاً) بتلك الأحزاب وبحركة فتح. طبعاً يقطع الرفيق بسام الطريق على ذلك بالتأكيد على وصم الاتجاهات المخالفة بالمزاودة السياسية والعدمية. رغم أنَّ النتائج تظهر عكس ذلك، حيث حينما تبنت القوى الفلسطينية الأساسية برنامج الحزب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أصبحت مرفوضة شعبياً. ولقد نجحت حركة حماس لأنها لم تتبنَّ بعد هذا الحل (وليس فقط نتيجة "الفساد السياسي والإداري والمالي وغيرها" كما يشير، حيث ارتبط كل هذا الفساد بطبيعة الحل ذاته، أي بنشوء سلطة فاسدة).

لقد كانت المسألة الفلسطينية في جوهر الموقف الذي جعل الأحزاب القومية العربية تتحوّل إلى قوة شعبية على حساب الحركة الشيوعية. ثم جعل حركة فتح تتحوّل إلى قيادة للشعب الفلسطيني. حيث طرح كل منها رؤية تناقض رؤية الحزب الشيوعي. وإذا كانت هذه الرؤية توصم بالعدمية والمزاودة فقد كانت أساس قوة هؤلاء، لأنَّ هذه الرؤية هي التي تحظى بدعم شعبي، لأنها تعبر عن طموح ذلك الشعب. ولقد تهمّشت حركة فتح، كما تهمّشت كل القوى التي تبنت ما أسمي بـ "الحل المرحلي"، بعد تبني السياسة ذاتها التي اتبعها حزب الشعب، وليس فقط نتيجة الفساد كما يشير الرفيق بسام. فإذا كانت حركة فتح قد عوقبت نتيجة الفساد فقط، فلماذا عوقب حزب الشعب والجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية؟ أليس نتيجة ذلك البرنامج؟ لماذا تعززت حركة حماس وأصبحت القوة الأولى؟ أليس لأنها ظلت تصر على عدم الاعتراف بالدولة الصهيونية، وعلى تحرير كل فلسطين، وممارسة المقاومة؟ رغم أن حركة حماس يمكن أن تتراجع عن كل ذلك، إلا أنَّ الشعب انتخبها على أساس ذلك. وهذا يشير إلى أن الشعب ذاته لا يرى في الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود سنة 1967 حلاً

للمسألة الفلسطينية (أو هكذا اكتشف بالتجربة بعد نشوء السلطة على أساس اتفاقات أوسلو). وهو يرى أنَّ الصراع مع الدولة الصهيونية هو صراع مصير. ليس لمزاج خاص، بل لأنه يتلمس أنَّ الدولة الصهيونية تقوم وتستمر على نفي وجوده كله، وأنَّ في منظورها لا وجود له. وبالتالي فهي لا تفكر في حل حتى في حدود سنة 1967.

والذي يفسّر نجاح حركة حماس بأنه نتاج الميل الإسلامي لدى الشعب يكون مخطئاً، لأن الطابع السياسي للانتخابات كان واضحاً. وكانت سياسة السلطة ومسارها (وهما مترابطان) في جوهر الرفض الشعبي، وبالتالي نجح المختلف في هذا المجال. الأمر الذي يفرض تجاوز "حل الدولتين" وتأسيس سياسة مختلفة.

إذن، إنَّ اليسارية هنا تقتضي إعادة النظر في مسألة "حل القضية الفلسطينية" التي يطرحها حزب الشعب وغالبية القوى الفلسطينية. هذه بديهية أولى. وإذا كانت الأوهام حول حل الدولتين ممكنة في وقت ما، مثلاً خلال الحرب الباردة، فإنَّ النتائج الكارثية التي نتجت عن اتفاقات أوسلو، تفرض تعميق الفهم لطبيعة المشروع الصهيوني بمجمله. وبالتالي وعي أنَّ المسألة ليست "كمية" تتعلق بـ"تخفيض الأهداف"، وبالتالي بشعار بسيط يمكن أن يتحقق (كما طرح بعد سنة 1974 حينما طرح الحلّ المرحلي)، بل تتعلق بموازين القوى، وبهزيمة المشروع الامبريالي، حيث المشروع الصهيوني جزء عضوي فيه. وليس من حل "وسط"، ليس لأنه غير ممكن فقط، بل لأنَّ الدولة الصهيونية ترفض الحلول الوسط، لأنها تسعى إلى انتصار مشروعها في السيطرة على كل المنطقة العربية، وإلى التحوّل إلى قوة إمبريالية إقليمية. وهذا يعيدنا إلى أساس المشروع الصهيوني، حيث إنَّه لم يأت كـ"حل إنساني" لمشكلة اليهود، بل أتى كجزء من إستراتيجية إمبريالية تهدف إلى السيطرة على الوطن العربي.

إنَّ ما نتج عن اتفاقات أوسلو هو نشوء شعور فلسطيني وعالمي بأن الدولة الصهيونية لا تريد السلام، وترفض حل الدولتين، وأنها تسعى لتعزيز السيطرة على الضفة الغربية وليس التنازل عنها. ويمكن تلخيص الوضع الراهن في المسائل التالية:

1) فرغم اتفاقات أوسلو، عملت الدولة الصهيونية على تعزيز السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان. ومن ثم بناء الجدار العازل لتشكيل المجتمع الفلسطيني في كانتونات مسيطر عليها. وبالتالي ضم 60% من أرض الضفة الغربية. هذه الوقائع تشير إلى أن ليس في نية الدولة الصهيونية الموافقة

على قيام دولة فلسطينية في حدود سنة 1967. إنها تلغي على الأرض هذه الإمكانية، بالملموس، وبكل أشكال السيطرة والعنف والضم. حيث إنَّ الرؤية الصهيونية تقوم منذ البدء على أن كل فلسطين هي "أرض إسرائيل".
والمشكلة التي تعالجها الدولة الصهيونية هي الديموغرافيا. حيث تعمل على محاصرة السكان وتفكيك ترابطهم، وإفقارهم إلى حد دفعهم إلى الهجرة.
و"الحل النهائي" هو شكل من السلطة الذاتية لها مهمات إدارية وأمنية تتعلق بالقضايا المدنية.

2) إذا كانت الدولة الصهيونية ترفض حل الدولتين، فهل يساعد الوضع الدولي (والشرعية الدولية) على فرض حل على هذه الدولة؟ توازن القوى خلال الحرب الباردة كان يعطي الوهم بإمكانية ذلك، لكن الوضع تغير منذ انهيار النظم الاشتراكية، وتفرد الدولة الأميركية، وسعيها للسيطرة على العالم بدءاً من المنطقة العربية. الأمر الذي أدى إلى احتلال العراق (بعد أفغانستان). ولقد أوضحت الحرب الصهيونية الأخيرة على لبنان أن الدولة الصهيونية هي جزء من أدوات السيطرة الامبريالية الأميركية على المنطقة.
كما أنَّ الدولة الأميركية قدمت الدعم المطلق للمشروع الصهيوني وفق الصيغة التي تطبق على الأرض (وعد بوش) والقائمة على تطبيق الحل الأحادي الهادف إلى السيطرة، وليس إلى إعطاء دولة فلسطينية مستقلة (رغم إشارة بوش إلى إقامة دولة فلسطينية "بجانب دولة إسرائيل").

ولما كانت الدولة الأميركية هي التي تقرر السياسات العالمية، فإنَّ الوضع الدولي أصبح داعماً للمشروع الصهيوني، ولا يميل إلى فرض حل وسط. إلا إذا اعتقدنا أنه يمكن أن تحدث "صحوة أخلاقية" لدى الدول الامبريالية، تفرض حلاً على الدولة الصهيونية يقوم على الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة. وهذا وهْمٌ، لأنَّ هذه الدول تسعى لتوظيف الدولة الصهيونية في مشروع السيطرة على المنطقة العربية. وتحويلها إلى مركز عسكري" سياسي" واقتصادي لها.

3) والنظم العربية باتت ملحقة بالمشروع الامبريالي.

في ظل كل ذلك، أين هو موقع هدف الدولة الفلسطينية؟ سيبدو كسراب. وهو الذي يعبر عن العدمية السياسية أكثر من أي حل آخر. لأنه مستحيل. فهذا الحل لا يسمح بتأسيس القوى القادرة على تحقيقه، لأنه يقلص النضال إلى حدود سنة 1967، وبالتالي يلغي دور كل الفلسطينيين الآخرين (بعد أن ألغى دور كل العرب). وفي صراع غير متكافئ ليس من الممكن الوصول إلى حل. وهذا يعني أن الحل يبدأ من تغيير ميزان القوى

في كل المنطقة العربية (ونشوء نهوض عالمي مُعادٍ للامبريالية).

طبعاً يسكن العقل الذي يركز على المفاوضات، وتحقيق الدولة المستقلة، ميلٌ لأن يأتي الحل عبر "الشرعية الدولية". أي أن يفرض الحل من قبل قوى أخرى عالمية، وليس بفعل نضال حقيقي. وأنّ مهمة "النضال" الفلسطيني وفق هذا المنطق هي إظهار حاجتنا إلى "دولة"، أو إنهاء "مشاغباتنا" عبر إقامة الدولة. وهذا المنطق يعبر عن عقل ساذج، لا يعرف السياسة. ولا زال يفكر بمنطق "طفولي" (من طفل). فلقد أشرت إلى الوضع الدولي، وأشير هنا إلى أن السؤال الذي يجب أن يناقش بعمق هو: هل أن الدولة الصهيونية قد أنشئت كحل للمشكلة الإنسانية لليهود، أم أنها جزء من مشروع إمبريالي، وبالتالي لها مهمات خاصة تتعلق بكل الوطن العربي؟

كل يوم يتوضح أنها جزء عضوي في المشروع الامبريالي، وبالتالي ليس المطلوب إمبريالياً إنهاء دورها العسكري عبر إقامة "السلام"، بل إنَّ هذا الدور لا زال مطلوباً، وهو مطلوب أكثر الآن. لهذا فإن وضعها مرتبط بتكريس السيطرة على الوطن العربي. وأقصد هنا أنَّ نشوء الدولة الصهيونية لم يهدف إلى إيجاد مكان ليهود مشردين لكي يقيموا دولة، يمكن أن تتكيف مع وضع المنطقة ويقيم السلام معها، بل كانت أداة في إطار مشروع إمبريالي. وبالتالي المسألة لا تتعلق بأن نتنازل عن جزء من فلسطين لكي نتعايش بسلام، ونوجد حلولاً للمشكلات التي تترتب على ذلك. بل إنَّ المسألة هي في طبيعة الوجود الصهيوني ودوره في الوطن العربي. ومن ضمن ذلك تأتي السيطرة على كل فلسطين، والتي تؤسس للهيمنة على المحيط.

هذا أساس من الضروري الانطلاق منه. والذي يشير إلى وهم التفكير بالتعايش وبدولة فلسطينية مستقلة وبالسلام. وهذه نتيجة معاكسة لكل سياسات الحزب منذ سنة 1948. وهي في أساس بلورة اليسار. وبالتالي فإنَّ الحل الأساس يتمثل في التأكيد على ضرورة إنهاء الدولة الصهيونية، وإقامة دولة ديمقراطية علمانية، وكذلك التأكيد على بلورة حل ديمقراطي للمسألة اليهودية المتشكلة نتيجة نشوء الدولة الصهيونية والهجرات اليهودية المتوالية. وعلى أساس ذلك يمكن أن تحل مسألة اللاجئين. وأيضاً التأكيد على الدور العربي في إنهاء المشكلة الفلسطينية، دور الطبقات الشعبية العربية، عبر تغيير النظم الكومبرادورية التابعة، والاشتراك في مواجهة المشروع الامبريالي الصهيوني. إننا نحتاج إلى نهوض حركة تحرر عربية جديدة، لأن فلسطين

كقضية، بالتالي، جزء من مشروع التقدم العربي.

أحياناً تصغير الأشياء يمنع تحقيقها، وأحياناً تكبيرها هو الذي يقود إلى تحقيقها. و"التواضع" في المطالب الفلسطينية أفضى إلى ضياع باقي فلسطين، بعد الذي نراه يجري في الضفة الغربية. فليسمح لنا الرفيق بسام أن نقول إنَّ السياسة التي بدأها الحزب الشيوعي الفلسطيني (والحركة الشيوعية العربية)، ويكملها حزب الشعب الفلسطيني، هي التي تعبر عن عدمية مفرطة، لم تقد سوى إلى تهميش اليسار، وضياع يساريته، وتبوء قوى غير جديرة بقيادة النضال الفلسطيني، كما حدث في صعود حركة حماس الآن. وليتجاوز "العقلانية" التي كانت ولا زالت تحكم الحزب لأنها كانت تعني بالتحديد التكيف مع الأمر الواقع وليس مواجهة الأمر الواقع. واليسارية تفرض مواجهة الأمر الواقع من أجل تحقيق التغيير. وبالتالي تفرض إعادة نظر جذرية في سياسات الحزب انطلاقاً من مراجعة قاسية وإجبارية، لأنَّ الوضع الفلسطيني الراهن يستلزم نهوض قوى اليسار وصياغتها لرؤية بديلة جديدة تهيئ لأن يتجذر بين الطبقات الشعبية، وأن يقود النضال.

ب) يسار في اليمين

ملاحظات على مشروع برنامج جبهة اليسار من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية:

تقدمت كلّ من الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب الفلسطيني بمشروع برنامج من أجل تشكيل جبهة "يسارية". كان الحديث الأولي بأنها سوف تضم القوى "الماركسية"، لكن يتوضح من النص المقدم أنها أوسع من ذلك. وليست المشكلة في هذا التفصيل، بل في السؤال عن مدى يسارية النص، ومدى ماركسيته. وهنا نحن لا ننطلق من النظري فقط، بل ننطلق أساساً من الواقع، بمعنى أننا ننطلق من مدى مطابقته للواقع، حيث هنا تتحدد ماركسيته. وهل انطلق من خلاصة تجربة أربعة عقود؟ وبالتالي هل أسس لرؤية يسارية تطابق اللحظة الراهنة؟

مدخل:

النص لا زال في إطار النقاش، وبالتالي لم تتشكل الجبهة بعد، وهذا أمر مهم من أجل أن لا يجري الانزلاق إلى تحالف يشوه اليسار، ويدمر ما بقي من أمل للماركسية والقوى الماركسية. ومنذ البدء أستطيع أن أقول بأنّ الأفضل هو إهالة التراب عليه، دفنه، لأنه يكرر أفكاراً ثبت فشلها المريع، وأدت إلى أن يتهمش اليسار، ويشوه كل معنى اليسار، ويشكك في الماركسية. الأمر الذي أفضى إلى استمرار هيمنة قوى يمينية رجعية متهافتة، وإلى تقوية القوى الأصولية التي بدت أنها البديل عن هذا اليسار، البديل الجاد وليس الهزلي. وبالتالي لم يكن مستغرباً أن تكون حركة حماس هي البديل لحركة فتح بدل الجبهة الشعبية التي كانت القوة الموازنة لفتح في الأرض المحتلة على الأقل.

الآن، يطرح التحالف بين أحزاب وقوى تصارعت طويلاً، في اختلاف في المواقف التي تحسم بنص التحالف ببساطة. حيث كان الاختلاف الأول مع الحزب الشيوعي الأردني (الذي أصبح الحزب الشيوعي الفلسطيني ثم حزب الشعب الفلسطيني، ولهذا التغيير في اسم الحزب مدلولات معينة)، الذي كان مع قرار التقسيم ومع الاعتراف بالدولة الصهيونية، ومع النضال من أجل السلم العالمي. ولم تكن قضية فلسطين أكثر من أن توضع في هذا الإطار. حتى قضية اللاجئين كانت هامشية في نضاله. بينما انطلق كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير كل فلسطين، وعبر الكفاح المسلح. ما لبثت الجبهة الديمقراطية أن قبلت أن تلعب دور "المدحلة" في طرح "البرنامج المرحلي"، الذي أراده ياسر عرفات وقيادة حركة فتح مدخلاً

للوصول إلى دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر الاعتراف بالدولة الصهيونية، وإيجاد حل ما لمشكلة اللاجئين. وهو ما أوصل إلى إعلان الاستقلال الذي أقرّ بالدولة الصهيونية على أساس قرار التقسيم رقم 181، أي كدولة يهودية، ووفق القرار 242، أي في حدود الأرض المحتلة سنة 1967. ولقد انساقت الجبهة الشعبية مع "الحل المرحلي"، وإن شددت في الربط مع الاستراتيجي دون أن نلحظ بأنَّ هذا الربط بدأ منذ زمن في التلاشي. ثم عبر الموافقة على إعلان الاستقلال، لكن مع التحفظ على الاعتراف بالدولة الصهيونية.

وهذا السياق أوصل إلى أوسلو، ولم يكن ممكناً أن توقع الاتفاقات لولا هذه الصيرورة "اليسارية". وسنلمس بأن مجمل السياسات هذه أفضت إلى أن يتقارب المختلفون، حيث أصبحت مواقف الجبهتين (خصوصاً الجبهة الديمقراطية) تنهل من سياسات حزب الشعب، وهو الأمر الذي تفاخر به بسام الصالحي الأمين العام للحزب.

إذن، هنا كان طبيعياً أن يأتي النص أقرب إلى منطق حزب الشعب الفلسطيني، حيث بات الشعب هو سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وليس كل الشعب الفلسطيني. وأصبح النضال هو أساساً نضال في "فلسطين"، التي غدت هي الضفة وغزة بالتحديد. أما اللاجئون فيمكن المساعدة في الضغط من أجل العودة على أساس القرار 194. أو يمكن، من أجل الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، التضحية بالعودة وإيجاد شكل بديل، يمكن أن يكون التعويض أو الإعادة إلى الأرض المحتلة سنة 1967. ومن ثم يمكن ممارسة كل أشكال المقاومة "السلمية".

ملاحظات أولية

يمكن أن نلمس أولاً ما هو غائب عن النص. وسنشير إلى أننا سوف نتناول المبادئ العامة والمهام دون الهيكلية التنظيمية التي تؤطر التحالف، حيث إنَّها خارج النقاش ما دامت الأهداف هي الأساس في أي تحالف. وبالتالي ما دام التحالف ذاته لا زال موضع نقاش. لهذا سوف أشير إلى ما تجاهله النص أولاً، لأنه معبّر، على الأقل من زاوية اليسار، والماركسي خصوصاً.

المسألة الأولى اللافتة هي تجاهل الطابع الأيديولوجي للتحالف، وبالتالي الاكتفاء بتعبير يساري، وبتحديد هدف العدالة الاجتماعية. حيث إنَّ اليسار تعبير واسع، ويتحدد على ضوء مسائل واقعية (أهداف عامة). وهو لذلك لا يتضمن ما هو أيديولوجي. إنه التعبير عن سياسة معينة في لحظة

محددة. لهذا كانت الناصرية وكان البعث والشيوعيون يساراً، رغم كل التناقضات فيما بينهم. لهذا هل التحالف هو لقوى من منابع أيديولوجية مختلفة لكنها تتوافق على سياسة هي في طابعها يسارية؟ طبعاً سنلمس تالياً بأن الأهداف المطروحة تحيل إلى اليمين وليس إلى اليسار. ثم إنّ العدالة الاجتماعية لا تشير إلى الماركسية، ولا حتى إلى الاشتراكية بمعناها البرجوازي الصغير، لأنه يمكن أن يطرحها البرجوازي (وفق المعنى الخاص به)، كما يمكن أن يتبناها الإسلامي (أيضاً وفق المعنى الذي يخصه). بالتالي ليس من إشارة إلى الماركسية هنا.

في هذا استمرار للميوعة الأيديولوجية التي تعممت مع "انتصار الليبرالية"، والتي فتحت على الليبرالية من جانب، والإسلامية من جانب آخر. وبالتالي أضاعت اليسار والماركسية.

لكن هل أن التحديد الأيديولوجي ضروري هنا؟ أظن بذلك، لأن الأيديولوجية ليست "راية" فقط، ولا شعاراً فحسب، إنها بالأساس منهجية تفكير وتراث، وموقف طبقي. لهذا، خصوصاً وأن التحالف يتجه لتأسيس "الحزب الموحد لليسار الديمقراطي"، أي أنه يتجه للتحول إلى حزب، إذا لم يحدد طابعه الأيديولوجي الماركسي سوف يتبنى ضمناً أيديولوجيا أخرى (برجوازية صغيرة أو حتى برجوازية- أيديولوجيا مثالية، منحازة طبقياً إلى تلك الطبقات). ويبدو من تمييع اسم الحزب (في هذا الوقت بالذات) أنّه نتاج هذه الأيديولوجية بالأساس.

هل أنَّ نوايا "الرفاق" تشير إلى أنَّ التحالف هو تحالف ماركسي؟ لكن كيف يمكن أن يكون ماركسياً وماركسية القوى ذاتها تحتاج إلى نقاش؟ وهي مسألة تفترض نقاشاً للقوى ذاتها أولاً. ولسياساتها ثانياً، التي أبانت عن فشل ماركسي مريع، وبالتالي عن هروب منها بأشكال شتى. وهو الأمر الذي فرض ضياع الطابع الأيديولوجي.

والمسألة الثانية اللافتة تتعلق بالطابع الطبقي لهذا التحالف، حيث لا يشير النص إلى الطبقات (رغم كل الأوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني)، ولا إلى الطبقات التي يمثلها هو، سوى إشارة واحدة إلى "الدفاع عن مصالح العمال والموظفين وسائر العاملين"، وفيها من التعميم ما يكفي، حيث إنَّ سائر العاملين تشمل من العمال إلى الرأسمالية، كما أن الموظفين تشمل صغارهم كما تشمل كبارهم (والمدراء العامون كثر).

هل يعبر التحالف عن الطبقة العاملة وعن الفلاحين الفقراء، وهو الوضع الذي يستوجبه أي حزب ماركسي؟ النص معمم، ومتوافق مع تعبير

اليسار أكثر من توافقه مع الماركسية. وربما متوافق أكثر مع الدعوة للعدالة الاجتماعية. لكن هل يمكن أن يتأسس عمل ماركسي دون تحديد الانتماء إلى الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء؟

هذا الوضع مكمل للفقرة السابقة، أي للميوعة الأيديولوجية، وربما ناتجة هذه الميوعة عن الميوعة في التحديد الطبقي. وبالتالي فإنَّ أساسين من أساسات أي عمل ماركسي غائبان هنا، مضيعان، الأمر الذي لا يشير إلى تبلور يساري، وخصوصاً ماركسي. ولهذا يمكن تناول التحالف كتحالف عام، وفق أهداف عمومية، ولا تعبّر عن رؤية طبقية محددة، تخص العمال والفلاحين الفقراء، وحتى المهمشين.

هذا الوضع يؤشر إلى محاولة تجميع لقوى، وليس محاولة لتأسيس عمل يساري أو ماركسي. تجميع على أهداف معينة، وبغرض تحقيقها.

المسألة الثالثة اللافتة هي أن النص لا ينطلق من فهم الواقع الراهن، ربما انطلق من مسائل يتضمنها الواقع لكنها ليست الواقع، أو ليست كل الواقع، هي هوامش فيه، وهي بالتحديد الانقسام بين فتح وحماس، وبالتالي السعي لبلورة "قطب ثالث". وما يشير إلى أنه لا ينطلق من الواقع هو أنه يكرر فيما يتعلق بالهدف العام الصيغة ذاتها المتداولة منذ عقود، ولهذا ليس غريباً أنه يعيد إلى "إعلان الاستقلال". إنه يتجاهل:

- مأزق المفاوضات وتحولها إلى ما يشبه العبث، لكن الذي يؤسس لضرر كبير على الشعب الفلسطيني لأنه يغطي على السياسة الصهيونية الحقيقية، سياسة الضم وبناء المستوطنات والجدار، تحت غطاء أن المفاوضات جارية ويمكن أن توصل إلى نتيجة.

- وأن الوقائع على الأرض توضح بلا لبس نهاية إمكانية نشوء دولة مستقلة في الضفة وغزة، وفي الضفة ذاتها، ووضوح الصيغة الصهيونية الأميركية للحل القائم على الفصل بين غزة والضفة والربط مع مصر والأردن، وللسكان فقط.

- نتائج اتفاق أوسلو وتفكك الشعب الفلسطيني إلى "شعوب" (أرض سنة 48، والشتات، والضفة، وغزة). رغم أنَّ هذا التعبير بات يخص سكان الضفة وغزة فقط. ليظهر أن جل الورقة يقدم برنامجاً لهم بالتحديد، مع إشارة إلى اللاجئين، والى التنسيق مع القوى السياسية العربية في (إسرائيل)، أي في دولة أخرى.

- أزمة اليسار العميقة وهامشيته كما يظهر في الواقع، والذي توضح في انتخابات التشريعي، رغم القاعدة اليسارية العريضة الموجودة في مختلف

أماكن تواجد الفلسطينيين. وعلاقة ذلك البرنامج الذي يعاد طرحه في الورقة.

- ليس هناك موقف واضح من السلطة (في الضفة وفي غزة)، لا من ناحية تكوينها الطبقي، ولا من ناحية ممارساتها السياسية المخجلة عبر المفاوضات، ولا من التشابك المالي مع شركاء إسرائيليين، ولا من تكوين الأجهزة الأمنية، وتدريب الـ CIA لها. واعتمادها المالي على الدول المانحة وإسرائيل.

- ومن ممارساتها كذلك وهذه النقطة بالتحديد تحتاج إلى وقفة، حيث إنَّ تحديد الطابع الطبقي لـ "السلطة" مسألة حاسمة في أي صراع. فهل لا زالت السلطة في "خندق التحرر الوطني" أم تحولت إلى مافيات لها مصالحها وشراكاتها؟ ما يلمس هو الترابط المالي الذي بات يحكم علاقة "السلطة" بالدولة الصهيونية والإمبريالية الأميركية والأوروبية. وليس من الممكن تجاهل هذه المسألة، وبالتالي يجب أن تكون نقطة في أي برنامج وطني وليس يسارياً أو ماركسياً فقط. وما من شك في أن "المطمطة"، والمماطلة في المفاوضات مبنية على ذلك. حيث لا تريد القطع رغم توضح النهايات لأنَّ مصالحها باتت مترابطة مع هؤلاء.

إن النص يكرر ما تجاوزه الواقع، ويستمر في سياسة بان فشلها إلى حد يزكم الأنوف.

ملاحظات في النص

نقطة الانطلاق:

حقيقة وجود الدولة الصهيونية:

جوهر الورقة ينطلق من الوجود النهائي للدولة الصهيونية، وبالتالي لا ينطلق من أن حل الدولة الفلسطينية في الضفة وغزة هو حل مرحلي، وبذا يناقض برنامج الجبهة الشعبية بالتحديد التي لا زالت تعتبر أن الدولة المستقلة هي خطوة مرحلية. وهنا يبرز أن برنامج حزب الشعب والجبهة الديمقراطية هو الذي يسود. ويظهر الاعتراف النهائي بالدولة الصهيونية عبر الإحالة وتضمين الورقة وثيقة الاستقلال التي تنطلق من قرار التقسيم والاعتراف في إسرائيل دولة يهودية كحل نهائي. وكذلك حين التطرق إلى حق العودة حيث ينطلق من عودتهم إلى ديارهم وفق القرار 194 وباعتبار أن إسرائيل هي المسئول عن ذلك. والقرار يقرر عودتهم إلى الدولة الصهيونية انطلاقاً من موقف إنساني وليس من مبدأ سياسي يقول بأن من حقهم كونهم جزءًا من الشعب الفلسطيني أيضاً ممارسة حقهم مع كل الآخرين في حكم ذاتهم في إطار دولة واحدة.

وبالتالي سنلمس هنا بأن البرنامج "اليساري" ينطلق من أن الشعب الفلسطيني هو فقط سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، أما فلسطينيو الأرض المحتلة سنة 1948 فهم إسرائيليون، واللاجئون يمكن أن يصبحوا إسرائيليين فيما إذا سمحت لهم الدولة الصهيونية بالعودة، أو يصبحوا فلسطينيين فيما إذا قبلوا العودة إلى الضفة الغربية ووافقت الدولة الصهيونية على ذلك، أو يقبلوا التعويض ويتحصلوا على "مواطنة" البلد الذي يعيشون فيه. وهذه هي السياسات التي تعمل على تحقيقها السلطة الفلسطينية.

إذن، "اليسار" يؤسس على وثيقة الاستقلال التي أوصلت إلى أوسلو، ويختلف في تفاصيل، مثل طريقة التفاوض، المرجعية، وليس أكثر. لكن المشكلة تتحدَّد في أن "اليسار" هنا يقر الاعتراف بالدولة الصهيونية حتى قبل أن يحصل على شيء كما فعلت قيادة حركة فتح، أي يقدم تنازلاً مجانياً دون أي مقابل. وهي الرؤية التي تنطلق من المسلمات التي انبنت عليها كل السياسات التي قادت إلى المأزق، وربما الهاوية الحالية.

إذن، إن حدود برنامج "اليسار" هي "فلسطين الجديدة"، أي الضفة وغزة. أما باقي المسائل فهي تفاصيل يمكن حلها. هل يمكن، بعد كل ذلك، أن تتحقق دولة مستقلة في هذه الحدود؟ ما غاب عن النص هو الإجابة على هذا السؤال بالتحديد. لقد انطلق وفق "روحية التفاؤل والحلم" من

أن الدولة ممكنة. وسوف نلمس تالياً أنه ينطلق من أنها قائمة. وهو هنا يبني على وهم، يعيد إنتاج الوهم. ولن أدخل في تكرار التفاصيل التي تشير إلى وهمية هذا الحل، واستحالته على الأرض. كما في فشل سياسة الضغط الدولي والشرعية الدولية.

هنا نضع نقطة: الأساس في البرنامج المقترح هو أن فلسطين هي الضفة الغربية وقطاع غزة. وأن الأساس الثاني هو الانطلاق من الاعتراف الكامل بالدولة الصهيونية، وبـ "حقها" في الوجود والاستمرار. وأن العمل الذي يجب على اليسار أن يقوم به هو طبيعة الدولة الموعودة، وإنهاء المشكلات مع الدولة الصهيونية لإكمال الاستقلال عبر "المؤتمر الدولي". هذه حدود التحالف "اليساري". وهو هنا يكرس الوعي الذي تعمم خلال العقود الأربعة السابقة حول طبيعة الدولة الصهيونية، حيث تحولت من كيان إمبريالي استيطاني عنصري يقوم على أساس الدين إلى دولة "طبيعية"، لكنها تحتل "فلسطين" التي غدت هي الضفة الغربية وقطاع غزة. والآن، بعد أوسلو، باتت المشكلة تتحدد في إكمال الاستقلال عبر المؤتمر الدولي.

هذا منطق الحزب الشيوعي الذي بات منطق "اليسار"، أو الذي يراد له أن يكون منطق كل اليسار. وهو منطق الجبهة الديمقراطية وهي تدافع بأسنانها عن "منجزها العظيم": "البرنامج المرحلي"، رغم أنها هنا تكرسه كبرنامج إستراتيجي.

أشكال النضال:

تجاوز الكفاح المسلح

فيما عدا الفقرة الأولى التي تشير إلى أنَّ الشعب الفلسطيني يمر بمرحلة التحرر الوطني الديمقراطي، وإلى السعي لتحقيق الحقوق الوطنية ...الخ، والفقرة الخامسة التي تشير إلى حق شعبنا في المقاومة بكل أشكالها، فإنَّ الورقة هي برنامج لدولة مستقلة، أي برنامج "نضال" في إطار دولة مستقلة. لهذا فإنَّ معظم البنود هي حول ذلك، وبالتالي فإن أشكال النضال هنا هي في إطار هذه الدولة. لتكون المسألة هي مسألة إكمال الاستقلال الذي تحقق عبر أوسلو وليس التحرير. ليبدو أنَّ مسألة التحرير حتى في حدود الضفة وغزة ليست ذات أولوية، وأن الأولوية هي لترتيب وضع السلطة بتحقيق المهمات المطروحة في الورقة. وهذا ما ينعكس على أشكال المقاومة التي يشير إليها. فإذا كان يشير إلى كل أشكال المقاومة فإنَّ هذا الوضع، أي النضال الديمقراطي العلني سوف يفرض استحالة المقاومة المسلحة نتيجة العلنية ذاتها. فكيف يمكن ممارسة عمل مسلح من تنظيم مكشوف وتحت سلطة الاحتلال؟ إن وجود هذه الدولة المتوهمة في حضن الاحتلال سيعرض كل مقاوم "علني" لكل أشكال التنكيل. وهو الأمر الذي يقود منطقياً إلى التخلي (ربما ليس الرسمي ولا العلني) عن العمل المسلح، وحصر المسألة في "النضال التفاوضي" عبر الشرعية الدولية، وهذا ما توليه الورقة أهمية كبيرة (رغم تبيان فشله)، لهذا تشير إلى المفاوضات والمؤتمر الدولي باعتبار أنه الصيغة المثلى للحل. وترى الاستقلال يتحقق من خلال الدعوة إلى مؤتمر دولي "كامل الصلاحيات" في إطار الأمم المتحدة "لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة". وبالتالي فإنَّ إكمال الاستقلال لا يكون سوى عبر هذا الطريق. أما الكفاح المسلح فقد بات من الماضي، لهذا لا يرد ذكره بأي شكل من الأشكال في النص، رغم تعميم المسألة الدعوة لكل أشكال المقاومة.

هنا يجري تجاوز المقاومة المسلحة، ليس بالإعلان عن ذلك، لكن عبر وضع النشاط كلّه في سياق جعل ممارستها مستحيلة، أي عبر تكريس العمل العلني الديمقراطي في إطار السلطة الفلسطينية. وهذا التناقض هو الذي يجعل كل جبهة "اليسار" لا تفكر ولا تعمل في إطار مقاوم، بل تمارس ما ذكر في النص من "تعزيز النضال الوطني الفلسطيني واستنهاض أوسع مشاركة شعبية في التصدي للاحتلال والاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري وعزل وتهويد القدس، ومواجهة سياسات الحصار والإغلاق والحواجز

والقمع الاحتلالي بكل أشكاله، وتطوير حركة التضامن مع الأسرى والمعتقلين من أجل حقهم في الحرية دون تمييز ودون قيد أو شرط، والمشاركة في حشد الدعم العربي والدولي المساند لنضال شعبنا وحقه في الاستقلال والعودة". هذا هو "شكل النضال"، أو هذه هي "كافة أشكال المقاومة"، التي لا تتعدى "النشاط الشعبي" لإظهار الاعتراض وتحفيز الرأي العام للمشاركة. أما الكفاح المسلح فلا موقع له هنا. وهو أمر طبيعي في منطق ينطلق من سياسة تعتمد "النضال" العلني، وتؤسس على الضغط الدولي، وليس على قوة شعبنا.

والورقة هنا، رغم الإشارة إلى التحرر الوطني تعتبر أنَّ التحرر يخص إكمال "تحرر" الضفة الغربية (وربما غزة)، لأنه ينطلق من اعتراف كامل ونهائي بالدولة الصهيونية.

إذن، سقطت مسألة التحرير، وحل محلها الاستقلال عبر المؤتمر الدولي. وطالبت بممارسة المقاومة بكل أشكالها، لكنها وضعتها في بنية تجعل من الاستحالة ممارسة المقاومة المسلحة.

وبات الهدف هو طبيعة السلطة، شكل الدولة، التي يجري التعامل على أنها مستقلة. وهذا ما يتوضح في البنود الكثيرة الأخرى، والتي تركز على البنية الداخلية للسلطة باعتبار أنها كيان مستقل.

وبالتالي بعد الإقرار النهائي بالدولة الصهيونية يجري التعامل مع "احتلالها" للضفة الغربية وقطاع غزة وفق منطق "الشرعية الدولية" الذي بات هو المنطق الوحيد المسيطر.

الإحالة إلى "شعبنا":

من هو الشعب الفلسطيني؟

يحيل النص إلى "وثيقة إعلان الاستقلال" "كأساس ومرتكز لسياسات" الجبهة ومواقفها، وإلى برنامج منظمة التحرير "المتمثل في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة بعاصمتها القدس"، وهو هنا يجعل سقف اليسار بسقف "البرجوازية" التي قادت النضال الفلسطيني، حيث إنَّ برنامج م.ت.ف هو – كما يُفترض- الحد الأدنى المتوافق عليه مع هذه البرجوازية، وبالتالي فإنَّ برنامج اليسار يجب حكماً أن يكون أعلى من ذلك. إنها إذن تقوم على أساس برنامج تحالفي هو ذاته البرنامج الذي يجري التحالف على أساسه مع "البرجوازية"، ليكون سقف "اليسار" هو ذاته سقف كل التنظيمات الفلسطينية المتوافقة على هذا البرنامج، الأمر الذي يستدعي التفكير أي يسار هذا؟

لكن الأهم هنا هو أن الانطلاق من إعلان الاستقلال يعني أن الشعب الفلسطيني الذي يناضل "اليسار" معه بات هو فقط سكان الضفة وغزة، أما الباقي فهم إما "مواطنون إسرائيليون" أو لاجئون. لهذا لا يشير النص إلى فلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948، بل يشير إلى "التعاون والتنسيق مع القوى والاتجاهات السياسية العربية الديمقراطية داخل إسرائيل". وبالتالي يشطب هذا الجزء من الشعب الفلسطيني، يخرجه من اهتمامه نهائياً. ولهذا لا يرد ذكره في كل النص. أما اللاجئون فهو يتعطف عليهم بالدعوة إلى "المساهمة الفعالة في حركة اللاجئين في الشتات والوطن، وفي الدفاع عن حقهم في العودة إلى ديارهم تنفيذاً للقرار 194"، لكي يصبحوا "مواطنين إسرائيليين" كذلك وفق نص القرار.

هنا ينحصر "الشعب الفلسطيني" في سكان الضفة وغزة، وبالتالي يكون طبيعياً أن يركز النص على الوضع في إطار السلطة، وفي "النضال" ضمن حدودها ومن أجل مطالب خاصة بها. لهذا سوف نجد في النص كثيراً من المسائل المضحكة. مثل "بناء اقتصاد وطني مستقل قادر على إدامة مسيرة التنمية ..."، في ظل سيطرة إسرائيلية مطلقة على المعابر وبين المدن ومن خلال جدار العزل، وحيث تعيش كتلة هامة من الموظفين من أموال الدول المانحة، وحيث يقوم الاقتصاد على الحقن المالية القادمة من الاتحاد الأوروبي. ومثل "معارضة السياسة الليبرالية"، ومثل "تعزيز صلاحيات هيئات الحكم المحلي"، ودولة القانون والحريات وحقوق الإنسان، وسيادة القانون ومحاربة الفساد....الخ. كلها توضح بأن البرنامج مطروح في دولة مستقلة،

لهذا لا اعتبار لسلطة الاحتلال التي هي السلطة الأولى والأعلى، وهي المقررة في كل شيء، وليكون النشاط الأساسي هو هنا وليس ضد الاحتلال، الذي كما أشرت للتو يعالج عبر المؤتمر الدولي.

إنَّ النضال من أجل المطالب الحياتية مسألة ضرورية، لكن يجب أن تربط بالنضال ضد الاحتلال بالأساس، وبالتالي لا يجب أن يصبح بديلاً عن ذاك النضال ضد الاحتلال الذي كان ولا زال هو النضال الأساسي، لأن التناقض الأساسي هو مع الاحتلال. لكن تقزيم النضال الفلسطيني إلى مستوى سلطة في الضفة وغزة، وتجاهل كل الشعب الفلسطيني سوف يظهر ما هو مضحك أكثر.

وفق هذا النص يكون "اليسار" قد بنى برنامجه على أساس اتفاقات أوسلو، وانطلق من الحدود التي قامت عليها تلك الاتفاقات. فالأخطر فيها أنها كرست أن الشعب الفلسطيني هو سكان الضفة وغزة، وبالتالي حسمت الاعتراف النهائي بالدولة الصهيونية (وهو ما بدأ في برنامج م.ت.ف ووثيقة إعلان الاستقلال)، وتخلت عن اللاجئين وفلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948. وأسست لمنطق يقول بضرورة الانطلاق منها من أجل الوصول إلى تحقيق الاستقلال وفق قرارات "الشرعية الدولية". وهذا ما يطرحه النص كما أشرنا للتو.

منظمة التحرير الفلسطينية:

عن حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

والنص يشدد على برنامج م.ت.ف الداعي إلى حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. ويؤكد على أن الجبهة تناضل "من أجل الدفاع عن وحدة ووحدانية التمثيل الفلسطيني المستقل مجسداً في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني". وسنلحظ مرة أخرى بأن "الشعب الفلسطيني" هو سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، حيث أشرنا إلى أن تقرير المصير بات يتحدد في حق العودة "للاجئين الفلسطينيين" على ضوء القرار 194، والاستقلال في دولة مستقلة في الضفة وغزة. وهو جوهر النص الذي يؤسس لتحالف "اليسار". وهنا باتت م.ت.ف هي الموازي للسلطة، لأنها باتت تمثل "الشعب الفلسطيني" في الضفة وغزة، وفقط تدافع عن حق العودة على ضوء القرار 194.

لكن، أي منظمة تحرير؟

ما أشرت إليه للتو، والذي بدا كاستنتاج هو في الواقع ما باتت عليه

م.ت.ف. حيث إنَّ ميثاقها عدّل وفق اتفاقات أوسلو، والتوافقات مع الدولة الصهيونية. وشطب كل ما يتعلق بالتحرير والكفاح المسلح، وكل ما يؤكد على رفض الدولة الصهيونية والدعوة لاقتلاعها. وبالتالي بات برنامجها هو برنامج السلطة ليس أكثر.

ثم إنَّ الهيمنة المطلقة لقيادة حركة فتح، ولكل أزلامها، هي القائمة، وهي التي تحدد مسار المنظمة. ولهذا فهي خاضعة لقيادة السلطة، في جيب أبو مازن. والميل العام هو لتهميشها على طريق التخلص منها. وميزان القوى، سواء في المجلس الوطني أو المجلس المركزي يسمح بذلك.

وبالتالي هل من مراهنة على المنظمة؟ لكن في أي سياق، إذا كان برنامج "اليسار" هو برنامج السلطة وبرنامج م.ت.ف الراهنة؟

أي يسار؟

بعد كل ذلك، هل هذا البرنامج المطروح هو برنامج يسار؟ أظن أنه برنامج اليمين، وإذا كان يختلف مع السلطة فهو يختلف في الممارسات وبعض السياسات، ولا يختلف في الأساس. حيث إنَّ "اليسار" قد تكيف منذ زمن مع برنامج وسياسات اليمين، وأكد ما قاله ناجي علوش منذ عقود: "يسار لا يعرف اليمين من اليسار".

ما يقدم هنا هو البرنامج الذي أفضى إلى الفشل الذي نعيشه وتعاني منه القضية الفلسطينية. وهو خلاصة مراهنة "اليمين" الفلسطيني، أو "القيادة البرجوازية" كما كانت تسمى، على الظروف العربية والدولية، التي بدت لها أنَّها سائرة نحو "السلام". والذي تشربه اليسار، وجعله برنامجه، كما جعل الفلسطنة أساس نشوئه من قبل.

إذن، هذا البرنامج هو ما يجب أن ينقد انطلاقاً من فشله، لا أن يصبح برنامج اليسار. وبالتالي أن يكون كل الذين تبنوه مجال نقد شديد، وتنحيتهم لأنهم من أوصل إلى ما وصلنا إليه. إننا هنا أمام تحديد واضح لليمين، لبرنامجه ولسياساته، وهو الأمر الذي يدفعنا للبحث عن برنامج اليسار الحقيقي.

وإذا كان النص لم يقرّ بعد، فأتمنى أن يلعب اليسار الماركسي الحقيقي في هذه التنظيمات دوراً أساسياً في إفشاله على طريق بلورة البرنامج الحقيقي لليسار الماركسي.

مشكلات اليسار العراقي

الحركة الشيوعية ومشكلات الاحتلال

وضع العراق الراهن يفرض التساؤل حول موقف الحركة الشيوعية وحول دورها. ولا شكَّ في أن الحركة تعرَّضت لحملة تصفية شرسة من قبل النظام السابق، الأمر الذي دفع معظم كادرها إلى التشرّد في المنافي، ما جعلها تعمل - في الغالب- من الخارج، مع تواصل محدود بالداخل. ولقد كانت ضد الحرب الإمبريالية على العراق، وعادت بعد الاحتلال، حيث شارك الحزب الشيوعي في "مجلس الحكم" (عبر تمثيل أمينه العام ضمن الكوتا الشيعية) وفي الوزارة، المعينين من قبل سلطات الاحتلال. وتراوحت مواقف الأحزاب الشيوعية الأخرى بين رفض الاحتلال والدعوة إلى مقاومته (الحزب الشيوعي- القيادة المركزية)، وبين رفضه لكن مع التركيز على أولويات أخرى تتحدّد في تحقيق النظام الديمقراطي (اتحاد الشيوعيين)، وتحقيق الثورة الاشتراكية (الحزب الشيوعي العمالي). وبهذا اختلف الموقف من المقاومة بين الرفض المطلق باعتبار أنها تمثّل عصابات إرهابية (الحزب الشيوعي)، وقوى ظلامية (الحزب الشيوعي العمالي)، وبين تأييدها (القيادة المركزية).

وأعتقد بأن دوراً مناهضاً للاحتلال كان سيجعل الحركة الشيوعية قوّة حاسمة، وستكون قيادة نضال حقيقيّ من أجل الاستقلال. لكن تشوُّش الرؤية جعل معظم أطرافها تتخذ مواقف خاطئة، تضرُّ بها وبالشيوعية من جهة، وتسمح لقوى السلطة السابقة أو لقوى ظلامية أن تصبح هي المقاومة، أو تترك فراغاً يعزِّز من النشاط العفوي لقطاعات هامة من قوى المقاومة، الأمر الذي يبقي المقاومة مشتّتة، وبلا برنامج، وبالتالي غير قادرة على أن تصبح مقاومة شعبية شاملة. دور هذه الحركة هو الذي كان سيمنع قوى السلطة السابقة لأن تبدو هي البديل من جديد، لأنها القوّة المقاومة للاحتلال. وسيوحِّد كل قوى المقاومة العفوية، وكذلك سيقطع الطريق على كل القوى الأصولية. وفي الوقت نفسه سيفتح الأفق لتطوّر النضال الشعبي بالتوازي مع المقاومة وبما يعزِّز من قدراتها، ومن ثمّ من قدرات المقاومة الشعبية الشاملة.

وأعتقد بأن دور الحركة الشيوعية هو الذي سوف يؤسس لمقاومة شاملة، فهي الأقدر على توحيد الطبقات الشعبية وعلى ربط مواجهة الاحتلال من أجل تحقيق الاستقلال ببرنامج لعراق ديمقراطي يحقِّق مصالح

تلك الطبقات، ويفتح الأفق لتحقيق تطوُّر حقيقيّ. لهذا تبدو مناقشة الحركة الشيوعية كمهمة ملحَّة، وضرورة يفرضها السعي لهزيمة الاحتلال الإمبريالي، من أجل أن تلعب دوراً مقاوماً، وأن تتجاوز "عقد" الماضي والرؤية والتكتيكات الخاطئة، وتتجاوز الأوهام التي تؤسس لتحديد أهداف ليست من الواقع، وبالتالي تُدخل في مشكلات ضارّة.

إنَّ هزيمة الاحتلال باتت هي المهمة الراهنة، التي يجب أن تُبنى عليها كل المهمات الأخرى، لأنَّ الاحتلال بات أمراً واقعاً، كما بات وجوده هو المؤسس لكل التناقضات الواقعية. وعدم رؤية ذلك سوف يقود إلى الانطلاق من تناقضات وهمية، أو من تناقضات ثانوية لا يوصل الخوض فيها إلى شيء، رغم أنَّ الخوض فيها في سياق الخوض في التناقض الأساسي يجعل تأثيرها أجدى. فإذا كان التناقض مع النظام السابق هو الرئيسي بالاستناد إلى طابعه الاستبدادي الشمولي، فإن إنهاءَه بقوّة احتلال، باتت هي الحاكمة، يؤسس لتناقض جديد، أي يحوِّل من طبيعة التناقض. لأن الاحتلال هو الذي يوجد الآن مفاعيل التناقضات، لأنه بات الطرف الرئيسي المحدِّد لكل الوضع العراقي (والعربي وأيضاً العالمي). حيث إنَّه لا يهدر السيادة فقط، رغم أهمية هذه المسألة، بل أن هدر السيادة يهدف لأن تصبح الدولة الأميركية هي الضابط لكل التكوين العراقي وهي المؤثِّر فيه بما يحقِّق مصالح احتكاراتها، انطلاقاً من كونها، 1) قوّة قمع وسيطرة، و2) قوّة نهب واستغلال، و3) قوّة تدمير ليس للبنية الاقتصادية الاجتماعية الموجودة فقط، بل وتدمير لكل إمكانات التطوّر الذي يسمح بإعادة إنتاج المجتمع في وضع مستقرّ، و4) قوّة توجد الفوضى وعدم الاستقرار.

وهذا ما يجعل السعي لتحقيق الاستقرار والتطوّر يمرّان عبر تحقيق السيادة وانتصار قوى اجتماعية معنية بتحقيق مصالح الطبقات الشعبية، وبتحقيق النظام الديمقراطي، وبالتالي بفتح مفاعيل التطوّر الداخلي الذي ينمّي القوى المنتجة، التي هي وحدها التي تسمح بتحقيق التطوّر العام، وبتطوير وضع الطبقات الشعبية. لهذا تكون الحاجة إلى بلورة "قطب بديل" مسألة ضرورية لكي يتصاعد التناقض، ومن ثمّ يفضي إلى تحقيق حلٍّ "تقدمي". وسنلحظ هنا بأن المفاعيل التي وُجدت مع وجود قوّة الاحتلال هي التي حوّلت تدريجياً من موقف الطبقات الشعبية من الاحتلال، فإذا كانت قد بدت محيَّدة، وربما مؤيدة لإسقاط النظام السابق لحظة حدوث الاحتلال وبعدها، فقد أصبح رفض الاحتلال في اتساع متتالٍ (وكذا نشاط المقاومة) إلى أن بدا الآن وكأن كل الشعب يرفض الاحتلال، وإنْ لم يصبح

كله مع المقاومة (وربما نتيجة إشكالياتها التي يجب أن تناقش، ولكن من هذه الإشكاليات أيضاً غياب دور الحركة الشيوعية). هذا التحوّل هو نتاج تبلور التناقض الجديد، حيث سنلحظ الظواهر التي أوجدته والتي تتمثّل في: 1) انهيار المستوى المعيشي وتضخُّم البطالة، وبالتالي تصاعد الفقر والجوع، و2) الفوضى الشاملة وافتقاد الخدمات الضرورية الناتجة عن تدمير البنية التحتية، والفشل في إصلاحها، و3) الإرهاب والقتل العشوائي الممارس من قِبل قوّات الاحتلال، و4) النهب المكشوف لاقتصاد العراق عبر ما يسمّى "إعادة إعمار" من قِبل الشركات الأميركية، والسيطرة على النفط ونهب عائداته، و5) تدمير القوى المنتجة، الصناعية خصوصاً، وبالتالي تقليص الإنتاج القومي وفرص العمل، وهيمنة الطابع الاستيرادي على "الاقتصاد الجديد".

هذه كلّها هي أساس تصاعد الرفض الشعبي، و"تمرّد" الطبقات الشعبية وميلها لمقاومة الاحتلال، رغم أنَّ لقطاعات منها موقف من أو ملاحظات على المقاومة الراهنة، حيث ليس من السهل أن تقبل بإعادة سلطة سحقتها طيلة عقود وشوّهت بنيتها، وحيث ليس كلها يمكن أن يقبل القوى الأصولية (لسبب حداثي أو لسبب ديني/ طائفي). وربما يقبل بعضها المقاومة لأنها فقط مقاومة للاحتلال بغض النظر عن كل ملاحظاته عليها أو رفضه لأفكارها.

وفي هذا الوضع ستكون أية قوّة لا تعتبر مقاومة الاحتلال هي المهمة الأولى معرّضة للتهميش والموت، لأنها ستصبح خارج مفاعيل الصراع الواقعي، وبالتالي عاجزة عن استقطاب الطبقات الشعبية، المفقرة والمهمّشة والرافضة ومن ثمّ المقاومة، لأنها باتت تعتبر أن الاحتلال هو مصدر أزماتها، الأمر الذي يجعل الفعل المقاوم هو الذي يستقطب نشاطها.

وإذا كان الحزب الشيوعي (القيادة المركزية) هو الذي يمكن أن يعبِّر عن ذلك، لأنه ضد الاحتلال ومع المقاومة، فإن وضعه الصعب نتيجة الضربات الهائلة التي تعرّض لها منذ سنة 1967 حينما اختطّ طريقاً مقاوماً (بخلاف الحزب الشيوعي الذي أعلن التحالف مع حزب البعث وقرّر أن يبنيا الاشتراكية معاً)، ومن ثمّ تشتته خارج العراق منذئذ. فإن وضعه يجعل إمكانات دوره محدودة الآن، لأنه يحتاج لأن يعيد بناء ذاته، والأهم لأنه لم يطرح تصوّراً للمقاومة بعد، ولم يقدِّم برنامجاً للاستقلال والتغيير، الأمر الذي يحدُّ من فاعليته ولا يجعله مركز استقطاب للشيوعيين، وللطبقات الشعبية، هذه المسألة التي تفعِّل من دور الشيوعيين في المقاومة وتعطيها طابعاً جديداً. وبالتالي يجب أن يتأسس على رفض الاحتلال برنامج

ورؤية تحتاجهما المقاومة.

لكن سياسات الأحزاب الشيوعية الأخرى هي التي تحتاج إلى نقاش وانتقاد، لأنها تقوم على أساس معاكس (الحزب الشيوعي)، أو جزئي رغم أن ذلك يُطرح مكللاً بشعارات كبيرة (الحزب الشيوعي العمالي)، ومن ثمّ تضع كل الحركة الشيوعية على المحكّ. حيث سيكون الوضع إشكالياً حينما يكون النشاط الشعبي العام موجَّهاً ضد الاحتلال والحركة الشيوعية إما مشاركة في سلطته وتدين أعمال المقاومة، أو تركِّز على ما هو مطلبي "تحضيراً لتحقيق الاشتراكية".

لقد انحكم الحزب الشيوعي لمنطقه الأساسي القائم على التكيُّف مع الأمر الواقع، انطلاقاً من إمكانية "تحسينه" و"تطويره" من داخله. هذا المنطق الذي أسس كل سياساته الخاطئة منذ خمسينيات القرن العشرين (والتي كان قد انتقدها كلما تحوّل الوضع)، خصوصاً حينما أصبح جزءاً من سلطة البعث، تأسيساً على إستراتيجية "بناء الاشتراكية معاً". ثم في الخضوع لسياسات الأحزاب الكردية بعد تعرُّضه للملاحقة من قِبل سلطة البعث، ثم رفضه الحرب "الإمبريالية" على العراق وقبوله بنتائجها.

هذه السياسات التي لا ترى التناقضات وترى فقط الطرف المسيطر فيها (وهو عادة الطرف الظاهر)، مما يجعلها تسعى لأن "تندمج" فيه على أمل أن يكون ذلك مدخلاً لدور "نقدي" أو "تنويري" أو "معقلن" أو "مرشد"، يتحوّل لأن يصبح دوراً استشارياً/تبريرياً. إلا حينما يجري النبذ فتتشدَّد اللهجة ويغلب التطرّف و"الثورجية". ولقد كانت هذه السياسات تفضي إلى تسعير التناقضات الداخلية في الحزب والانعزال عن الطبقات الشعبية، وبالتالي التهميش. إن منطلق هذا المنطق هو "موازين القوى" كما بدت في "اللحظة الراهنة" من جهة، و"التناغم" مع الطرف المسيطر انطلاقاً من أن "الحوار" و"التفاهم" هما أساس العلاقة "الطبقية" وليس تصعيد التناقض وتطوير الصراع من جهة أخرى. وهنا يقوم المنطق الممارس على ممارسة "لعبة الضغط" من أجل التفاهم، وبالتالي ضبط حركة الصراع الطبقي في حدود "الشدّ والرخي" من أجل الوصول إلى تفاهمات، لأنَّ المنطق الأساس يقوم على أن دور الحزب الشيوعي هو "التعبير عن مصالح الطبقة العاملة" وليس تحقيق مطامحها بأن تصبح هي السلطة. لهذا تغيب الإستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق التغيير وتسود إستراتيجية تقوم على الضغط التي سرعان ما تتحوّل إلى إستراتيجية للتكيُّف.

وإذا كان الحزب الشيوعي ضد الحرب الأميركية (كما أعلن)، فقد ظل

يعتبر أن التناقض مع النظام هو التناقض الأساس، الأمر الذي جعله لا ينظر إلى الدولة الأميركية وللأحزاب الملحقة بها على أنها "خط أحمر"، انطلاقاً من التناقض الأساسي (والمبدئي) مع الإمبريالية (وبالتالي مع مصالحها وسياساتها وحروبها)، مما جعل إمكانات "التنسيق" ممكنة، ومن ثم المشاركة الفعلية في "مجلس الحكم" والوزارة، وتركيز السياسات ضد "الإرهاب الصدّامي" والأصولي، وتعزيز الوجود في مؤسسات الدولة لـ" تكريس وجود الحزب" و"التأكيد على عدم تجاهل دوره النضالي ضد النظام الدكتاتوري". وبالتالي فرض تأثيره من خلال الدولة التي يصنعها الاحتلال. إنه هنا لا يرى إمكانية لدوره إلا عبر التكوين السياسي الذي يقيمه الاحتلال، ويرسم نشاطه في حدود السياق الذي يؤسسه الاحتلال من أجل الوصول إلى "الاستقلال"، الأمر الذي يجعل سياسته تقوم على أساس "ترتيب الوضع الداخلي" و"وقف الإرهاب" لأنه يؤخّر من انسحاب القوّات الأميركية.

سنلحظ هنا انقلاب الأساس وتحوّل النتيجة سبباً، لأن كل الذي يجري هو نتاج الوجود الأميركي، الأمر الذي يرمي مسألة إنهاء الاحتلال في المجهول، لأن النشاط ضده سوف يتصاعد نتيجة وجوده بالذات، وبالتالي فإن معادلة الصراع سوف تبقى متوترة. لهذا ستبدو المطالبة بانتهاء الاحتلال ليست على جدول الأعمال، خشية أن يعود "النظام الصدّامي" أو تسيطر القوى الأصولية. وانطلاقاً من هذه الرؤية سوف تتلاشى المطالبة بانتهاء الاحتلال ويتصاعد الخوف من "الفلول الصدّامية" وتضخُّم دور الأصولية، مما يجعل الحزب أسير قوّات الاحتلال، وفي موقع مضاد لحركة الشعب. فهذه الخشية من عودة النظام السابق سوف تتصاعد كلّما تصاعدت المقاومة التي توصم بأنها "إرهاب الفلول الصدّامية"، رغم أنها نتاج الاحتلال ذاته. وسوف تفضي إلى ممارسة سياسات خاطئة ما دام الحزب في الموقع المعاكس لتفاعل التناقضات، أي في الموقع المعاكس لتصاعد الرفض الشعبي للاحتلال، الأمر الذي يحوّل الرؤية الخاطئة إلى سياسة تدمِّر الحزب، لأنها تعمِّق من تعلُّقه بالمؤسسات التي يشكِّلها الاحتلال، تلك المؤسسات التي تصبح محطَّ رفض شعبي لأنها أدوات احتلالية، فالدولة التي تتأسس هي دمية بيد الاحتلال.

ووفق ذلك فإن الحزب يبني وجوده في الهواء، مخالفاً لـ"مزاج" الشعب ومطامحه، وملحق بـ"دولة" يقوم كل الصراع من أجل رفضها وتأسيس دولة العراقيين، الدولة المعبّرة عن مطامح الطبقات الشعبية. والحزب يفترض أن المشروع الأول، أي مشروع بناء الدولة عبر الاحتلال، يقود إلى المشروع الثاني، أي بناء الدولة المعبِّرة عن مطامح الطبقات

الشعبية. لكن التناقضات الواقعية تتفاقم بما يجعل المشروع الأول مضاداً للثاني، وفي هذا الوضع يتوه الحزب ويصبح مثلوم الصدقية، ومحطّ رفض متزايد.

إنَّ غلبة منطق الأمر الواقع والعجز عن رؤية تحوّل التناقضات، يجعلان الحزب أسير سياسة مدمّرة. فهو في "صف" قوى الاحتلال، والقوى الشعبية لا تجد أمامها في التعبير عن رفضها الاحتلال سوى القوى التي كانت ترفضها والتي أمِلت بتجاوزها، لهذا فإما تنخرط أو تقف متردّدة. وبالتالي فإنَّ فِعل الحزب يمكن أن لا يجعل البعث والأصولية قدراً مفروضاً على تلك الطبقات، لكن فقط حينما يتحوّل إلى قوّة مقاومة، ليس لأن العراق محتلّ فقط، ولا لأنه ينهب فحسب، بل لأن الحزب يجب أن يعبِّر عن الميل المناهض للرأسمالية، لمصلحة الطبقات الشعبية. وبالتالي يجب أن يطرح على نفسه مهمة تغييرية جوهرية، تجعله في صفّ المقاومة والمعبِّر عن مقاومة شعبية حقيقية.

أما الحزب الشيوعي العمالي فهو ينطلق من ربط دور الحزب الشيوعي بتحقيق الاشتراكية فقط (وهي علة أي حال فكرة تروتسكي التي تراجع عنها أو شذّبها مستفيداً من أفكار لينين)، لهذا فإنَّ "الثورة" التي يعمل على تحقيقها هي الثورة الاشتراكية الآن، الأمر الذي يجعله يناضل في إطار مطلبي. أما الاستقلال فهو من مهمة الأمم المتحدة التي يجب أن تفرض على الاحتلال الأميركي الانسحاب، وأن تتسلم هي مهمة نقل السيادة. رغم أن الدولة الأميركية تهمِّش الأمم المتحدة وتعمل خارجها إلا في اللحظات التي تحتاج فيها إلى غطاء ما، مما يجعل انتظار دورها لتحرير العراق وهماً طويل المدى، وبالتالي لتتحوّل الثورة الاشتراكية لوهمٍ أضخم، لأن كل التناقضات الواقعية لا تؤسس لأن تكون الثورة الاشتراكية ممكنة.

حيث إنَّ هذه التناقضات تفرض أن ينتقل النضال من المطلبي إلى السياسي، وبالتالي أن تكون مقاومة الاحتلال هي نقطة المركز في كل سياسة ثورية، وعبر ذلك وخلاله يمكن الدفاع عن الطبقات الشعبية والنضال معها من أجل تحقيق مطالبها اليومية والحياتية، وأيضاً تأسيس التكوين السياسي (الدولة) الذي يضمن هذه المطالب ويطوِّرها.

إذن سيبدو أنَّ الأزمة التاريخية التي تعيشها الحركة الشيوعية لا زالت فاعلة، وأنها لا زالت تكرِّر سياساتها الخاطئة، والمبنية على رفض أن تلعب دوراً تغييرياً فاعلاً يفرضه الواقع، فتتكيَّف بدل ذلك مع "الأمر الواقع"، لتظلّ مطامحها محدودة، وبالتالي تتهمَّش في الغالب. لقد أقنعت أعضاءها

بضرورة (وحتمية) التحالف مع حزب البعث، ثم مالت لإقناعهم بضرورة "الكفاح المسلح" ضده، وها هي تقنعهم بأن العمل من ضمن المؤسسات التي تقيمها سلطة الاحتلال هو السياسة "الحكيمة"، رغم أن الخطأ في السياسة الآن هو أكثر إيلاماً من كل الأخطاء السابقة لأنه يتعلق بالموقف من الاحتلال.

يجب أن يلعب الشيوعيون الدور الفاعل ضد الاحتلال، ولا شكَّ في أن المهمة الحاسمة الآن تتمثّل في بلورة برنامج مقاومة جادة، وصياغة تصوّر ضروري لتوحيد نشاط الطبقات الشعبية في سعيها لتحقيق الاستقلال من جديد، وبناء سلطتها المعبِّرة عن مجمل مصالحها، والقائمة على أساس ديمقراطي، وتنطلق من ضرورة تجاوز الرأسمالية وتحقيق التطوُّر المجتمعي. المسألة هنا تتعلق بتغيير الموقع والدور، عبر تغيير "العقلية" التي تهرب من رؤية الواقع أو تعجز عن ذلك، وبالتالي تهرب من لعب دور تغييري ثوري هو من حاجات الواقع ومن نتاجه معاً. الأمر الذي يفرض إعادة صياغة البرنامج والرؤية انطلاقاً من رفض الاحتلال والسعي لتأسيس مقاومة مدنية/ عسكرية شاملة.

هل الرأسمالية باتت "إنسانية"؟

مناقشات حول العراق

يبدو أن مفهوم الدكتاتورية بات يحتاج إلى تحديد، لأنها ليست نظاماً سياسياً فقط، بل إنَّها قبل ذلك طريقة في التفكير. فحينما يتحوّل الاختلاف في الرأي إلى اتهام يكون العقل الدكتاتوري حاضراً. لهذا حينما أصبح متهماً بأنني أحلم بعودة الدكتاتورية، وفق الرأي الذي أدلى به الأستاذ عبد الكريم عمر، فهذا يعني أن كل رأي مخالف يجب أن يدان، وهذا أساس الدكتاتورية.

في الرد بدت المسألة في الاختلاف في قراءة التحوّلات العالمية، والمواقف التي يجب أن تتبلور في الوضع الجديد. حيث يرى الأستاذ عمر أن في العولمة بُعداً تحررياً ناتجاً عن "التحوّلات الليبرالية العميقة في مواقف الدول الرأسمالية الكبرى" التي هي أساسية لنجاح العولمة الاقتصادية. وهي وفق ذلك توافقت مع ميل القوى العراقية لإزاحة الدكتاتورية. وبالتالي أصبح وجود القوات "المتحالفة" ضرورياً ليس لحماية مصالح وعقود الشركات المتعددة الجنسيات فقط، بل لمنع عودة دولة القمع البعثية وضمان نجاح "التجربة الديمقراطية". ولهذا فإن كل حديث عن الإمبريالية والنهب الإمبريالي، وكل إشارة إلى الصراع ضد الرأسمالية، هو "منظورات أيديولوجية قديمة" و"لغة أيديولوجية تستعير مفرداتها من أدبيات الحرب الباردة". يمكن ذلك، لكن التأكيد على ديمقراطية الرأسمالية ومشروعها التحرري هو كذلك مستعار من أدبيات الحرب الباردة، حيث كانت "الدعاية" التي تمارسها الدول الرأسمالية تنطلق من أن الرأسمالية هي الحرية والديمقراطية. لهذا فإن "الاتهام" بهذه الطريقة ليس مفيداً على الإطلاق، الأهم هو توضيح التحوّلات التي أوجبت إعادة النظر في الرأسمالية.

لقد بلورت الماركسية موقفها من الرأسمالية قبل الحرب الباردة بأكثر من قرن (1843- 1848)، وأسّسته على فهمها لطبيعة النمط الرأسمالي القائم على الاستغلال والنهب. هذا التصوّر تبلور قبل أن تنتصر الاشتراكية، وهو الأساس في تحديد الموقف من الرأسمالية إذا كان الشخص ماركسياً منسجماً. وهو الأساس الذي يتجاهله الأستاذ عمر، مؤكداً على "البعد التحرري"، لكن احتلال العراق لم يكن منسجماً مع أي مبدأ ديمقراطي، لأنَّ تغيير الأنظمة من الخارج قد سقط منذ معاهدة وستفاليا سنة 1648، ولن أدخل في نقاش حول "الممارسات الديمقراطية" للدول الرأسمالية، فهي أكثر من أن تُحصى، وأكثر ما تثير الضحك، لأنَّ العراق وحده مثال "ضخم" في هذا

المجال.

وأعتقد على العكس من ذلك، فإن الحرب الباردة كانت تلجم الدول الرأسمالية، وتفرض عليها سياسات "ليِّنة" في بعض الأحيان. لكن انهيار الاشتراكية جعلها تفلت من عقالها، وهذا ما توضّح منذ سنة 1990، وبدءاً بالعراق كذلك. وإذا كان الأستاذ عمر قد تجاوز لغة أدبيات الحرب الباردة بعد انهيار النظم الاشتراكية فله ذلك. وإذا كان يؤسس موقفه على "نفي كل ما هو قادم من الدول الرأسمالية واعتباره شراً مطلقاً يهدف إلى تدمير الاقتصاد والثقافة الوطنية"، فهذه مشكلته التي أظن أنها السبب في انقلاب موقفه وبالتالي ميله للتأكيد على إيجابيات الرأسمالية. لأنني لم أكن - ولست الآن- أرى في الرأسمالية شرّاً مطلقاً، كما لم أكن أرى الاشتراكية المتحقِّقة خيراً مطلقاً. وبالتالي فلست أدعو إلى "حرب مقدسة" ضد الرأسمالية، بل أقول أن الإمبريالية الأميركية باتت قوّة احتلال في العراق بغض النظر عن أهدافها "التمدينية"، لأنَّ الهدف الأساسي هو النهب، والنهب لا يؤدي إلى "إعادة الإعمار" والديمقراطية، لأنه يؤسس لتناقض عميق مع كل الفئات المفقرة.

وإذا كان قد حصل تقاطع بين "المعارضة العراقية" والسياسة الأميركية تحديداً (لأن الدول الرأسمالية الأخرى فيما عدا بريطانيا رفضت الحرب والاحتلال)، فقد قاد ذلك إلى أن يصبح العراق محتلاً (وهو ما أقرته الأمم المتحدة). هذه حقيقة لا يستقيم الحوار إذا لم تقرّ، وبالتالي يمكن الاختلاف في طريقة التعامل معها، لكن لا يجوز "استغفالنا" في ذلك. هل ستحقّق الديمقراطية وتنسحب؟ أعتقد أن من السذاجة بعد كل تجارب الاستعمار والإمبريالية أن يعتقد أحد أن هذا ممكن (وطبعاً لن أشير هنا لممارسات الاحتلال في العراق منذ سقوط بغداد)، لأنَّ المدقّق في الآليات التي مارستها قوّات الاحتلال لـ "بناء العراق الجديد" تتنافى مع أي مبدأ ديمقراطي (ويمكن للأستاذ عمر أن يقرأ ما كتبته بعد فترة قصيرة من الاحتلال).

لن أكرِّر هنا الأسباب التي دفعت الدولة الأميركية لاحتلال العراق، والتي هي ليست أخلاقية وإنسانية على الإطلاق، ولقد استثارت شعوب العالم كما يعرف. وأتفهّم الحاجة التي كانت تفرض تأييد "الشيطان" من أجل إزالة النظام الدكتاتوري، لكن وبعد؟ هل نبقى أسرى كابوس الماضي؟

المشكلة أن الأستاذ عمر يتهمني بأنني أحلم بعودة الدكتاتورية لأنني أدعو للمقاومة. لكن جوهر ما قلت هو أنَّ هذا الموقف "القابل بالأمر الواقع" من قبل اليسار هو الذي يقود إلى "عودة الدكتاتورية": سواء

دكتاتورية النظام الذي ينصِّبه الاحتلال، أو القوى التي تقاتل الاحتلال الآن. لهذا قلت بضرورة أن تلعب الحركة الشيوعية الدور الذي بات الواقع يفرضه، لأن المقاومة حينها يمكن لها أن تتحوّل إلى مقاومة شاملة (وليس كما اجتزأ وأوحى). وإذا كنت لا أقبل بعودة الدكتاتورية فأنا لا أقبل بالاحتلال قطعياً، وفعلاً أرى أنه التناقض الرئيسي، وأنه هو الذي يستثير قطاعات الشعب العراقي المختلفة.

وبالتالي لا أسير خلف وهم أن يؤسس الاحتلال الديمقراطية، وألحظ مدى النهب الذي يمارسه تحت شعار "إعادة الإعمار"، وأعتقد أن ذلك يزيد من اندفاع العراقيين للمقاومة.

أخيراً، أنا لا أقدِّم "إستراتيجية الحرب الشاملة" نيابة عن العراقيين، لأنني منهم، وأعتقد أن من حقّي مناقشة الشيوعيين العراقيين لأنني ماركسي معني بأن تتجاوز الحركة الشيوعية العربية مشكلاتها القديمة، التي هي بالضبط تلك التي يدعو إليها الأستاذ عمر، والتي قادتنا من هزيمة إلى أخرى، ومن دكتاتور إلى آخر، لأنها كانت تراهن دائماً على آخر يحقِّق الديمقراطية والتقدم وحتى الاشتراكية.

الحزب الشيوعي العراقي ومسألة الأولويات

قدّم الحزب الشيوعي العراقي وثائق مؤتمره الوطني الثامن للنقاش. وبعد قراءتي تلك الوثائق وجدت أنه من الضروري الدخول في النقاش، خصوصاً وأن وضع العراق حساس، ويحتاج إلى نقاش مستفيض نتيجة الاختلاف الذي نشأ بعد وقوعه تحت الاحتلال. وبالتالي من أجل بلورة مواقف دقيقة تعبّر حقيقة عن رؤية ماركسية.

والبرنامج يطرح مهمات في المستوى الديمقراطي والاقتصادي الاجتماعي والقومي والعالمي، يمكن النظر إليها بإيجاب، رغم الملاحظات التي سوف نبديها تالياً. وربما كان الحزب هو الحزب الشيوعي الوحيد الذي يرفض الليبرالية الجديدة، ليس بالمعنى العام فقط، بل فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي في العراق، وبالتالي يتمسك بدور الدولة الاقتصادي. ويطرح حلاً للقومية الكردية، ويطالب بنظام ديمقراطي ....الخ.

لكن كل هذه المهمات وُضعت في سياق إشكالي، مما جعلها دون معنى، وبالتالي دون آلية للتحقق. لهذا سوف أبدي ثلاث ملاحظات في هذا المجال، تلمس الرؤية التي حكمت كتابة البرنامج، وجعلته بلا أفق:

النقطة الأولى تتعلق بالأولويات، فهل البرنامج مطروح للتحقق في ظل الاحتلال أو على أنقاضه؟ ربما كان سؤالي بلا معنى، لأنَّ البرنامج لا يشير

إلى الاحتلال، ولم ترد كلمة الاحتلال إلا مرة واحدة وفي وضع ملتبس سوف أشير إليه. حيث يدعو "إلى استعادة السيادة والاستقلال الناجزين". وربما كان تعبير الاستقلال مؤشراً على وجود الاحتلال، لكنه غير كافٍ، لأنَّ لا معنى له دون التأسيس على وجود الاحتلال، ودون الانطلاق من وجود الاحتلال. لكن عدم التأسيس على وجود الاحتلال لا يبدو أنه جاء مصادفة، فالحزب يحدد مهماته في "الإسراع في تهيئة مستلزمات إنهاء الوجود العسكري الأجنبي واستعادة السيادة الوطنية الكاملة، والعمل على التخلص من تركة الاحتلال بجوانبها المختلفة". فالحزب مرتبك في التعبير عما يعيشه العراق الآن، هل هو وجود عسكري أجنبي أم احتلال؟ أو أن الحزب خجل من أن برنامجه ينطلق من أنه يقرّ بأن العراق يشهد وجوداً عسكرياً أجنبياً وليس احتلالاً. لهذا أقحم كلمة الاحتلال، رغم أنه يدعو لاستعادة السيادة ويشير إلى التخلص من تركة الاحتلال.

ولأن الحزب ينطلق من ذلك نلمس أن نضاله "ينصبّ" على "إنجاز أهداف ذات طابع وطني وديمقراطي عبر تحقيق أوسع تحالف اجتماعي سياسي، يضم الطبقات والفئات الاجتماعية والقوى المناهضة للاستبداد والإرهاب والتي تؤمن بالديمقراطية وآلياتها.... والتطلع إلى بناء دولة المواطنة والمؤسسات والعدل، دولة الحق والقانون، الدولة الديمقراطية العصرية". هنا، كما نلمس، يضم التحالف القوى المناهضة للاستبداد (المرتبط بنظام صدام حسين حصراً، رغم أنه أصبح من الماضي، ويقال أن الديمقراطية قد تحققت)، والإرهاب (المتمثل بالقوى الأصولية، ومجمل المقاومة العراقية حسب ما أظن). وبالتالي فالتحالف لا يضم القوى المناهضة للاحتلال، حيث يبدو واضحاً هنا أن مقاومة الاحتلال ليست أولوية، ولهذا فهي ليست من الأهداف الضرورية لبناء دولة المواطنة والمؤسسات والعدل، الدولة الديمقراطية العصرية.. وسيبدو هذا التحالف مضاداً للمقاومة (التي لم تذكر إطلاقاً، وكان تغييبها مقصوداً) ما دام لم يتطرق إلى الاحتلال وأشار إلى الإرهاب فقط دون المقاومة. وبالتالي فإن ذلك يتساوق مع الاحتلال ذاته، وليبدو التحالف كتحالف ضد المقاومة كذلك. ثم إنَّ هذا التحالف الذي يقوم على مواجهة هذين العدوين (الاستبداد والإرهاب) سيضم القوى المرتبطة مع الاحتلال والتي هي ضد النظام السابق كما هي ضد "الإرهاب" الذي يُقصد به المقاومة. وهذه القوى تدعو إلى بقاء الاحتلال أو بقاء "الوجود العسكري الأجنبي"، الأمر الذي يجعل مسألة السيادة وإنهاء الوجود العسكري مسألة خلاف في وجهات النظر، وليست ضرورة ملحة لا سيادة بدونها. بمعنى أنَّ

هذه الدولة يمكن أن تتحقق في ظل "الوجود العسكري الأجنبي"، لكن مع المطالبة باستكمال السيادة.

بمعنى أنَّ بناء الدولة، الذي هو أولوية، يفترض "القضاء على الإرهاب"، وبالتالي تشكيل تحالف واسع على هذا الأساس. أما "الوجود العسكري الأجنبي" فيحل في إطار المفاوضات وعلى ضوء نجاح بناء الدولة، ما يشير إلى وجهة الصراع الذي يطرحه الحزب، والخالي من مواجهة الاحتلال. ليبدو تعبير "الوجود العسكري الأجنبي" هو المحدّد للنظر إلى حالة العراق. بمعنى أن المسألة تتعلق بالتفاوض من أجل خروج ذلك الوجود، وليست مسألة وجود احتلال يفرض المقاومة. لهذا جاء البرنامج كمعبر عن وضعية دولة مستقلة وليست وضعية دولة محتلة، حيث تأسس البرنامج على أساس المشكلات "الداخلية" بمعزل عن وجود الاحتلال، وفقط بالإشارة إلى "الوجود العسكري الأجنبي"، أو بروحية تنطلق من أنَّ هناك قواعد عسكرية أجنبية تجري الدعوة لإنهائها كيما تتحقق السيادة كاملة.

فهل يمكن "تهميش" قضية الاحتلال إلى هذا الحد؟ وبالتالي هل يمكن رؤية الصراعات الداخلية بمعزل عن الصراع مع الاحتلال؟ من هو "الحاكم" في العراق؟ أي السلطة لمن؟ وما هو البديل؟

كما أشرت، فإنَّ هدف البرنامج هو تكريس سلطة الدولة (أو بناء الدولة) في مواجهة الإرهاب والاستبداد (المغفل من التحديد، فمن هم ممارسوه؟ هل هو نظام صدام الذي أصبح من الماضي؟). ومن ثم تحقيق النقاط الواردة في البرنامج إذا استطاع الحزب الوصول إلى السلطة. وهو هنا يتجاوز مسألة الاحتلال.

وبالتالي فالبرنامج لا ينطلق من الواقع الحقيقي، ومن التناقضات التي تخترقه، بل ينطلق من تناقض مع قوى نتجت عن وجود الاحتلال (الإرهاب)، وبدعم أو تسهيل منه. أو من مسألة صارت من الماضي (الاستبداد). حيث إنَّ الواقع يشير إلى وجود احتلال، وإلى ممارسات دولة محتلة. وقوة الاحتلال هي التي تحكم العراق، وليس السلطة القائمة التي يريد الاحتلال لها أن تكون واجهة. وهي المقررة بالتالي في كلِّ السياسات، من شكل السلطة ورئيس الحكومة، إلى السياسة النفطية، إلى عقود ما يسمى إعادة الإعمار، إلى السياسة الخارجية، إلى كل ما يتعلق بـ"الأمن". إنَّ النظر إلى الاحتلال وكأنّه وجود عسكري أجنبي يشير إلى غياب الوعي بالواقع ومشكلاته. إنَّ التناقض مع الاحتلال هو التناقض المحدد لكل التناقضات الأخرى، فالاحتلال مؤسس للتناقضات، ولا يمكن حل تلك

التناقضات إلا في سياق حلّ التناقض الرئيسي هذا. ولا شكّ في أنَّ تحكمه في كل السياسات، ودوره "الأمني"، هما أساس نشوء التناقضات، لأنه يمارس السلطة، وينهب الاقتصاد. وبالتالي يفقر قطاعات واسعة من المجتمع. وهو المؤسس للفوضى كذلك. وهنا يأخذ الصراع الطبقي شكلاً وطنياً. وتكون المقاومة بأشكالها المختلفة (الشعبية والسياسية والعسكرية) ضرورة، وطريقاً لتحقيق الاستقلال، وتأسيس الدولة الديمقراطية العصرية.

الاحتلال يريد واجهة، أي سلطة عراقية خاضعة لقراره. ومن ثم فإن أي سلطة تتشكل في ظل الاحتلال لن تخرج عن أن تكون واجهة. وفي هذا الوضع يصبح برنامج الحزب "طوباوياً"، لأنه من غير الممكن تأسيس دولة ديمقراطية عصرية، كما يطالب الحزب، في ظل الاحتلال. وبالتالي فإن الهدف الأول هو الاستقلال، وليس استعادة السيادة كما يطالب الحزب. حيث إنَّ الأولى تعني التأكيد على ضرورة المقاومة، أما الثانية فتعني المطالبة والمفاوضة انطلاقاً من أن العراق ليس محتلاً لكنه منقوص السيادة، ويرتبط ذلك بمدى القدرة على تحقيق تقدم في مواجهة الاستبداد والإرهاب. وهو الأمر الذي يغرق الحزب في سياسة مهادنة للاحتلال ومتناقضة مع الشعب.

ولأن التناقض مع الاحتلال هو التناقض الرئيسي فإن قوى مختلفة، مثل الإرهاب الأصولي وقوى نظام صدام حسين، تستفيد منه، وتؤسس قوتها على أساسه. ولا شكَّ في أن مواجهة هذه القوى ستكون فاشلة دون الانطلاق من أولوية المواجهة مع الاحتلال، لأنه حينها يكون الحزب قد امتلك "هدفاً حقيقياً". ولهذا ففي سياق حل التناقض الرئيسي، أي في سياق الصراع مع الاحتلال يمكن حل التناقضات الأخرى، سواء مع القوى الأصولية الطائفية أو مع الإرهاب. حيث إنَّ الحل في مواجهة هؤلاء لا يتم بشكل فعلي إلا عبر استقطاب الطبقات الشعبية وتنظيم نشاطها ضد الاحتلال، وبالتالي تهميش كل القوى الأصولية والطائفية التي تمارس الإرهاب، وكذلك فرق الموت التابعة لوزارة الداخلية (وللاحتلال). وخارج ذلك سوف تبقى هذه القوى تتغذى على شعار المقاومة، رغم أن جلّ نشاطها منصبّ على قتل المدنيين وإثارة حرب طائفية. حيث إنَّ كل مواجهة لها خارج سياق التناقض الرئيسي سوف تبدو أنها خدمة للاحتلال، فتضع الحزب في موقع المنبوذ شعبياً.

فقد أصبحت القوى الطائفية قوة لأن الحزب الشيوعي تخلى منذ البدء عن مواجهة الاحتلال، وهذا ما أشرت إليه منذ زمن. فهو الحزب

الذي كان قادراً على توحيد الشعب على أساس وطني. وبالتالي لا يجب الندب على الإرهاب، فهو نتاج التخلي عن الدور الضروري لحزب شيوعي في بلد بات محتلاً.

لقد خلا البرنامج إذن من المسألة الأساس، وهي مواجهة الاحتلال من أجل تحقيق الاستقلال. وتجاهل مسألة المقاومة التي هي ضرورة في بلد محتلّ. وبالتالي كيف يمكن بناء عراق ديمقراطي وتطوير الاقتصاد عبر دور الدولة - وهو ما يدعو إليه البرنامج - في ظل الاحتلال؟ خصوصاً وأن مصالحه تتناقض مع مصلحة الطبقات الشعبية. حيث إنَّه المسيطر على النفط ويفرض خصخصته، وهو الذي يوقع عقود "إعادة الإعمار" ويخصصها لشركات أميركية تحديداً. وكيف يمكن أن تكتمل الديمقراطية والاحتلال هو الذي يقرر؟ وكيف يمكن تطوير التعليم والاحتلال هو الذي يضع المناهج؟ لهذا أشرت إلى أن البرنامج يبدو بلا معنى. فهو يسعى لبناء دولة والسلطة بيد الاحتلال.

والواقع أن الاحتلال مأزوم نتيجة فعل المقاومة وليس نتيجة المشاركة في الحكومة، أو "النضال" من داخل السلطة (أو الدولة). وإذا كانت هناك قوى إرهابية تتستر بالمقاومة، فإنَّ هناك مقاومة حقيقية تقاتل الجيش الأميركي والجيوش الأخرى. ولقد أدنت منذ البدء كل تلك القوى الإرهابية، ربما قبل الحزب الشيوعي، وأشرت إلى خطرها (يمكن مراجعة موقعي على الإنترنت ضمن موقع الحوار المتمدن)، لهذا لن أتردد في القول بأن الحزب الشيوعي يتحمل مسؤولية مهمة في تنامي هذه القوى، لأنه ترك الفئات الاجتماعية التي سعت إلى المشاركة في المقاومة (وهي كثيرة في العراق) لقوى أصولية لها أجندتها الإرهابية ومسعاها الطائفي.

إذن، إن المحور الأساس في أي برنامج حقيقي في العراق يجب أن ينطلق من مواجهة الاحتلال، والسعي لمقاومته بكل الأشكال الممكنة، دون تجاهل مواجهة قوى أخرى، طائفية وأصولية تمارس الإرهاب. أو قوى ترتبط بالاحتلال، أصبحت هي السلطة، وباتت تمارس النهب والقتل والاستبداد، وتدعم وجود الاحتلال. وهذه القوى الأخيرة يتجاهلها البرنامج، بل على العكس، يفتح لها أفق التحالف الواسع. وهو الأمر الذي يضع الحزب في موقع صعب، ويفضي إلى تهميشه.

النقطة الثانية: ربما كان البحث في النقطة الأولى يلغي الحاجة إلى البحث في هذه النقطة، لكنني وددت الإشارة إلى إشكالية عميقة حكمت الحركة الشيوعية العربية منذ عقود، وهي تتكرر هنا في البرنامج. لهذا كان

ضرورياً تناولها لأنها تعبر عن منطق خاطئ يحكم هذه الحركة، وقاد إلى تهميشها في الفترة الماضية. فهل البرنامج مطروح للتحقق في ظل سيطرة الفئات "الرأسمالية" (التي هي كومبرادورية) في إطار ما يسمى "النمط الرأسمالي، أو على أنقاضها؟ هنا يعود السؤال ذاته: هل يساعد الحزب الشيوعي في انتصار تكوين اقتصادي اجتماعي سياسي رأسمالي وسلطة رأسمالية أم يسعى إلى شيء مختلف؟

الفكرة العامة القديمة تمثلت في أنَّ الرأسمالية هي التي يجب أن تنتصر، أي أن تصبح في السلطة، وأن مهمة الحزب الشيوعي تتمثل في دعم ذلك، ربما من موقع نقدي، أو عبر ملاحظات، وأن دور الحزب في تحقيق الاشتراكية مؤجل لفترة طويلة قادمة. وإذا كان الحزب ينطلق من وجود الدولة وليس وجود الاحتلال، رغم وجود قواعد عسكرية أجنبية. وأن المسألة الراهنة هي مسألة السلطة. فقد كرر الموقف التقليدي للحركة الشيوعية وله هو بالذات.

فهو يشير إلى أنَّ الوثيقة البرنامجية التي انطلق "في وضعها من الواقع الموضوعي لبلادنا ومرحلة تطورها الراهنة وآفاقها، يؤكد في الوقت نفسه على خياره الاشتراكي لبناء المجتمع في المستقبل". وهذه موضوعة صحيحة، حيث ليس مطروحاً بناء الاشتراكية الآن. رغم أن الطريق الخاص إلى الاشتراكية، كما يشير البرنامج، والذي سيكون محصلة عمل فكري وسياسي تراكمي ومتدرج، لن يكون كما يقول البرنامج محصلة نضال قوى سياسية متعددة وتحالفات واسعة، وهو ما كان فعله حينما تحالف مع البعث لتحقيق الاشتراكية "معاً". لأنَّ الاشتراكية هي هدف الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، ولن تكون هدف الفئات الوسطى إلا إذا كانت اشتراكيتنا شبيهة باشتراكية البعث والناصرية، أي تطور رأسمالي تحت مسمى الاشتراكية كما بدا واضحاً في مصر وسوريا والعراق والجزائر. وبالتالي فالاشتراكية المطروحة هنا تحتاج إلى تدقيق وإعادة نظر.

لكن ما الذي يجب أن يبنى الآن؟ يجيب الحزب أنه "في ظل التوازنات السياسية الداخلية والدولية الدافعة بقوة لصالح التطور الرأسمالي بصورته الليبرالية الجديدة الأكثر غلواً، ينصبّ نضالنا في المرحلة الراهنة على تجنيب شعبنا مصائب رأسمالية متوحشة، وإنجاز أهداف ذات طابع وطني وديمقراطي عبر تحقيق أوسع تحالف اجتماعي سياسي، يضم الطبقات والفئات الاجتماعية والقوى المناهضة للاستبداد والإرهاب والتي تؤمن بالديمقراطية وآلياتها، بما فيها الإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة وحل

التناقضات بالوسائل السلمية، واحترام الاستقلال السياسي والفكري والتنظيمي لهذه القوى، والاعتراف المتبادل والتطلع إلى بناء دولة المواطنة والمؤسسات والعدل، دولة الحق والقانون، الدولة الديمقراطية العصرية".

إذن الهدف هو تجنب رأسمالية وحشية لمصلحة رأسمالية أخرى. هل هناك رأسمالية غير وحشية اليوم؟ الجواب لا، حيث الرأسمالية كومبرادورية. ثم الهدف هو بناء الدولة الديمقراطية العصرية. أي الطبقات هي المعنية بتحقيقها؟ هل الرأسمالية معنية بذلك؟ طبعاً لا. وهل يكفي الانطلاق من مناهضة الاستبداد والإرهاب لكي يكون ممكناً تأسيس تحالف يسعى لبناء دولة ديمقراطية عصرية دون لمس مصالح هذه الطبقات والقوى، وبالتالي لمس خياراتها الاقتصادية الاجتماعية؟ وما هو دور الحزب الشيوعي بالتحديد؟

إنَّ عدم راهنية الاشتراكية لا يعني عدم راهنية دور الحزب الشيوعي، لأن المهمات المطروحة، والتي يشير إليها البرنامج، والتي هي ضرورية لتطور العراق ودمقرطته، لن يكون ممكناً تحقيقها دون دور فاعل وأساسي للحزب الشيوعي. وهنا سنلمس إشكالية قديمة حكمت الحركة الشيوعية، والحزب الشيوعي العراقي خصوصاً، وجعلته ملحقاً بالنظم التي قامت بعد ثورة تموز 1958، تتمثل في الرؤية التي تحكم فيما يتعلق بدوره الواقعي: هل يطرح على نفسه دوراً تغييرياً، أي استلام السلطة؟ لا، فقد حاول التعبير عن مطامح الطبقة العاملة المطلبية (إلى حد ما)، ولم يعبر عن مطمحها السياسي، أي مسألة السلطة. على العكس من ذلك فقد كان "واعيا" لضرورة عدم استلام السلطة، وضرورة تكريس سيطرة قوى اجتماعية أخرى: البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة. وكان في ذلك مقتله.

لقد كان الحزب حين تأسيسه حزب النضال الطبقي، لكنه تحول إلى حزب "النشاط السياسي". حيث مال إلى عدم تطوير نضالات الطبقة العاملة والفلاحين المطلبية والسياسية، بل مال إلى "المساومة" مع السلطات القائمة، والتكيف مع الأمر الواقع. وبالتالي بقي ينشط في تكوين رأسمالي دون أن يسعى إلى تغييره، بل عمل على التكيف معه.

المشكلة تتمثل في أنه في الصيغة المطروحة من قبل الحزب تنتصر الليبرالية والفئات الكومبرادورية، وتهزل الديمقراطية، وبالتالي تغيب الدولة الديمقراطية العصرية. وتتعمق مشكلات الطبقة العاملة والفلاحين وكل الفئات الوسطى. لهذا يجب أن يكون الحزب، هو حزب النضال من أجل التغيير. طبعاً في إطار تحالف، لكن يقوم على أسس غير تلك التي يطرحها الحزب، وفي ظل فاعلية أساسية للحزب ذاته. بمعنى أن المهمات الديمقراطية التي

يطرحها الحزب يجب أن تتحقق (وهي لن تتحقق إلا) في ظل دوره الأساسي والفاعل والمركزي، وليس في ظل أدوار أحزاب تمثل البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة. وهذا يفرض أن يدافع عن الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء أولاً، أي قبل أن يغرق في تحالف يكون ملحقاً فيه. وهذا التحالف يجب أن يبنى على أساس الأولويات والتناقض الرئيسي وليس على التناقضات الثانوية.

ولهذا يجب أن يكون موقع الحزب مع المقاومة (وليس الإرهاب)، وفي إطار تحالف مع كل القوى المعنية بهزيمة المشروع الإمبريالي الأميركي. كما بهزيمة قوى الإرهاب والقوى الطائفية. من أجل تحقيق المهمات الوطنية (الاستقلال) والديمقراطية (دولة ديمقراطية عصرية) والمجتمعية (المتعلقة بالتطور وبمطالب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وكل الفئات الوسطى). ولكي يكون العراق جزءاً من البلدان المناهضة للمشروع الامبريالي.

النقطة الثالثة: وهي تتعلق ببعض الأفكار الواردة في البرنامج، والتي تحتاج إلى التفات. منها مسألة الفيدرالية، والحزب يكرر ما بات رائجاً في العراق، دون تمييز بين ما يطرح هو وما هو مطروح من قبل القوى السياسية الأخرى (الطائفية خصوصاً)، والتي تقيم هذا المفهوم على أساس التقسيم الطائفي. وبالتالي دون أن يدين الميل لتقسيم العراق "فيدرالياً" على أساس طائفي. بالنسبة للأكراد الحزب يطرح حق تقرير المصير وهو محق. لكن الحل "المؤقت" ليس الفيدرالية إذا ما أراد الأكراد الاستمرار في إطار العراق الموحد، بل الإدارة الذاتية والحقوق الثقافية. فالفيدرالية نظام إداري وليس نظاماً سياسياً، يقوم على تخفيف أعباء الدولة المركزية، عبر توزيع مهمات لها على المناطق.

المسألة الأخرى تتمثل في أساليب النضال، حيث حصرها البرنامج في أسلوب واحد فقط، هو "حل المشكلات الاجتماعية عبر أشكال النضال السلمية والديمقراطية التي ينبغي أن تكون شرعيتها مكفولة بالدستور وقوة القانون". وهي النغمة التي تعممت بعد انهيار النظم الاشتراكية، بينما يفرز الواقع أشكال متعددة، منها الثورة (التي بات ترددها يخيف الكثيرين). وخصوصاً أن أي دستور سوف يضبط احتجاجات الطبقات الفقيرة ويجرمها، إلا في حدود "موافقة وزارة الداخلية".

المسألة الثالثة، فيما يتعلق بالشرعية الدولية التي باتت الحاجة ملحة للنظر إليها بريبة بعد أنْ أصبحت الأمم المتحدة خاضعة لابتزازات الدولة الأميركية. كما أنَّ الموقف من القضية الفلسطينية يحتاج إلى تغيير جذري،

ولم يعد مقبولاً التأكيد على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعد أن حسمت الدولة الصهيونية المسألة في الواقع (عبر توسيع الاستيطان والسيطرة على الأرض والجدار العازل، وتقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى كانتونات معزولة). والبديل هو إعادة النظر بالمشروع الصهيوني ورؤيته ضمن واقعه الحقيقي كمشروع إمبريالي يهدف إلى السيطرة على الوطن العربي، ومواجهته هي جزء من مواجهة المشروع الامبريالي.

الغريب في البرنامج أنّه يدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في استخدام كافة الوسائل لمقاومة العدوان عليها، ومن أجل تحرير أرضها المحتلة، دون أن يطال هذا الحق الشعب العراقي ذاته. وهذا يشير إلى ما ذهبنا إليه من أن كلمة الاحتلال التي وردت مرة واحدة كانت عابرة ودون معنى، ففي العراق "وجود عسكري أجنبي" فقط.

البرنامج بالتالي بحاجة إلى إعادة بناء، انطلاقاً من الأولوية الحقيقية: التي هي مواجهة الاحتلال.

أوهام المثقف اليساري

حينما يتحوّل الواقع إلى صيرورة إرادة

ربما كان مقال عصام خفاجي الذي أعلن فيه استقالته من مجلس الإعمار، «لقطة» مهمة تفيد في معرفة ما يمكن أن نطلق عليه «أوهام المثقف» ولتوضيح هذه المسألة أشير إلى أن «الفكرة العامة» التي كان «يخضع» لها عصام، والتي عبّر عنها منذ زمن طويل، وخصوصاً منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين، تمثّلت في «الرؤية» التي كان يعتقد فيها، التي تؤكد ـ بالحتم ـ على أننا نسير في صيرورة تطوّر رأسمالي (ليس عبر تعميم علاقات الإنتاج الرأسمالية فقط)، كانت أنظمة رأسمالية الدولة (مثل الأنظمة في العراق وسوريا ومصر منذ الخمسينات إلى الثمانينات) هي خطوته الأولى، حيث لعبت الدول دور تحقيق التراكم الأولي لدى أفراد يتحوّلون إلى رأسماليين. وكان «تغير» دور الدولة الاقتصادي هو الخطوة التالية من أجل أن يحوّل التراكم الأولي ذاك إلى التوظيف في «قوى الإنتاج».

وهذه «الرؤية» تفرض أن نكون نحن الماركسيين معها، لأنها خيارنا الوحيد، وأن نعمل ـ بالتالي ـ في حدودها، ومن أجل تحقيقها، وأيضاً أن نكون مع الرأسمالية عالمياً. وكانت الخلفية التي تحكم هذه «الرؤية» التي لم يكن يعبّر عنها دائماً، تقول بأوهام الحلم بالاشتراكية. لهذا كان الميل للتكيّف مع الدول الرأسمالية، وتجاوز تحديدها في خانة العدو، ركناً في هذه «الرؤية». وكان علينا أن نغرق في العالم الرأسمالي، أن «نحبّه».

وإذا كانت الديمقراطية قد أصبحت جزءاً مكملاً لهذه «الرؤية»، (وأحياناً بشكل عابر)، فإن هذه «الرؤية» بالذات هي التي قادت "عصام" إلى العراق، عبر «الجسر» الذي أسسته «رؤية» بول وولفويتز مساعد وزير الدفاع الأميركي. لكنه يكتشف بأنه لا يستطيع «العمل مع الحلفاء بأسلوب ديمقراطي»، لأنهم يتعاملون كقوة محتلة، ويتصرفون بغطرسة، لهذا تبدو كلمة «حلفاء» كوهم، لأنهم قوة احتلال، ويتصرفون كذلك، هل كان هذا الاكتشاف بحاجة إلى تجربة تحسب بكل حساسيتها.

قصدت من عنوان المقال هذا. فيكف يمكن المراهنة على أن لا تكون الدولة الأميركية قوة احتلال حينما تغزو العراق؟ هل يمكن أن ننظر إليها وكأنها «جمعية خيرية»، أو «أداة التطور البشري»، أو «خادمة المظلومين»، أو «رافعة راية الديمقراطية والتحرّر»؟ إذا كان هنالك وهم عميق بتحقيق «التطور الرأسمالي»، وأن تطورنا الاقتصادي وتحديثنا وبالتالي دمقرطتنا في إطار رأسمالي، وهو في كل الأحوال وهمٌ ممكن، فإن وهماً مركباً سيتلبسنا

حينما ننظر للدولة الأميركية (وكل الرأسماليات أيضاً) وكأنها محقّق تطوّرنا، وكاسر الغطاء الذي ـ بكسره ـ سوف يسمح بانفتاح أفق تطورنا، ولا شكّ في أن الأوهام تنشأ حينما يتحقق الفشل في فهم الواقع، الأمر الذي يشير إلى وجود خلل عميق في فهم النمط الرأسمالي، يقود إلى انزلاقات سياسية خطرة.

طبعاً يمكن الإشارة إلى «تقاطعات مصالح»، وبالتالي إلى اختلافات «متعددة»، لكن الأقوى سوف يفرض الرتم الذي يحكم هذه العلاقة، كما أنه سوف يسوق الآخرين إلى تخوم احتياجاته، رغم أن «تقاطعات المصالح» هي بالذات التي سوف تفضي (وأفضت) إلى أن تتحوّل «قوة التحرير» إلى «قوة احتلال»، لأن جوهر مصالحها لا يتحدد بالتخلص من (وهنا نظام صدام حسين) بل في الحصول على (النفط والأسواق والوضع الاستراتيجي). حيث لم تكن المشكلة مع النظام العراقي. حيث راوغت معه طويلاً، بل كانت المشكلة في ما تريده الدولة الأميركية من العراق. وإذا كانت طرحت مسألة الديمقراطية ضد دكتاتورية صدام حسين، فقد كان ذلك هو «الغطاء الأيديولوجي» الذي «يبرّر» الحرب (مثل الحديث عن أسلحة الدمار الشامل التي لم تستطع أن تجد لها أثراً إلى الآن). الأمر الذي جعل ممارسة الجيش الأميركي كقوة احتلال أمراً بديهياً (وبالتالي فهو غير نابع من أن بول وولفويتز لم يستطع فرض رؤيته، رغم أنه هو المشرف على الجيش المحتل والمسؤول عن بريمر).

إنَّ مصالح الشركات الاحتكارية وبالتالي مصالح الدولة الأميركية تفرضان صياغة جديدة للعالم تقوم على الاحتلال للمناطق «الدسمة» والحساسة استراتيجياً بالتحديد، لأنَّ ذلك هو الذي يعزّز من قوة الاقتصاد الأميركي المأزوم، ويدعم الشركات الاحتكارية في «تنافسها» مع الرأسماليات الأخرى، التي باتت قادرة على المنافسة. وبالتالي فإن الدولة الأميركية "تصيغ عالماً على صورة مصالحها» وهو يستند إلى «عودة الاستعمار»، وخلق «أنظمة دمى». وهو يكرس اللاتكافؤ، وإجهاض إمكانات التطور الاقتصادي في باقي العالم، خصوصاً في الأطراف المهمشة.

هذه السياسة واضحة منذ حرب الخليج الثانية، وواضحة في «رؤية» الإدارات الأميركية المتعاقبة منذئذٍ. وهي أكثر وضوحاً لدى الإدارة الأميركية الراهنة، ولدى صقورها، رامسفيلد وبول وولفويتز وديك تشيني، وبيرل، وآخرين. والعراق محور استراتيجي لهذه السياسة، من أجل صياغة العالم، ومن أجل صياغة المنطقة العربية. بمعنى أن التوجّه لاحتلال العراق ومن

ثَمَّ احتلاله لم يكن يهدف إلى خدمة «قيم نبيلة»، هي كما كرّر بوش الابن مراراً وتكراراً «قيم الحرية والديمقراطية»، بل كان يهدف إلى تحقيق مصالح، كانت تفرض الاحتلال، والسيطرة المباشرة على (أي الاستثمار المباشر في) النفط، والتحكم الاحتكاري بالأسواق، من أجل تحقيق اختلال في معادلة التنافس مع الرأسماليات الأخرى، تحسّن في وضع الشركات الاحتكارية الأميركية، وبمجمل الاقتصاد الأميركي. لهذا كان الاحتلال ضرورة، رغم «غرابة» المسألة، حيث كان من الصعب تصور أن تعود أشكال الاستعمار والنهب التي انتهت منذ زمن بعيد، وبعد أن تأسست قيم ومفاهيم الحرية والاستقلال، وتكرّست في القانون الدولي. لكن يجب أن نلحظ بأن القيم متبدلة، وأنها مرتبطة بالمصالح، لهذا حالما ظهر أن الشركات الاحتكارية تحتاج إلى السيطرة المباشرة، تشكَّلت كل مكوّنات الدعاية (الأيديولوجيا) الضرورية لتبرير هذه الخطوة، فكان التأكيد على قيم الحرية والديمقراطية في مواجهة الدكتاتورية والاستبداد جزءًا من هذه الدعاية، في اللحظة التي تتهدم كل قيم القانون الدولي التي تكرست خلال قرون.

هذا الجزء من السياسة الأميركية هو الذي «تقاطع» معه د. عصام، لكنه اعتبر أنه جوهر السياسة الأميركية، أو هكذا أراد أن يُقنع ذاته. لكن تبيّن له أن هذا «التقاطع» وهم نتيجة الغطرسة الأميركية، وبالتالي ممارستها كقوة احتلال. إذن يجب أن تعامل كقوة احتلال. هذا ما أكد عليه سعدي يوسف وهو يوجّه التحية إلى عصام على ضوء استقالته من «مجلس الإعمار». لذا، إذا كان هناك وهمٌ فلينكشف هذا الوهم، وليجرِ التعامل مع قوة الاحتلال بالطريقة التي يستدعيها السعي لتحقيق الاستقلال، أي المقاومة. وهذا الكلام يخص أيضاً الشيوعيين العراقيين، لأنهم يؤسسون سياستهم على الوهم، مما يفتح الأفق لقوى أصولية ومن أتباع النظام السابق، لكي تصبح هي قيادة حركة شعبية تزداد اتساعاً ضد الاحتلال الأميركي، لأنه قوة احتلال أولاً، ولأن ما قدم إلا من أجل أن يدمّر ويفقر ويضطهد ويقتل. وعصام يشير إلى هذه المسألة حين يؤكد بأن الشعب يرى الجيش الأميركي يتصرف «كقوة محتلة».

سوف يرفض عصام تحليلي، وهو يرفضه مسبقاً، بتأكيده، لتوضيح أسباب هذا التحوّل، أننا «ضحايا حالة اللاقرار» في الإدارة الأميركية نتيجة «التناقض» بين رؤى وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، فالجنود الأميركيون يتلقون أوامرهم من جنرالاتهم وليس من «السيد بريمر». قافزاً عن أن «صاحب الرؤية» (بول وولفويتز) هو مساعد وزير الدفاع. وهذه المفارقة تكشف كم

كان «الإصرار» على الحرية (حرية العراق) والديمقراطية غطاءً لتحقيق الاحتلال. وبالتالي كم أن قرار احتلال العراق واضح منذ البدء، وأن كل الحديث عن «إزالة الطغاة» هو فقط من أجل الاحتلال و«بناء» طغاة جدد، يستندون إلى القوة الأميركية، مرفقاً بالنهب الشامل (كما كل استعمار) وبالتدمير ومنع التقدم والتحديث العلمي والثقافي والمجتمعي، وخصوصاً الاقتصادي (كما كل استعمار كذلك).

«أوهام المثقف» اليساري أفضت بنا إلى هذا الدرك، حيث ظلّ يكبح نزعة «التمرّد» بدعوته إلى العقلانية، وكان يسعى لأن يفرض على الواقع «رؤيته»، لكن الواقع كان يتمرّد دائماً، فيقاد من قبل «آخرين» عادة ما يوصمون باللاعقلانية. وكأن التاريخ هو صيرورة إرادة، تتحكم بها «رؤية» المثقف، هذه «الرؤية» هي التي أتت بصدام حسين وكل الآخرين، وأسست لانتعاش الحركة الأصولية، واليوم تهيئ للاحتلال.

العراق المحتلّ:

عن دور الماركسية في العراق

عانت القوى الماركسية (كما قوى قومية وأصولية) من حملة قمع عنيفة في ظل حكم صدام حسين، إلى حدّ أنه يمكن القول أنها انقطعت عن جذورها الاجتماعية، وتشرّد الماركسيون في المنافي لعقود كانت كافية لإيجاد شروخ وتشتت كبيرين.

لهذا يبدو وضعها الآن مشتتاً إلى حدّ كبير. حيث تتواجد قوى ومجموعات متناقضة متناحرة. ويغلب التفكك على الميل نحو التوحيد، رغم المبادرات والمحاولات المطروحة منذ فترة. وإذا كان العراق قد أصبح محتلاً، فلا يبدو أن الوضع الراهن هو المطروح للبحث، وبالتالي لتأسيس العمل الماركسي على ضوء وعيه. على العكس كان يبدو أن "فوبيا" صدام حسين هي المسيطرة، وهي التي ترسم السياسات، رغم التغير العميق الذي حدث في الواقع القائم. فقد انتهت الدكتاتورية، لكن العراق أصبح محتلاً. وبدل الاستقرار الذي كان مفروضاً بالعنف سيطرت الفوضى إلى حدود باتت تهدد بتدمير المجتمع وتفكيكه على أسس طائفية ودينية وإثنية. ولقد انهار الاقتصاد وتدمرت البنية التحتية، وذهب أدراج الرياح مجهود الشعب العراقي طيلة عقود من أجل بناء الصناعة وتأسيس الحداثة. وبات "العقل" العراقي محلّ استهداف. حيث يتعرض العلماء للقتل المنهجي. وانحدر وضع الطبقات الشعبية بشكل لا مثيل له، فانهار وضعها المعيشي. وتفاقمت مشكلات البطالة والفقر والتهميش. وتشكلت سلطة قامت على المحاصصة

الطائفية. ومثلت فئات فاسدة همّها النهب. ويقوم الاحتلال كذلك بنهب النفط والتراكم الرأسمالي عبر ما يسمى بـ "إعادة الإعمار".

كل ذلك يؤشر إلى خلل عميق في التكوين السياسي المتشكل مع الاحتلال وبفعل الاحتلال، وفوضى عارمة تهدد حياة الطبقات الشعبية، وقتل يومي مستمر تمارسه قوى إرهابية أصولية، وقوى أصولية في السلطة، وقوات الاحتلال، وانهيار اقتصادي عام ينعكس على الطبقات الشعبية التي بات معظمها يعيش تحت خط الفقر، وتعاني من بطالة مرتفعة. إذن، الاحتلال وأعوانه من جهة، وهم سبب الدمار والخراب والفقر والفساد والفوضى. والطبقات الشعبية المفقرة والعاطلة عن العمل من جهة أخرى. وفي هذا الصراع ليس من "وسط"، وليس من مقدرة على تهدئة الصراع. حيث إنَّ دفع معظم المجتمع إلى الفوضى والفقر، إضافة إلى وجود الاحتلال، لن ينتج سوى الصراع بغض النظر عن الشكل الذي يتخذه. فالمسألة الوطنية سوف تدفع قطاعات من المجتمع إلى المقاومة من أجل الاستقلال. ويكون الوضع أعقد حينما يغرق المجتمع في الفقر والفوضى.

وبالتالي فإذا كان الصراع مع نظام صدام حسين نابعاً من دكتاتوريته، فإن الصراع الآن نابع من الوضع الجديد الذي أشرت إليه للتو. حيث كل ذلك كان من نتاج الاحتلال. وهذه الواقعة هي التي يجب أن ترسم السياسة الماركسية في العراق.

فالماركسية تنظر إلى الصيرورة التاريخية، لكنها تبني إستراتيجيتها على الآن، على الواقع القائم الآن. وليس على التاريخ. وبالتالي فإن كل تركيز على الماضي هو هروب من مواجهة الواقع القائم. والتاريخ متروك للبحث التاريخي، وليس لرسم السياسات الراهنة. والواقع الراهن يقول بأنَّ الاحتلال بكل مفرزاته هو المشكلة: من الوجود العسكري، إلى السلطة التي شكلها، إلى النهب الاقتصادي الذي يمارسه عبر السيطرة على النفط واحتكار "إعادة الإعمار". ووجوده هو الذي أوجد كتلة هائلة من العاطلين عن العمل، وعمم الفقر، وخلق كل التعقيدات الحياتية، وأوجد الفوضى التي جعلت المواطن مهدداً في أمنه وبتقصّده التعامل مع العراق ككتل طائفية (وهو ما فعله حين تشكيل مجلس الحكم)، وتعميم مفهوم الأغلبية الطائفي، وبالتالي تسليم السلطة لقوى طائفية، دفع إلى رد طائفي مقابل، بدأ مستورداً من الخارج (جماعة القاعدة)، لكنه أفضى إلى القتل الطائفي والفرز الطائفي والقصف الطائفي، رغم كل المقاومة الباسلة ضد قوات الاحتلال.

هذا الوضع هو الذي يحتاج إلى معالجة. وبالتالي تحديد السياسات

على ضوئه. ومعالجته هي التي توجد الناظم للماركسيين، وتؤسس لبناء حركة ماركسية فاعلة وقادرة على الوصول إلى الانتصار. ولا شكَّ في أن التشتت القائم نابع من عدم وعي الواقع، ومن الحرْفية "الماركسية" التي تؤدي إلى التناحر وبالتالي إلى الانقسام. إضافة إلى استمرار الماضي في الحاضر. أي استمرار الصراعات القديمة التي أنتجت الانقسامات والتشتت. ولا يمكن بلورة قوة فاعلة دون التأسيس على الراهن، على وعي الراهن.

وسنلمس ذلك في مستويين، الأول يتعلق بالحزب الشيوعي العراقي، الذي كان يشكل الثقل الأساسي. والثاني في الانقسامات التي خرجت منه، والقوى المتشكلة في المهجر. دون أن نتجاهل مئات الشيوعيين الذين ظلوا في العراق، والذين حاولوا أن يلعبوا دوراً بعد الاحتلال، والأجيال الشابة التي تعتنق الماركسية الآن. لكن يمكن أن نجد في المستويين سابقي الذكر حدين للمشكلة الماركسية في العراق. وبالتالي فإنني أعتقد أن منْ هم خارجهما هم الذين يمكن أن يؤسسوا لتاريخٍ جديد للماركسية في العراق.

الحزب الشيوعي بإرثه التاريخي:

ورغم أن الحزب كان ضد الحرب (أو هكذا كان يعلن)، فقد دخل "العملية السياسية" منذ البدء، أي منذ تشكيل مجلس الحكم من قبل الحاكم الأميركي بريمر. وأصبح جزءاً من السلطة عبر مشاركته في الوزارة منذ البدء أيضاً. انطلاقاً من ضرورة عدم الانعزال، والانخراط في بناء "الدولة الجديدة" لكي يعزز مكاسب الشعب. فتكيف مع الاحتلال، ولم يعد ذكر أن العراق بات محتلاً. وأصبحت مهمته تتمثل في "تعزيز الديمقراطية".

ولقد كان يتحالف منذ نهاية السبعينات مع القيادات القومية الكردية، وكان خاضعاً لسياساتها. ولقد عزز ذلك الآن عبر التحالف مع إياد علاوي. وبالتالي فهو ملحق بقوى رأسمالية رثة، ويعمل في حدود سياساتها. وكل هذه القوى تعمل في إطار الاحتلال، حيث تقيم مصالحها ودولتها. وحيث تمارس النهب والفساد، ولا تستطيع تحقيق أيٍّ من قضايا الشعب الأساسية. أو هي ليست معنية بذلك.

ما الذي قاد الحزب الشيوعي إلى ذلك؟ ربما فقط في الأربعينات والخمسينات كان الحزب مدافعاً صلباً عن الطبقة العاملة ومجمل الطبقات الشعبية. لكنه بنى إستراتيجيته على مبدأ أن الحزب لن يسعى إلى استلام السلطة، لأن المرحلة هي مرحلة ديمقراطية برجوازية. وخلالها يجب التحالف مع البرجوازية ودعم "انتصارها". ولقد كان هذا الموقف واضحاً خلال ثورة 14 تموز التي لعب فيها دوراً مهماً، وتوضّح أكثر بعد ذلك. ولهذا فقد أصبح قوة معارضة دون أن يكون قوة تغيير، انطلاقاً من برنامج ديمقراطي مطلبي. ويمكن القول هنا أنه كان يمثل يسار البرجوازية وليس الحزب المعبّر عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء. ولهذا لم يسع إلى أن تصل هذه الطبقة إلى السلطة. وحين انتصر البعث عبر انقلاب 17/30 تموز سنة 1968، التحق بالسلطة الجديدة، وشكلا معاً الجبهة الوطنية والقومية التقدمية. وراهن على أن يبنوا الاشتراكية معاً (كما كان شعار مؤتمر الحزب سنة 1976). وهو هنا التحق بالبرجوازية الصغيرة التي رفعت شعار الاشتراكية كغطاء لتحقيق مصالحها. وبالتالي خدم سلطة البرجوازية الصغيرة، التي قدمت، في مرحلتها الأولى، للطبقات الشعبية أكثر مما كان يطالب الحزب.

هذه الصيرورة تشير إلى أن الحزب لم يتشكل كقوة "مستقلة" تعبّر عن الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، بل ظل موصول الرحم بالطبقة البرجوازية. حيث لم يطرح التصوّر البديل الذي يعبّر عن مصلحة تلك

الطبقة التي كان يقرّ أنه يمثلها.

هذا الوضع جعله يلتصق باستمرار بالقوى المهيمنة، لكي "يتحالف" معها. ويدعو إلى السماح له للمشاركة في "اللعبة السياسية"، في إطار نظام تعددي. ولأنه لم يطرح ذاته كحزب للتغيير فقد ظل ينظر إلى ذاته كمساعد لأحزاب أخرى. وكمشارك في توضيح مسائل، وطرح مطالب. وهذه "العقلية" هي التي أدت لأن لا يحقق التغيير رغم مقدرته على ذلك منذ نهاية الخمسينيات إلى استلام البعث السلطة (وربما بعد ذلك بمدة).

وهذا الوضع جعل الحزب ليس "ثورياً"، بل يقبل بطرح ما هو أدنى من الحد الأدنى. وفي التكيف مع القوى المسيطرة، أو عدم الميل لمواجهتها بشكل حقيقي. وهو الأمر الذي حصر نشاطه في المطالبة والمناشدة.

وهو الأمر الذي جعله يرى أن دوره يتحقق عبر المشاركة في السلطة تحت ظل الاحتلال. حيث عَبر هذه المشاركة يمكنه أن يطرح أفكاره التي ربما تتحقق. وليس عبر طرح أفكاره على الطبقات الشعبية ودفعها للنضال من أجل تحقيقها. وفي هذا الوضع لن يتحقق شيء من أهدافه ما دامت السلطة الأساسية هي للاحتلال، ثم للطبقة التي التحقت به. وهؤلاء لهم أهدافهم الواضحة. هل يمكن أن يقتنعوا بمحاورات الحزب؟ سيبدو هذا السؤال مضحكاً.

لهذا فقَدَ الحزب كل الفئات التي تسعى لمقاومة الاحتلال، والفئات التي دُفعت نحو البطالة والفقر، وكل الفئات الناقمة على الوضع المأساوي القائم. مَنْ يبقى؟ الطبقة التي باتت هي السلطة فقط. إنَّ عدم رسم رؤية إستراتيجية للتغير، وتنظيم القوى على أساسها، جعل الحزب يصبح جزءاً من إستراتيجية الآخرين. وجعله يميل إلى التكيف مع الوضع القائم، والقبول بالأمر الواقع (مع إبداء الاعتراض فقط). وهو الآن في وضع "خارج" التناقض الرئيسي.

الهروب من الواقع:

تتمظهر المشكلة بشكل آخر، ربما كان مقلوب المستوى الأول. حيث فرض اندغام الحزب الشيوعي بالطبقة الرأسمالية التابعة، عبر ما يسمى بالتحالف، إلى موقف شديد الانعزالية، انبنى على دور الطبقة العاملة فقط. وفي إطار "أهدافها" فحسب، وهي هنا الهدف الاشتراكي. وما من شك في أن الانعزالية هي الوجه المقلوب للاندغام بالطبقة الرأسمالية. وهو ما قاد إلى التركيز على "الأحلام" بديلاً للواقع. لتصبح مشكلة العراق هي كيفية تحقيق الاشتراكية، رغم أن العراق محتل. وهو الأمر الذي يعالج عبر الدعوة

لممارسة الضغوط العالمية، أو عبر دور الأمم المتحدة. فهذه المهمة هي ليست مهمة الطبقة العاملة.

إننا هنا إزاء عملية فصل قسري بين الاقتصادي/الطبقي والسياسي. حيث انطلاقاً من الجانب الأول يجري تبني هدف الاشتراكية. في الوقت الذي يجري فيه تجاهل السياسي الذي يتعلق بكون العراق محتلاً. وهنا يظهر موقف الحزب الشيوعي واقعياً، والقائم على تجاهل الاحتلال. حيث يضيع الواقع عبر التهويمات النظرية، والحرْفية "الماركسية"، و"فوبيا" تجربة الحزب الشيوعي. لتقود سياسة التحالف الخاطئة لدى الحزب الشيوعي إلى سياسة انعزالية ترفض أي شكل من التحالف، ووفق كل الصيغ. وتتحوّل السياسة "الوطنية" العامة إلى سياسة طبقية ضيقة. وتتحوّل كذلك إلى سياسة "أممية هلامية". وتتحوّل القومية إلى شأن شخصي، رغم أنها لم تتحقق في الواقع.

في هذا الوضع ليس الاحتلال هو الذي يؤسس لكل مشكلات العراق وتناقضاته، بل الرأسمالية على العموم. وبالتالي يجب مواجهة الرأسمالية تلك "بشكل عام"، أي دون تلمس تجسيداتها في الواقع. ويجب مواجهة الرأسمالية العالمية دون مواجهة تجسيداتها على الأرض، وأشكال وجودها السياسي، وليس وجودها الاقتصادي/الطبقي فقط. لهذا فالصراع هو صراع "طبقي" فقط، دون أشكال وطنية. ولتصبح مواجهة الامبريالية مهمة برجوازية، وليست من مهمات الطبقة العاملة.

إذن، ليس من مهمة الطبقة العاملة مقاومة الاحتلال، بل الالتزام فقط بتحقيق الاشتراكية. وهل من اشتراكية دون تحقيق الاستقلال؟ أي هل يمكن للطبقة العاملة تحقيق الاشتراكية دون طرد الاحتلال؟ أم أن الاستقلال هو قضية برجوازية وطنية فقط يجب أن تنبذها الطبقة العاملة؟

وهنا يغيب الموقف من الاحتلال كذلك. وتغيب الدعوة للمقاومة كشكل لمواجهة الاحتلال. ويتهم كل منْ يسعى إلى المقاومة بالإرهاب. وكل منْ يطالب بالاستقلال بالبرجوازية كذلك.

نحن بالتالي إزاء موقفين يهمّشان قضية الاحتلال. ويركزان على مسائل لا تحل مشكلات العراق. وهما يضيّعان الهدف الرئيسي الذي يفرضه الواقع، الذي هو الاحتلال، وضرورة مقاومته، وتأسيس القوى والتحالفات الضرورية لذلك. وأيضاً تأسيس القوة الماركسية المعنية بمواجهة الاحتلال عبر المقاومة الشاملة – المسلحة والجماهيرية والإعلامية -، والساعية لتأسيس نظام ديمقراطي علماني يمثل مصالح الطبقات الشعبية.

لقد بنت كل القوى الماركسية المنتصرة في الأمم المحتلة، إستراتيجيتها

على مقاومة الاحتلال لتحقيق التحرر والاستقلال. وأخضعت كل التناقضات الأخرى لهذا التناقض الرئيسي. وكانت في سياق حلّه تحل كل التناقضات الأخرى، وليس العكس. والماركسية في العراق يجب أن تقود نضال كل الطبقات الشعبية من أجل الاستقلال عبر هزيمة الامبريالية الأميركية وملحقاتها. وأن تسعى لتحقيق المهمات الديمقراطية (بما فيها حل المسألة القومية الكردية على أساس حق الأكراد في الاستقلال)، كخطوة ضرورية وليست قابلة للتجاهل على طريق تحقيق الاشتراكية.

ولهذا من الضروري أن يبدأ الحوار بين كل القوى الماركسية الجادة من أجل بلورة برنامج ينطلق من مشكلات الواقع، وليس من "فوبيا" صدام حسين، أو أوهام أيديولوجية عادة ما تقود إلى التفتت والهامشية. ويجب أن يكون البرنامج هو أساس توحدها استناداً إلى الماركسية التي لا يجب أن تخضع لقراءة حرْفية، أو تحوّل إلى نصّ مقدس يجري السعي لفرضه على الواقع. فكل ذلك لا يقود سوى إلى تصوّرات مجرّدة، لا علاقة للواقع بها، ولا تسهم في وعي الواقع ووعي آليات تغييره.

رؤية الواقع، وبلورة برنامج تغييره هما اللذان يجب أن يكونا في أساس أي تشكيل ماركسي. وأن يكونا مجال الحوار والبحث، وأساس التوافق أو الاختلاف، وليس الأيديولوجيا. وهذا هو طريق التأثير في الواقع من أجل تغييره.

(3)

وضع الحركة الشيوعية في سورية

أ) حول مسألة توحيد الشيوعيين

أطلق مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين مبادرة "على طريق وحدة الشيوعيين السوريين"، دعا فيها إلى تشكيل "مجلس تشاوري مركزي" يضم ممثلي التيارات الشيوعية، تتمثل "بشكل متساوٍ"، وتتخذ قراراتها على أساس التوافق، لتنقية الأجواء بين الشيوعيين وتطوير أشكال العمل المشترك. وهي المبادرة الثانية بعد المبادرة الأولى التي قامت على أساس ميثاق الشرف، وتشكلت على أساسها "اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين"، والتي لم تُثبت نجاحها، بل عانت من انشقاقٍ كذلك.

وما من شكٍّ في أن الظروف الموضوعية باتت أفضل لتحقيق خطوات في هذا الاتجاه، لهذا تشكل تجمع اليسار الماركسي. وأيضاً فإنَّ الظروف الموضوعية تفرض البحث الحثيث لتحقيق أوسع ائتلاف للقوى الماركسية في مواجهة الأخطار التي تتهدد المنطقة. كما نتيجة الوضع الهش الذي نشأ من النهب المنظم للاقتصاد، وأفضى إلى إفقار فئات متزايدة في سوريا. وبالتالي نتيجة الضرورة التي تفرض فتح الأفق لتغيير الوضع العربي برمته، لأنَّ ذلك هو وحده الذي يسمح بمواجهة المشاريع الامبريالية الصهيونية، وتغيير ميزان القوى لمصلحة الوحدة والتطور والديمقراطية والحداثة.

لكن لا بد من الإشارة إلى التالي:

1) أتت المبادرة الجديدة بعد تشكيل تجمع اليسار الماركسي الذي يضم خمس قوى شيوعية، إضافة إلى شخصيات ماركسية، ويبدو أن المبادرة هي شكل من أشكال "قطع الطريق" أو الاعتراض على صيغة استطاعت أن تجمع عدداً من القوى والشخصيات، والتي قامت على أساس برنامج سياسي واضح. والتي تبدأ بالتوافق على برنامج سياسي وصيغة للعمل المشترك، لتصل إلى تشكيل حزب موحد للماركسيين.

أشير إلى ذلك من أجل القول أن الهدف من المبادرة هو هدف تكتيكي. لهذا جاءت كمبادرة تتعلق بصيغة تنظيمية دون أساس سياسي.

2) وبالتالي فإن الملاحظة الأساسية على المبادرة هي أنها لا تقوم على أساس سياسي، بل تنطلق مما هو شكلي: أي تعبير الشيوعية. حيث وجهت الدعوة إلى التيارات الشيوعية بغض النظر عن الاختلاف السياسي فيما بينها، وبغض النظر عما باتت تعبّر عنه طبقياً. فقد تفككت الحركة الشيوعية

"المعروفة تاريخياً" نتيجة رؤيتها، وبالتالي موقعها الطبقي الذي عبّرت عنه هذه الرؤية، ولم تتفكك نتيجة أية أسباب أخرى. ولا زالت أحزاب منها تلتزم الرؤية ذاتها، وتضع نفسها في الموقع الطبقي ذاته. والتوحيد على أساس ذلك ليس ممكناً نتيجة ما هو غير سياسي، أي نتيجة صراعات "ذاتية" لم تمسّ العقلية ولا السياسة التي حكمت تلك الأحزاب.

لقد انبنت سياسة الحزب الأم (الحزب التاريخي) على رؤية هي أقرب إلى الرؤية الاشتراكية الديمقراطية، أي تلك السياسة التي تدافع عن الطبقة العاملة من موقع "إنساني"، ولا تطرح سياسة الطبقة العاملة. لهذا تبنت برنامجاً مطلبياً (وبالتالي إصلاحياً) في سياق الانضواء تحت مشروع تحقيق التطور الرأسمالي لأن تجاوز الإقطاع يفرض ذلك. وبهذا كانت ظلاً لطبقة رأسمالية "وهمية" (تُمثّل عادة في شخص). وحين استلم البعث السلطة ظلت تطرح رؤية اشتراكية ديمقراطية بعد تحالفها مع البعث، حيث اعتبرت أن ما يطرحه هو الاشتراكية رغم أنه يعبّر عن مطامح فئات ريفية تحنّ إلى المساواة، المفضية حسب تحليل ماركس (وحسب ما لمسناه واقعياً) إلى الترسمل. وهنا جرى تقزيم الاشتراكية إلى "قطاع عام" و"خطة خمسية" و"إصلاح زراعي" (رغم أهمية كل هذه المسائل). وبالتالي كانت ظلاً لـ"الحزب القائد"، أي لفئات وسطى. وهي الآن ظل لـ"رجال الأعمال" الذين أمعنوا في تعميم اقتصاد السوق المتوحش.

ولقد لعب كل ذلك دوراً أساسياً في تهميشها وهامشيتها، وانقطاع الصلة مع الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، وتحوّلها إلى حزب مقطوع الجذور طبقياً. وهو ما أسهم في تحوّلها إلى بنية مغلقة، أصبحت الخلافات الهامشية جوهرية فيها، وطغى ما هو عرضي وشخصي، الأمر الذي فرض التفكك والتفتت. خصوصاً مع وجود قاعدة حزبية كانت تبحث عن خيار مختلف، ورؤية أخرى. وهو ما كان يستغلّ في تلك الصراعات العرضية من قبل القادة.

إن السعي لتحقيق التوحيد دون إعادة بناء الرؤية والموقع الطبقي لن يقودا إلى الوحدة، أو ربما يصنعا وحدة هشّة لا طعم لها. ولقد جرّب الرفاق في اللجنة الوطنية صيغة للوحدة دون تغيير عميق في الرؤية دون أن يتحقق شيء إلى الآن. وها هم يقدمون صيغة أخرى ابتعدت عن لمس الرؤية أكثر من المحاولة السابقة، وبالتالي لن تفضي إلى ما هو جدي. لهذا أشير إلى أن الوحدة يجب أن تقوم على أساس رؤية جديدة، كما على أساس موقع طبقي واضح مع العمال والفلاحين الفقراء. التوحيد إذن ليس

جمعاً كمياً لمتناقضات، بل يجب أن يبدأ من رؤية مختلفة، ومن دور سياسي مختلف، وهذا الموضوع هو الذي يجب أن يحظى بالحوار والبحث.

3) وبالتالي فإن المفصل الأساسي الذي يسمح بأن تبدأ مسيرة التوحيد وتأسيس حزب لكل الماركسيين، يبدأ بتحديد الدور الطبقي السياسي للشيوعيين. دور معبّر حقيقة عن العمال والفلاحين الفقراء، عن وضعهم الطبقي وعن رؤيتهم السياسية، وعن مناهضتهم للمشروع الامبريالي الصهيوني، وسعيهم لبناء دولة ديمقراطية علمانية.

وهذا ما هدف إليه الحوار الذي بدأ منذ عامين بين عدد من القوى والشخصيات الماركسية، وتبلور في الوثيقة التي قام على أساسها تجمع اليسار الماركسي. لهذا ندعو للحوار على أساسها، وانطلاقاً منها.

المسألة هنا لا تتعلق بالتجميع، بل تتعلق بالوحدة في إطار الفرز بين اتجاهات، فليس من وحدة تنظيمية ممكنة مع ليبراليين، أو مشاركين في السلطة، أو دون موقف واضح من المشروع الامبريالي، أو لا يطرحون الديمقراطية كقيمة وكهدف، ولا يدافعون عن الطبقات الشعبية ويعملون لمصلحتها. أو لا تبدو الماركسية لديهم سوى قشرة تغطي ركاماً من السياسات الخاطئة ومن الإخفاقات. وكذلك من الذيلية والرهانات الوهمية. لقد هجر قطاع كبير من الشيوعيين أحزابه نتيجة كل ذلك، وتفكك الحزب إلى ستة أو سبعة أحزاب نتيجة ذلك أيضاً. وتهمّشت كلها وانفصلت عن قاعدتها الاجتماعية للسبب ذاته. فهل نكرّر المكرور؟

توحيد الشيوعيين ضرورة، نعم. لكن يجب أن يقوم التوحيد على سياسة جديدة، تغيّر من مسار فاشل، وتضع الشيوعيين في صيرورة هم الفاعلون فيها، والمحققون للتطور والديمقراطية والمعبّرون عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء، والساعون لأن يحقق هؤلاء مشروعهم الطبقي. لهذا يجب أن تبدأ من توافقات سياسية واضحة تجعلهم في الموقع الذي يحقق لهم ذلك، لا أن تبدأ من صيغة تكرر التصورات ذاتها، التي أدت إلى تهميشهم وتفككهم.

ب) وحدة الشيوعيين ضرورة

لكن كيف؟

تكررت كثيراً الدعوة لوحدة الشيوعيين السوريين، منذ بدأت الانقسامات ومع نشوء أحزاب جديدة. ولقد أعيد تكرار ذلك بعد تشكيل تجمع اليسار الماركسي، الذي هو صيغة لوحدة قوى ومجموعات ماركسية شيوعية تبدأ من التوافق السياسي على برنامج هو الحد الأدنى لتشكيلهم كتحالف سياسي،

وصولاً إلى البلورة في حزب موحد عبر النقاش والبحث والنقد والمراجعة، ولكن كذلك إعادة الربط مع الطبقة التي يعبرون عنها. وهذه مسألة حاسمة لكي يكونوا جديرين بأن يشكّلوا حزباً ماركسياً شيوعياً حقيقياً.

وإذا كان الحوار من أجل تشكيل التجمع قد بدأ من قوى اعتبرت أن هناك ما يسمح لها بالوصول إلى تلك التوافقات، فإن الإطار الشيوعي أوسع من ذلك، حيث هناك أحزاب وكتل وكادرات. لهذا لم تستنفذ مسألة وحدة الشيوعيين في هذه الصيغة. وأيضاً لم تتوقف الدعوة لوحدة الشيوعيين.

وهو الأمر الذي يفرض أن نتفاعل مع كل الدعوات، وأن نحاول تلمس الأسس التي نرى أنها أساس تأسيس وحدة حقيقية. وأشير أولاً إلى أن الدعوة إلى الوحدة تنطلق من الإقرار بالبعثرة والتفكك. وربما كانت هذه المسألة واضحة إلى أبعد الحدود، حيث هناك عددٌ من الأحزاب "الشيوعية"، وهناك مئات وربما آلاف الكادرات المنزوية أو التي تحاول منفردة. ووزن كل الشيوعيين في التكوين السياسي بات هامشياً، رغم كثرتهم العددية، وهم منعزلون عن الطبقة العاملة وعن الفلاحين الفقراء، وبالتالي متقوقعون في إطارات ضيقة. والحركة الشيوعية منقسمة بين أحزاب مشاركة في السلطة وأخرى في المعارضة. ومنقسمة في التوجهات بين أحزاب تركز على "المشروع الإمبريالي" وبالتالي تدافع عن السلطة، وأخرى مالت إلى الليبرالية وركزت على مسألة "الاستبداد/ الديمقراطية"، واتجاهات تحاول بلورة رؤية أعمق للواقع لا تكون أحادية، بل تنطلق من مصالح العمال والفلاحين الفقراء.

كل ذلك يترابط مع ضبابية فكرية، وتناقضات نظرية، ومشكلات منهجية، جعلت الطابع الماركسي واهناً، ومشوشاً، و"مفتوحاً" على المجهول. مع تراجع الثقافة الماركسية، والتأثر بالتيارات الرائجة (الليبرالية والأصولية والقوموية). وبالتالي عجز عن التأثير الفكري الذي هو عنصر هام في العمل الماركسي، لأن صياغة الوعي عنصر جوهري في تحقيق السياسة. لقد طغى التشتت الفكري، واقترن إما بالتمسك بقوالب مسبقة محفوظة منذ عقود، أو بالانفلات الفوضوي من هذا الجمود وبالتالي التوليف العشوائي للأفكار. أو الهروب من المراجعة الضرورية لكل تجاوز، أو بالهرب من الحوار الجاد حول الماركسية وفهمها للواقع.

في هذا الوضع تطرح مسألة الوحدة. وما من شكٍّ في أن اللحظة الراهنة تفرض أن يعاد بناء الحركة الشيوعية لأن الظروف القائمة تفرض

ذلك، لأسباب أهمها أن الظروف التي وصلت إليها الطبقة العاملة ووصل إليها الفلاحون الفقراء، أصبحت تفرض بلورة نضالهم المستقل، وسعيهم لمواجهة هذه الظروف التي جعلت قطاعات واسعة منهم تحت خط الفقر. وبالتالي باتت تفرض عليهم النهوض دفاعاً عن مصالحهم. لقد انتهى عصر الاستقرار الطبقي، وبات التمايز واضحاً بين مفقرين وأثرياء بالغي الثراء. بين الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وبين "الرأسمالية الجديدة" التي باتت تسعى لدمج الرأسمالية القديمة في بنيتها، بفعل السياسات التي اتبعتها السلطة والقائمة على التسريع في تعميم اقتصاد السوق، وفي الخصخصة، وهو ما يؤدي يومياً إلى ارتفاع متسارع في الأسعار بات يشكل عبئاً حقيقياً، ويؤشر إلى عدم مقدرة الطبقات الشعبية التكيف معه، خصوصاً مع ثبات الأجور التي باتت هزيلة أمام متطلبات الحياة. نحن إذن في لحظة "عودة" الصراع الطبقي، وهنا يكون دور الشيوعيين هو الأساسي.

ثم إنَّ الوضع يؤشر إلى احتمال تغيرات خطرة، لأن الدولة الأميركية لا زالت تعمل من أجل ترتيب وضع المنطقة. وهو الأمر الذي يفتح على أخطار التحول إلى "الديمقراطية التوافقية" المطروحة في المشروع الأميركي، والتي هي حتماً تفتح الأفق على صراعات طائفية ودينية وإثنية.. لهذا سيكون دور الشيوعيين الموحدين والفاعلين حاسماً هنا، لأنه القادر على التأسيس لتيار ديمقراطي علماني يمكنه كبح الانشدادات الطائفية والإثنية والدينية، أولاً بقوة العمال والفلاحين، وثانياً بقوة الطبقات الشعبية التي يستطيع توحيدها. وهو كذلك معني بمواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني.

إذن، فإنَّ إعادة بناء الحركة الشيوعية باتت مهمة ملحة. وربما كان هذا هو الشعور لدى قطاعات واسعة منها. وكان السؤال المتكرر مع كل دعوة للوحدة هو كيف يمكن أن تتحقق؟ وإذا كان يبدو الجواب بسيطاً، حيث يمكن أن يتنازلوا عن "كبريائهم" أو عن "ذاتيتهم" من أجل ذلك، فإن المسألة ستبدو أعقد حين ينطرح السؤال التالي: على أية أسس يمكن تحقيق الوحدة؟ إذا كانت المشكلة تنظيمية كما كان يطرح في الغالب، فهل أصبح ممكناً تذليلها؟ هل تغير الأفراد على ضوء سوء الوضع الذي بتنا نعيشه؟ وإذا كانت المشكلة نبعت من خلافات سياسية، فهل تجاوزها الزمن وبات من الممكن أن يتحقق التوافق؟

لكن ربما كان السؤال المهم هنا، والذي يمكن أن يفتح الأفق لفهم أفضل لمسألة الوحدة، هو: هل نريد تجميع الشيوعيين في حزب موحد بغض النظر عن فاعليته، أم تريد حزباً موحداً فاعلاً؟ هناك من ينطلق

من أن "التجميع الكمي" سيفضي حتماً إلى الفاعلية. لكن ما هو سبب عدم الفاعلية التي يعيشها الشيوعيون؟ لماذا بات وضعهم كما وصفنا للتو؟ لهذا أشرنا إلى أن الإجابة على سبب التفكك أساسية هنا. والتي يمكن تلخيصها في غياب المطابقة بين الرؤية السياسية وتناقضات الواقع. بمعنى أنهم لم يقدموا مشروعاً بديلاً يسهم في تصاعد تناقضات الواقع. وبالتالي ظلوا يراهنون على قوى أخرى، البرجوازية في مرحلة أولى، ثم على البعث في المرحلة الثانية المستمرة إلى الآن لدى بعضهم.

إذن فإن السؤال الذي يحتاج إلى إجابة من أجل أن يتحولوا إلى قوة هو: ما هو موقعهم في الصراع الطبقي؟ وبالتالي ما هي السياسات التي يطرحونها؟ بمعنى أن دورهم وفاعليتهم لا يتأتيان من "التجميع الكمي" على الإطلاق، بل يتأتيان من مقدرتهم على أن يصبحوا جزءاً من الطبقة التي يعتبرون أنهم يمثلونها، لأن ذلك وحده هو الذي يحولهم إلى قوة فاعلة. هنا يعاد طرح مسألة الرؤية السياسية الضرورية لاندماجهم في الطبقة، لكي يعبروا عن مصالحها ومشكلاتها وبالتالي رؤيتها. وهنا لا تكفي تسمية شيوعي من أجل الوحدة، بل يجب تحديد موقع الشيوعيين في الصراع الطبقي. لا يكفي "التجميع الكمي" بل يجب التحديد السياسي الصحيح. وهذه مسألة كانت مجال خلاف بين بعض الأطراف الشيوعية في مرحلة من المراحل، لكنها كما أشرنا لم تكن أساسية في معظم الانشقاقات التي حدثت.

إن البدء بتحديد الأساس الذي يمكن أن تنبني عليه الوحدة مسألة حاسمة من أجل تشكيل قوة فاعلة، وأيضاً وحدة حقيقية. والأساس هو الموقع في الصراع الطبقي. وانطلاقاً من هذا الأساس يجب مناقشة الخلافات التي تخترق الشيوعيين، من أجل تحديد ممكنات التوافق الذي يمكن أن يفضي إلى الوحدة.

وإذا حاولنا تلخيص هذه الخلافات سنجد أن أساسها واحد، ويتمثل في الفصل الصارم بين السياسي والاقتصادي (وهو الأمر الذي يضيّع المنهجية الماركسية). أو لنقل تهميش الاقتصادي لمصلحة السياسي. والذي يمكن تحديده في شكلين، الأول: فصل الوطني عن الطبقي، والثاني: فصل الدولة عن أساسها الاقتصادي. الأول أفضى إلى أن يتحول النضال ضد المشروع الإمبريالي إلى أساس، وأساس وحيد، وبالتالي تكون النتيجة تبرير التحالف مع السلطة. والثاني أفضى إلى التركيز على الديمقراطية وتجاهل المشروع الإمبريالي، كما المشروع الاقتصادي المحلي. وفي كلا الحالين ضاع الطبقي أو تهمش.

هذا ما يمكن أن نلمسه في مبادرة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين من أجل توحيد الشيوعيين، حيث جرت الدعوة إلى العمل المشترك "فيما يخص القضايا السياسية الكبرى" (هنا المشروع الإمبريالي الصهيوني)، و"القضايا التي تمس مصالح الجماهير الشعبية المباشرة" (أي القضايا المطلبية) (جريدة قاسيون، العدد 312 تاريخ 30 حزيران 2007). وهو ما نلمسه كذلك في مقال الرفيق حنين نمر (جريدة النور، العدد 302 تاريخ 25 تموز 2007)، حيث يشير إلى ضرورة انخراط الشيوعيين في "أداء الواجب الوطني" (المتمثل في مواجهة الهيمنة الإمبريالية على شعوب العالم، والقضاء على حركات التحرر الوطني ومنها العربية وعلى "الرفض السوري لهذه الهيمنة")، و"الوقوف بوجه هجمة الرأسمال الطفيلي على حقوق الفقراء، خاصة في هذه الظروف الدقيقة". ليؤكد بأن التمسك بهذين الهدفين "هو معيار الإخلاص والأمانة للفكر الاشتراكي والتقدمي". وفي كلا النصين يشار إلى "الشعب والوطن"، الشعب في مواجهة الرأسمال الطفيلي، والوطن في مواجهة الهجمة الإمبريالية.

وهو ذاته الفصل الذي كان قد أقامه الرفيق خالد بكداش منذ بداية الثمانينيات، والذي أشار فيه إلى أن التحالف مع السلطة نابع من سياستها الخارجية، ولو كان قد انطلق من الوضع الداخلي لكان في المعارضة. هل السياسة الخارجية غير مرتبطة بمصالح الطبقات؟ أليست التعبير عن رؤية الطبقات؟ هنا يتمايز الوطني عن الطبقي، رغم أن الوطني هو طبقي. وإذا كانت السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد، فإن السياسة الاقتصادية الممارسة تنعكس في الموقف الوطني، وفي السياسة الخارجية. حيث لا يمكن لطبقة تسعى لتعميم اقتصاد السوق وإلغاء دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، بما يعنيه من اندماج بالرأسمالية الإمبريالية، وبالعولمة الليبرالية التي تفرضها، لا يمكن لها أن تكون في تناقض مع هذا النمط، وإن بدت تعارضات أحياناً فيجب تحديدها بدقة لكي لا يجري الخلط بين التعارض والتناقض، ما قد يضيّع التناقض بين هذه الطبقة والطبقات الشعبية. ولقد كان الفصل بين "الوطني" والطبقي يضيّع هذا التناقض، وقاد إلى أن يبقى الحزب جزءاً من السلطة، وهذا أحد أسباب تفككه كما أشرنا.

في المقابل فإن الانطلاق من هدف الديمقراطية فقط، بتجاهل لكل الظروف الاقتصادية الاجتماعية للطبقات الشعبية، جعل المسألة تبدو وكأنها مسألة سلطة، وليست مسألة سلطة طبقة محددة، لها التكوين الاقتصادي الاجتماعي الموافق لمصالحها. كما قاد إلى تجاوز التفكير في (وبالتالي النشاط

ضد) المشروع الإمبريالي بما هو مشروع سيطرة وهيمنة ونهب. وبالتالي إفقار وتدمير وتفكيك واحتلال. وبغض النظر عما يعتبر أصحاب هذا الاتجاه ذواتهم، هم ليبراليون ولم يعودوا ماركسيين، وهم يتوافقون مع العولمة الليبرالية التي تفرض بالقوة.

إذن، إنَّ الانطلاق من السياسي دون الاقتصادي يقود إلى، إما استمرار الاندماج بالسلطة رغم أنها أصبحت سلطة طبقة "رأسمالية جديدة"، بحجة مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني. أو حمل لواء الديمقراطية حتى لو أتت مع جيوش الاحتلال. وفي كلا الحالين تجاهل لوضع الطبقات الشعبية، أو لمس محدود لها ينطلق من دعوات "أخلاقية" لتحسين ظروفها. أي هنا بفصل المطلبي عن السياسي، ليكون الهدف من الدعوات إصلاحياً في وضع غير قابل للإصلاح. بمعنى أن المطالب غير مرتبطة بمشروع سياسي طبقي يحقق مصالح العمال والفلاحين الفقراء، ينطلق من تحقيق التغيير.

إن وحدة الشيوعيين يجب أن تبدأ من الموقع الذي يجب أن يكون الشيوعيون فيه. أي موقع العمال والفلاحين الفقراء. وأن ينطلق من السؤال: هل أن مصالحهم تتحقق في إطار الوضع القائم، محلياً وعالمياً؟

إذا كان هؤلاء ضد النمط الرأسمالي كنمط كونهم يسعون لتأسيس نمط بديل، منطلقين من التناقضات التي تخترقه والتي هم جزء منها، فمن البدهي أن يكونوا ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني، لأنهم ضد الجذر (الطبقة الرأسمالية ونمطها)، وبالتالي ضد الفرع (المشروع السياسي الذي يفرض على العالم باسم العولمة). لكنهم كذلك يعانون من الصراع الطبقي المباشر، الصراع مع طبقة تنزع للربط مع ذاك النمط، وهي التي قادت إلى الوضع الذي بات يعيشه هؤلاء، حيث أفضى نهبها إلى إفقارهم.

الماركسية تؤكد على أنه يجب الانطلاق من الواقع الاقتصادي الاجتماعي، وليس من السياسي، لأن هذا هو "التعبير المكثف" عن ذاك. لهذا يجب كشف التناقضات داخل الظاهرة، ومن ثم البناء عليها. وإذا كان التناقض الأساسي هو في بنية النمط الرأسمالي كنمط عالمي، فإن تمظهره يتحقق في البنيات المحلية بترابطها مع البنية العامة. وهذا ما يشكل التناقض الرئيسي، المباشر، الذي تعيشه طبقة عاملة محددة في مكان معين وزمان معين. ولا يمكن لنا أن نتجاهله بحجة التناقض الأساسي ذاك. لكن حينما يظهر التوافق بين الرأسمال المحلي والرأسمال الإمبريالي فإن التناقضين يتوحدان في تناقض واحد، وإن كان التناقض الرئيسي يبقى هو التناقض المحلي، إلا إذا أصبح هناك احتلالٌ. حيث يجب أن ننطلق من الوجود الواقعي، وليس من

المجرد، وهذه بدهية في الماركسية، هي التي تؤكد ماديتها، وتعمّق جدليتها.

بالتالي يجب أن نبدأ من طبيعة تناقض الطبقة التي نعمل لأن نعبّر عنها. هذه هي البداية لوحدة حقيقية للشيوعيين، والتي تستلزم بلورة الرؤية التي يعملون من أجل تحقيقها، والتي تحقق مصلحة هذه الطبقة في الوقت الراهن. هنا يجب مسك ثلاث قضايا مترابطة، لكنها مدخل بلورة تلك الرؤية التي تحتاج إلى حوار معمق ومراجعة وتفاعل. القضايا هي تلك التي ركّزنا عليها في وثيقة تجمع اليسار الماركسي، أي رفض المشروع الإمبريالي الصهيوني والعمل من أجل مواجهته، وبناء نظام ديمقراطي يضمن الحقوق والحريات، والدفاع عن مطالب العمال والفلاحين وكل الطبقات الشعبية. وهذا ما يفضي إلى التأكيد على أنه لا يمكن أن تتحقق الوحدة إلا من موقع المعارضة، لأنها تتحقق من موقع العمال والفلاحين الفقراء.

جـ) حول وضع الشيوعية في سورية:

لكن أية شيوعية؟

العقود الثلاثة الأخيرة شهدت، ليس انشقاق الحزب الشيوعي فقط، بل شيئاً يشبه التفكك، حيث أصبح الحزب أحزاباً، ونمت أحزاب أخرى تنطلق من الماركسية والشيوعية، وأصبحنا في وضع مأساوي. خصوصاً أن كثيراً من كادرات الحركة الشيوعية أصبحوا خارجها، وبات عددهم أكبر من حجم الأحزاب ذاتها.

إن التأكيد على ضرورة توحيد الشيوعيين يجب أن تسبقه إجابة على السؤال: لماذا حدثت الانشقاقات؟ ولماذا حدث هذا التسرب الهائل في كادرات الحزب؟ لأن الإجابة على هذين السؤالين هي التي يمكن أن تفتح الطريق لإعادة بناء الحركة الشيوعية، ولتوحدها. حيث دون معرفة سبب التفكك لن يكون ممكناً الإجابة على سؤال الوحدة بشكل دقيق، وبالتالي لن تكون هناك أية وحدة. ليس لأن المطلوب "نكش" الماضي، بل لأن فهم سبب التفكك يسمح بإرساء وحدة جدية، وإعادة بناء الحركة على أسس جدية. فالمطلوب هو حتماً ليس تجميع الشيوعيين لأنهم يتسمّون كذلك، بل المطلوب هو بناء حركة شيوعية فاعلة في وضع بات يفرض أن تلعب هذا الدور الفاعل.

لماذا حدثت الانشقاقات؟ هل نتيجة خلاف فكري سياسي، أم نتيجة "تناقضات" وخلافات لها طابع "ذاتي"؟

معظم الانشقاقات أشارت إلى "خلافات تنظيمية" ولم تشر إلى أي خلاف فكري أو سياسي جدي. وظلّت تمارس السياسة ذاتها في الغالب، ربما

مع تمايزات محدودة في التكتيك، أو في التعبير عن تلك المواقف. حيث ظلّت في "الجبهة الوطنية التقدمية" وفي الحكومة ومختلف إدارات الدولة، أو كانت على هامشها، ليس فيها ولكن ليس في المعارضة. وهو الأمر الذي يفرض التساؤل عن سبب هذه الانشقاقات؟ لقد كانت المسألة التنظيمية إشكالية لأن الحزب لم يكن ديمقراطياً، بل كان ينحكم لسلطة "الأمين العام"، الذي لم يكن يحتمل وجود تيارات في الحزب، أو حتى آراء غير رأيه. وبهذا كان الحزب "منضبطاً" و"حديدياً"، لكنه كان ينزف كتلة هامة من كادره ومثقفيه. وبالتالي حينما يشار إلى الخلافات التنظيمية يجرى الإشارة إلى هذه المسألة، رغم أن الحزب الجديد المنشق يمارس فيه الممارسات ذاتها، ليكون حزباً محلقاً بـ "الأمين العام". لهذا ليست الخلافات التنظيمية هي السبب الجوهري.

في توضيح السبب يمكن لمس ثلاث مسائل:

1) إن سياسة الحزب منذ نهاية الثلاثينات من القرن العشرين كانت مناقضة لمسار التناقضات في المجتمع. هذه التناقضات التي تبلورت، أولاً ضد الاستعمار، ونعرف الموقف المربك للحزب في هذا الصعيد (بعد حكم الجبهة الشعبية سنة 1936 في فرنسا المستعمِرة)، ثم ضد الإقطاعيين المتداخلين مع البرجوازية الناشئة. وكان التناقض الأساسي متمركزاً في الريف نتيجة كونه يشكل التكوين الأساسي في المجتمع. وبالتالي كانت الطبقة العاملة والفلاحين ضد الإقطاع والبرجوازية. لكن الحزب رسم سياسة تقوم على دعم البرجوازية لكي تنتصر وتحقق المرحلة الرأسمالية، وهو ما جعله يهادن الإقطاع (نتيجة تواشج البرجوازية معه)، وبالتالي يقفز عن طرح القضية الأهم في الصراع الطبقي، وهي قضية الإصلاح الزراعي. هذه السياسة إذن، كانت تجعل الحزب في الموقع الخطأ، ما منعه من أن يقود نضال العمال والفلاحين، رغم تأثيره الكبير في الطبقة العاملة وإلى حدود في الفلاحين. وهو ما فعله البعث، رغم أنه كان يعبر عن فئات وسطى.

2) أدى وصول البعث إلى السلطة والخطوات التي قام بها (الإصلاح الزراعي، حقوق العمال والضمان الاجتماعي، والتطوير الصناعي) إلى انكماش قاعدة الحزب، وتحول الفئات التي كان يستند إليها إلى دعم سلطة البعث، أو للتخلي عن دورها السياسي. وهو الأمر الذي أفقد الحزب شيئاً فشيئاً قاعدته الطبقية، وعزله في إطارات هي في الغالب من الفئات الوسطى. حيث إنَّ التحولات الاقتصادية التي تحققت فرضت تجاوز التناقضات الطبقية القديمة، والبدء في نشوء تشكل طبقي جديد. لكن هذه المرحلة

الانتقالية كانت تحدّ (أو حتى تلغي أحياناً) من التناقضات الطبقية، وتوسع من وضع الفئات الوسطى عموماً. وهو الوضع الذي كان يفرض دمج الحزب الشيوعي في بنية السلطة، لكن دون قاعدة يعتدّ بها.

3) ولقد أدى التحالف مع السلطة إلى إشكالين، الأول: هو تبقرط قطاع من الحزب أصبح جزءاً من تكوين السلطة، وبالتالي التماهي معها، والثاني: فقدان الطابع الفكري الواضح بعد أن أصبحت الاشتراكية التي يطرحها هي ذاتها اشتراكية البعث (وبالتالي ليست اشتراكية)، وبعد أن أصبح جزءاً من السلطة، ومسئولاً فيها.

هذه العناصر أفضت إلى ضياع الطابع الفكري للحزب، وإلى تلاشي الطابع النضالي، وكذلك إلى انحسار قاعدة الحزب الطبقية بعد أن كان قد أقام سياسة خاطئة قبلئذٍ وخلاله. وفي هذا الوضع أصبحت الصراعات "التنظيمية" هي البارزة، والتي كانت تعبّر عن تناقضات بنية باتت ملحقة بالسلطة دون أهداف تخص الطبقة العاملة، وبالتالي التناحر للحصول على امتيازات في الحزب ذاته، أو في السلطة. وهو ما أفضى إلى التفكك الذي أشرنا إليه.

يمكن أن نميز في كل ذلك الانشقاق الأول الذي حسم سنة 1972، والذي انبنى على خلاف سياسي عميق، سواء لجهة العودة إلى رؤية الحزب في مرحلته الأولى حيث كان يسعى إلى تحقيق أهداف النهضة العربية، لهذا عاد هدف الوحدة وتحرير فلسطين والتقدم إلى برنامجه. أو لجهة التمسك ببرنامج الحزب في مرحلته الثانية البادئة سنة 1937، حيث ظل هدف الديمقراطية هو الهدف "المركزي"، رفضاً لـ "اشتراكية" قائمة على نزع الديمقراطية، ولمصلحة تحالف مع البرجوازية. وهما اتجاهان كانا في صلب الحزب حين حدوث الانشقاق، لكن تغلّب الاتجاه الثاني وأصبح هو الحزب الجديد.

هذه العناصر كانت في أساس تفكك الحزب، حيث بدا على هامش الطبقات، وفي حضن السلطة، ودون تصور طبقي واضح يخص العمال والفلاحين. ودون مقدرة على نقد التحولات السلبية التي باتت تظهر في بنية السلطة. وأيضاً في وضع بقرط جزءاً مهماً من كادراته. وبالتالي فقد طغت المصالح الضيقة، وتضخمت الخلافات المحدودة، وتعممت الشللية وعادت لتطغى الروابط ما قبل حديثة. لقد أصبح حزباً لا هدف له سوى ترتيب وجود كادره في بنى السلطة السياسية والنقابية، وفي المحليات. وهذا ما يسمح بظهور كل هذه "الأمراض". وكذلك "المرض" الأساسي الذي هو أن

الحزب بات خارج الصراع الطبقي من الموقع الذي كان يعتقد أنه فيه (موقع الطبقة العاملة)، وغدا في موقع السلطة التي كان يتشكل في أحضانها طبقة جديدة مناقضة لمصلحة العمال والفلاحين الفقراء ولبقية الطبقات الشعبية، وكانت تتحول سياساتها الاقتصادية أكثر فأكثر نحو اللبرلة، إلى أن باتت تمثّل فئات "الرأسمالية الجديدة".

هذا الوضع جعل الحزب/الأحزاب يتهمش/تتهمش، وينزع/تنزع إلى التفكك، دون أفق بأن يتجدد، أو يعود قوة فاعلة. وبالتالي فإذا كانت سياسته قبل استلام البعث السلطة خاطئة فقد أدت التحولات إلى تهميشه، وتحوّله إلى جزء من بيروقراطية السلطة، رغم كل الشعارات التي يطرحها هذا الشق أو ذاك، ورغم التأكيد على التمسك بالماركسية، أو بالماركسية اللينينية. حيث يبدو أن لا معنى لكل ذلك ما دام بات جزءاً من سلطة ليبرالية.

د) حول مشروع المهمات البرنامجية

الذي نشره تجمع اليسار الماركسي في سورية

تشكّل تجمع اليسار الماركسي في سورية منذ ما يقارب السنتين، حيث أصدر وثيقته بتاريخ 20 نيسان 2007، والآن يصدر "مشروع المهمات البرنامجية المرحلية"، ما الذي يستدعي إصدار وثيقة جديدة؟ أم هل أنّ الوثيقة الجديدة تخص المرحلي فقط دون الإستراتيجي، ولهذا كانت ضرورية الآن؟

أهمية هذه الأسئلة ناتجة عن أن الوثيقة الأولى طرحت مهمات مرحلية كذلك، وأن الزمن الذي مرّ لم يحقق منها شيئاً بعد. ولقد كانت تمثّل التقاطعات بين قوى، ولهذا كانت وثيقة تحالف رغم أن القوى المشكلة له تنطلق من أنها قوى ماركسية. وبالتالي ما الذي يستدعي الشروع في إقرار وثيقة جديدة؟

ينقسم المشروع إلى: "معايير ونواظم إستراتيجية" و"المهمات البرنامجية المرحلية". وربما كان تعبير إستراتيجية في النص يوحي بأن المسألة تتعلق بالرؤية الماركسية التي تحكم المهمات المرحلية، لكن سيبدو أن النواظم والمعايير تتحوّل إلى "جملة من المبادئ والمهام التي تحكم هذا النضال". وبالتالي يجري تجاهل الماركسية والرؤية الماركسية بمجملها. وهذا تغيّر كبير عن الوثيقة الأولى التي أسست على موقف من الماركسية ينطلق من الالتزام بها كمنهجية في النظر والممارسة. هل هذه هفوة؟ ربما، أو أن الأمر لا يستلزم تناول الموقف من الماركسية التي يتسمى التجمع بها؟ أيضاً

ربما. لكن في كل الأحوال سنشير إلى هذا التغير "الطفيف" الذي طال الوثيقة الأولى.

لكن الأهم هنا هو أن المشروع الجديد يبدأ من عام، هو الاشتراكية، ليصل إلى محدَّد/مرحلي هو أن "إقامة النظام الديمقراطي التعددي ..... يشكل المهمة المفتاحية للإنجاز الشامل والفعلي للمهمات البرنامجية المرحلية". وبالتالي ليتوضّح بأن الهدف هو ليس النضال ضد الرأسمالية بل من أجل "إنهاء احتكار السلطة". هذه النقلة معبّرة، وتشير إلى تحوّل كبير، حيث أنَّ الوثيقة الأولى لم تعتبر بأن الديمقراطية هي المهمة المفتاحية بل أشارت إلى أنها مدخل.

والمسألة هنا ليست شكلية، بل تعبّر عن رؤية جديدة. ربما لم تكن الرؤية في الوثيقة الأولى واضحة تماماً، وهو ما أثار التباسات خلال النقاشات التالية شرحت بعضها في ورقة استقالتي من التجمع، إلا أنها لم تتضمن النص على الحفاظ على الرأسمالية، والسعي فقط إلى تحويل شكل السلطة باتجاه ديمقراطي. ولم يربط تحقيق مجمل المهمات الطبقية والوطنية والسياسية بتحقيق الديمقراطية أولاً.

منطق التحوّل:

يبدأ النص بالإشارة إلى "السياق التاريخي" الذي نناضل فيه لـ "إقامة النظام الذي ينهي استغلال الإنسان للإنسان، وينهي اغترابه عن شروط وجوده وعن عمله، واستلابه لحاجات الحياة الأساسية والمسيطرين عليها عبر تملكهم وسيطرتهم على قوى ووسائل الإنتاج"، ويحدد بأنه يعني "إقامة النظام الاشتراكي". ليصل إلى "الواقع الملموس" الذي يفرض "استكمال مهام المرحلة الوطنية- الديمقراطية". وحيث "أنَّ البورجوازية المحلية، التي تكونت بعد ظهور الإمبرياليات الغربية عاجزة بقواها الخاصة عن إنجاز المهام التي أنجزتها البورجوازية الأوروبية في بلادها خلال عصر صعودها ونهضتها"، "لأسباب باتت معروفة"، فـ "إنه لا بد بالتالي لإنجاز تلك المهام من دور فاعل ورئيسي للطبقة العاملة والطبقات الشعبية وأحزابها"، لكن "بالتشارك والتعاون والتحالف (إذا أمكن) مع طبقات وفئات اجتماعية أخرى وأحزابها، ضمن تحالف وطني عريض يسعى للتغيير الوطني الديمقراطي لدفع مسار التطور التاريخي في البلاد نحو إنجاز هذه المهام".

ومن ثم يحدد معنى التغيير الوطني الديمقراطي "الذي يعتبر الهدف الأعلى للمهام البرنامجية المرحلية، وجسر الانتقال إلى وضع سياسي تاريخي جديد، رغم استمرار النظام الاقتصادي الرأسمالي خلاله وبعده، فمثل هذا

التغيير لا يهدف إلى قلب النظام الرأسمالي، أو استبدال الطبقة السائدة (وهي الطبقة الرأسمالية) بغيرها، بل يهدف إلى تحقيق التحول السياسي الديمقراطي". وبالتالي يصبح "إنهاء احتكار السلطة، وإقامة النظام الديمقراطي التعددي" هو "المهمة المفتاحية".

إذن، المهمة المرحلية الآن هي "الظفر" بالنظام الديمقراطي التعددي، دون المساس بالرأسمالية كطبقة مسيطرة. وإذا كان يشير بوضوح إلى "أن الطبيعة الطبقية الرأسمالية للنظام، وشكل حكمه الاستبدادي" (وهذه الفقرة مأخوذة من الوثيقة الأولى) فإنه يصل إلى أن المهمة المرحلية هي تغيير الشكل الاستبدادي للنظام فقط. هذا هو "مشروع المهمات البرنامجية المرحلية"، أو هذا هو الهدف من طرحه. حيث باتت تتحدد المهمة في هذا: تغيير شكل النظام الذي هو شكل استبدادي. ولهذا غرُبت الاشتراكية التي أشار إليها في البدء، وأصبح استكمال المرحلة الوطنية الديمقراطية الذي أشار إليه يفرض تحقيق النظام الديمقراطي التعددي فقط. والذي سيعني، كما سيتوضّح للتو، مساعدة البرجوازية على هذا الاستكمال. ما يوحي، ضمناً، بأن هذه المرحلة هي مرحلة البرجوازية. وربما كان هذا "الوعي" هو الموجه للوصول إلى تلك النتيجة، التي تقوم على تغيير الشكل الاستبدادي للسلطة.

وإذا كانت الوثيقة الأولى ليست خالية من هذه الميول، إلا أنها كانت تتضمن "روحية" أخرى مناقضة. ولقد كانت كذلك نتيجة أنها تبلورت في إطار مساومات بين اتجاهات مختلفة. لكنها كانت تحمل ممكنات مستقبلية. أما الآن فقد أصبح التوجه واضحاً: السعي لقيام نظام ديمقراطي رأسمالي.

تناقضات المنطق:

في هذه النهاية يؤسس لتناقض عميق يحتويه النص ذاته. حيث يسعى إلى استكمال المهمات الوطنية الديمقراطية على أرضية الرأسمالية، لكنه أشار إلى عجز "البورجوازية"، كيف ينسجم هذا مع ذاك؟ عبر "اللعب بالكلمات"، حيث يضيف، وهو يشير إلى عجز البرجوازية عن تحقيق ما حققته البرجوازية الأوروبية، تعبير "بقواها الخاصة"، وهو الأمر الذي يفتح على أن هذا الاستكمال يحتاج أن تساعدها الطبقات الأخرى، لا أن تسعى إلى تغييرها هي بالذات. لهذا يكمل بأن إنجاز تلك المهمات يفرض "دوراً فاعلاً" على الطبقة العاملة والطبقات الشعبية وأحزابها، لكن بالتشارك والتعاون والتحالف إذا أمكن مع طبقات وفئات اجتماعية أخرى. منْ هي؟ طبعاً البرجوازية لأنها الطبقة الوحيدة الباقية بعد تعداد العمال والطبقات الشعبية. وهو يطرح المسألة بوضوح، حيث يشير إلى "قوى المجتمع كافة

بما فيها شرائح البورجوازية المعنية بالإنتاج المادي الوطني وليس بالسمسرة والوساطة والتطفل". والدور الفاعل لا يعود هنا للطبقة العاملة بل لكل هذه الطبقات معاً. وبالتالي يعوض عجز البرجوازية دور فاعل لكل الطبقات، لكن لتحقيق مصالح البرجوازية بالذات.

لقد حلت "الكلمات" التناقض، وباتت المهمة هي استكمال التطور البرجوازي بدور فاعل ورئيسي للطبقة العاملة والطبقات الشعبية. وهذه فكرة قديمة كانت في أساس سياسة الحركة الشيوعية، ومن "ابتكار" الرفيق خالد بكداش، حيث يقول سنة 1944 أن الأهداف التي يناضل من أجلها ليست اشتراكية بل إنّها تتعلق بالتحرر الوطني والتطور الديمقراطي، وتحقيق "النظام الجمهوري الديمقراطي، دون أي مساس بجوهر النظام وأسس الملكية الرأسمالية". وبالتالي فإن التصور الذي يقوم عليه مشروع المهمات هو ذاته الذي حكم الحركة الشيوعية منذ سنة 1937 إلى استلام البعث السلطة، واستمر مع الرفيق رياض الترك بعدئذٍ.

هذه مشكلة عويصة في "وعي" قطاعات من الشيوعيين الذين لا يرون سوى الرأسمالية والتطور الرأسمالي. ورغم أن تجربة الحركة الشيوعية أبانت عن فشل ذريع، حيث توضّح بالتجربة بأن البرجوازية ليست في وارد تحقيق التطور، وهي تتشكل كما نراها في الواقع، إلا أن هذا "الحلم" لا زال يعشش في العقول، وكأن النزعة البرجوازية الصغيرة لم تنثلم أمام وعي ماركسي، أو حتى فشل التجربة ذاتها. لهذا يبقى عشق الرأسمالية هو المهيمن، وهو الذي يوجه سياسات هؤلاء، ومنهم تجمع اليسار الماركسي كما يبدو في نص المشروع، رغم كل التجارب الفاشلة في هذا السياق، ورغم فشل كل الأحزاب التي اتبعت هذه السياسة. عشق لا يعبّر سوى عن: وعي هزيل بالماركسية، وبمنهجيتها خصوصاً، وبالتالي تمسك "نصي" ببعض أفكار ماركس التي طرحها قبل أكثر من قرن ونصف، أولاً، وثانياً طموح لا يرحم بتحقيق الرأسمالية هو من فعل مصالح برجوازية صغيرة لا تفكر سوى بأن تصبح رأسمالية. وهذا وذاك يجعلان رؤية الواقع مستحيلة، لأنهما مخضعان لجموح قاهر نحو الرأسمالية.

إذن، لا زلنا في العقد الثالث من القرن العشرين، دون أن نتقدم شبراً. رغم أن تجربة القرن العشرين أوضحت بأن التطور الصناعي الذي هو أس الرأسمالية لم يتحقق إلا من خلال التجارب الاشتراكية، أي بالضد من مصالح الرأسمالية ذاتها وعلى أنقاضها. وبالتالي أنَّ كل البلدان التي ظلت في إطار رأسمالي ظلت متخلفة، سوى استثناءات لعبت رأسمالية

المراكز دوراً فيها (كوريا، تايوان)، أو بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي وعبر دور الدولة (الهند). وتجاربنا التي كان من الممكن أن تكون أقرب إلى تجربة الهند فشلت لأن الفئات الوسطى الريفية مالت إلى النهب السريع لكي تغتني هي غير عابئة بتطور البلد. ورأسمالياتنا التقليدية كانت تميل إلى النشاط التجاري في الغالب، أو الصناعي المحدود، أو تعمل في السمسرة والوساطة.

هل نستفيد من هذه التجارب، وندرس سبب فشلها؟ هل يدفعنا هذا الوضع إلى دراسة الإمبريالية من جديد لكي نعرف الآليات التي تفرضها على العالم، والتي تمنع تطوره الصناعي والحداثي؟ إن الجمود النظري لا يسمح بذلك، وهو الغلاف لمصالح فئات وسطى، حيث تتمسك هذه الفئات بنص لماركس من زمن مختلف لكي تصرّ "ماركسياً" على ضرورة التطور الرأسمالي، وضرورة أن تبقى في إطار الرأسمالية. وهذه الفئات من بقايا الحركة الشيوعية التي لا زالت تتكئ على الماركسية لتبرير دعم الرأسمالية، بينما سارع كثيرون من هذه الحركة إلى الليبرالية الصريحة، وإلى دعم الرأسمالية القائمة بالفعل.

ومشروع التجمع يكرر المسألة ذاتها، ولا غرابة في ذلك لأن مكوناته الراهنة هي ممن لا زال ينافح دفاعاً عن الرأسمالية، ويعتقد بأن جل نضاله هو من أجل انتصار الرأسمالية. والخلاف مع الآخرين الذين أصبحوا ليبراليين سيكون فقط في أن هؤلاء توصلوا إلى أن هذه هي الرأسمالية دون أحلام بطابع منتج لها عبر التوظيف في وسائل الإنتاج، بينما لا زال أصحابنا يحلمون بإمكانية أن تكون هناك رأسمالية يمكن أن تنشط في وسائل الإنتاج. لكن الأساس هو في "الحلم" ذاته، الذي هو وهْم مكرر، ما دام يتكرر طيلة سبعين سنة.

البرجوازية العاجزة:

كما أشرت فإنَّ الداعين إلى الرأسمالية هم الذين يتمسكون بنص لماركس، بينما توضّح منذ أن أصبحت الرأسمالية إمبريالية بداية القرن العشرين أن البرجوازيات المحلية أصبحت في وضع يفرض عليها قبول المعادلة الجديدة، القائمة على الهيمنة المطلقة للشركات الاحتكارية على العالم. وهي، لأنها لا تريد المنافسة في الأسواق العالمية، تسعى لحصر وسائل الإنتاج بها، وهو الأمر الذي فرض أن تمنع تحقيق التطور الصناعي في كل الأمم التي لم تكن قد أصبحت صناعية (إلا تلك التي تمردت عليها). وهذا فرض على البرجوازيات المحلية ضعيفة الرأسمال والخبرة،

ومحدودة السوق أن توظف في الهامش، الذي هو التجارة والخدمات والمال، خصوصاً وأنها كانت أكثر ربحية من التوظيف في صناعة تعاني مسبقاً من منافسة قاهرة.

العجز عن تحقيق المهام التي أنجزتها البرجوازية الأوروبية نابع من هنا، وهو الأمر الذي أوضح بأن الطريق التقليدي للتطور الرأسمالي قد سُدّ. وأن أي تطور آخر، بالتالي، سيكون في تناقض مع الرأسمال الإمبريالي والدول الإمبريالية. وهذا ما شهدناه في تجارب حركات التحرر والأحزاب القومية، التي كانت تحلم بتحقيق التطور الرأسمالي (حتى وهي ترفع شعارات الاشتراكية). لكنها أيضاً فشلت أمام أعيننا، وحيث سارعت الفئات الوسطى إلى النهب من أجل الترسمل الفردي، وأعادت ربط البلد بالنمط الرأسمالي من موقع التابع/الكومبرادوري، حيث إنَّ مصالحها أقوى من جملة الأفكار التي رددتها.

وهو الأمر الذي يوضح - إذا ما أردنا أن نستفيد من التجارب - أن كل من يفكر ببناء الصناعة وتطوير وسائل الإنتاج يجب أن يعي أنه في تناقض عميق مع الرأسمالية. وأن التطور على أرضية رأسمالية في ظل هذا الوضع مستحيل إلى أبعد مدى. هذا هو الأساس الذي قامت عليه كل التجربة الاشتراكية، والذي جعل البلدان التي نجحت فيها بلداناً صناعية في كل الأحوال، وبالتالي حديثة وتسير نحو تكريس الديمقراطية والحداثة. ما يعني أن التفكير في التطور و"استكمال مهام المرحلة الوطنية- الديمقراطية" يفرض التأكيد على الدور، ليس الفاعل فقط، بل القيادي للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء.

لكن الرفاق يطرحون تحقيق التطور الرأسمالي في ظل تعاون وتشارك وحتى تحالف طبقي مع شرائح من البرجوازية التي تُعنى بالإنتاج المادي. ولأنَّ هذه الفئات هامشية (إذا لم أقُل غير موجودة) فإنَّ الذي سيحقق الرأسمالية هو الطبقة العاملة والطبقات الشعبية. لكن هل يمكن لطبقة أن تحقق نقيضها؟ أي أن تؤسس النظام الذي يضطهدها طبقياً؟ ولماذا كلّ ذلك، حيث ما دامت هي التي ستحقق التطور يمكنها أن تحققه في صيغة أعمق، وتخدم طبقات أوسع، وبالأساس تخدم مصالحها هي؟

هذا المنطق المبني على "الماركسية" يوصل إلى أن تحقق الطبقة العاملة الرأسمالية، أي أن توجد أداة قهرها. بمعنى أنَّ هذه "الماركسية" تهدف باسم الماركسية إلى إقناع الطبقة العاملة بالقبول بأن تركبها الرأسمالية وهي راضية مرضية. لقد ظلت الحركة الشيوعية تقنع الطبقة

العاملة والفلاحين الفقراء بضرورة ألا تفكر في أن تستلم هي السلطة، لأنها من حق البرجوازية، لكن عليها أن تدعم هذه البرجوازية وتقبل بـ"النضال المطلبي" والدعوة إلى "نظام ديمقراطي". ظلت تخدرها بهذه الرؤية سنين طويلة. ولأنَّ البرجوازية عاجزة تقدمت الفئات الوسطى لتغتصب السلطة في إهاب يساري و"اشتراكي". والآن من سيغتصب السلطة ونحن ننتظر انتصار البرجوازية، أو ننتظر لأن تقبل الطبقة العاملة منّا أن نقودها لتسويد البرجوازية طبقة مسيطرة، أو تقبل باستمرار سيطرتها؟

هذه النظرة لا تنطلق من الصراع الطبقي، لهذا لا ترى أن الصراع هو بين الطبقة العاملة ومجمل الطبقات الشعبية وبين البرجوازية المسيطرة بالفعل. وبالتالي فإنَّ أي مشروع لتحقيق المهمات الديمقراطية التي تتضمن بناء الصناعة والحداثة وحقوق الطبقات الشعبية، أو حتى يتضمن بناء الصناعة وتطوير الاقتصاد، سيكون مشروعاً ضد البرجوازية لكي يعبّر عن العمال والفلاحين الفقراء لكي يوضع في سياق الصراع الطبقي، حيث دون ذلك لن يكون له حامل طبقي، وسيبقى وهمياً. لهذا لن يكون مشروعاً من أجل الرأسمالية بل ضدها. أم هل سنحقق الرأسمالية رغماً عن الرأسمالية ذاتها؟

من السهل أن يصاغ أي مشروع، وأن يتضمن كل الأحلام الممكنة، لكن ليس من السهل أن يقف على قدميه عبر حامل طبقي. ولهذا لن يكون لأي مشروع قيمة إذا لم ينطلق من وضع الطبقات والصراع الطبقي، وبالتالي أن يعبّر عن طبقات بعينها ويهدف لأن تصبح هي الطبقة المسيطرة. وهنا يجب الانطلاق من تحديد وضع العمال والفلاحين الفقراء، ومن مصالحهم، وأن يربط مشروع بناء الصناعة والحداثة بها، وبالتالي أن يتحقق وفق رؤيتها ومصالحها. وهذا يقتضي الانتقال من موقع الفئات الوسطى إلى موقع العمال والفلاحين الفقراء، وإلى النظر من هذا الموقع الجديد. ومن ثم ألا تفهم الماركسية كنظرية لتحقيق التطور الرأسمالي، بل أن تفهم كنظرية لصراع العمال والفلاحين الفقراء ضد الرأسمالية، وكنظرية للحداثة. لهذا أشرت إلى أن هذه "الماركسية" التي عممتها "الماركسية السوفيتية" كانت تلتف على الصراع الطبقي من أجل جرّ العمال والفلاحين الفقراء إلى دعم الرأسمالية. كما كانت شعارات الاشتراكية تهدف إلى تمويه مصالح الفئات الوسطى الريفية. لكن الفارق كمن في أن هذه الأخيرة تقدمت لكي تفرض "اشتراكيتها"، بينما راهنت تلك على طبقة أخرى ارتضت أن تلعب دور التابع لها. هل تستفيد تلك "الماركسية" لكي تكرر تجربة

الفئات الوسطى الريفية عبر المراهنة على أن تحقق هي الرأسمالية؟ ربما، لكن ليس من الممكن تحقيق "المهمات الوطنية الديمقراطية" في إطار رأسمالي.

الواقع الملموس:

قلت بأن مشروع المهمات يشير إلى "الطبيعة الطبقية الرأسمالية للنظام"، كما يشير إلى استغلاله الدولة والمجتمع، وهو الأمر الذي أدى إلى انسدادات وأزمات اقتصادية واجتماعية. وهو يشير في فقرة المعايير والنواظم إلى التحالفات لـ "الحيلولة دون انحراف المجتمع والوطن في طريق التطور التابع والملحق بالبلدان الإمبريالية، والذي لا يحل أياً من المهام التاريخية المنشودة بالكيفية التي تخدم الشعب والبلاد بل تخدم مصالح المراكز الإمبريالية وبعض البورجوازية المحلية حصراً ويخلق قدراً هائلاً من الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لا مخرج منها إلا بتجنبه وإعادة مسار التطور إلى الطريق الذي يعالج المشاكل والتحديات المطروحة على الوطن ككل وعلى قوى المجتمع كافة بما فيها شرائح البورجوازية المعنية بالإنتاج المادي الوطني وليس بالسمسرة والوساطة والتطفل".

هنا يلمس بأن "انحرافاً" يحدث في الواقع نحو "التطور التابع"، وهو يريد أن يوقفه بالتعاون مع "شرائح البورجوازية المعنية بالإنتاج". لكنه يشير أيضاً إلى أن "السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي رعتها رأسمالية الدولة وبورجوازيتها البيروقراطية خلال العقود الماضية" أدت "إلى تركيبة اجتماعية طبقية جديدة"، وتؤشر إلى زيادة "الاعتماد والترابط مع فئات وشرائح من البورجوازية الكبيرة السورية، المستقرة في البلاد والمهاجرة خارجها، كما يزداد التشابك والترابط مع قوى الرأسمال الكبيرة، العربية والعالمية، الأمر الذي يهدد بتحويل بلادنا إلى بلد تابع كلياً لرؤوس الأموال الخارجية".

لهذا تصبح المسألة هي ذاك التحالف مع شرائح البرجوازية المنتجة، ويكون الهدف هو "مناهضة البورجوازية البيروقراطية والكومبرادورية والنشاطات الطفيلية في الاقتصاد".

رغم أن تعبير "البرجوازية البيروقراطية" لا معنى له، لأنه كان يصف وضع فئات وهي في مرحلة التحوّل من فئات وسطى، أو حتى فقيرة، إلى كومبرادور، فإن التحديد السابق يجعل الصراع ليس صراع "مجتمع ضد سلطة"، أو طبقات شعبية ضد رأسمالية، بل صراع بين "شرائح برجوازية منتجة" وأخرى بيروقراطية وكومبرادورية وطفيلية. وبالتالي يستقيم التصور حول الدور الفاعل للطبقة العاملة والطبقات الشعبية من أجل "منع

انحراف" نحو التطور التابع، واستمرار دور الدولة المركزي "في المرحلة التاريخية الراهنة" من أجل "تنمية القاعدة المادية للإنتاج وتطوير قوى الإنتاج ووسائله"، وفي ظل "النظام الاقتصادي الرأسمالي".

وبالتالي سيكون مشروع المهمات هو مشروع إصلاحي رأسمالي، يهدف إلى استمرار "رأسمالية الدولة" لكن في شكل جديد: ديمقراطي، ويعيد تكريس السياسات الاقتصادية الاجتماعية الماضية ("حماية مستويات معيشة الطبقة العاملة وصغار الفلاحين والموظفين وكل العاملين بأجر في قطاع الدولة وخارجه" و"محاربة الإفقار"). وهذا "كلام حلو"، لكنه لم يتأسس على وعي الأسباب التي جعلت هذا الشكل من النظم يعاني من التحول نحو "التطور التابع". وبالتالي فهو كلام يقوم على وهم "تجميد التطور" عند لحظة معينة، هي تلك التي كانت تسكن الوعي بتحقيق التطور الرأسمالي في صيغة "رأسمالية الدولة"، أو هو وهم استعادة هذه اللحظة. ما يجعله يشمئز من تنكر رأسمالية الدولة والبرجوازية البيروقراطية "لقطاعات واسعة من الطبقات الشعبية التي كانت تأخذ بعض مصالحها وحقوقها بعين الاعتبار".

لكن هذا المنطق يعاني من تفسير شكلي لأسباب "الانحراف" الذي حدث، ينطلق من "غياب الديمقراطية" أو من "احتكار السلطة". وهنا لا يرى الشكل الاستبدادي للسلطة إلا كـ "خطأ شخصي" ربما، ولم يرَ كصيغة ضرورية لتأمين مصالح الفئات التي وصلت إلى السلطة، والتي كانت معنية بأن تترسمل هي وليس المجتمع. ولهذا كان الشكل الاستبدادي ضرورياً ضرورة مطلقة. بمعنى أن هذا الفرز الذي نشهده هو الصيرورة الطبيعية لهذه النظم، وهي صيرورة ليس من الممكن وقفها. وكل الأحلام بإعادتها إلى الوراء، أو بإعادة صياغتها في شكل جديد سوف تكون أحلاماً طائشة ووهمية. حيث إنَّ هذا هو الشكل الثاني لمحاولة التطور الرأسمالي في العصر الإمبريالي، وهو - كما نشاهد- يسير نحو "التطور التابع". والمسألة هنا ليست مسألة شخصية بل هي مسألة طبقية بامتياز. وبالتالي فإن هذا الشكل الاستبدادي هو ملاصق لهذا النمط من النظم، ومن ثم ليس من الممكن الفصل بين مصالح الطبقة المسيطرة وشكل السلطة ذاته. وربما كان أعلى سقف يمكن تحقيقه في مجال شكل السلطة هو الشكل الذي تعمم في مصر والمغرب والأردن، أي "ديمقراطية" يجب أن توضع حتماً بين ظفرين. لكن أيضاً مع انتصار "التطور التابع" وليس على الضد منه، حيث يكون ضرورياً إعادة صياغة العلاقة بين البرجوازية الجديدة وتلك القديمة في

إطار نظام "تنافسي" بينها بالتحديد. وهذا يظهر وهمية طرح الديمقراطية وفق هذه الصيغة، لأنها لا تتوافق مع الطابع الرأسمالي للاقتصاد، ولا تتوافق أكثر مع سيطرة الفئات الوسطى على الدولة. وبالتالي فالمشروع الديمقراطي هو مشروع الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء تحديداً.

إننا هنا إزاء رؤية يقدمها مشروع المهمات تحاول وقف انهيار بناء متداعٍ، أي إصلاحه بدل أن تحسم الأمور في شكل سيطرة رأسمالية كومبرادورية. لكن هل من الممكن وقف التداعي؟ وأصلاً ألم تحسم الأمور؟

هنا نلمس بأن طبيعة التحولات التي حدثت ليست ممسوكة تماماً، فرغم الإشارة إلى الاعتماد والترابط مع البرجوازية الكبيرة السورية، ومع الرأسمالية العربية والعالمية، إلا أن مشروع المهمات يخلق أوهاماً حول طبيعة النظام الذي حدد أنه رأسمالي. هل بقي من شك في أن الأمر قد حسم منذ زمن؟ وأن المسألة باتت تتعلق بكيفية ترتيب العلاقة بين الرأسمالية الجديدة وتلك القديمة من جهة، وبينهما وبين الرأسمال الإمبريالي من جهة أخرى؟ أي بـ "حصص" كل منها على وجه التحديد؟

الوضع قد حسم، حيث تشكلت "رأسمالية جديدة" فرضت سيطرة "اقتصاد السوق"، وأنهت دور الدولة الاقتصادي، وهي تنهي دورها الاجتماعي، وفتحت السوق أمام المنافسة التي باتت تؤثر على القطاعات الصناعية القائمة (والتي نشأت في الغالب بحماية الدولة)، وفي الأسعار. وهذه الرأسمالية تميل إلى النشاط في الخدمات والتجارة والوساطة مبتعدة عن الصناعة والزراعة، وهي تتركها الآن لمصيرها المميت. ولكن أيضاً، وفي ظل الشكل الاستبدادي للسلطة، يفرض احتكار الرأسمالية الجديدة تلك، ويعزز من وضعها في إطار مساومات لا زالت قائمة مع الرأسمالية القديمة ومع الرأسمال الإمبريالي. وفي ذلك يكمن استمرار الطابع الاستبدادي للسلطة. وبالتالي فإن تغييره إلى شكل "ديمقراطي" مرتبط بهذه المساومات بالتحديد.

وهنا، لا تعود المسألة هي مسألة "مناهضة ومحاربة البورجوازية البيروقراطية والكومبرادورية" بل تصبح مسألة تحديد من هي الشريحة المهيمنة في السلطة؟ هل هي الشرائح المنتجة أم "البيروقراطية والكومبرادورية"؟ الهروب من هذا التحديد كان طبيعياً ما دام الهدف هو التحالف، أو التعاون. حيث انتهى الميل الذي كان يسعى إلى بناء قوى إنتاج لمصلحة ميل كومبرادوري، والرأسمالية الجديدة هي هذه، حيث استفادت من دور الدولة الاقتصادي (الاستثماري) من أجل النهب وانتهى الأمر الآن. ولم يبق من الفئات التي حكمت سوى بعض البرجوازيين الصغار

الذين يسعون للحفاظ على دور الدولة من أجل الحفاظ على مصالحهم هم بالذات، يحلمون بأن يبقى وضع الدولة كما كان، لهذا فهم يعيشون في الماضي.

لهذا، أي شرائح تلك التي يجب التحالف معها؟ إذا كان الحفاظ على النظام الرأسمالي هو نتيجة السعي لهذا التحالف فإننا نجر كل الطبقات الشعبية من أجل مصلحة مجموعة خلّبية، فقاعة. لكن يبدو أن المسألة هي أن الرفاق هم الحريصون على النظام الرأسمالي، حيث ليس من الممكن الوصول إلى الاشتراكية إلا حتماً بالمرور من هذا الطريق، الذي هو جبري أكثر من جبرية الإسلام. وكما أشرت فإنَّ المسألة هي مسألة مصالح فئات وسطى، حلمها أن تعيش في مجتمع رأسمالي، بغض النظر عن ممكنات الواقع. هذا حلم مشروع لكنه لا يؤسس لمشروع ماركسي أو اشتراكي، أو لمشروع ماركسيين، وهو لا يؤسس لمشروع تتبناه الطبقات الشعبية وليس الطبقة العاملة فقط. لهذا يبقى مشروعاً هامشياً. حيث لا تقود الطبقة العاملة تحقيق مشروع لغيرها، لمَ لا تقوده لذاتها؟ وإن كان لا يهدف إلى تحقيق الاشتراكية الآن، بل يهدف إلى تحقيق المهمات الديمقراطية، التي بات تحقيقها يفرض تجاوز الرأسمالية. لأن المسألة لا تتعلق بـ "الشكل الاستبدادي" فقط، بل تتعلق ببناء الصناعة وتطوير الزراعة وكل البنية التحتية، وتحديث التعليم والعمل والضمان الاجتماعي، والاستقلال والعلمنة والدمقرطة. وهذه كلها خارج اهتمام أي شريحة من شرائح البرجوازية، سوى شريحة دنيا منها يمكن أن تميل لنشاط إنتاجي، ووجودها لا يفرض أن نجعل كل المشروع مشروعاً رأسمالياً، لأنه بالضبط يفشل نتيجة الطابع العام للسيطرة الإمبريالية على العالم كما أشرت سابقاً. لهذا يجب تحقيق مشروع الأغلبية الساحقة وليس مشروع قلة افتراضية.

المهمة المفتاحية أو الهدف الأعلى:

ولأن البرجوازية حاضرة بقوة في مشروع المهمات، ولأن المسألة لا تتعلق بتغيير النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم، يجري حصر "البرنامج المرحلي" في تحقيق "النظام الديمقراطي التعددي"، وهو لا يرى إمكانية لنضال حقيقي في هذا الوضع الاستبدادي، حيث "إنَّ النضال في الظروف الراهنة من الاستبداد يظل محدود الجدوى رغم ضرورته القصوى". وهو الأمر الذي جعله يضع مسألة "إنهاء احتكار السلطة" والنظام التعددي كمفتاح. طبعاً لا أريد أن أعلق على هذه المسألة هنا، حيث سوف أشير إليها لاحقاً، لكن ما قصدت الإشارة إليه هو أن مشروع المهمات يتمحور

حول هذا الهدف، ليصبح هو الأولوية والأساس، وبالتالي أساس التحالفات والتشابكات والتعاون.

بمعنى أن المشروع ينطلق من القبول بالرأسمالية القائمة في الواقع، حيث يطمئنها بأنه لا يطالب باستبدالها. رغم أنه يحمّلها مسئولية "انسدادات وأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية مستفحلة"، ويشير إلى الاعتماد والترابط الذي بات يجمعها مع البرجوازية الكبيرة، وكذلك مع البرجوازية العربية والعالمية. وهو كما أشرنا يريد وقف "الانحراف" نحو "التطور التابع والملحق بالبلدان الإمبريالية". ولأن المسألة لم تعد مسألة تناقض مع الرأسمالية المهيمنة، وبالتالي مع السلطة، يصبح طريق الإصلاح هو سلمياً وتدرجياً، لكي يجري الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية.
وبالتالي يكون من الطبيعي أن يختتم مشروع المهمات بالجملة التالية: "ورغم أن نهج التجمع وسياساته تضعانه في موقع المعارضة للنظام، إلا أنه يدعو في الوقت نفسه للحوار الشامل مع كل الأطراف داخل الوطن، وهو سيلحظ ويقيّم في حينه أي خطوة أو فعل سياسي أو مبادرة قد تأتي من أي طرف، مهما كان موقعه، على ضوء القضايا الأساسية المذكورة آنفاً، ومنطوق المهمات البرنامجية المرحلية والوثيقة التأسيسية للتجمع".

إذن، فإن الطريق السلمي والتدرجي ينسجم مع الطرح الإصلاحي، وهو على فكرة مهيمن على كل الذين كانوا يطرحون فكراً "ثورياً" في السابق، وبالتالي لم يعد للصراع الطبقي موقعٌ في النص كما في الوعي. حيث باتت المسألة تتعلق بالتشارك والتعاون والتحالف (إذا أمكن) مع طبقات وفئات اجتماعية أخرى" حددها المشروع بالشريحة البرجوازية المعنية بالإنتاج، لكنه عاد وعممها على الفئات المهيمنة في السلطة، لأنه - كما يبدو- لا يرى أنها قد أصبحت في صف الكومبرادور الذي يرفضه. وليصبح "نضاله" هو ضد برجوازية غامضة، أسماها "البورجوازية البيروقراطية والكومبرادورية"، ما هي؟ وما علاقتها بالسلطة؟

سبب كل ذلك يكمن في أنه يرى بأنه يمكنه أن يتحالف مع شريحة ضد أخرى، وحين قفز عن تحديد طبيعة السلطة أكثر من أنها رأسمالية، أي من هي الشريحة المهيمنة فيها، لم يشأ تحديد مع من منها سيتحالف وضد من؟ فعاد يتحدث عن "كل الأطراف داخل الوطن".

وإذا كان يقرّ بعجز البرجوازية ولا يرى أنها قادرة على استكمال المهام الوطنية- الديمقراطية من ذاتها، نجد هنا أنه يرى أن هذا الاستكمال يقوم على بناء نظام ديمقراطي يسمح لكل الأطراف المشاركة في هذا الاستكمال.

أي أن يشارك هو في إكمال تنصيب البرجوازية، عبر مقترحاته التي يقدمها في مشروع المهمات، والتي تبدو لا كبرنامج نضالي بل كمقترحات لما بعد قيام النظام الديمقراطي التعددي، وهي مقترحات لقوى في السلطة. حيث رغم أنه لا يجب "تجميد كل نضال حتى تحقيق الانتقال" إلا أن تحقيق "إنجازات كبرى" في القضايا الوطنية والاقتصادية والتنمية والبطالة والفقر ومحاربة التعصب والطائفية "مرهون بالظفر بالحريات السياسية والنقابية والإعلامية". لهذا كانت هذه المسألة مسألة مفتاحية، وتحقيقها مرتبط بالانتقال السلمي التدرجي.

لكن الخطر هنا هو أن مشروع المهمات يعتبر أن النضال في ظروف الاستبداد "محدود الجدوى"، وبالتالي إذن كيف سيتحقق الانتقال إلى النظام الديمقراطي التعددي؟ الجواب البسيط يقول بأن هذا الانتقال سيتحقق عبر التفاهم والتحاور والإقناع من أجل أن يكون سلمياً وتدرجياً. وهذا يتسق مع كل ما قلناه سابقاً، حيث ليس هناك صراع بل ضغوط وتفاعل. وكأن الديمقراطية ليست بحاجة إلى صراع، أو يمكن أن تتحقق بدون صراع. وأن تحقيقها أسهل من تحسين الوضع المعيشي للطبقات الشعبية. فإذا كان النضال محدود الجدوى كيف إذن يمكن لسلطة أن تتنازل عن سطوتها من أجل القبول بمعادلة جديدة ليست هي المتحكم الوحيد فيها؟ وخشية السلطة هنا ليس من الطبقات الشعبية بل من البرجوازية الكبيرة كما أشرنا قبلاً.

إن هذا الفهم المبسط لا يمت لمفهوم صراع الطبقات بصلة، كما أنه يتجاهل كل تجارب التاريخ. وهو يتجاهل تجارب التاريخ لأن النظم الاستبدادية هي التي كانت تسقط عبر الصراع، حتى النظم الاشتراكية سقطت وهي استبدادية. لكن حين تصل الطبقات الشعبية إلى لحظة "تفلت من عقالها"، وهي اللحظة التي يفرضها الوضع المعيشي أو فرضها الاستلاب السياسي كما في البلدان الاشتراكية. وهي غالباً في الأمم المخلفة تعتمد على تطور الصراع الطبقي إلى لحظة يتحوّل فيها إلى انتفاضة عامة أو إضراب عام. حيث إنَّ متانة الاستبداد تأتي فقط من "إرضائه" للطبقات الشعبية، وبالتالي تحسين وضعها المعيشي، لكن حينما يعجز عن ذلك يفقد أساسه المتين، ويصبح مفروضاً عليه أن يتنازل لشرائح البرجوازية الأخرى أو يسقط.

وهنا يكون التركيز على النضال المطلبي أساسياً ومهماً و"مفتاحياً". فهذا الطريق هو الذي ينفتح لأنَّ الطبقات الشعبية تدخل ميدان الصراع، حيث يُفرض عليها التململ والتمرد. لهذا يكون الخيار الذي يطرحه مشروع

المهمات خياراً مضللاً، ووهمياً، لأنه يثبط من نشاط القوى الماركسية بدل أن يدعوها لتنظيم فعل تلك الطبقات من أجل التغيير. إنَّ النشاط الديمقراطي حاف هنا هو هروب من خوض الصراع الطبقي، وحرف لنشاط القوى الماركسية نحو "نضال" لا جدوى منه، رغم أهمية الديمقراطية وضرورتها. لكنها ستغدو وفق ما أشرت جزءاً من برنامج نضالي من أجل التغيير، وليست مدخلاً مفتاحياً. إنها نتيجة التغيير وليست بدايته، وهي تتويج لسلطة طبقات شعبية وليست تغييراً في شكل السلطة الرأسمالية.

إنَّ الانطلاق من "محدودية جدوى النضال في وضع غير ديمقراطي يعني عدم خوض النضال، والاكتفاء بنشاطات محدودة من جهة، وتجاهل الصراعات المجتمعية من جهة أخرى. لهذا، ورغم أنَّ المشروع يشير إلى اشتداد إفقار الطبقات الشعبية و"سحق مستويات معيشتها"، لا يرى الصيرورة الممكنة نتيجة هذا الوضع، التي تتمثل في بدء حراك اجتماعي يؤشر إلى إمكانات تصاعد النضال الطبقي. وبالتالي يفترض رؤية السياسات الماركسية الضرورية لذلك. وبدل أن يؤسس على حالة الإفقار رؤية لتطوير الصراع انطلق المشروع من التركيز على تغيير شكل السلطة، عبر صيغة "غير صراعية"، وتعتمد على الشكل "السلمي التدرجي"، ليرتبط تحسين وضع هذه الطبقات فيما بعد تحقيق هذه المهمة المفتاحية. وبالتالي فهو هنا يعبّر عن تصور شرعي إصلاحي وليس عن تصور ينطلق من الصراع الطبقي. هل هو تصور ماركسي؟ لا أظن ذلك.

"اليسار" الليبرالي

أ) مناقشة لسياسات جديدة: حول تصريحات رياض الترك الأخيرة

ربما لأول مرة يرسم رياض الترك سياسة خارجية واضحة، تعبّر عن إعلان دمشق وعنه. وأقول أنها تعبّر عن إعلان دمشق لأن رياض ذاته يقول "نحن في تجمع إعلان دمشق"، ويكرر كلمة نحن في كل المسائل التي تتعلق بالسياسة. فقط حينما يتحدث عن رياض الترك يقول أنا، وهو الجانب المتعلق بالسؤال حول تغيير موقفه من الاشتراكية. لهذا سوف أعتبر أن ما يقوله باسم نحن، أنها سياسة إعلان دمشق، إضافة إلى أنها سياسته بالطبع. وما يشير إليه بأنا، بأنه يخصه هو كذات.

علامَ تقوم هذه السياسة؟

طبعاً سوف أعتمد على تصريحين لرياض الأوّل لوكالة (آكي) الإيطالية مؤرخة في 21/12/2007. والثاني إلى خدمة القدس برس مؤرخة في 24/12/2007، وحاوره فيها عادل الحامدي. في هذين التصريحين استثارة لمسائل عديدة حساسة وهامة، وتوضّح الفروق بين السياسات في إطار المعارضة السورية، بل ربما تضعها في موقعين متعارضين تعارضاً عميقاً.

لن أحلل هنا خطأ (أو عدم خطأ) هذه المواقف، لكن سوف أحدده. حيث إنَّ هذه التصريحات تحدد سياسة ومصالح تعبّر عن فئات اجتماعية محددة. والتحديد هنا مهم لأنه تمييز، وبالتالي توضيح للفروق بين السياسات، قبل أن نحدد الاتفاق أو الاختلاف معها. طبعاً سوف يستثار، هنا، الشيوعيون السابقون، لأنني أستخدم مفهومات اعتبروا هم ذاتياً أنها تعبّر عن لغة "خشبية"، فأسقطوها من ذهنهم، وقرروا أن على الآخرين أن يسقطوها. هذه مشكلة هؤلاء السابقين، لكن من حقي أن أدرس المسائل من المنظور الذي أراه صحيحاً. وطبعاً أعرف أن رفض استخدام تلك المفهومات هو - في الغالب- من أجل تغطية السياسات الجديدة، المدرجة تحت عنوان العقلانية ومستجدات العصر، ولمعرفة هؤلاء بأن هذه المفهومات تؤسس لوعي طبيعة هذه السياسات الجديدة. لهذا يصابون بالعُصاب حينما أستخدمها، فليكن.

السياسات العربية والدولية:

يقول رياض في مقابلة مع (آكي) "ونحن في سورية شئنا أم أبينا لا نستطيع الخروج عن الصف العربي والمحيط العربي، وبمعنى آخر، إن

التحالفات التي يعقدها النظام السوري مع إيران التي لها مشاكل كبيرة ومتعددة مع المجتمع الدولي، تشكل عبئاً لا يستطيع الشعب السوري أو النظام تحمله، ولا بد لسورية من العودة إلى الصف العربي، والبحث عن سياسة حكيمة قادرة على حل التناقضات بين سورية والمجتمع الدولي". هنا يحدد بأن النظام في سورية يجب أن يتحالف مع "الصف العربي"، أي مع نظم السعودية ومصر والأردن والعراق ...ألخ. وهذا ما يوضحه في مقابلته مع خدمة قدس برس، حيث يشير إلى النظام الذي أقام تحالفاً "مع إيران وأهمل دولاً عربية مثل مصر والأردن والسعودية". هذه مسألة أولى: التحالف مع "الصف العربي"، وبالتالي ليس مع المحيط العربي الذي يشمل الشعب.

ويكمل (مع آكي) "ونريد حلاً لأزماتنا في إطار مصالحنا الوطنية والعربية، وحلاً بالحسنى في الإطار الإقليمي والدولي، يستند إلى مبادرة السلام العربية للوصول إلى سلام دائم وشامل وعادل". طبعاً هنا تحددت مصالحنا الوطنية والعربية في مبادرة السلام العربية، وبالتالي فهو ينطلق من وجود الدولة الصهيونية، ويدعو للتفاوض معها من أجل "استعادة الجولان" كما يقول في مقابلة قدس برس، وإقامة الدولة الفلسطينية على أراضي ما قبل 4 حزيران. وبالتالي العيش المشترك مع إسرائيل. أي اتباع سياسات النظم في كل من مصر والسعودية والأردن.

ثم يعتبر بأن النظام "عبء على محيطه العربي والإقليمي في لبنان والعراق وفلسطين"، أي كما يتردد بأن النظام يدعم المقاومة في العراق وفلسطين ولبنان. وبالتالي فهو ضد دعم المقاومة لأن في ذلك عبئاً على المحيط. طبعاً أوضح قبل أن أتهم مباشرة بأنني مع النظام (وهي تهمة جاهزة طبعاً) أن النظام يلعب بالأوراق ولا يدعم مقاومة، وأنه سبب المشكلة في لبنان، لكنه ليس هو الوحيد الذي يسببها. ولسوف يتوضّح تالياً رأيي بشكل أشمل.

وأيضاً "لا بد من سياسة جديدة لسورية تقوم بجوهرها على الأخذ بعين الاعتبار الوضع الدولي والإقليمي". طبعاً النظام لم يستطع فعل ذلك فسقط في ممارسات زادت من مشكلاته. لكن أنا المعارض هل يجب أن أطبق السياسة التي لم يطبقها النظام؟ وبالتالي بأي معنى يجب أن نأخذ الوضع الدولي والإقليمي بعين الاعتبار؟ أمن أجل مواجهة الأخطار التي يسببها أم من أجل التكيف مع سياساته، مع ميله العام؟

ويختم في مقابلته مع (آكي) بتوجيه نداء "إلى جميع القوى الخيرة

ومنظمات المجتمع المدني ومنظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية، والدول الحريصة على أن تخرج منطقة الشرق الأوسط من قائمة البؤر المتوترة، العمل على حل التناقضات الداخلية والإقليمية والدولية بالحسنى، وأن تتجه الجهود الدولية لإيجاد حل بعد أنابوليس للقضية الفلسطينية قائم على إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي ما قبل 4 حزيران ... وإشراك كافة القوى العراقية في رسم مصير بلدهم، ثم العمل على خروج الاحتلال من العراق ..". مَنْ يحل هذه المشاكل، "المجتمع الدولي" أم نحن؟ أليس كل ذلك ركون لدور تلك القوى من أجل أن تحل هي المشاكل؟ وبالتالي أليس حرياً بنا أن نطرح نحن حلاً لهذه المشاكل بدلاً منهم؟ أم أن الأمور لا تسير دون "تدخل دولي"؟ ورياض هنا يدعوها إلى "العمل على" وليس المساعدة في حل، والفرق كبير بين هذه وتلك.

هذه هي السياسة التي يقدمها رياض: التوافق مع سياسات النظم في السعودية والأردن ومصر، وحل الصراع العربي الصهيوني على أساس المبادرة العربية (التي وافق عليها النظام السوري)، وعدم دعم المقاومة في العراق وفلسطين ولبنان، ودعوة "القوى الخيرة" للعمل على حل مشاكلنا.

بوش، الإنسان والإمبريالية الأميركية:

في المقابلة مع (آكي) رسم رياض السياسة، لكنه في المقابلة مع خدمة قدس برس عمّق المسائل، دخل في العمق. وبالتالي فهي تحتاج إلى تحليل، أكثر من السرد والتحديد الذي قمنا به قبلاً. رغم أن هذه المقابلة تحوي تحديداً يوضّح أكثر ما جاء في مقابلة (آكي).

أولاً، يرحب رياض بتصريح لبوش حول الاعتقالات الأخيرة التي قام بها النظام ضد عدد ممن حضر اجتماع المجلس الوطني لإعلان دمشق، ويكمل "بغض النظر عن قائله، إن كان جاداً أو تأثر بهذه الاعتقالات، لأنه قام بعمل إنساني نبيل". ويكرر الشكر أكثر من مرة. لكن هل يمكن أن نفصل بوش "الإنسان" عن بوش المصالح؟ وهل أن إنسانيته هي التي دفعته إلى ذلك أم هي السياسة المتبعة تجاه سورية والمبنية على المصالح، ورؤية السيطرة على المنطقة؟ رياض يحاول أن يوهمنا بأنه يقوم بفصل الإنسان (بوش) عن مصالحه، وبالتالي عن مصالح أميركا. رياض هنا ينطلق من تجريد الإنسان، الإنسان المجرد. الخالص من المصالح والأهداف، والذي تدفعه إنسانيته المجردة إلى (فعل الخير). لكن ليس من إنسان مجرد في الواقع، الإنسان واقعي، وبالتالي فهو محكوم بالمصالح، محكوم بسياسات محددة. ولأن ليس من إنسان مجرد يتحوّل شكر بوش إلى تحديد، حيث "من هنا

نفهم معنى التعاون مع أناس يريدون بناء مجتمع ديمقراطي". لهذا يصبح الإنسان المجرد هو إنساناً ديمقراطياً يمكن التعاون معه.

بوش ليس إنساناً مجرداً، إنه رئيس الولايات المتحدة، وزعيم عصابة المحافظين الجدد، والمنفذ لسياسات الشركات الاحتكارية. وهو يعرف بصفاته هذه، وبالتالي باندفاعه لتنفيذ السياسات التي تبلورت بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، والمعبّرة عن ميل الرأسمال الأميركي للسيطرة على العالم، بالقوة وليس بأية صيغة أخرى. هذا ما يجري في الواقع، ونراه يومياً دون تزويق. يمكن أن يقال إنَّ هذه سياسة صحيحة وخيرة، لكن ليس من الممكن إنكارها. ومعروف أن تحقيق التغيير في سورية مطروح على أجندة إدارته منذ ما قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001، ومطروح أنها "الهدف التالي" في قائمة بيرل المشهورة بعد العراق (هي أو إيران كما ورد آنئذ). وهي السياسة التي لم يتراجع عنها بوش رغم الأزمة التي يعانيها في العراق، على العكس فهو مندفع إلى الحرب ضد إيران، ويحشد الجيوش، ويكتل "الصف العربي" في حلف المعتدلين (مع الدولة الصهيونية). هل هذه سياسة سرية؟ أميركا اليوم تمارس السرية في العلن، تقول ما تريد أن تفعله، وهي تقول كل ذلك.

لهذا من الطبيعي أن يركز بوش على سورية الآن، وأن يؤكد بأن صبره قد نفد من النظام. لكن هل أن كل ذلك هو في خدمة الشعب السوري؟ بالطبع أميركا ليست جمعية خيرية كما قال بوش ذاته.

إذن، لماذا هذا الإيهام بأن تصريح بوش هو عمل إنساني نبيل؟ إنه تصريح محسوب ضمن سياسة واضحة، ربما نلمسها في الأيام القادمة. هل يجهل رياض هذه الألف باء؟ أم أنه يعتبر بأنه يمارس التكتيك الأشد ذكاءً، والذي هو أهم من هذه الألف باء؟

يكمل رياض بأن تضامن قوى الخير مع قوى إعلان دمشق يساعدهم على إنجاح مشروعهم، فيسأل المحاور "هل أميركا قوة خير؟"، يجيب رياض "أنت تكون جاحداً إذا جاءك إنسان وساعدك على التخلص مما تعانيه ثم تقول له اذهب عني". ربما كان هذا الجواب هو التفاف على السؤال، لكنه يؤكد القبول بالمساعدة من أميركا، ومن بوش الإنسان. أميركا إذن باتت هي من "قوى الخير"، وهذه مسألة جديرة بالتأمل.

طبعاً يشير رياض إلى الاختلاف مع أميركا، لا شكَّ في ذلك. فهو يرحب بالتصريح "بصرف النظر عن السياسة الأميركية في المنطقة التي جانبت مسألة الديمقراطية" في السبعينيات كما يشير في مكان آخر. ويقول

بأن كلامه هذا "لا تعني أننا نؤيد سياسات أميركا في الشرق الأوسط، فنحن ندرك أن سياساتها لم تكن في صالح شعوبنا، ولم تكن بوارد الضغط على إسرائيل ومساعدة الفلسطينيين لإقامة دولتهم المستقلة". ويؤكد "نحن نختلف مع أميركا في سياساتها تجاه العراق وأفغانستان، رغم أنهم أزالوا نظاماً سقيماً عن الشعب العراقي". الاختلاف إذن مع سياسات، وبالتالي فالنظر هنا ينطلق من الأرضية ذاتها، كما تفعل النظم في السعودية ومصر والأردن، التي قال قبلاً بالتوافق مع سياساتها.

ثم هل هذه سياسات أم أنها نتاج مصالح؟ هل عدم الضغط على إسرائيل هو سياسة أم نتيجة عمق العلاقة بينهما، هذه العلاقة التي جعلت من الدولة الصهيونية أداة عسكرية للهيمنة على الوطن العربي؟ إذن لماذا تضغط أميركا وهي تسعى لتطوير قوة الدولة الصهيونية، وتكرس توسيعتها؟ طبعاً سيقول "المجددون" هذا كلام "عفا عليه الزمن". ليكن، لكن يجب أن يكون واضحاً أن هذه هي السياسة الممارسة. أن لا يخافوا من سياستهم التي يطرحونها.

السياسة الأميركية تنطلق من مصالح أميركا، وبالتالي فهي تسعى للسيطرة والتوسع والاحتلال. وهنا المسألة ليست مسألة اختلاف بل مسألة تناقض. المختلف في هذه المعادلة هو من يقبل الأرضية المشتركة، أي التكيف مع الهيمنة الرأسمالية، لكنه يرى أن "القسمة" ليست عادلة. لكن الأرضية التي تفرضها الرأسمالية هي في تناقض مع مصالح مجتمعنا.

وهل نسمي الاحتلال "إزالة نظام سقيم"؟ هل يمكن ابتسار المسألة إلى هذا الحد؟ أميركا احتلت العراق، ولم يكن الهدف هو إزالة هذا النظام السقيم، بل من أجل النفط. ولو تكلف رياض عناء قراءة بعض ممن يصدر عن كبار مسؤولي الإدارة الأميركية الحالية المتقاعدين لعرف أن تفكير الإدارة لم يكن منصباً على هذه الزاوية، فقد تحالفت معه سنوات، بل كان من أجل النفط والنهب والسيطرة. لماذا إذن هذه الرقة تجاه السياسة الأميركية؟ وهم؟ قصور وعي؟

وبالتالي يمكن أن نقول بأن الموقف من أميركا ينطلق ليس من تناقض عميق معها، بل من اختلاف في السياسات. طبعاً هذا من حق رياض وإعلان دمشق الذي يتحدث باسمه. ولكن تحديد هذه المسألة مهم في السياسة، لأنها تحدد الموقع الطبقي، أو بشكل أدق الميل الطبقي.

ما هو دور "الخارج"؟ ماذا يُطلب من بوش؟ يقول رياض بعد ترحيبه في تصريح بوش "أتمنى أن تنعكس هذه على سياساته تجاه شعبنا"، ويكمل

"من هنا نفهم معنى التعاون مع أناس يريدون بناء مجتمع ديمقراطي"، و"أدعو أن يكون جوهر تدخله في المنطقة مساعدة الحركات الديمقراطية لتصبح قوة داخلية للتغيير الديمقراطي". و"إذا استطعنا أن ننال دعماً سياسياً من المجتمع الدولي ومؤسساته في سياق نضالنا من أجل الديمقراطية فإنَّ هذا سيقوي معنويات مجتمعنا في مواجهة الاستبداد". إذن، المطلوب هو التعاون والمساعدة والدعم من "أناس يريدون بناء مجتمع ديمقراطي" مثل بوش.

واضح من النص بأن التعويل على الخارج في تحقيق التغيير كبير. لا يعني ذلك أن المراهنة تقوم على التدخل العسكري كما حدث في العراق، فالإعلان يرفض ذلك، لكن هناك أساليب أخرى. لكن المهم هنا هو أن هناك تعويلاً كبيراً على هذا الخارج، وعلى أميركا. بمعنى أن التغيير لا يتحقق إلا بالاعتماد على الضغط الخارجي (بالأشكال غير العسكرية على الأقل). حتى حينما يجري التطرق إلى المجتمع يجري الربط بين معنوياته في مواجهة الاستبداد والدعم الدولي، وليس نتيجة مفاعيل داخلية بالأساس، عبر الدفع نحو تطوير الحراك المجتمعي. أي ليس هناك مراهنة على الشعب. ولا يعني ذلك أنني أقول بالمراهنة على التغيير من الخارج، فالإعلان يرفض ذلك كما أشرت، لكن المراهنة على الضغط الخارجي هي أساس تحقيق التحويل الداخلي، وليس حركة الشعب، ليس النشاط الجماهيري، والإضرابات والمظاهرات ...ألخ، فهذه كلها غير ممكنة في ظل الاستبداد كما ينطلق رهط الإعلان عموماً، وبالتالي يجب إزالة الاستبداد أولاً، إذن كيف؟ كيف إذا لم يكن الضغط الخارجي؟ فالمعادلة التي تسكن في وعي جزء كبير من المعارضة هي أن الاستبداد يمكن النشاط، وبالتالي يجهض التغيير عبر النشاط الشعبي، إذن يجب أن نتعلق بحبال المراهنة على الضغط التي تفرض على النظام "فسحة ديمقراطية"، أو حتى تغيره. لكن حينها هل سيقوم نظام ديمقراطي يسمح بالحراك الشعبي؟ هنا الخارج يفرض صيغته، ولقد باتت واضحة بعد العراق.

يبرر رياض كل هذا الاعتماد على الدعم والمساعدة بالتالي" فـ "نحن نعتقد أننا في عصر لم نعد نستطيع فيه أن نبتعد عن المجتمع الدولي (متى كان من الممكن أن نبتعد عن المجتمع الدولي؟ -س) وننعزل في جزيرة لا نتعاطى مع مؤثرات الخارج (وهل تطرح المسألة بهذا الشكل؟ -س) فالداخل والخارج مترابطان. هذه حكمة التاريخ. لكن المسألة الأساسية هي أنَّ العلاقة مع الخارج لا بد أن تنطلق من الداخل. ونحن نعتقد أن

مصلحة بلادنا في الظروف الحالية أن نتخلص من نظام مستبد فاسد". ويمكن أن أكمل الجملة بالتالي: "من أجل التوافق مع الخارج".

كل هذا اللغط واللغو حول "لم نعد نستطيع أن نبتعد وأن ننعزل" لا معنى له، لأنه ليس من الممكن أصلاً الابتعاد أو الانعزال، فالتأثير قائم في كل الأحوال. لكن المسألة الأساسية هنا هي، هل نتكيف مع الخارج المسيطر، أو نكون ضده؟ أن نندغم في السياسات التي يفرضها أو نواجهها؟ كل هذا اللغو يهدف إلى إخفاء هذا التحديد، أو إعطاء جواب ملتو يقول بالتكيف مع القوى المسيطرة عالمياً (لكي لا ننعزل)، وإلا لم يكن بحاجة إلى كل هذا اللف والدوران. فهذه هي "السياسة العقلانية"، أي أن نقبل بالأمر الواقع، أن نتبع القوى المهيمنة في كل عصر. كان الاتحاد السوفييتي، والآن أميركا. وهذه السياسة التي ينبني عليها كل الهجوم على اللغة الخشبية، والأفكار القديمة ... ألخ من الجمل التي تعدم كل الأفكار السابقة، كل النضال السابق تحت شعارات العقلانية ومستجدات العصر.

لكن بماذا تختلف هذه السياسة عن سياسة النظام؟

ربما يفاجئ هذا السؤال. فالتأكيد على توافقها مع السياسات السائدة يجعلها تبدو مناقضة لسياسة النظام. لكن بعض التدقيق يوصل إلى نتيجة. حيث إنَّ فهم طبيعة الاختلاف بين الدولة الأميركية والنظام يكشف هذا السر. حيث لم يكن النظام في يوم من الأيام خارج "الصف العربي"، ولم يشذ عن النظم العربية في علاقته مع الولايات المتحدة. الذي اختلف هو أن نظرة الدولة الأميركية إلى المنطقة هي التي اختلفت. أو بشكل أدق، أن رؤية هذه الدولة لدوام السيطرة على المنطقة اختلفت. ولهذا طرحت إستراتيجية إعادة صياغة المنطقة. وكانت إعادة الصياغة هذه تفترض شطب النظام العراقي، والسوري والإيراني. والتغيير هنا لم يكن يعني الإتيان بنظم ديمقراطية، بل يعني تفكيك الدول تحت شعار الديمقراطية، القائمة على أسس طائفية وإثنية، والتي تحوّل المجتمعات إلى كتل طائفية متناقضة، عليها أن تتوافق على تقاسم السلطة. وفي إطار فيدرالي يفتح على التقسيم.

فكيف ستقبل السلطة أن تُشطب؟ رغم أن المدقق في تكوين "نخبة" السلطة، أو "الرأسمالية الجديدة" يلحظ ميلها الشديد إلى التكيف مع السياسات الأميركية وليس التناقض معها، وهي تحاول وتكرر المحاولة للتفاهم. لهذا تبدو المشكلة ليس في سياسة النظام التي يمكن أن تتكيف مع السياسة الأميركية فيما لو ضمنت استمراريتها، بل في كيف يمكن التوفيق بين أن يتغير شكل السلطة، من سلطة مركزية استبدادية إلى سلطة

هشة واستبدادية كذلك، وشكلية هي تجميع لمافيات طوائف. ولهذا فإنَّ الرأسمالية الجديدة لا تختلف مع كل ما قاله رياض، أليس مفاجئاً ذلك؟

إن النظر انطلاقاً من المصالح يوصل إلى ذلك، لهذا يغطى الصراع مع السلطة بالحديث عن الاستبداد فقط. السلطة ليست مستبدة فقط، ولا فاسدة فحسب، بل إنها تمثل مصالح "رأسمالية جديدة" نهبت الطبقات الشعبية وأفقرتها، خصوصاً منذ بدء سياسة الخصخصة وتعميم اقتصاد السوق، الذي تسارع في السنة الأخيرة بوتيرة عالية.

وإذا حاولنا تحليل التناقض القائم، وقيام "معارضة" وسلطة على ذات الأرضية الطبقية السياسية، سنلمس بأن سيطرة "الرأسمالية الجديدة" على السلطة في شكلها الاستبدادي يجعلها تستأثر هي وحدها بالرأسمال المتراكم، وتستولي على رأسمال "القطاع العام"، لهذا لا تجد الشرائح الرأسمالية الأخرى (القديمة) مخرجاً إلا بإزالة الشكل الاستبدادي للسلطة، من أجل تحقيق "تكافؤ" في التنافس، وبالتالي تقسيم أفضل للرأسمال المتراكم. لكن هذه الشرائح لا تستطيع الحراك خوفاً على مصالحها، وهذا المطروح هو الذي يعبر عنها بالضبط. لكن ليس كنقيض للرأسمالية الجديدة بل ربما بالتشارك معاً في ظل معادلة مختلفة. إذن، هذا هو الدور الذي يحاوله التيار الليبرالي الذي تبلور في "إعلان دمشق". وهو الذي جعل كثيراً من مكوناته تعيش لحظات وجد تجاه البرجوازية التقليدية وتنتظر دعمها.

وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن كل هذا الصراع سوف يكون من أجل إعادة صياغة العلاقة بين شرائح الرأسمالية الجديدة والقديمة، في ظل سلطة "مرنة"، أو هشة، أو مفككة، على أسس طائفية انطلاقاً من مفهوم "الديمقراطية التوافقية"، ومن الفيدرالية. وهو ما تعمل على أساسه الدولة الأميركية، والتي بدعمها ومساعدتها، وضمانها ترتيب التحالف بين تلك الشرائح، تستطيع أن تفرضه. حيث إنَّ إعادة الصياغة هذه تتحقق في بوتقة التكيف مع "النمط الأميركي".

السياسة العقلانية:

طبعاً يؤكد رياض على أن هذه السياسة هي "سياسة عقلانية". هل هي فعلاً سياسة عقلانية؟ بالتأكيد هي كذلك من منظور رياض والشرائح التي بات يعبّر عنها، كما هي السياسة ذاتها عقلانية للطبقات الحاكمة في مصر والسعودية والأردن ....ألخ، وكل الفئات الحاكمة العربية. فهي تقوم على التكيف مع "المجتمع الدولي"، وهو الاسم المعطى للنظام الإمبريالي المهيمن.

لكنها بالتأكيد ليست سياسة عقلانية لكل الطبقات الشعبية التي باتت تحت خط الفقر بدرجات، وبات بعضها ينشط للدفاع عن وجوده، كما يفعل العمال والفلاحون في مصر، أو تفعل جماهير الفقراء في المغرب والأردن واليمن، وكما بدأ يتبلور في سورية كذلك.

بالنسبة لهؤلاء هذه السياسة هي سياسة كارثية، سوف تزيدهم فقراً وبؤساً من جهة، وهي سياسة تتجاهل الخطر الأميركي الذي تلمسه تلك الطبقات بإحساسها عبر ما ترى في العراق، وتتجاهل (أو لا تريد أن تعرف) أن هذه السياسة تمس بالقضية العربية كلها. إنها السياسة التي تفضي إلى قهر الطبقات الشعبية، وتودي إلى فقرها وإغراقها في الفوضى والقتل والتهجير.

إنها سياسة عقلانية لذاتها، ولكنها ليست عقلانية لتلك الطبقات التي هي وحدها صانعة التغيير.

ولقد هجر كثير من الشيوعيين الحديث عن تلك الطبقات منذ انهيار النظم الاشتراكية، ولم يجدوا سوى هذه "السياسة العقلانية" لكي ينظروا لها ويدافعوا عنها. معتبرين أنهم "تطورا"، "جددوا" فكرهم، رغم أنهم لم يفعلوا سوى تكرار سياسات الرأسمالية التابعة التي ظلت تكررها منذ عقود لأنها في صلب مصالحها. إنهم هنا لا يطورون فكرهم، بل يتحوّلون طبقياً. ولهذا يقدمون "فقراً" رثاً.

عن الماركسية والشيوعية:

يستثار رياض حينما يسأل عن تركه الماركسية والشيوعية، فيستعيد خطابه القديم بكل دقته، وهو خطاب الحركة الشيوعية سنوات الأربعينات والخمسينات إلى أواسط الستينات، والمعبّر عن وعيها آنئذ. ورياض هنا يستعيد حتى الكلمات ذاتها، مثل حياة ديمقراطية سليمة التي كان يكررها الرفيق خالد بكداش، وأيضاً كلمات الاحتلال الأجنبي. لهذا سوف أناقش هنا وعي الحركة الشيوعية عبر الرفيق رياض الترك، لأصل معه إلى أنه لم يتغير، لكن فقط كوعي، والى حدود كسياسات، ولكن في صيغة أكثر رداءة مما كانت آنئذ. إنه حقيقة لم يتغير، لكن الحامل الاجتماعي الذي يعتمد عليه هو الذي تغير نتيجة مصالحه، وبالتالي فقد غير رياض الحامل الدولي تبعاً لارتباط الحامل الاجتماعي المحلي، وأقصد الرأسمالية المحلية، به.

حيث إنَّ الفكرة الجوهرية التي اخترقت هذا العقل هي أن تجاوز الإقطاع (ورياض يشير إلى مواجهة ماركس للإقطاع، رغم أن ماركس واجه الرأسمالية وأسس سياسة بديلة لها، وفقط في ألمانيا كان يواجه الإقطاع.

بمعنى أن نظريته انبنت على مواجهة الرأسمال) يقوم على دور البرجوازية التي هي وحدها التي تحقق الحرية بمعناها العام. والتي كانت تتحدد في نظام ديمقراطي وحياة ديمقراطية سليمة، في ظل سيادة الملكية الخاصة (أي نظام رأسمالي). وهو ما جرى تحديده في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي السوري اللبناني المنعقد نهاية سنة 1943 وبداية سنة 1944. وهذه هي الروحية العامة لما يطرحه رياض اليوم، لكن بالتوافق مع "المتغيرات العالمية"، هذه المتغيرات التي جعلت الشكل الجديد هو كاريكاتور الشكل القديم. وبالتالي فإذا كان الشكل القديم خاطئاً فإن هذا الشكل هو أكثر من ذلك، هو شكل مدمر. ولقد لاحظنا فيما سبق كيف تبدى ذلك.

المدخل النظري لرياض هو هنا الحرية وماركس. بمعنى أن المفصل الأساسي الذي ينطلق منه هو أن البلد "لا زال بلداً متخلفاً، والاستبداد زادنا تخلفاً، والمستعمرون لا يريدون لنا أن نتقدم (طبعاً هذا ما كان يقال آنئذ) وجوهر التقدم لا ينطلق إلا من الحرية". وبهذا المعنى هو يفهم الليبرالية كما يشير، وأيضاً يفهم ماركس "الذي كان متمرداً على الإقطاع، كان يطالب بالحرية، لذلك لا بد علينا أن نفهم جوهر مبادئه". الحرية التي تعني أن "تنتظم الحياة على نحو أفضل". هذه الكلمات البسيطة تعبّر عن عمق وعي الحركة الشيوعية منذ نهاية ثلاثينات القرن العشرين إلى أواسط ستيناته، والتي ظل رياض الترك يحملها بعد أن غيّر الآخرون (وليس بالضرورة بالاتجاه الصحيح)، وهي تنطلق من فهم مجرّد للحرية، الحرية المطروحة في مواجهة الإقطاع، والتي كانت البرجوازية الناشئة في أوروبا تعطيها معنى العمومية، وتتقصد التجريد/العمومية فيها، لإخفاء مصالحها الخاصة كطبقة جديدة صاعدة، مثل كلمات المساواة والعدالة، التي ظلت مجردة، وحين مورست أفضت إلى عكسها، وماركس يشرح ذلك بالتفصيل.

لكن ماركس، الذي يستند عليه رياض، بدأ من نقد هذا المفهوم للحرية، نقد الحرية المجردة، وربطها بمصالح الطبقات، وبالتالي لم يرَ حرية عامة دون تحديد طبقي. ولهذا ربطها بمشروع طبقي اقتصادي اجتماعي سياسي. والذي يعود إلى كتاباته الأولى يلحظ هذه المسألة بدقة. فكتابه "حول المسألة اليهودية" يتطرق إلى هذا الموضوع، حيث يرفض الاكتفاء بالتحرر السياسي، لهذا يطالب بالتحرر الإنساني، هذا التعبير الذي أوصله إلى الاشتراكية. لهذا حمل أهداف الديمقراطية لكن في إطار مشروع الطبقة العاملة، وبالتالي تناقض مع الليبرالية هنا، لأنه طرح تجاوز الرأسمالية نحو الاشتراكية، أي طرحها ضمن سلطة طبقة غير الطبقة الرأسمالية.

وبالتالي لا يكفي الحديث عن "الأخذ بيد الطبقات الفقيرة" و"العدالة الاجتماعية" هنا، لأن البرجوازية تطرح ذلك. الأساس هو ما هو مشروع الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء الذي يجب أن يصوغه الماركسيون؟

ولا شك في أن تجريد الحرية الذي كان يطرح آنئذ، والذي لا زال رياض يطرحه، يتضمن الليبرالية الاقتصادية وسلطة الرأسمالية مع الحريات العامة. هذا ما كان يقول به خالد بكداش بالضبط.

إن هذا الفهم العمومي لماركس، الذي حوّله في الحقيقة إلى ليبرالي، والمنطلق من أنه كان يطرح الحرية ضد الإقطاع فطلاق طاقات التطور، الذي هو بالضرورة رأسمالي، هو الذي حكم الحركة الشيوعية، ولا زال يحكم رياض. لكن ميزة رياض أنه يكيّف هذا الفهم مع "مستجدات العصر" و"المتغيرات العالمية" تحت شعار "السياسة العقلانية". وهذا طبيعي ما دام يرسم أفق التطور مرتبطاً بدور الرأسمالية، ولهذا فهو يتوافق مع سياساتها (أو يطرح برنامجها). وهي الآن معنية بأن تكون "برغياً" في عجلة الرأسمالية العالمية، لهذا تنشط في القطاع الاقتصادي "المسموح به"، أي في التجارة والخدمات والمال. وبالتالي فهي معنية بالتكيف مع السياسات والمصالح الرأسمالية العامة، لأنها باتت تطابق مصالحها.

وإذا كانت السياسة القديمة للحركة الشيوعية، التي كان يتبناها رياض، مبنية على دعم "الاتحاد السوفييتي الصديق"، وكل القوى الخيرة في العالم، أي قوى السلم والاشتراكية، فإن رياضاً هنا يتحول إلى "القوى الخيرة" الجديدة، للمساعدة والتعاون من أجل توفير شروط النهضة "لبلداننا كي تلتحق بالركب الحضاري".

وبالتالي فهو كما يقول: "لم أغيّر فكري"، أي أنه لم يغيّر طريقة تفكيره، لا زال يفكر في العقل ذاته، لم يجدد ولم يحدّث منظومته الفكرية. بدّل في السياسة فقط. وهذا من طبيعة هذه المنظومة الفكرية التي تنقلب عادة من حد إلى الحد المعاكس، لأنها ترى كل شيء وفق حدين متناقضين، ولا ترى أكثر من ذلك. إنه العقل الأحادي المزروع في وعينا منذ القرون القديمة، والذي لم نستطع التخلص منه. هذا هو العقل "الشيوعي" الذي يجب نقده وتفكيكه من أجل تجاوزه، لكي يكون ممكناً أن تتأسس سياسة تعبّر حقيقة عن الفقراء.

ب) اختلافات المعارضة والموقف من السلطة.

في افتتاحية العدد الأخير (74) من نشرة الرأي التي يصدرها حزب الشعب الديمقراطي، رد على هذا الحكم بالإشارة إلى أن الإعلان يتشكل من

تيارات مختلفة قومية ويسارية وإسلامية معتدلة وعلمانية وليبرالية. توافقت على أهداف مرحلية مشتركة، أو على برنامج مرحلي انتقالي، من أجل التغيير الديمقراطي.

في التسميات (والأدق: في الوسمات)، نعم. لكن في الرؤى لا. حيث إنَّني لا أبني التصنيف على ما كان قبل عقود، بل أبنيه على ما هو قائم الآن، لا أبنيه على انتماءات سابقة وأيديولوجيات كانت، بل أبنيه على ما تطرح القوى ويطرح الأفراد من رؤى وسياسات. فما هي سياسات القوى وهؤلاء الأفراد؟ ما هي كتل القوى المشاركة؟

لقد أبعد الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، وحزب العمل الشيوعي. وبالتالي لن أدخل في تصنيف هذين الحزبين، رغم أن الميول الليبرالية ليست بعيدة عن بعض من أعضائها. وربما كان حجمها كبيراً، لكن سماتها أنها قومية وشيوعية. لكن حين تناول القوى "المهيمنة" سوف نجد أنَّ أغلبية كبيرة في المجلس الوطني تنطلق من أحد موقفين:

الأول: وهي تلك التي كانت شيوعية سابقاً، تنطلق من إما التخلي عن الشيوعية وقبول الرأسمالية بشكل معلن، وهي تقبلها وفق وضعها الراهن، أي في إطار الليبرالية المتوحشة (...). أو أنها، وانطلاقاً من الماركسية ذاتها، وتأسيساً على وعيها الشيوعي التقليدي، تعتبر بأن المرحلة هي مرحلة التطور الديمقراطي الرأسمالي. وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية يجب أن تقوم على الحرية واقتصاد السوق، والتخلي عن دور الدولة الاقتصادي.

ومن يطرح هذه المسائل كتلة كبيرة شاركت في المجلس الوطني. وعديد منها متوتر ضد الاشتراكية ودور الدولة الاقتصادي، ويدعم العولمة دون تحفظات.

والثاني: وهي تلك التي تمحور كل ذهنها حول الديمقراطية، لتبدو أنها لم تعد معنية، أو أنها ليست معنية الآن ولحين تحقيق الديمقراطية، بأي هدف آخر، أو مسألة أخرى. وبغض النظر عن نوايا أصحاب هذا الرأي، فإن الديمقراطية لا تتحدَّد بذاتها، بل تتحدَّد بالأساس الاقتصادي الاجتماعي الذي تقوم عليه. هل هو الليبرالية الاقتصادية أم دور الدولة التدخلي، أم الاشتراكية؟ فهي تقوم على تكوين اقتصادي اجتماعي مهما حاولنا الهرب من هذه المسألة. حيث إنَّ للاقتصاد آليات يجب أن يدار وفقها، وهو ما يؤسس لتكوين اجتماعي محدَّد. لهذا حينما تطرح الديمقراطية بذاتها فإنها تخضع لما هو سائد في الاقتصاد. وما هو سائد هو الليبرالية الاقتصادية

التي عممتها السلطة ذاتها، وبتسارع منذ سنوات. وهو ذاته السائد عالمياً. وبالتالي فإنَّ طرح الديمقراطية يأتي في ترابط مع الليبرالية الاقتصادية.

من هذا المنطلق فإن كل هذه الكتلة، وبغض النظر عن النوايا، هي كتلة ليبرالية. وليست خلفيات الأشخاص، أي انتماءاتهم السابقة، هي التي تحدد طابعهم الراهن. وحتى يمكن ملاحظة أن الحزب الشيوعي السوري، وعموم الأحزاب الشيوعية العربية، كانت ليبرالية رغم تسميها بالشيوعية، حيث ظلت معلقة في حبل انتصار الرأسمالية، وعملت كمستشارة للبرجوازية (وإن كانت تتخذ سمات الاشتراكية الديمقراطية). وباتت المسألة الآن أوضح، لأن لا خيار سوى الخيار الرأسمالي. وربما ينشأ خلاف حول طابع هذا الخيار الرأسمالي فقط، أي هل يجب أن يتحقق في إطار الاندماج بالعولمة أو في إطار الصراع ضد "المشاريع الأميركية"؟ لهذا فليس رياض سيف فقط هو الليبرالي، وربما يكون أكثر تماسكاً في هذا المجال من كثير من الشيوعيين السابقين، الذين اندفعوا دون تدقيق في دعم الليبرالية وتبني أطروحاتها.

افتتاحية الرأي ترد بشكلٍ فرض عليّ استحضار إلياس مرقص (الذي سوف يدعم كشاهد لما تقول الافتتاحية). حيث إنَّها تساءلت: "أين هي الطغمة الليبرالية؟"، وردت بالإشارة إلى "ما يملكون من ثروات". وهي تقصد هنا المتهمين بأنهم ليبراليون. استحضرني إلياس لأنه كان يشن حرباً ضد هذا المنطق الحسي، الذي يرى الليبرالية في "المادي"، "الملموس"، أي الثروة. بمعنى أنَّ الليبرالية كما كان يمكن أن يقول، هي تجريد، فكر، منطق. الليبرالية ليست فلوساً. فحين نشير إلى تيار ليبرالي لا يندغم ذلك مع القول "الأغنياء"، "أصحاب الثروة"، وحتى البرجوازية. بل نشير إلى فكر، إلى تصور فكري. فالليبرالي ليس فقط من يملك، وسنجد ممن يملكون من هم اشتراكيون. الليبرالية أفكار يمكن أن يعتنقها أغنياء، وأيضاً فقراء، ومتوسطو الحال. ولقد ركض خلفها طيف ممن هم من أصول فقيرة، كان يعتبر أنه شيوعي حتى نقيّ العظام. وكثير منهم كان مدافعاً عنيفاً عن الاشتراكية، إلى حدّ رفض أي انتقاد يمكن أن يوجه إليها. وبالتالي المسألة ليست مسألة "فلوس"، بل مسألة مصلحة، أو ميل لتحقيق مصلحة، أو كما يشير إلياس كذلك، خطأ معرفي.

وهذا الفهم هو مشكلة قطاع كبير من الماركسيين، أو ممن كانوا ماركسيين. كان وهُم ماركسيون، ولا زال حينما أصبحوا ليبراليين أو ديمقراطيين. الفهم الحسي الذي لا يقوى على التجريد. ولقد أشرت إلى هذه

المسألة ليس لتثبيت نقطة في الحوار، وإن كان مهماً التوضيح بأن العقل السياسي لا زال يدور في "الحسي"، لم يمتلك التجريد، لهذا يلمس سطح الواقع (أي الأحداث والأشكال)، بل للقول بأن كل التكتيك الذي يمارس انطلاقاً من هذا الفهم. لهذا يطرح التحالف الذي يمكن أن يكون ضرورة في لحظة تحقق التغيير ولتحقيقه، أي في اللحظة التي يكون بناء التحالف ضرورة لتحقيق التغيير ليس بشكل تدرجي و..ألخ، بل الآن. أي أن هذا التكتيك مبني على اللحظة، رغم أن نص الإعلان يشير إلى التدرج، والسلمي، والهادئ. وهنا يبرز التناقض الذي لا يجعل لهذا التكتيك أي معنى. ولأنه يفهم كذلك تختصر كل الأهداف في هدف وحيد، ويطلب وقف النقاش والبحث في كل القضايا الأخرى، وهذه سمة التغيير الآن وليس بعد. وبالتالي يتقلص فعل الأحزاب وينحصر في شريحة ضيقة بعيداً عن واقع الطبقات الشعبية. وبهذا أقول بأن التحضير لتغيير طويل المدى، وسلمي وتدرجي وهادئ، يفترض صيغة أخرى للعمل. وبهذا أيضاً سوف يبدو هذا السعي للتغيير بعيداً عن مواقع الصراع الأساسية، أي الطبقات الشعبية (هذا التعبير الذي استثار صديقي بكر صدقي)، والتحلق حول البرجوازية. لأنه بات يتجاهل مشكلاتها، رغم أنها هي قوة التغيير.

إن تجاوز الحسي يفترض التجريد، العقل، الجدل، كما ظل إلياس يصرّ في العقد الأخير من حياته. ولأنه لا زال هو "العقل"، تبدو المعارضة وكأنها تخوض صراعاً انفعالياً، ويعاني من الفصام. من جهة تطرح التغيير كهدف راهن، لحظي، ومن جهة أخرى تقول بأنه تدرجي وهادئ. إن انفعاليتها تجعلها لا تتحمل التفكير في تأخر التغيير، لكنها تقول بأنه تدرجي، وطويل. لكن الانفعالية تلك تجعلها تختصر كل الصراع في هدف واحد، هو مشكلتها. وبالتالي فهو لا يؤسس لتغيير، لا تدرجي ولا طويل. لأن التغيير يفترض تغيير ميزان القوى عبر زج قطاعات شعبية في الصراع، تطوير صراع الطبقات الشعبية. وحدود هذا التحالف بعيدة عن ذلك، ولا تهدف إليه. حيث إنَّها تقوم على توحيد "الأحزاب السياسية"، كل الأحزاب المعارضة. لكن ما تمثيل هذه الأحزاب؟ هنا العمل ينحصر في "السياسي"، في "السطح السياسي"، في "النخبة السياسية". بينما تكمن المشكلة في انقطاع هذه "النخبة" عن القاعدة الاجتماعية التي تقول بأنها تمثلها (الشعب)، ولن يحلها التعلق بشرائح من البرجوازية، أو حتى في الطبقة الرأسمالية بمجملها.

وككل فهم حسي، ينفرض الاتكاء على ماركس، إنجلز وبليخانوف وروزا لوكسمبرغ وبوخارين وآخرين، وكذلك لينين. بماذا؟ بأنهم "ثمنوا في كتاباتهم

المحتوى التاريخي الحداثي والتقدمي لليبرالية". وأنا كذلك أثمن هذا المحتوى، مثل إلياس مرقص وياسين الحافظ. لكن ما علاقة ذلك بالنقاش الدائر؟ هل هو القول بأن انتصار الليبرالية في المجلس الوطني مسألة "تاريخية"، لأن هذا الاتجاه هو الذي يجب أن ينتصر، لأنه العقلاني والواقعي و"الماركسي"؟

طبعاً في هذا الطرح مستويات يجب مناقشتها. فأولاً الليبرالية كفكر وكاقتصاد (الرأسمالية) هي مرحلة تطور تقدمية، أسست لمنجزات هائلة، وهي أساس الحداثة الراهنة. وهو كمفهوم فكري فلسفي، ثانياً، لم يبق مجرداً بل تبلور في سياق تطور الرأسمالية إلى أن تحدَّد في الليبرالية الاقتصادية من جهة والديمقراطية من جهة أخرى، وبالتالي لم تبق الحرية المجردة. وبالتالي ليس صحيحاً أن ينظر إليه كمفهوم فلسفي الآن، إلا كتجريد، بمعنى أن هذا "التعبير" هو تجريد. بمعنى دفقة الليبرالية الأولى، الفلسفية، اتخذت سياقاتها، تطورت وتحددت. ولقد غدت الديمقراطية جزءاً من المشروع الماركسي، لكن ضد الليبرالية كما يؤكد مكرراً إلياس مرقص: الديمقراطية ضد الليبرالية. بمعنى أن الماركسية غدت ضد الليبرالية رغم أنها تضمنت ما هو ضروري فيها. وأيضاً بمعنى أن الديمقراطية غير الليبرالية، والماركسية مع الديمقراطية ضد الليبرالية. وأن الليبرالية باتت هي الليبرالية الاقتصادية، ومجمل القيم المرتبطة بها، ومنها الحرية الفردية، وتقديس الملكية الخاصة. وهذه ما تدافع عنه الرأسمالية.

ثالثاً، هل ركز ماركس/إنجلز في البيان الشيوعي على أن حرية المجتمع تبدأ من حرية الفرد؟ لقد تأسست الماركسية على نفي هذه المسألة، التي كانت في أساس الليبرالية، وكل الفكر البرجوازي. لكن نفيها قام على تضمنها. لهذا ركز ماركس (وفي البيان الشيوعي) على صراع الطبقات وحرية الطبقات. بمعنى أنه وضع الفردي في إطار الكلي. أعاد صياغة العلاقة بين الفردي والكلي، بعد أن كانت الليبرالية تضع الفردي بالضد من الكلي. قاتل الله النسيان!!

أما لينين فيبدو أن الوعي الذي كان سائداً (والمعمم عبر الماركسية السوفييتية)، والذي كان يقول بأنه بدأ منذ ثورة أكتوبر "الاشتراكية العظمى" بتحقيق الاشتراكية، هو الذي لا زال قائماً. لهذا يشار إلى "تراجعه" مع السياسة الاقتصادية الجديدة "حينما نشأت لديه شكوك كثيرة حول إمكانية انتصار الاشتراكية"، إلى الحدّ الذي فرض أن تنشأ لديه شكوك في إمكانية انتصار الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي كما تشير الافتتاحية. مَنْ يراجع كتابات لينين منذ شباط 1917 إلى وفاته، سيلمس بأنه كان يدعو

لتحقيق المهمات الديمقراطية (الإصلاح الزراعي، كهربة الريف، التحديث، بناء الصناعة) ولم يدعُ إلى تحقيق الاشتراكية. ولقد أتت خطوته الاقتصادية تلك في هذا السياق، حيث إنّه كان يبحث في الظروف التي يمكنها أن تنقل روسيا من تخلفها الإقطاعي إلى الحداثة، التي هي الخطوة الضرورية للانتقال إلى الاشتراكية. وهو مسبقاً كان يعرف بأن تحقيق الاشتراكية غير ممكن في مجتمع أقرب لأن يكون إقطاعياً. لهذا فهو لم يتراجع، بل ظل مصراً على تحقيق المهمات الديمقراطية، وفي ظل اقتصاد السوق كذلك. وبالتالي لا فائدة هنا من التشكيك، إلا للقول بضرورة الرأسمالية.

لكن إلى ماذا يهدف إيراد كل هذه الأفكار؟

هل للقول بضرورة الديمقراطية، أم بضرورة الليبرالية؟ أم ما هو موقع الديمقراطية في الماركسية؟

الخلاف ليس حول الديمقراطية، والماركسية تتضمن الحرية (لكن المحدَّدة) والديمقراطية، لكنها ضد الليبرالية. رغم أنها لا تفرض إلغاء اقتصاد السوق تماماً في سورية وكل البلدان المخلّفة. أي لا تدعو لتحقيق الاشتراكية الآن.

إذن، هل الهدف هو إعادة تكرار الصيغة القديمة التي كانت أساس سياسة الحزب الشيوعي السوري (إلى حين نشوء سلطة البعث)، والقائمة على تحقيق التطور الرأسمالي؟ على دعم البرجوازية لتحقيق انتصارها، والديمقراطية؟ لن أدخل في نقاش بالاستناد إلى تلميح، رغم أن الوعي الشيوعي التقليدي ما زال متمسكاً في هذه الصيغة التي "هرهرت"، وأفضت إلى تفكك الحزب الشيوعي بعد نشوء سلطة البعث، وانهيار القاعدة الاجتماعية التي كانت له. وهي بالأساس كانت خاطئة، وتعبّر عن رؤية ستالينية. ولقد أوضح القرن العشرون مدى خطئها، وفشل كل الأحزاب التي التزمتها.

وحزب الشعب الديمقراطي يؤسس رؤيته للديمقراطية على اقتصاد السوق في المستوى الاقتصادي، حيث إنَّ طريق التنمية يرتبط "في الظروف الحالية باقتصاد السوق، وبفتح الأبواب للقطاع الخاص والاستثمار الرأسمالي، ودخول المغامرة المحتومة في منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية والمناطق الحرة المختلفة، رغم ما يرتبه ذلك من مصاعب وتحديات وآلام" (البرنامج السياسي). والبرنامج لا يتضمن فقرة واحدة تطرح مشكلات ومصالح الطبقات الشعبية. وهذه "النغمة" هي نغمة أساسية عند أحزاب أخرى في الإعلان. ما يوضح بأنه ليس "النوايا" هي التي ننقد، بل الرؤى المطروحة

علناً من هذه الأحزاب وكتلة أساسية ممن حضر المجلس الوطني. وبالتالي فإنَّ المسألة لا تقف عند رياض سيف كرأسمالي، بل إنّ هذه السياسات هي سياسات انتصار برنامجه، وبقيادته.

بالعودة إلى إلياس وياسين الحافظ، اللذين يُذكران في السياق، أي في الموقف من الليبرالية، ويستحضران كشاهد على تمجيد الليبرالية. إن الفكرة الأساسية التي بنيا تصورهما بخصوص هذه القضية عليها، هي تلك التي استمداها من عبد الله العروي، والتي تقول باستيعاب المرحلة الليبرالية دون المرور فيها. أي استيعابها في الوعي كمقدمة لوعي ماركسي تاريخاني (كما كان يسميه عبد الله العروي)، دون أن تكون مرحلة ضرورية في التطور الواقعي. أي دون المرور بالرأسمالية. بمعنى أنهما، مع عبد الله العروي يقدران المحتوى التاريخي للرأسمالية (وليس لليبرالية فقط) دون أن يريا أنها قدر يجب أن نمرّ به. وبالتالي فالمطلوب هو استيعاب الليبرالية في الوعي في سياق تشكيل الوعي الماركسي، وليس التمسك بإجبارية المرور فيها في الواقع. ولهذا فقد كانا يطرحان ما هو مناقض لسياسة الحزب الشيوعي قديماً، ولكل طرح ليبرالي، دفاعاً عن الاشتراكية. حتى وهما يطرحان مفهوم الثورة القومية الديمقراطية، الذي تأسس في الضد من الليبرالية، ومن المرحلة البرجوازية.

الليبرالية ليست سبّة، بل هي خيار اقتصادي سياسي. وبالتالي، ولكي يكون الحوار ذا منطق، ليس من ضرورة للمناورة، وليّ أعناق الكلمات. فالمسألة التي باتت واضحة إلى حدّ الفجاجة هي أن كتلة "النخبة" الثقافية السياسية تخلت عن شعاراتها الاشتراكية، وباتت تميل إلى اعتناق الليبرالية، من شكلها "العقلاني" إلى شكلها الفج. وهذا التكتل هو الذي صاغ إعلان دمشق منذ البدء. وإذا كانت هنا أحزاب متمايزة عن ذلك، رغم أنها لم تسلم منه، فقد جرى تهميشها في الاجتماع الأخير لإعلان دمشق، الذي بات مهيمَناً عليه من قبل الليبراليين، الذين يفصحون في الحديث الشفوي أكثر مما يكتبون، رغم أن كتاباتهم واضحة كذلك. لكن ربما ميلهم للقول بأنهم هم المعارضة في الداخل يفرض عليهم هذه المناورة، حيث يتمسكون بماضي المشاركين وليس في واقعهم الراهن. وهذا التمسك سوف يفرض صراعاً مربكاً، ما دام الأصدقاء في الإعلان يعتبرون أنهم يمثلون كل طيف المعارضة (رغم الإشارة الواردة في البيان الختامي). بينما هذا الطيف أوسع ممن شارك في الإعلان. رغم أن الإعلان ضم كتلة أساسية من المعارضة بمشاركة الاتحاد الاشتراكي وحزب العمل. لكن يجب أن يكون واضحاً بأن المعارضة

هي أوسع، خصوصاً في صفوف المستقلين، حيث لم يمثل - في الغالب- سوى الليبراليين، لأن الآخرين رفضوا المشاركة لاختلافهم مع الإعلان، وهؤلاء كتلة كبيرة أيضاً.

لكن الأهم هنا هو التمثيل الرمزي للطبقات في المجتمع، حيث إنَّ الوجود الأساسي هو لممثلي البرجوازية، أو الذين يطرحون برنامجها. وليس من ذكر للعمال أو الفلاحين أو حتى الفئات الوسطى، وليس من طرح لمطالبهم، حتى من قبل الأحزاب المشكلة للإعلان. والسخرية من هؤلاء بادية من كل الكتلة الليبرالية. وإذا ما جرى التطرق لوضع معيشي يربط بالاستبداد فقط، وليس بالنهب الذي تمارسه الفئات الحاكمة والتجار الكبار، والسياسات الاقتصادية المتبعة. ويطرح تحت ضغط النقد وليس اقتناعاً وانتماءً في الغالب.

إذن، هو تحالف الليبراليين الممثلين لفئات رأسمالية، والذين يسعون لإعادة صياغة العلاقة الطبقية من خلال إعادة صياغة بنية الدولة. بعيداً عن مصالح الطبقات الشعبية، تحت شعار الديمقراطية أولاً. هذا هو جوهر البرنامج المطروح في السياق الواقعي.

جـ) أي يسار هذا؟

(حول اليسار وإنقاذ الرأسمالية)

صديقنا د. شريف حتاتة يريدنا أن نهرع لإنقاذ الرأسمالية بعد الأزمة التي ألمت بها، وبالتالي أن "نمد اليد" لمن كنا نرفض مد اليد له. هذا ما قاله في مقاله "اليسار وإنقاذ الرأسمالية" الذي نشر في جريدة الحياة (28/2/2009) والبديل (2/3/2009) والحوار المتمدن (1/3/2009)، وأيضاً في موقع اليسار العربي. وحيث ينهي بالقول إنَّه يعرف بأنه سوف يتعرض لـ "نيران صديقة"، لكن هذا لا يهمه.

في البدء، أود الإشارة إلى أن ما أورده هنا ليس "نيران صديقة"، بل هو جزء من صراع فكري طويل في إطار الحركة الشيوعية والقوى الماركسية في الوطن العربي، وهو الآن يشتد نتيجة الحاجة إلى الفرز من أجل تحديد رؤية اليسار، خصوصاً رؤية الماركسيين، على ضوء تجربة طويلة من الفشل والتهميش والتفكك، كما من الهامشية. إذن، المسألة تتعلق بخيارات القوى الماركسية، ليس في مواجهة الأزمة الرأسمالية الراهنة فقط، بل في إطار الصراع الطبقي العالمي ضد النمط الرأسمالي ككل.

فبعد توصيفه للأزمة، وإشارة إلى انعكاساتها، يطرح د. حتاتة على اليسار "أن يساهم بتفكيره وسياساته وتحركاته في إنعاش الاقتصاد الرأسمالي"،

حيث "إنَّ مصلحة الشعوب في المرحلة الحالية هي أن تحول دون أن يحدث الكساد، من دون أن ينهار النظام الرأسمالي القائم الآن، بل أن يساهم في إنقاذه"، لأنه ليس لنا كشعوب كادحة وكرأسماليين "مصلحة في انهيار الرأسمالية". وهو الأمر الذي يطرح السؤال حول التعاون "مع قوى لم يكن في ذهن اليسار أن يتعاون معها من قبل بما فيها السلطة أحياناً أو أجزاء منها أو مع رأسماليين كبار في بعض مواقفهم؟ هل يعني هذا إقامة تحالفات مع بعض من كان يعارضه؟" والسؤال هنا يحمل الجواب بـ"نعم" كما يظهر من سياق النص.

هذا ملخص الدعوة/ المهمة التي باتت ملقاة على اليسار وفق د. حتاتة. وهو هنا لا يخرج عن مسار حركة شيوعية انتمى إليها، كانت دائماً تميل إلى "التعاون"، و"الإنقاذ"، والتفاهم، وليس إلى الثورة والتغيير. وإلى الحفاظ على الرأسمالية وليس إلى تجاوزها. إنه هنا منسجم مع منطق الحركة بمجملها، وبالتالي مع تاريخه. لكن عبر التقدم خطوة أبعد، حيث باتت المهمة تتحدد في إنقاذ النمط الرأسمالي بمجمله من السقوط، وليس بناء رأسمالية محلية كما كانت تفعل الحركة من قبل. بمعنى أنَّ على اليسار اليوم أن يتجاوز معارضته السابقة "للرأسمالية الاحتكارية الكبرى"، و"للشركات العابرة للأوطان وسياساتها"، من أجل تلافي الكارثة التي ستعم.

إذن، نحن أيضاً، وأيضاً مع "عقل" الحركة الشيوعية وهو يعالج الأزمة الراهنة للرأسمالية. "العقل" الذي يفكر في كيف يبني الرأسمالية؟ وكيف يحافظ عليها؟ والآن، كيف ينقذها؟ وهذه لازمة ثابتة في هذا "العقل"، كانت ولا زالت، وربما ستبقى، لأنه تأسس على تصور "ماركسي" يكرس الرأسمالية انطلاقاً من حتميتها. ويثيره الرعب من التفكير في تجاوزها، أكثر مما تأسس على وعي الواقع، وبالتالي وعي دور الشيوعيين فيه. هذا ما أمدهم به "الرفاق السوفيت"، الذين أخضعوا تطور العالم لسياستهم بالتحديد، وصاغوا الماركسية بما يناسب هذه السياسة، حيث أصبحت مهمتها هي تبرير السياسة وليس اكتشاف الواقع. لقد زرعت هذه السياسة في "عقل" الحركة الشيوعية "مبدأ" عدم الاقتراب من السلطة، عدم التفكير في استلام السلطة، وعدم تجاوز الرأسمالية، على العكس من ذلك، دعم انتصارها على الإقطاع. لهذا تصبح مهمة الشيوعي هي تقديم المقترحات للرأسمالية ومساعدتها.

الآن، يضاف إلى هذا القاموس هدف جديد هو منع انهيارها، الهرع من أجل وقف انهيارها. حيث يستحيل علينا رؤية عالم بدون الرأسمالية.

إنها ضرورة مطلقة. ولهذا يجب أن نركض لإنقاذها بعد أن دخلت في أزمة هي أكبر من كل أزماتها المتكررة والمتضخمة. وهذا يفرض "التخلص من مواقف سابقة لا تصلح لمواجهة المخاطر التي أصبحت تلوح من قرب". ما هي هذه المواقف؟ د. حتاتة يطرح – وإن بخجل ربما- التعاون مع السلطة، ومع رأسماليين كبار، وبالتالي يلمح إلى "التشدد" في الموقف من السلطة في السياسات السابقة لليسار (وهو هنا يشير أكثر إلى وضع مصر)، وبالتالي ينضم إلى اتجاه كان منذ زمن يطرح مسألة التعاون مع السلطة، ويدفع لتعميم سياسة "الأسقف المنخفضة"، رغم أنَّ السياسة العامة للشيوعيين لم تكن تطرح، ولا تطرح اليوم، مسألة تغيير السلطة، وهي تنطلق من ضرورة الرأسمالية كذلك.

الانهيار/الكارثة:

لكن كيف يصل د. حتاتة إلى هذه النهاية؟

يصوّر د. حتاتة الأزمة الراهنة للرأسمالية ككارثة. حيث "إنَّ الكارثة ستعم"، ويعتقد بأنها انقضّت علينا هكذا، إنها "الأزمة الشاملة التي انقضّت علينا، والتي يعم تأثيرها علينا جميعاً"، والتي "لا أحد يعلم إلى أين يمكن أن تقودنا".

إذن، إنها كارثة، ولقد انقضّت علينا، ولا نعرف إلى أين ستقودنا. كما أنه "من الواضح أنَّ انهيار النظام الرأسمالي العالمي يجلب الآن، وسيجلب في المستقبل كوارث تشمل جميع سكان الأرض". وإذا كانت الرأسمالية ستصاب بأضرار جسيمة "لكن الشعوب هي التي تتحمل وستتحمل العبء الأكبر للمصائب" نتيجة "تشابك المصالح". لهذا "ليس لنا مصلحة في انهيار الرأسمالية".

في هذه الرؤية جملة تناقضات، لكنها تتسق فقط حين ننطلق من أنها جزء من خطاب أيديولوجي لتبرير الهرع للدفاع عن الرأسمالية ولتخفيف حدة الصراع معها. إنَّ النص يساوي بين الرأسمالية والشعوب المتضررة، ويظهر بأن الكارثة أتت هكذا كقدر. حيث إنّها كارثة، لكن على منْ؟ ولقد انقضّت علينا، هل انقضّت علينا من "عالم الغيب"؟

يعيد د. حتاتة سبب الأزمة إلى "السباق المحموم نحو مضاعفة الأرباح"، وهل في هذا ما هو غريب على الرأسمالية التي تقوم بالأساس على مضاعفة الأرباح؟ الربح هو ديدن الرأسمالية كما تقول الماركسية، وبالتالي فإن الأزمة هي نتاج طبيعة الرأسمالية ذاتها ولم تنقضّ علينا من عالم الغيب. إنها بنت الرأسمالية، وهذا ما تحدث عنه ماركس منذ زمن

بعيد، وهو ما يرسم الشيوعيون سياساتهم على أساسه. ما الغريب في أمر الأزمة الراهنة إذن؟ إنها أضخم من كل الأزمات السابقة، وهذا تطور طبيعي في الرأسمالية لأن أساس الأزمة سوف يفرض تصاعدها، وإنَّ حلها في السابق كان يعني تفاقمها فيما بعد، وهي الآن تصل إلى الـ "كارثة".

وبالتالي فإنَّ الأزمة مرادفة للرأسمالية، ولا يمكن أن نعتبر أنها صدفة، أو أتت من سبب مجهول، وبالتالي لا يمكن حلها إلا بتجاوز الرأسمالية ذاتها. وهذه مسألة يجب أن تكون واضحة، رغم أنَّ المسألة لا تتعلق بالربح فقط، بل في التكوين الاقتصادي الاجتماعي الذي أقامته الرأسمالية، والذي جعلها تضخم من تراكم المال (النقود في البنوك) على حساب التوظيف الفعلي في قوى الإنتاج، وعلى حساب التحسين المضطرد للطبقات العاملة. وهذه المعادلة بين الرأسمال الموظف في الصناعة والزراعة، وحتى في التجارة والخدمات، وبين الرأسمال "المالي" المنفلت من كل إمكانية للتوظيف في تلك القطاعات نتيجة "تخمة" التوظيف فيها، وهي التي باتت عبئاً على مجمل النمط. هذه المعادلة التي تميل لمصلحة الرأسمال المنفلت بنسبة 1 إلى 9 حسب كل المؤشرات هي التي أسست للأزمة الراهنة. لكن هذا "المظهر" للأزمة يخفي أزمة النمط ككل، والتي هي نتاج حدود التوظيف في القطاع المنتج (الذي هو وحده ينتج فائض القيمة).

لقد راكمت الرأسمالية من المال ما جعلها تلجأ إلى التوظيف دون حساب المخاطرة عبر التسليف دون ضمانات، كما باتت تزيد من منسوب المضاربات في الأسواق المالية ما يهدد بالانهيار في كل لحظة. كل ذلك إضافة إلى احتدام التنافس في الأسواق، والتسابق المريع على النفط، والطباعة غير المنضبطة للدولار دون سند اقتصادي، كلها كانت نتاج الأزمة وسببها في الوقت ذاته، وهي مرشحة للتفاقم. وبالتالي ماذا يمكن لليسار أن يقدم من نصائح؟ زيادة الأجور، وما يحدث هو العكس. والتوظيف، وما يحدث هو العكس كذلك. وتوزيع المبالغ المخصصة لمعالجة الأزمة على الفقراء، وأيضاً ما يحدث هو غير ذلك. والسبب هو أن مصالح الرأسمال هي غير ما يمكن أن يقدمه اليسار من نصائح، التي يهدف من ورائها تخفيف أزمة الرأسمالية. حيث إنَّ الرأسمالية تسعى لزيادة التراكم المالي وليس خفضه. وهنا سنلحظ بأن كل الحلول "الإصلاحية" التي كان يقدمها اليسار كانت تلقى التجاهل، وأكثر ما فعلته الرأسمالية هو "دولة الرفاه" في بلدانها على حساب الشعوب الأخرى. لكن حتى هذا الحل فشل، لأن الميل نحو الربح الأعلى هو الذي يميز الرأسمالية. وهي لا تقدم التنازلات إلا مضطرة، ولحين

تجاوزها "عنق الزجاجة". وإذا كانت الرأسمالية تتسم بفوضى الإنتاج كما وصفها ماركس، فقد باتت تتصف بفوضى المال كذلك. وهي بالتالي سوف تفضي إلى كوارث أضخم وأكثر مأساوية بغض النظر عما ستؤول إليه الأزمة الراهنة.

وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى أنَّ التصور "الكارثي" الذي يقول به د. حتاتة، والذي ستعم آثاره على "جميع سكان الأرض"، مبني على فهم "خاص" للانهيار، وللأزمة، حيث يتصوره في شكل دراماتيكي، كانهيار بناية على من فيها، وبالتالي اختفاء الرأسمالية "عن بكرة أبيها"، وربما العالم. لهذا يهرع إلى طلب التعاون بين مختلف السكان من أجل تلافي الكارثة. وهو هنا لا يربط الأزمة الاقتصادية بالصراع الطبقي فلا يرى منها سوى الأضرار. ويمكن أن أشير – أكثر من ذلك- إلى أن هذا المنطق لا يمت بصلة إلى الصراع الطبقي، حيث الأزمات هي "قاطرات الثورات"، وهي اللحظة التي يتطور فيها صراع العمال ضد الرأسمال من أجل البديل، لأن الأزمة بالضبط تفضي إلى فقدان مئات الآلاف بل الملايين عملَهم، والى تفاقم صعوبات المعيشة، من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتقلص أو زوال الضمانات والخدمات الاجتماعية، والسلع المدعمة، وانخفاض الأجور، كما يصف د. حتاتة آثار الأزمة الراهنة محقاً. وهذا ما يجعل الأزمة هي لحظة الثورة، لا أن نهرع لنجدة الرأسمالية من أزمتها. لهذا لا يوجد لدى العمال والفلاحين الفقراء، وحتى الفئات الوسطى ما تقدمه للرأسمالية في هذه اللحظة سوى ذلك، أو أن تكظم جوعها وتقبل كل السياسات التي تمارسها الرأسمالية لإنقاذ ذاتها. وتقبل أن يعبر عنها بعض المثقفين مطالبينها بأن ترحم قليلاً فقط. وسنلحظ هنا بأن انهيار شركات وتبخر ترليونات الدولارات لا يعني نهاية الرأسمالية أو انهيارها الشامل، بل يعني زيادة التمركز الرأسمالي الذي يقوم على دمار قطاعات من الرأسمال ذاته، وتلاشي رأسماليين. ومن ثم إعادة صياغة النمط الرأسمالي بما يحقق هيمنة فئات ربما جديدة، أو تعديل العلاقة بين الفئات القائمة.

يبدو أنَّ التصور حول نهاية الرأسمالية الذي تعمم مع "الماركسية السوفيتية" هو الذي لا زال يقبع في "عقل" د. حتاتة، والذي كان المدخل لتحقيق الاشتراكية، التي لا تتحقق إلا بعد تعفن الرأسمالية وانهيارها، أي نهايتها هكذا بفعل الأزمة الاقتصادية ذاتها بعيداً عن الصراع الطبقي، لكن هذه النظرة أصبحت أكثر مأساوية بعد انهيار الاشتراكية، حيث باتت ترى انهيار الرأسمالية دون أن تحلم بتحقق الاشتراكية، لنفيق فنجد العالم حطاماً

كمن تعرّض لكارثة طبيعية. هنا بالضبط يأتي تعبير الكارثة الذي يطرحه د. حتاتة. وإذا كان هذا الوضع هو - في المنطق الشيوعي- أساس تحقيق الاشتراكية لأن الرأسمالية هي التي ستتحطم وحدها، فقد ارتدّ الآن إلى خوف من هذا الانهيار لأن الاشتراكية ليست مطروحة إلا في "المستقبل البعيد" كما يشير د. حتاتة، وبالتالي فإن الانهيار الآن هو كارثة تصيب "جميع سكان الأرض".

إنّ النظر إلى أزمة الرأسمالية ككارثة مجتمعية لا يعني سوى تكرار منطق التعاون معها، لأنها أزموية، أي أنها موحدة مع الأزمة، والأزمة هي نفيها. وبالتالي فما يحدث الآن هو شكل أعمق من الأزمة ذاتها، تلك التي رافقتها منذ البدء، وهي تزيد من حدة الصراع الطبقي، الذي يفرض على اليسار أن يضعه في سياق برنامجي يقود إلى تغيير النظام من أجل بديل يتجاوز الرأسمالية وأزماتها، وليس الركض من أجل إنقاذها، حيث إنَّ الدعوة إلى إنقاذها تعني التكيف مع النهب والإفقار، مع الاستغلال والاضطهاد، دون أن يقود كل ذلك إلى الإنقاذ، لأن "الكارثة" هي نتاج الرأسمالية ذاتها وليست نتيجة ممارسات خاطئة، أو ظرف طارئ، أو "قدر إلهي". نتيجة تكوين الرأسمالية، التي يفرض تفاقم الإفقار والنهب، وبالتالي تصاعد الصراع الطبقي (الذي بتنا نلمسه في كل مكان). هذه بديهيات في الماركسية، وهي أساس رؤية الماركسية لتغيير الواقع وليس التكيف مع ما هو قائم فيه.

"شروط" المساهمة في إنقاذ الرأسمالية:

لكن د. حتاتة يطرح شروطاً لهذه المساهمة في إنقاذ الرأسمالية. وإذا كان يطالب اليسار بـ "التخلص من مواقف سابقة لا تصلح لمواجهة المخاطر التي أصبحت تلوح من قريب"، وكذلك "التفكير في التعاون مع قوى لم يكن في ذهن اليسار أن يتعاون معها"، فهو يطالب بالتالي:

1) "أن يساهم بتفكيره وسياساته وتحركاته في إنعاش الاقتصاد الرأسمالي"، و"أن يخرج بسياسات واقتراحات وإجراءات تتناسب مع الأزمة الشاملة". وهو هنا يتحول إلى باحث عن الطريق التي تجعل الرأسمالية تتجاوز أزمتها وليس تعميق الأزمة عبر تطوير الصراع الطبقي.

2) أن يقدم كذلك "اقتراحات وخطوات وشروطاً تحمي مصالح العمال والفلاحين والموظفين والحرفيين والمثقفين والفئات المتوسطة في المجتمع". ومنها "أن تتم تعديلات في طريقة سريان الرأسمالية واتجاهاتها في النظم التي تعمل في إطارها". و"فرض القيود اللازمة لتغيير الاتجاه الذي سار عليه".

3) أن تفرض هذه المسائل، التي هي غير واضحة، على الرأسمالية

"من طريق التحرك الجماهيري والتشريعي، من طريق الضغوط التي يمارسها المواطنون والمواطنات في كل مكان".

4) لكن السؤال هو: كيف يمكن ضمان التوازن المطلوب بين تحقيق هذه المقترحات وأن "تحول دون انهيار الرأسمالية وحدوث كساد عميق طويل؟"

وهنا نلحظ بأن الشروط، التي هي كما أشرنا غامضة وليست محددة ولا واضحة، هذه مرتبط تحقيقها بألا تؤدي إلى انهيار الرأسمالية أو حدوث كساد. لكن كيف نوفق بين حماية مصالح هؤلاء وإنقاذ الرأسمالية دون أن نقبل بتراجع الأجور وارتفاع الأسعار، ونهب المال العام لدعم البنوك والشركات المنهارة، وأن نقبل البطالة كذلك؟ كيف نوفق بين التعاون مع قوى نحن في تضاد معها وبين أن نقوم بتحركات من أجل الضغط حتى؟ وكيف يمكن أن نعبّر عن مصالح العمال والفلاحين والفئات المتوسطة، وأن نعمل كمستشارين للرأسمالية لإنقاذها من أزمتها؟ هل على اليسار -بالتالي- أن يقنع المفقرين بعدم التمرد على الوضع الذي فرضته الرأسمالية وهي تنهب ثم وهي تحل مشكلاتها على حسابهم؟ وبالتالي أن تكون الاحتجاجات والتحركات "سلمية" و"مدنية" و"حوارية" ...؟

كما يبدو من الطرح أن الهدف الأول هو "إنقاذ الرأسمالية"، وبالتالي تصبح كل الشروط المطروحة هنا ثانوية، ويصبح "التحرك الجماهيري" هو تحركاً "تفاعلياً" وليس صراعياً، وفي سياق التفاهم والتعاون وليس في سياق التغيير. هذه هي خلاصة الموقف إذن، وبالتالي كل ذلك بدل تطوير الصراع ضد الرأسمالية في لحظة مفاقمتها الفقر والبطالة والتهميش.

وهنا لا أطرح "الصراع" بديلاً للتعاون لأنني - فقط- مغرم بالصراع، بل لأن لا خيار للطبقات المفقرة والشعوب غير ذلك. فالأزمة القائمة لا حل لها لأنها نتاج موضوعي لطبيعة الرأسمالية كما أشرنا من قبل. وكل الحلول الممكنة سوف تكون على حساب الفقراء والمهمشين والشعوب. وكما أشرت أيضاً للتو فإنَّ الأزمة ليس مقدراً لها أن تفضي إلى نهاية الرأسمالية، أو إلى كارثة تطال جميع سكان الأرض، كما يتصور د. حتاتة وطيف من الشيوعيين (والشيوعيين السابقين) الذين فطروا على "الأزمة العامة للرأسمالية" التي سوف تفضي إلى انهيارها، بل سوف تفضي إلى إعادة تموضع الطغم الرأسمالية المسيطرة، بخسارات كبيرة لبعضها، وربح لبعضها الآخر، أو على الأقل خسارات أقل لهذا البعض، وربما تحول في وضع المراكز المهيمنة، لكنها ستعني أكثر إفقاراً واسعاً في المراكز الرأسمالية وخصوصاً في الأطراف. وما

تهدف إليه الرأسمالية هو أن تتحقق إعادة التموضع هذه بأقل الخسائر، لهذا ستلقي عبء الأزمة على الطبقات العاملة وعلى شعوب الأمم في الأطراف. وليس من حلّ رأسمالي لأزمة الرأسمالية غير ذلك، كما ليس من الممكن أن تقبل الطغم الرأسمالية حلاً غير هذا الحل. وهنا ماذا تفيد مقترحاتنا وتعديلاتنا وكل السياسات والإجراءات التي نقترحها؟ هل ستزيد الرأسمالية من خساراتها من أجل تقليل عملية الإفقار التي تلقي بها على كل هؤلاء؟ بالحتم لا، وبالحتم أن ليس هذا هو الحل في كل الأحوال، لأنّ المفقرين سوف يتمردون دون استشارتنا، ولن يفيد كل نصحنا لهم بالتعاون والتفاهم، على العكس سوف نُلقى في "سلة المهملات"، أي سوف نهمش أكثر من تهميشنا الراهن. وربما كانت هذه المفارقة تظهر كيف أن اليسار لم يراجع بعد السبب الذي أفضى إلى أن يتهمش، ولم يطرح السؤال حول سياساته التي جعلته ينعزل عن الطبقات التي يقول بأنه يمثلها. وكيف كانت مهادنته للنظم أو تحالفه معها، أو لعب دور "المهدئ" لتمردات الطبقات الشعبية، كلها تفضي إلى تقلص وجوده في هذه الطبقات، وتحولها إلى دعم قوى "راديكالية". وهذا أمر طبيعي لمفقرين ليس أمامهم من خيار سوى المقاومة والتمرد، كما يجري في مصر الآن خصوصاً.

إن "الحس السليم" لدى الطبقات المفقرة هو الذي يدفعها إلى التمرد، لأنها تعاني من النهب والاضطهاد والسحق، والإفقار والبطالة، وليس مهمة اليسار أن يقنعها بالتخلي عن حسّها السليم، أو حتى اتّباع طريق "التفاهم" و"التعاون" مع مضطهديها. هذا ليس يساراً وماركسياً، بل هو فعل فئات وسطى لا تريد تطور فعل الطبقات المفقرة، وبالتالي وصولها إلى السلطة، لكنها تستفيد من تمرداتها من أجل تحسين موقعها هي كفئات وسطى، وهو الأمر الذي يجعلنا نقول بأنَّ الحركة الشيوعية، رغم كل التضحيات التي قدمتها، لم تمثل أكثر من فئات وسطى، تخشى الثورة والتغيير، وتعشق المطالبة والترشيد، والتحسين التدرجي للأوضاع (أوضاعها هي) بشكل منضبط ومسيطر عليه وسلمي، أو عبر احتجاج "حضاري"، أو حتى مظاهرات من أجل الضغط وليس من أجل التغيير.

إن طبيعة الفهم الذي يكتنف الأزمة ينطلق من أن الرأسمالية يمكن أن تنهار وحدها، وبالتالي يجري الفصل بين الأزمة كأزمة اقتصادية والآثار التي تولدها على العمال والفلاحين والفئات الوسطى، والتي تفرض تصاعد الصراع معها، وتحوّله إلى صراع طبقي حقيقي، هو وحده يمكن أن يقود إلى نهاية الرأسمالية عبر تجاوزها. الأزمة الاقتصادية هي التي تولد الدفع

من أجل تطوير الصراع، لكي يتحول إلى صراع طبقي، وبالتالي ليس من مهمة الشيوعيين أن يسهموا في حل الأزمة الاقتصادية بل تكمن مهمتهم في تطوير الصراع الطبقي، ووضعه في سياق برنامجي لكي يوصل إلى التغيير.

وهنا ينفرض تجاوز "العقل" الذي حكم الحركة الشيوعية عقوداً طويلة، والذي كان لا يرى ضرورة لتجاوز الرأسمالية، وبالتالي كان يقصر نشاط الطبقات المفقرة على قضايا مطلبية واحتجاجات جزئية وهامشية. وهو الأمر الذي كان يدفع هؤلاء إلى دعم قوى أخرى كانت تستفيد من حراكهم من أجل تحقيق مكاسب معينة.

شكراً للصديق د. شريف حتاتة على دعوته هذه، لكن نرى أنها مهلكة، ليس لأننا لا نقدر على ذلك نتيجة طبيعة الأزمة ذاتها فقط، بل لأننا لا نريد ذلك، فمهمتنا كماركسيين تتحدد فقط في تطوير الصراع ضد الرأسمالية لتجاوزها، حيث حينها يمكن تخليص البشرية من شرورها.

د) الليبرالية بصفتها يساراً

ملاحظات حول أطروحات كريم مروة الأخيرة

عاد الرفيق كريم مروة يدعو إلى إنهاض اليسار في "العالم العربي" بعد رحلة "نقدية" طويلة، بدا فيها وكأنه ينقلب على أصوله، وهو المدمج في تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني لكأنهما واحد. وفي هذه الرحلة "النقدية" الطويلة شدد "النقد" على الماركسية إلى حدّ الدعوة لتجاوز ماركس، وعلى التجربة الاشتراكية إلى حدّ الدعوة إلى محاكمة لينين. وكان مفصل النقد، ككل الموجة التي سادت منذ انهيار المنظومة الاشتراكية، هو الديمقراطية. وإذا كنت لم أشأ المجادلة حينها ربما انطلاقاً من أنه حرّ في مساراته، فإن هذه العودة باتت تفرض عليّ النقاش، ليس لأنني أكره العودة لكن لأنها تكرس ما بدأ به في رحلته "النقدية" الطويلة ولا تمثل رجوعاً إلى الأصول، أو تجاوزاً ضرورياً في سياق بناء يسار جديد كما يدعو في بعض صفحات الكتاب.

والسؤال الذي يفرض ذاته ونحن نتلمس عنوان كتابه الجديد: نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي (إصدار دار الساقي)، هو، ما اليسار الذي يقصده صديقنا كريم؟ ولأنني لا أود هنا الدخول في نقاش مع كل أطروحات الكتاب، برغم أن الكتاب يستحق نقداً منهجياً يطال "منطق التفكير" الذي يحكمه وكل الأطروحات التي تخترقه (والتي سوف أعمل على مناقشتها)، فسوف أتناول هنا هذا السؤال فقط. أيضاً لأنه ليس من الممكن نقاش كل ما ورد في الكتاب دون فهم معنى اليسار الذي يدعو إليه،

فالكتاب كله مركب على ذلك.

يبدو من كل ما أورده كريم بأن اليساري اليوم هو من ينطلق من طبيعة مهمات المرحلة التالية لانهيار التجربة الاشتراكية، والرامية إلى إحداث "التغيير الديمقراطي". وهو "الاشتراكي"، وانطلاقاً من "منهج ماركس المادي الجدلي" يدعو "كمهمة لها الأولوية القصوى، إلى بناء الدولة الحديثة"، "وهي الدولة الديمقراطية بالمعنى الحديث والمتطور للديمقراطية"، "دولة الحق والقانون". لكن كريماً، وبعكس ما يفرض منهج ماركس المادي الجدلي لا يشير إلى معنى الدولة الحديثة، ويتبنى "الحق والقانون" دون أن يتساءل عن ماهيتهما كما فعل ماركس حين نقد "فلسفة الحق عند هيغل". وهو ينطلق من أن التغيير الديمقراطي يفرض شن هجوم على التغيير الثوري، والعنف، والثورة. وبالتالي سيبدو أنه اتكاءٌ على "مهمات المرحلة"، ومنهج ماركس، وعلى ضوء انهيار الاشتراكية، يعود من ماركس إلى ما قبل هيغل بدل أن يتقدم إلى الأمام استفادة من التجربة الاشتراكية، وفهماً لطبيعة المهمات التي يطرحها العصر.

هل هذا يسار؟ سنلمس بأن ما هو مطروح هو "الشعارات" العامة التي جاءت بها أفكار النهضة الأوروبية قبل كل التحوّل الكبير الذي تحقق بانتصار الرأسمالية، من حيث عموميتها، ومن حيث تجردها من الأساس الطبقي. فأي دولة؟ وأي حق؟ وأي قانون؟ ربما كانت هذه الأفكار صحيحة حينها كونها كانت تتأسس في تضاد مع فكر القرون الوسطى الذي لم يكن يعرف الحق والقانون، وكانت الدولة هي الفرد الحاكم، لكنها أصبحت جزءاً من التشكيل الجديد، وبالتالي توضعت طبقياً، فأصبحت المساواة التي رفعتها الثورة الفرنسية تعني المساواة أمام القانون، الذي هو قانون الرأسمالية المنتصرة، والذي يقرّ باللامساواة في الملكية، ويشرّع الاستغلال. وأصبحت الدولة التي هي "فوق الطبقات"، كما ينطلق كريم في هذا الوقت من القرن الواحد والعشرين، هي دولة الرأسمالية في مواجهة العمال. وتحوّلت العدالة إلى تفارق طبقي هائل، وتحدَّدت في حق الحصول على الأجر فقط.

وكانت مهمة ماركس هي كشف هذه العمومية التي تسم هذه المفاهيم، وتحديدها طبقياً، وهو ما أقام عليه تصوره انطلاقاً من الجدل المادي، الذي تحددت ماديته من كونه انطلق من الاقتصاد والطبقات وليس من الأوهام الأيديولوجية مثل "دولة الحق والقانون"، و"الدولة الديمقراطية". حيث فسّر هذه الأفكار انطلاقاً من الأساس المادي الذي أوجدها، ولماذا أصبحت شعار الرأسمالية؟ وكيف كانت تغطي على التمايز الهائل في توزيع

الثروة؟ وبالتالي ليوضح الطابع الطبقي للدولة، والقانون والحق. ويؤسس على ضوء ذلك رؤية مختلفة، تنطلق مما هو اقتصادي وطبقي، وتؤسس لرؤية تمثل الطبقة العاملة.

هنا كريم، وباسم منهج ماركس، يعود إلى ما قبل ماركس، إلى الأفكار العامة التي نتجت عن عصر الأنوار، قبل أن تصبح جزءاً من التكوين المجتمعي، والوعي الاجتماعي، أي قبل أن تتموضع ويتحدد معناها في سياق صراع الطبقات. وإذا كان يدعو إلى الانطلاق من العصر نجده يستحضر أفكاراً تبلورت قبل ثلاثة قرون، ويعتقد بأنها تشكل أساس نهضة اليسار في القرن الواحد والعشرين. وربما يكون وضعنا هو الذي يفرض البحث عن الحق والقانون والدولة، حيث لا زالت تسكن فينا، وفي الواقع، بقايا القرون الوسطى، التي هي الأساس الذي ينتج هذه الأوهام، وبهذا الشكل. لكن حاجتنا إلى الدولة والحق والقانون تفرض أولاً، أن لا يظل المنطق الذي يحكمنا هو منطق القرن الثامن عشر، بل أن ننطلق من منهج ماركس الذي يبدأ من الاقتصاد والطبقات، وبالتالي تفسير استمرار القرون الوسطى في الواقع، وعدم تحقق الحداثة التي انتصرت في أوروبا، والتي تشمل الحق والقانون والديمقراطية والعلمانية...، انطلاقاً من هذا المنهج. وملاحظة أن انتصار كل ذلك في أوروبا تحقق بعد التحوّل الكبير الذي تحقق في البنية الاقتصادية مع نشوء الصناعة. ومن ثم الإجابة على سؤال لماذا لم تنجح كل محاولات التطور عندنا؟ وهل كان ذلك نتيجة تخلف الوعي وعدم التمسك بالدولة والحق والقانون؟ إن ما يطرحه كريم (وأكثر منه) كان أساس مشروع النهضة العربية، الذي لاقى الفشل، فلماذا لم يتحقق؟

إنَّ الانطلاق من الأفكار لا يفسر شيئاً، ولهذا ظل كريم في "الأفكار". واللافت هو أنه بات يعتبر المفاهيم الليبرالية هي اليسار، وبات يطرح مهمات لا تخرج عن أي تصور ليبرالي، ويميل إلى التكيف مع المنطق العام الذي تفرضه الرأسمالية، كل ذلك باسم اليسار. وكلنا نريد "دولة الحق والقانون"، و"الدولة الحديثة"، لكن المسألة تتعلق بتحديد السياق الذي يمكن أن يتحقق فيه ذلك. وهل يمكن أن يتحقق دون تحقيق التطور الاقتصادي؟ وهل يمكن تحقيق كل ذلك في إطار رأسمالي، أم أن وضع القرن العشرين، ثم القرن الواحد والعشرين يفرض أن تُطرح في سياق مختلف؟

الصديق كريم يهرب من الطبقات والتحديد الطبقي لهذا يتحدث عن "القاعدة الاجتماعية لمشروع التغيير" كونها قد "توسعت، وهي تتوسع باستمرار، لتشمل أوساطاً جديدة"، وهي أوسع من الطبقة العاملة كما يشير.

لكن هذا الأوسع كان منذ زمن بعيد، حيث إنَّ الوضع في بلداننا كان، ولا زال، يفرض تحالفاً واسعاً، فما الجديد الذي يأتي به سوى تمييع اليسار، أي تمييع أفكار اليسار لكي تتحوّل إلى ليبرالية صريحة؟

الصديق كريم، لا شك في أن رؤية الحركة الشيوعية كانت خاطئة، ولا شك في أن التجربة الاشتراكية قد انهارت، لكن ليس البديل هو الليبرالية القديمة، ليبرالية الأفكار العمومية. وليس البديل هو تكرار المواقف ذاتها تحت مسميات رؤية جديدة ويسار جديد. هل تعتقد بأن الحركة الشيوعية كانت تهدف إلى تحقيق الاشتراكية في بلداننا؟ ألم يكن هدفها الأساس هو "الحكم الوطني الديمقراطي"، الذي بتّ تسميه "الدولة الحديثة"؟ ألم تقبل بالدولة الصهيونية ورفضت العنف، وتحدثت عن التضامن العربي، وأسست على ضرورة انتصار البرجوازية؟ ماذا تضيف إذن؟ ربما سوى التكيف مع الرأسمالية الراهنة بدل الموقف الشيوعي القديم ضد "الإمبريالية ومشاريعها".

لسوء الحظ بأن منهج ماركس لا زال بعيداً عن الفهم، وأن طموح التطور لا زال ملتبساً، وأن دور العمال لا زال مجهولاً. كما لا زلنا ندور في فلك الرأسمالية، ولم نلحظ بأنها باتت هي الواقع القائم، وأن كل الأزمات القائمة هي نتاجها، وبالتالي أن التطور يفرض تجاوزها. ومن المؤسف أن الصديق كريم مروة ينظّر مساره السابق في الإطار الليبرالي، لكن يمكن القول بأن الوعي "الماركسي" الذي تشبَّعه، كما كثير من الشيوعيين، يوصل فقط إلى أفكار القرن الثامن عشر، لكن تلك "الماركسية" كانت صورية، لوّنت المنطق الصوري أكثر مما كانت تجاوزاً له. وهذا ما نلمسه في كتاب "نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي".

الفصل الثاني

جردة حساب لسياسات دوغمائية

(1)

حوار في المبادئ

(على هامش الحوار حول الحرب في غزة مع د. كاظم حبيب)

رغم أنَّ الحوار مع د. كاظم حبيب بدأ حول الحرب على غزة، إلا أنه طرح في رده عليّ العديد من القضايا التي يعني نقاشها نقاش "عقل" مرحلة من تاريخ الحركة الشيوعية العربية، وليس العراقية فقط. وبالتالي فنحن هنا إزاء موقف شخصي للدكتور حبيب لكنه في أطره العامة موقف حركة على امتداد تاريخ تجاوز النصف قرن. وهذه القضايا التي تتعلق بالرؤية العامة هي الأساس الذي أوصل إلى المواقف الراهنة، والتي كنا بصدد مناقشتها. ولهذا استوجب نقاشها قبل التطرق إلى الحرب على غزة، والموقف من الأصولية الإسلامية، ومن الصراع العربي الصهيوني.

ويمكن تأطير حدود هذا "العقل" في عدد من المسائل هي: رؤية معينة للماركسية، ولضرورة التطور الرأسمالي، ورؤية لمعنى الصراع والسياسة وموازين القوى. وبالتالي الموقف من فلسطين والدولة الصهيونية. وهي قضايا ومواقف ظلت تتكرر منذ أكثر من نصف قرن، رغم أن د. حبيب حاول إقناعي بأن الماركسية ليست نظرية جامدة، وأنها تقوم على التغير. ولهذا كان يجب أن نناقش هذه "المبادئ" قبل الدخول في السياسي المباشر.

حول الماركسية:

ينطلق د. حبيب من أنه لا يجوز لي أو له "احتكار فهم الماركسية". طبعاً ليس في الماركسية أشخاص يمكن أن يحتكروها، وليست المسألة شخصية على الإطلاق. لكن أيضاً ليس كل من قال أنه ماركسي هو كذلك بالفعل. وهذا ما نبه إليه ماركس منذ زمن بعيد، حيث لا يجب أن نصدق ما يقوله الشخص عن ذاته، بل يجب أن نرى ما هو في الواقع. وهنا تتحدد الماركسية ليس انطلاقاً من الادعاء الذاتي (لي قبل غيري) بل من مدى وعيها للواقع، ووعيها لآليات تغييره. فهي رؤية من أجل أن يستطيع البشر (وهنا الطبقة العاملة) وعي واقعهم والتحكم في صيرورته انطلاقاً من هذا الوعي. لهذا يكون المقياس مزدوجاً: المنهجية التي طرحتها الماركسية، أي الجدل المادي من جهة، ووعي الواقع من جهة ثانية.

بمعنى أن التحديد هنا ليس ذاتياً ولا شخصياً، بل إنَّ الرؤية الماركسية للواقع هي الأساس. وهنا يكون الاختلاف والخلاف، حيث يمكن أن تكون الرؤية ماركسية أو غير ماركسية. وهذا يمس وعي الماركسية ذاتها، والمقدرة على الانطلاق من منهجيتها في وعي الواقع. وبالتالي فليس نقاشي هنا من أجل أن "أنزع الشرعية الماركسية" عن د. حبيب أو عن غيره، فهذا ليس من حقي، لكن من أجل توضيح الرؤية الأسلم للواقع الراهن في إطار الصراع الفكري من أجل تحديد السياسة المطابقة للواقع التي يجب أن تحكم الحركة الماركسية.

في هذا الوضع يمكن أن أقول بأن هذا الموقف ماركسي أو غير ماركسي، وهذه السياسة ماركسية أو غير ماركسية. لكن عبر التحليل والبحث وليس عبر أي شيء آخر كما يجري لدى البعض الذي لا يستطيع إلا أن يتعامل بالأحكام المطلقة، وبالتالي بالشتائم، وبتحويل السياسة والفكر إلى شتائم، استمراراً لـ "الدوغما" التي كانت تحكمه وهو شيوعي، حيث كان يكيل الشتائم لكل ناقد للاتحاد السوفيتي. وبالتالي استمراراً لـ "العقل" (أو اللاعقل) الذي كان يحكمه.

إذن، ما من شك في أن هناك صراعاً حول "ماركسية" السياسات والمواقف، بغض النظر عن ادّعاء أي منّا بالماركسية. وهذا الصراع هو الذي يؤسس التيارات المتناقضة في الماركسية، والذي يجعل حزباً ماركسياً ينهزم وآخر ينتصر. فلا ننسى بأن الرفيق فهداً عنْوَنَ دراسة له بـ "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية". وهذه التمييزات ليست من الماضي، ولن تكون كذلك، لأن الماركسية تخضع للتناقضات الطبقية، وبالتالي يميل البعض من الفئات الوسطى إلى تطويعها لمصالح هذه الفئات، أو حتى لمصلحة الرأسمالية. كما يكون عدم التعمق بالماركسية سبباً في أخطاء معرفية، أحياناً قاتلة. وأظن بأن الحركة الشيوعية العربية عانت من كل ذلك نتيجة ليس الاضطلاع المحدود على الماركسية بل في كثير من الأحيان عدم الاضطلاع على الإطلاق، أو الاضطلاع عبر الكراريس السوفيتية التي كانت قد أصبحت تعبّر عن مصالح نخبة حاكمة هناك، وعن سياساتها الدولية.

طبعاً "الماركسية ليست نظرية جامدة وقوالب ثابتة ومفاهيم غير متحركة وقيماً غير متطورة، بل منهجاً علمياً مادياً ديالكتيكياً للتحليل والاستنتاج والعمل من أجل التغيير". لكن هناك ما هو ثابت فيها وإلا أصبحت فوضى. وهنا يجب أن ننطلق من مسألة النسبي والمطلق كما يطرحه الجدل المادي، حيث ستبدو منهجيتها ثابتة، وكذلك بعض القوانين

فيها (رغم الاختلاف حول ماهية هذه القوانين). لهذا تكون المنهجية هي المرجع. والمنهجية هنا هي القوانين العامة للحركة "العقل"، التي تكون مدخلاً لوعي الواقع بما هو صيرورة، وبالتالي متغير.

لهذا حينما نتحدث عن التغير ننطلق من داخل المنظومة الماركسية، وإلا انتقلنا إلى شط آخر. في هذا الوضع يتمظهر فهم الماركسية بطبيعة تحليل الواقع، الذي هو المتغير، ومن ثم في الوصول إلى استنتاجات جديدة. لكن هنا يجب أن ننبه إلى أن في الواقع هناك مشكلات (قضايا)، وهذه لا تنتهي إلا بحلها، وهناك أشكال متغيرة، وبالتالي تستلزم تطوير الرؤى. وعادة ما يجري الخلط بين هذه وتلك، لتتغير المشكلات رغم أنها لا زالت قائمة، ويبقى التحليل ذاته دون تغيير.

أشير إلى ذلك لأنَّ د. حبيب كرر في رده مواقف ورؤى أقرأ عنها وأتابعها، وأنقدها، منذ زمن بعيد. فهو لا زال ينطلق كما كانت الحركة الشيوعية تنطلق منذ نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، من أن المرحلة تقتضي إقامة "العلاقات الإنتاجية الرأسمالية". ألم تتطور العلاقات طيلة هذه العقود الستين من العلاقات الإقطاعية أو شبه الإقطاعية إلى الرأسمالية لكي نستمر في طرح الموقف ذاته؟ وهل كان هذا الموقف صحيحاً حتى وقتذاك؟ ثم الموقف من القضية الفلسطينية والاعتراف بالدولة الصهيونية، ألم نتلمس ما هو جديد في ممكنات ما كان يطرح؟ وكذلك النضال السلمي. طيب إذا كانت المدرسة الستالينية واللينينية قد سقطت، وهي التي كانت تحكم "عقل" الحركة الشيوعية، فلماذا لم تسقط السياسات التي انبنت عليها؟ ألم تنحكم هذه الحركة لـ "الماركسية" التي كان يعممها السوفيت، وتربى الكادر في المدارس الحزبية السوفيتية؟ إذن، ماذا سقط إذا كانت المواقف هي هي؟ إن الوصول إلى نتيجة أن الوعي الذي كان يحكمني هو خاطئ، تكون السياسات التي انبنت عليه خاطئة كذلك. أليست هذه بديهيات المنطق البسيط؟ لقد سقطت "الماركسية السوفيتية"، هذا مؤكد، لكن لم تسقط السياسات التي انبنت عليها، لأن "العقل" لم يتغير. أي لأن المنطق الصوري هو الذي ظل يحكم العقل، آنئذ والآن.

بمعنى أنني أرى بأن القول بأن الماركسية ليست نظرية جامدة لا معنى له في التحليل وفهم الوقائع، وبالتالي فإنَّ تكرار تعبير المنهج العلمي الديالكتيكي لا يعني استخدامه. بل أشير هنا إلى أن استخدام هذا التعبير كان المدخل لطيف واسع من الشيوعيين لتجاوز الماركسية كلها. حيث عنى ذلك أن ليس في الماركسية ما هو ثابت، وبالتالي سقط مفهوم الصراع

الطبقي، وباتت الاشتراكية في خبر كان، وأصبح التكيف مع الرأسمالية الراهنة (القائمة بالفعل) موضة محببة.

هنا أعود إلى الذي سقط. هل الستالينية واللينينية هما واحد؟ هذا ما كانت "الماركسية السوفيتية" تكرره، وترسخ في الوعي الشيوعي في الوطن العربي. ولأن الاضطلاع على لينين كان مقنناً إن لم يكن معدوماً فقد ظل الربط قائماً بين هذا وذاك، ولدى آخرين ظل الربط قائماً بين هذين وماركس ذاته، لهذا أسقطوا الماركسية كلها. وهذا يشير إلى سوء فهم عميق للصيرورة الماركسية وللماركسية ذاتها. سوء فهم لكتابات ستالين ولينين وماركس كذلك. فماذا تعني الستالينية؟ وماذا تعني اللينينية؟ وما الماركسية بالأساس؟ أسئلة ربما تحتاج إلى وقت آخر، لكن أوضح بأن هذا الربط هو إسقاط للينين بالتحديد لمصلحة الرؤية التي حكمت الأممية الثانية، ومنها المناشفة. حيث إنَّ جوهر الخلاف حول التطور كان بين هؤلاء. أما ستالين "اللينيني" فقد قفز عن لينين إلى بليخانوف والأممية الثانية بعد أن أصبح هو السلطة. وهذا ما سوف أتناوله في الفقرة التي تتعلق بالتطور الرأسمالي كما يطرحها د. حبيب، ليتوضح بأن ما يكرره هو الستالينية مكتملة. دون أن يُفهم هنا أنني أتهم، بل أربط سياقات الأفكار. فالستالينية بالنسبة لي ليست تهمة.

حين ننطلق من الجدل المادي إذن، ونحن نحلل الواقع القائم الآن، سوف نصل إلى استنتاجات أخرى تتجاوز كل هذه المواقف والسياسات. وهذا ما سوف يتوضح في مناقشتي للمسائل المطروحة، والتي قلت إنَّ نقاشها هو نقاش لـ "عقل" الحركة الشيوعية. لأن ما يحكم منطق هذه الحركة، كان ولا زال، وحتى لدى المتلبرلين منها، هو المنطق الصوري وليس الجدل المادي. وأيضاً في أسوأ صيغه، حيث "حفظوا" بعض شذرات "الماركسية السوفيتية" عن المراحل الخمس، وتكيفوا مع السياسة السوفيتية بصفتها هي النظرية الماركسية. وسوف ألمس ذلك حينما أشير إلى القضية الفلسطينية وقرار التقسيم، مع الإشارة إلى أن د. حبيب قد شرحه وهو يوضح موقف الرفيق فهد، الذي أُصرّ على أنه رفض القرار وظل مصراً على ذلك كما توضح رسالته من سجنه (يمكن العودة إلى، سالم عبيد النعمان "الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد"، دار المدى 2007، ص 251) ولم يوافق عليه، رغم أنه تفهم موقف الاتحاد السوفيتي.

وبما أنني أشرت إلى "العقل" الذي حكم الحركة الشيوعية ربما كان من الضروري الإجابة على التساؤل الذي طرحه د. حبيب حول "الذي

تهشم حقاً في العالم العربي؟"، حيث يؤكد بأن الماركسية كمنهج علمي مادي جدلي لم تتهشم"، وهو محق هنا، لأن أحداً لم يمتلك المقدرة الفكرية على فعل ذلك، لا في الوطن العربي ولا في العالم. لكن تكملة الإجابة التي قدمها تطرح موضوعاً آخر، حيث يشير إلى أن "الذي تهشم هو سياسات القوى القومية اليمينية ونظمها السياسية الاستبدادية القمعية والشوفينية". طيب وسياسات الحركة الشيوعية؟ ألم تشارك هذه النظم السلطة، وبالتالي تتحمل وزرها؟ ألم يكن صدام حسين هو "كاسترو العرب"، أو "لينين البعث"؟ لست أنا من حاول إقناع الجماهير بذلك بل الحزب الشيوعي العراقي. ألا يتحمل كل ما جرى؟ وكذلك ألا يشير ذلك إلى خطل سياساته؟ ألم يعلن جهاراً نهاراً أنه سيحقق الاشتراكية والبعث معاً؟ ثم ألا يستحق هذا الموقف نظرة متأنية، ليس لتناول التحالف بل بدراسة فهم الحزب الشيوعي للاشتراكية. هل تبني البرجوازية الصغيرة الاشتراكية؟ هل أن "اشتراكيتها" هي اشتراكية بالمعنى العلمي، أو تعبير عن شكل لتطور رأسمالي كما شرح ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي، وكما جرى في الواقع؟

هذه الأسئلة هي مقدمة لطرح طبيعة فهم الحركة الشيوعية لـ "طبيعة المرحلة"، هل هي رأسمالية أو اشتراكية؟ حيث إنَّ الإشارة إلى تهشيم القوى القومية (ولقد حدث بالفعل) يخفي مسألة أعوص، تتعلق بسياسة الحركة الشيوعية ذاتها، ولماذا وصلت القوى تلك إلى السلطة، قبل أن نبدأ في "تهشيمها"؟ هل كانت سياسة الحركة الشيوعية صحيحة؟

يشير د. حبيب إلى أن الحركة الشيوعية في الدول العربية، التي تعرضت إلى "هزة شديدة"، "بدأت تعيد النظر في الفكر والسياسة وتراجع تاريخها وتطرح شعارات أكثر عقلانية وواقعية وملموسية". إذن، لم تكن سياساتها عقلانية وواقعية. لكن لماذا، بالتالي، العودة إلى تكرار سياساتها؟ هذا يقودنا إلى فهمها للواقع ودورها فيه. وهنا أناقش رأي د. حبيب.

الاشتراكية أم طريق التطور الرأسمالي؟
هنا مربط الفرس. حيث نعود إلى الذي سقط. فالذي سقط هو "شعارات بناء الاشتراكية في مجتمع لا يزال يعيش في مرحلة الإنتاج الأبوي أو العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية". من دعا إلى بناء الاشتراكية؟ الحركة الشيوعية؟ متى؟ فقط بعد أن سيطرت القوى القومية على السلطة وقررت هي التحالف معها تيمناً بالرفيق كاسترو. هل طرح الحزب الشيوعي العراقي سنة 1958 تحقيق الاشتراكية أم دعا إلى ثورة وطنية؟ لقد طرح الثورة الوطنية بقيادة البرجوازية (وهذا هو خط الحركة الشيوعية كلها)، وحين ارتأى سلام عادل تحويلها إلى ثورة وطنية ديمقراطية عبر استلام السلطة أعطي "درس في الماركسية" لأن المرحلة تقتضي الانتقال إلى الرأسمالية. وأين وصلت الأمور؟ إلى استلام حزب البعث "الاشتراكي" السلطة. ومن ثم التوهم من قبل الشيوعيين (فيما عدا قلة اعتبروا بأن هذا التطور هو تطور رأسمالي) بأن الاشتراكية تتحقق. هذه "الاشتراكية" سقطت لأنها لم تكن اشتراكية، بل صيغة للتطور الرأسمالي في ظل الهيمنة العالمية للنمط الرأسمالي. حيث حمل البعث أفكار الاشتراكية التي تعبّر عن فئات وسطى، تعني المساواة في التملك وليس إلغاء الملكية، كما تعني دور الدولة الاقتصادي، وليس دورها في ظل مجتمع دون ملكية خاصة.

لكن سوء الفهم هذا لمعنى الاشتراكية يقود كما نرى إلى نقد شكلي، حيث لم يجرِ تحقيق الاشتراكية لكي تسقط، بل جرى باسم الاشتراكية تحقيق شكل من أشكال التطور الرأسمالي. وبهذا فالحزب الشيوعي كان يتمسك بطريق التطور الرأسمالي قبل استلام البعث، وظل كذلك بعد مشاركته السلطة رغم الأوهام حول الاشتراكية التي كان يكررها مع البعث. هنا الكلمات اختلفت، التعبيرات تغيرت، لكن ظل التطور الرأسمالي هو المطروح. رغم أنني لست ممن يقول بضرورة الاشتراكية الآن. وهذا ما سوف يتوضح تالياً. أقول ذلك خشية التسرع في إصدار الأحكام وتحميلي ما لن أقوله.

السؤال الذي يطرح هنا هو لماذا كان الحزب الشيوعي يرفض استلام السلطة رغم مقدرته على ذلك، أكثر من البعث مائة مرة؟

لأنه لم يكن يريد القفز على المراحل، كما يكرر د. حبيب هنا، فـ "الاشتراكية، كما في تحليلات ورؤية ماركس، مرحلة لاحقة للمرحلة الرأسمالية، وعلاقات الإنتاج الرأسمالية المتقدمة هي القاعدة المادية التي تزيل علاقات الإنتاج الإقطاعية أو شبه الإقطاعية، وتوفر مستلزمات التحول صوب

الاشتراكية". لهذا يجب "النضال العقلاني لتغير وبناء المجتمعات الوطنية والديمقراطية من جانب القوى اليسارية الماركسية"، في أفق "الديمقراطية والتحرر من الهيمنة الأجنبية الاستعمارية، وإقامة العلاقات الإنتاجية الرأسمالية على أنقاض العلاقات شبه الإقطاعية".

في النقاش حول هذه المسألة هناك مستويان، الماضي حيث كانت المجتمعات كما يشير د. حبيب، والراهن حيث من المفترض - كونه ينطلق من أن الماركسية تلحظ التغير- أن يكون الوضع قد اختلف، خصوصاً وأن البعث قد حقق الإصلاح الزراعي، والتطور العالمي أنهى "العلاقات الإقطاعية أو شبه الإقطاعية". حيث إنَّ الواقع الجديد فرض تعميم العلاقات الرأسمالية، ولم يعد هناك ذكر لها، ربما حتى في أقاصي الأرض. وهو الأمر الذي يفرض تجاوز ما كان يتكرر قبل أكثر من نصف قرن، وطرح بديل جديد يفرضه الواقع الراهن. لأن الاستمرار في طرح الطريق الرأسمالي والرأسمالية هي المهيمنة يعني التكيف مع سيطرتها، والتحول إلى جناح "ربما يساري" لها. وبالتالي إبداء الملاحظات ولعب دور استشاري لا غير. وهذا ما كانت تلعبه الحركة الشيوعية مع "البرجوازية الوطنية" لكي تصل هي إلى السلطة بدعم من الأحزاب الشيوعية، ثم مع نظام البعث. والآن مع أسوأ النظم المافياوية والكومبرادورية.

هذا هو الأساس الذي كيّف قطاعاً كبيراً مع الشيوعيين مع الخطاب الليبرالي، وحتى الإمبريالي. وسوف يتوضح ما أقصد في التالي. لكن المشكلة كانت في الأساس، حيث جرى تبني هذه الصيغة التي يوردها د. حبيب كمسلمة، أي الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية قبل التفكير في الاشتراكية. لكن من ألزم التاريخ لأن يسير وفق هذه المسلمة؟ هل هي "رؤيا" ماركسية مقدسة؟ وهل هي رؤية ماركسية أصلاً؟

إذا كنا ننطلق من التحليل الملموس للواقع الملموس، أي من الجدل المادي، سوف تلقى هذه الفكرة في سلة المهملات، لأن لا خطية في التاريخ، ولا جبرية، وإلا أعدنا الماركسية إلى ما قبلها، حيث الفكرة هي التي تسيّر الواقع. إنَّ هذا الإلزام يلغي، بالتالي، النظر إلى الواقع الملموس ذاته، ويجعلنا نسيّر التاريخ كما نشاء. هذه هي النظرة المثالية للتاريخ. وسنلمس أنه حتى ماركس كان يطرح ما يتجاوزها حينما لمس بأن البرجوازية الألمانية عاجزة ومترددة ومتداخلة مع الإقطاع، فنادى بـ "الجمهورية الحمراء" ضد الإقطاع وليس بعد انتصار العلاقات الرأسمالية. ثم تطورت الرأسمالية الألمانية بعد إذٍ. بمعنى أن المسألة تتقوم في: هل من

برجوازية معنية بتحقيق التطور أو لا؟ هنا يأتي التحليل الملموس للواقع الملموس.

إذن، من حيث المنهجية الماركسية هذه نظرة مثالية، جبرية. حيث يجب أن نحقق التطور الرأسمالي. لكن إذا لم تتوجد برجوازية تفعل ذلك ماذا نفعل نحن؟ ثم إنَّ كل القرن العشرين أثبت أن برجوازيات الأمم التي لم تترسمل لم تعتقد بأن من مهمتها تحقيق ذلك، سوى في إطار علاقة تبعية مع المراكز الرأسمالية. أي أنها عممت العلاقات دون قوى الإنتاج التي هي الصناعة. فحين الحديث عن الرأسمالية يجب لحظ أن المسألة تتعلق ببناء الصناعة وتطوير المجتمع على أساسها. على العكس من ذلك فإن كل التطور الصناعي تحقق في ظل "نظم اشتراكية". هذه هي خلاصة تجربة القرن العشرين. ولو دقق د. حبيب في هذه التجربة لوجد أن كل الأحزاب الشيوعية التي اتبعت السوفيت قد فشلت، وأن التطور (بغض النظر عما إذا كان اشتراكياً أم لا، فهذه مسألة أخرى يمكن نقاشها لاحقاً) تحقق من أحزاب شيوعية قررت أن تحقق هي الثورة الديمقراطية. روسيا باتت دولة صناعية حديثة، والصين كذلك، وحتى الدول الأصغر. وفي البلدان التي لم يلعب الشيوعيون فيها هذا الدور نشأت "حركات التحرر"، أو "الحركات القومية" التي عملت على تحقيق تقدم ما، لكن طبيعتها الطبقية جعلت فئات منها تغلّب المصلحة الخاصة على عملية التطور ذاتها، ففشلت.

هذه المسألة تطرح السؤال حول الأسباب التي جعلت التطور الرأسمالي غير ممكن، وفرضت أشكالاً أخرى للتطور. هنا يكون مطلوباً فهم الواقع الموضوعي المتحرك المتغير، وليس التمسك بفكرة قيلت نهاية القرن التاسع عشر. والفارق بين نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين كبير، حيث في هذا المفصل اكتمل تشكل النمط الرأسمالي، واتخذ طابعه العالمي، وبالتالي فرض آلياته على كل العالم. لهذا بعد اليابان لم تنتقل أية دولة إلى الرأسمالية (سوى النمور، وبدعم رأسمالي وليس في تناقض مع ذلك، ولهذا أسباب جيوسياسية أخرى غير القوانين الموضوعية للرأسمالية). فالصين، ذاك السوق الكبير، لم تتطور رأسمالياً رغم سيطرة "البرجوازية" على الحكم. ولو قامت هذه البرجوازية بتحقيق الإصلاح الزراعي لفشل ماو تسي تونغ حتماً. والبرازيل دولة "رأسمالية" عاجزة.

بمعنى أن وضع العالم زمن ماركس وما بعده بقليل هو غير الزمن منذ بداية القرن العشرين، وهنا كانت أهمية لينين الذي ارتأى بأن مهمة

الماركسيين، والطبقة العاملة، باتت هي تحقيق المهمات الديمقراطية (وليس الاشتراكية). أي أن يصبحوا هم السلطة من أجل أن تتحقق هذه المهمات، لأم البرجوازية عاجزة ومترددة وجبانة. وبالتالي بات حقل الفكرة الأولى حول التطور الرأسمالي هو ذاك المتصل بالماضي. باتت فكرة من التراث وليست رؤية لواقع. فقد تجاوزها التحليل الماركسي لأنَّ الواقع قد تجاوزها.

ما جعلها تتكرر عندنا هو أن ستالين أعادها من الموت، لأنه كان يربط التطور في العالم بدور الاتحاد السوفيتي وليس بالقوى الذاتية للشعوب (وهذا ما جعله يختلف مع ماو تسي تونغ). وبالتالي كانت المدخل لإخضاع سياسات الأحزاب الشيوعية لتكتيك الاتحاد السوفيتي. لقد تخلى عن لينين لمصلحة بليخانوف، ورسم سياسة منشفية تحت اسم البلشفة. وهنا يجب التركيز على إسقاط منطق ستالين ورؤيته، وليس التمسك به وطرد لينين. يجب إسقاط الفكرة الميتة التي كررها ستالين كمسخرة وليس شطب الفكرة اللينينية التي جاءت كتعبير عن وعي طبيعة العالم بداية القرن العشرين وتشكل الإمبريالية.

لماذا بات التطور الرأسمالي مستحيلاً؟ كنت أنتظر من د. حبيب أن يجيب، فهو مفكر في الاقتصاد، والمسألة تتعلق بالتكوين الاقتصادي للعالم. حيث إنَّ فيض الإنتاج، الذي هو سمة جوهرية في الرأسمالية، كان يفرض الحاجة إلى الأسواق والمواد الأولية، لهذا كانت الرأسمالية، المتنافسة فيما بينها، وحيث كان هذا التنافس يفضي إلى الاحتكار، كانت تفرض عبر أسبقيتها وبالتالي تفوقها - العسكري والتقني، ثم المالي والاقتصادي- وقف انتشار التصنيع، وتحارب كل ميل لذلك. وتشكل الفئات التي تمتلك تراكماً مالياً في الأطراف في أطر مكملة: أي في التجارة والخدمات والمال فقط. وهذه لا تحقق تطوراً رأسمالياً. من هنا أجهضت إمكانية التطور الرأسمالي، لأنه لم يجد من يحمله.

وبالتالي رسمت إستراتيجية الحركة الشيوعية في الوطن العربي - وفي عديد من بلدان العالم- على أساس موهوم. هو التعلق بتطور رأسمالي بات مستحيلاً. وهو الأمر الذي كان يدفعها إلى التعلق بأي رأسمالي تجد أن لديه ميولاً وطنية، وعملت على تضخيم مفهوم "البرجوازية الوطنية". وبنت تكتيكها على هذا الأساس، حيث أسست لـ "نضال مطلبي" في حدود ما هو قائم، من جهة، ولـ "نضال ديمقراطي" من أجل تأسيس جمهورية ديمقراطية برجوازية من جهة أخرى. وهي في كل ذلك أقامت كل رؤيتها على أن زمنها لم يحن بعد، فهذا هو زمن البرجوازية، كما يكرر د. حبيب

اليوم. لهذا، ورغم أنها خاضت الصراع الطبقي، وأصبحت قوة عمالية وشعبية، لم تطرح على ذاتها بأن هذا الصراع الطبقي يجب أن يحسم لمصلحة هؤلاء، وإلا انفضوا، أو تحقق الحسم من طرف آخر. لم يكن دخول الجيش إلى السياسة صدفة إذن، بل جاء نتيجة أزمة مجتمعية لم يكن هناك من يفكر في حلها من القوى التي يجب أن تحلها: البرجوازية والعمال. ليفسح المجال للفئات الوسطى كي تؤسس سلطتها التي عشناها.

إذن، إنَّ فكرة التطور الرأسمالي هي التي يجب أن تلفظ لأنها من الماضي السحيق. لقد طرحت في الماركسية قبل أن تكتمل بلورة النمط الرأسمالي لكنها باتت خاطئة بعد ذلك. لكن أوضح هنا بأن برفض القفز على المراحل صحيح فقط فيما يتعلق بالمهمات الواقعية، أي في تحقيق المهمات التي تسمى "المهمات الديمقراطية"، التي هي مجمل المهمات التي تحققت مع الرأسمالية في أوروبا وأميركا واليابان. إنهاء الإقطاع وبناء الصناعة والوحدة القومية والحداثة والدمقرطة. والخاطئ هو التمسك بفكرة القفز فيما يتعلق بدور الطبقات، حيث باتت البرجوازيات المحلية متكيفة مع النمط الرأسمالي وتنشط ككومبرادور في إطاره، وبالتالي تتمسك بـ "أيديولوجيته" وسياساته، بما فيها الحفاظ على البنى المخلّفة والأيديولوجية التقليدية والاستبداد، والتفكك والطائفية.

هنا المهمات ظلت ثابتة، حيث إنّها لا تزول إلا بتحققها، لكن آليات تحقيقها تغيرت مع تغير الواقع. وما من شك في أن التمسك بصيغة قديمة سوف يكرر فشل الحركة الشيوعية، ويبقى الوطن العربي عرضة لأزمات متتالية.

لهذا ليست الرأسمالية هي الطريق، وليس من الممكن أن نحقق الاشتراكية الآن، لكن يجب أن تحقق الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء كل المهمات الديمقراطية، وبناء "القاعدة المادية التي تزيل علاقات الإنتاج" القائمة "وتوفر مستلزمات التحول صوب الاشتراكية". يجب ألا ننتظر "غودو"، لقد انتظرنا طويلاً، وانتظارنا هو الذي سمح بتبوء كل القوى التي يصبُّ د. حبيب جام غضبه عليها. إن من يهدف إلى تحقيق التطور والديمقراطية والتحرر يجب أن يتقدم لتحقيقها لا أن ينتظر طبقة أخرى.

إن الانطلاق من أن "المرحلة هي ليست مرحلتنا" فرضت سياسة معينة، غير صراعية، أو صراعية في حدود لا تتجاوز الحسم. أي لا تقوم على الوصول إلى السلطة لتحقيق مصالح العمال والفلاحين. حيث جرى اتباع مساقين، نضال مطلبي لا يتجاوز هذه الحدود، ونضال ديمقراطي يسعى

لفرض سيادة برجوازية ديمقراطية. دون الوصول في الصراع إلى مرحلة الحسم رغم توفر القوى في العديد من الحالات. من هنا يمكن أن نفهم الميل الدائم لنضال سلمي، ولقبول "الحقائق" التي تقررها القوى المهيمنة. هذا كان يجعل كل التطور في مأزق، لأن ليس من حل سوى ببديل تحققه هذه الطبقات.

السياسة وموازين القوى وأشكال الصراع:

إذا كنت في الصفحات السابقة أتناول الرؤية انطلاقاً من فهم معين للماركسية، انتقل هنا إلى مستوى آخر يتعلق بالسياسة التي تعني: الدور العملي من أجل تحقيق الرؤية. ولقد أشرت إلى أن تلك الرؤية كانت تقوم على الضغط من أجل تحقيق مطالب وليس من أجل التغيير، رغم أنها كانت قد أصبحت قوة في الواقع، وأصبح بإمكانها التعامل مع السياسة كـ "فن الممكن"، الذي هو مصالح الطبقات الشعبية. ومن يدرس تاريخ الحركة الشيوعية في سورية والعراق يلمس كم كان تحقيق مصالح العمال والفلاحين ممكناً، لكن كان ينقص "الفن"، أي الحلم، والعلم الذي كان يشير إلى أنه لا بد من تطوير الصراع الوطني ضد الاستعمار، والطبقي ضد الإقطاع والبرجوازية التوأم، من أجل ذلك.

يشير د. حبيب إلى أن "السياسة هي فن الممكن، وليس فن الرغبات". هذه فكرة برجوازية، لكنها ليست خاطئة بالمطلق حينما ينظر إليها ليس من منظور المنطق الصوري بل من منظور الجدل المادي. هذا المنظور الأخير يفرض علينا أن ندقق في معنى كلمة الممكن. في المنطق الصوري يؤسس الممكن على ميزان القوى والتبلورات السياسية القائمة. وبالتالي يكون السؤال هو: ماذا أستطيع أن أحصل الآن؟ أي وفق ميزان القوى الراهن/ القائم. وبالتالي فإن اللحظة الراهنة هي التي تحكم النظر دون التفات إلى الممكنات المستقبلية. وعادة تجري هذه المسألة في المساومات الحزبية، وفي الحصول على مكاسب. ولهذا تنحكم إلى براغماتية لا تلتفت إلى الرغبات. بل تقوم على المصالح بمعناها الضيق.

لكن حين النظر من منظور الجدل المادي يجب أن نطرح السؤال الأول الذي هو: ما هي الأسس التي تجعلنا نحدد الممكن من غير الممكن؟ والماركسية تفرض أن ننطلق من الصراع الطبقي، من وضع الطبقات، وليس من حجم الأحزاب ودورها فقط. بمعنى أنه يجب أن ننظر من كلية البنية الطبقية السياسية. من وضع العمال والفلاحين الفقراء، من ظروفهم وممكنات واقعهم، قبل النظر إلى الأحزاب وأحجامها. هذه النظرة الواسعة والعميقة هي التي تجيب على الممكن من غير الممكن.

لنطرح السؤال الآخر: هل نؤسس على ما هو - أو ما يُعتقد أنه- ممكن الآن، أو نبحث في هذا الواقع الاجتماعي الطبقي لكي نحدد الممكنات؟ بمعنى هل نبحث في "القوى الكامنة" من أجل تفعيلها أو ننطلق من القوى القائمة فقط؟ وهنا البحث في الممكن هو بحث في

"القوى الكامنة"، أي في وضع العمال والفلاحين الفقراء، وفي وضع الصراع الطبقي ذاته. انطلاقاً من الظروف المعيشية (والقومية) التي تعيشها هذه الطبقات، وممكنات أن يتفعل دورها من أجل تغيير ميزان القوى القائم.

ومن ثم هل أن الممكن هو الممكن الراهن أو الممكن الذي سيصير عبر فعلنا بعد عام أو عامين أو عشرة أعوام؟ حيث هناك ممكن راهن، وهو القبول بالقوى المسيطرة لأنها الأقوى، ولحظ الحصول على بعض التنازلات منها فقط. وهذا أمر سهل، لكن ليس من الضروري الحصول على بعض التنازلات هذه، سوى بالمعنى النفعي. وهنا يكون الانطلاق من أن البنية الطبقية القائمة يجب أن تبقى قائمة. بمعنى أن هدف الشيوعيين هو ليس الوصول إلى السلطة لتحقيق مصالح العمال والفلاحين الفقراء بل القبول بالسيطرة الرأسمالية. والنفعية هنا سوف تكون حزبية أو شخصية. أو يكون الهدف هو تحقيق بعض المطالب الاقتصادية للطبقة، والديمقراطية العامة. ولم يثبت أن ذلك ممكناً رغم قوة الشيوعيين في عديد من المراحل.

هذه الأسئلة أساسية من منظور الجدل المادي. وهي أسئلة تعيدنا إلى تحديد معنى السياسة ذاتها. حيث بدا أنها تعني النشاط السياسي فقط، وهي هنا تساوي التكتيك. ولم تربط بالرؤية، أي بفهم الواقع ووعي آليات تغييره. وبالتالي الطبقات ووضعها، وممكنات نشاطها وحدوده، ومن ثم ممكنات تحوله إلى انتفاضة أو ثورة، أو ميلها للمقاومة بكل أشكالها بما فيها المقاومة المسلحة. هذه المسائل التي تحتاج إلى وعي من قبل الماركسي من أجل تغيير ميزان القوى في الصراع الطبقي، وكذلك الوطني.

الممكن هنا يتعلق في تغيير ميزان القوى، والقوى الممكنة لتحقيق ذلك، انطلاقاً من مصالحها. أي هل أن الهدف المطروح، أو جملة الأهداف المطروحة، تعبّر عن قوى فعلية، عن طبقات معينة؟ ويمكن أن تتوحد وتتنظم هذه الطبقات من أجل الصراع لتحقيقها؟ هنا تحسب الممكنات على رؤية تتعلق بإمكانية فعل الطبقات، نشاطها، صراعها. وبالتالي يصبح السؤال هو: كيف نطور فاعليتها من أجل تغيير ميزان القوى الطبقي؟ وهنا بقدر ما تلمس مشكلات هذه الطبقات، وبقدر ما يعبّر عنها عبر الفعل العملي، بقدر ما يصبح ممكناً ذاك الاندماج الضروري بين الحزب الماركسي والطبقات.

إذن، السياسة هي "فن وعلم" تغيير ميزان القوى من أجل تحقيق مصالح طبقات محددة، ومصالح الأمم. وهذا هو التكتيك كما يسمى في الماركسية، المبني على إستراتيجية واضحة، هي الأهداف التي يطرحها الواقع،

والمعبّرة عن مصالح العمال والفلاحين الفقراء. وبالتالي فالسياسة هنا هي التكتيك الموصل إلى الانتصار، وليس القبول بـ "حقائق" الأمر الواقع المفروضة عبر ميزان القوى المختل. على العكس يكون الهدف هو تطوير القوى الذاتية من أجل تجاوز اختلاله من أجل تحقيق الانتصار. بمعنى أن ممارسة الصراع بكل أشكاله تكون ضرورية من أجل ذلك، حيث لا يمكن أن تتطور القوى الذاتية إلا في خضم الصراع.

المسألة التي أحاول تناولها هنا دقيقة، حيث جرى الميل إلى فهم "فن الممكن" انطلاقاً من الأهداف التي يمكن أن نحققها وفق قوانا الذاتية الراهنة، وليس من ممكنات ما يمكن أن نطوره عبر الصراع. لهذا كانت الأحزاب تتخلى عن "الهدف الأساسي"، وتقلص مطالبها إلى حدود ضيقة، أشرت إلى ما يتعلق منها بالنضال الطبقي، حيث كما أشرت بات الهدف المطروح هو الحصول على بعض المطالب المعيشية والديمقراطية، من خلال الضغط على الطبقة المسيطرة، أو حتى على المستعمر. وهو الأمر الذي جرى في مسائل تمس الوطن، في فلسطين، والآن في العراق. بمعنى أن القوى الذاتية الراهنة هي التي باتت تحدد الهدف وليس الواقع ذاته. وهذا ميل ذاتي يستحكم في الفئات الوسطى. إن تحديد الهدف ينطلق من وعي الواقع بغض النظر عن ميزان القوى. حيث يكون المطلوب تحديد مصالح العمال والفلاحين الفقراء، ومصلحة تطور الوطن/ الأمة، من أجل تطوير القوى بما يجعل تحقيق هذه المصالح ممكناً. هنا ليس حجم الحزب الراهن هو الذي يفرض عليه تحديد أهدافه، بل يجب أن يلتقط أهداف الطبقة التي يعبر عنها لكي تكون هي برنامجه من جهة، ومن ثم أن يطور صراع هذه الطبقة، الذي هو صراع موضوعي نتيجة وضعها، من جهة أخرى. إنه "يعقلن" هذا الصراع، لكن لكي يطوره وليس لكي يخففه، أو يوقفه. ويجب أن يشارك فيه لكي يستطيع ذلك. وهنا تبقى الأهداف المعبّرة عن المصالح كما هي، لكن تصبح السياسة هي كيفية تطوير النشاط النضالي للطبقات.

هنا يجب أن نقرّ بأنه كان ولا زال لدى "النخبة"، التي هي قيادات الأحزاب، "سوء فهم" لوضع الطبقات، أو حتى استهانة بمقدرتها، واستخفاف بإمكاناتها. لهذا لا يحسب حساب "الجماهير" في الغالب، ولا يربط "النضال السياسي" بنشاطها، بل بحركة الأحزاب وقوتها أو ضعفها فقط. رغم أن الصراع الطبقي يعني تناقض طبقات أولاً، قبل أن يتحوّل إلى تناقض سياسي شامل بفعل نشاط الأحزاب عبر الطبقات. حيث إنَّ نشاط الحزب يتحدد في

إعطاء نشاط العمال والفلاحين الفقراء رؤية، عبر بلورة أهدافها، وتحديد تكتيكها، وتنظيمها، من أجل أن تتحول هي كطبقة إلى قوة تحسم الصراع الطبقي عبر استلامها السلطة.

لهذا حينما نتحدث عن فلسطين أو العراق يجب أن نحدد أولاً تصورنا للوضع، عبر تحديد موقفنا من السيطرة الإمبريالية، والدور الصهيوني فيها. ومدى تأثير ذلك على وضع الشعب، وعلى وضع العمال والفلاحين الفقراء. وهل نحن في تناقض مع الرأسمال الإمبريالي وكل فروعه: الدولة الصهيونية والكومبرادور العربي، أم أن ضعف قدراتنا يفرض علينا القبول بما حقق، وما يمكن أن يحقق؟

الأساس هنا هل أننا كماركسيين ضد الرأسمالية، وضد سياساتها وحروبها؟ وهل نرى في المشروع الصهيوني كمشروع إمبريالي بالأساس؟ إن تحديد ذلك هو الذي يقرر موقفنا مع المقاومة، ومن الصراع مع الرأسمالية أو لا. وبالتالي أشكال الصراع، وهل نعتمد على تطوير قدرات الطبقات الشعبية على القتال أو نتكيف مع السيطرة الإمبريالية ونتخذ مسار المفاوضات والمطالبة والمناشدة، والضغط، والترجي؟

إن الانطلاق من رفض ضرورة الصراع ضد الرأسمالية، والتفكير في تجاوزها، يفرضان المنطق الثاني. وكذلك فإن القبول بالدولة الصهيونية سوف يفرض رفض الصراع معها، والميل إلى التفاوض كأسلوب وحيد لحل "النزاع" القائم. وهذه كلها ليس لها علاقة بـ "فن الممكن"، ولا بالسياسة العقلانية والواقعية التي "تستند إلى حقائق الوضع القائم" كما يشير د. حبيب. هذه رؤى تمس جوهر الواقع، وتمس الحقوق، وتكسر التاريخ، انطلاقاً من الإقرار بـ "حق" تحقق بالقوة الغاشمة. ومن القبول بالرأسمالية لأنها تمتلك كل جبروت القوة. وهذا أمر مناقض للماركسية من حيث الأساس، مع اعتذاري لهذا التحديد الذي يبدو قاسياً، لكنه حقيقي. حيث لا يجب أن نثلم أساساً جوهرياً في الماركسية وهو كونها أتت كنقيض للرأسمالية وليس لتسهيل سيطرتها، أو لحل مشكلاتها، أو تفرش الأرض وروداً لسيطرتها لكي نستطيع بعد ذلك تحقيق الاشتراكية.

هنا التناقض حدي مع الرأسمالية، وبالتالي مع مشروع سيطرتها، ومع القوى المنفذة لهذه السيطرة. الخلاف الذي يمكن أن يبرز بين الماركسيين ليس هنا، بل في تحديد المجتمع البديل: هل أن الاشتراكية مطروحة على جدول الأعمال أم أن المطروح هو تحقيق المهمات الديمقراطية لتهيئة البنية لمستلزمات التحول صوب الاشتراكية؟

هذه الرؤية هي الأساس الذي يفتح الأفق لتحقيق مصالح العمال والفلاحين الفقراء وكل الطبقات الشعبية. وهي الإستراتيجية التي يجب أن تحكم كل حزب ماركسي. بعد ذلك يجب تحديد السياسات الصحيحة من أجل تطوير القوى، وتفعيل نشاط الطبقات. وكذلك تحديد الأشكال النضالية الممكنة الآن، والتي يجب أن تكون ممكنة بعد ذلك، عبر التحضير الآني لها. أما الحيدان عن هذه الرؤية فلا هو من فن الممكن، ولا من السياسة العقلانية أو الواقعية بشيء.

الآن، يمكن البحث في أساليب النضال. حيث إنَّ "الماركسية، التي توصلت إلى اكتشاف قوانين التطور الاجتماعي، والقوانين الاقتصادية الموضوعية، تضع على عاتق القوى السياسية التي تمارس المنهج المادي الديالكتيكي وعي الواقع وتحديد أساليب النضال التي تنسجم مع قراءتها النضالية". نعم، لكن سياسة "فن الممكن" التي يطرحها د. حبيب توصل إلى رفض المغامرة "خاصة وأن هناك أساليب وأدوات نضالية أخرى بمقدورها تحقيق الأهداف على صعوبة الدرب السلمي". وهو هنا يضع المسألة في إطار "سياسة عقلانية وواقعية تستند إلى حقائق الوضع القائم" أو سياسة "المغامرات والتضحية بمزيد من الناس".

إذن، إن فن الممكن يشير على ضوء "حقائق الوضع القائم" إلى "الطريق السلمي" و"حل المشكلات الدولية بالطرق السلمية، وعبر المؤسسات الدولية والإقليمية".

لم يُطرح السؤال هنا: هل أن وضع الطبقات الشعبية يفرض تفجر الصراع أو يحتمل انتظار حله سلمياً؟ وهل أن "العدو" يقبل بهذه اللعبة؟ لقد قامت الديمقراطية الأوروبية (التي كان لها جذور فكرية سابقة) على "المساومة التاريخية" بين الطبقة العاملة والبرجوازية، ولم تكن ممكنة قبل ذلك. فهل يمكن أن نجزم بأن الدولة الصهيونية سوف تقبل بهذا الشكل من الصراع؟ أو هل تقبل الرأسمالية الزاحفة من أجل الاحتلال بذلك؟ أو- كما يتذاكى البعض – نفرض نحن ذلك (طبعاً بعد الاعتراف المكرر بضعفنا)؟

ينطلق لينين من ضرورة ممارسة كل أشكال النضال، بما فيه النضال المسلح. هل تجاوز العالم هذه المرحلة؟ حاول البعض تعميم فكرة أن الرأسمالية أصبحت أكثر حضارية لهذا باتت تميل إلى نشر الحرية والديمقراطية وحل النزاعات بالطرق السلمية. وهذه موجة شكلت "موضة" منذ بداية التسعينات. وكانت موجهة ضد "النظم الدكتاتورية" المتوحشة. لكن هل شهدنا طيلة العقدين الماضيين سوى وحشية الرأسمالية وحروبها

المرعبة؟ وكذلك ألسنا نشهد آلة الحرب الصهيونية؟ هنا أود فقط التركيز على الوحشية، لأن مسألة حماس سوف أتناولها تالياً. حتى في المراكز الإمبريالية نشهد تفاقم الأزمات والبطالة والفقر.

ما أود قوله هنا هو أن الصراع الطبقي هو الصراع الطبقي. أي أنه ليس سلمياً، وإن كان يمكن أن يتخذ هذا الشكل في لحظات وفي بعض الأماكن. والصراع ضد الاحتلال هو صراع مسلح أولاً وأساساً، لأن تحقق الاحتلال يعني ببساطة أن دولة أرسلت جيشها لكي يحتل، أي أنها سيطرت بالقوة. حيث إنَّ النهب والاستغلال يفترضان القوة لمنع التمرد.

وبالتالي فإن هذه "السلمية" هي تمييع للصراع الطبقي أو القومي. وسنلمس بأن "الحس السليم" لدى الطبقة العاملة (وهذا ما كانت تشير الماركسية إليه)، وكل الطبقات الشعبية، كان يهجرها فتتهمش الأحزاب التي تطرحها دون أن تعي السبب، أو دون أن "تغامر" خشية العواقب. وإذا كانت الأهداف التي كانت تطرحها الحركة الشيوعية لم تكن تعبّر عن العمال والفلاحين الفقراء، فإن شكل النضال الذي كانت تتبعه كان يجعل هذه الطبقات تدعم القوى "المغامرة"، لأن الصراع الطبقي هو، عبر حقائقه الواقعية، يتطور إلى طرح ضرورة حسمه. فالصراع الطبقي لا ينتظر "حكمة" و"عقلانية" و"واقعية" الأحزاب، بل يصل إلى لحظة يجب أن يحسم. هذا هو الوضع الذي حكم الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، وكان في أساس سيطرة الأحزاب القومية عبر الجيش. حيث كانت البرجوازية غير معنية بالحسم، بل أنها جزء من سلطة الإقطاع، وكان الشيوعيون ينتظرون تقدم البرجوازية تلك لكي يقدموا الولاء لها. وهنا كان مسار الحركة الشيوعية بعيداً عن مسار الصراع الطبقي، رغم وبسبب تمسكها بـ "النضال المطلبي والديمقراطي" فقط، في وضع كان يفترض التغيير الجذري.

إسرائيل، والأصولية، والصراع في الوطن العربي:

نعود إلى المبتدأ. فما أثار كل هذا الحوار هو الموقف مما يجري في غزة، حيث بدا أن المطلوب هو رفض المقاومة والتمسك بالمفاوضات، وحيث إنَّ إسرائيل أمر واقع لا نقاش فيه. ومن ثم تحميل حركة حماس مسئولية ما يجري لأنها تصرّ على المقاومة، مثل حزب الله، اللذين يخضعان لأجندة إيرانية. وبالتالي تسهم في قتل الأبرياء من الفلسطينيين. وهنا يجري الانطلاق من الموقف المسبق من الأصولية الإسلامية.

النقطة اللافتة هي ما يكرره د. حبيب حول الموقف من الدولة الصهيونية، والذي هو من مكونات "عقل" الحركة الشيوعية العربية. حيث "لم يعد مقبولاً، وفق رأيي، الحديث عن إزالة إسرائيل، فهي دولة قائمة وعضو في الأمم المتحدة، وشعب معترف بوجوده دولياً، وهي حقيقة واقعة بغض النظر عن سياساتها التي يفترض البحث فيها وإدانة الاحتلال والتوسع والعدوان".

هذا موقف "شيوعي" ثابت منذ الاعتراف بقرار التقسيم. ويؤكد د. حبيب بأن الاعتراف بالقرار جاء "في ضوء قرار ستالين بالموافقة على قرار التقسيم"، ويشير إلى تقرير من يوسف سلمان (فهد) بالموافقة عليه، رغم أن رسالة فهد منشورة في أعماله، وهي كما أشرت تصرّ على رفض القرار برغم موافقة ستالين، مع تفهم موقف السوفيت. والنص يقول "أما قضية فلسطين فلم نتوصل إلى أكثر مما توصلتم، عدا شيء واحد هو ذكركم لقومية يهودية في فلسطين، فهذا ربما كان غير صحيح، فكل ما في الأمر أن الاتحاد (السوفيتي) ربما قال بوجوب الأخذ بنظر الاعتبار بضعة مئات الألوف من اليهود الذين سبق وأصبحوا من سكان فلسطين، فهذا لا يعني أنهم قومية ولا يعني عدم الاهتمام بهم. ومع هذا فليست هذه نقطة جوهرية في الموضوع، فموقف الاتحاد جاء نتيجة محتمة للأوضاع والمؤامرات والمشاريع الاستعمارية المنوي تحقيقها في البلاد العربية وفي العالم. فالمهم في الموضوع هو وجوب إلغاء الانتداب وجلاء الجيوش الأجنبية عن فلسطين وتشكيل دولة ديمقراطية مستقلة كحل صحيح للقضية. ومن واجبنا أن نعمل لهذا حتى الأخير، ولكن إذا لا يمكن ذلك بسبب موقف رجال الحكومات العربية ومؤامراتهم مع الجهات الاستعمارية فهذا لا يعني أننا نفضل حلاً آخر على الحل الصحيح" (والنص موجود في بعض طبعات كتابات الرفيق فهد ومشطوب من بعضها، ولقد استندت كذلك إلى النص الذي أورده سالم عبيد النعمان "الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد"، دار

المدى 2007، ص 251).

هنا لا بد من أن نشير إلى أن موقف كل الحركة الشيوعية العربية كان ضد قيام دولة صهيونية، ومع قيام دولة ديمقراطية فلسطينية واحدة، إلى اللحظة التي صدرت فيها موافقة الاتحاد السوفيتي على قرار التقسيم، حيث وافق البعض بسرعة شديدة، ورفض البعض ثم أجبر على الموافقة، لكن كل الحركة الشيوعية أصبحت تنطلق من "بديهية" وجود الدولة الصهيونية، ومن حقها في الوجود. وبات شعار إزالتها "لا يعبّر عن سياسة واقعية وعقلانية، بل يعبّر عن رغبة ووهم لا غير" كما يشير د. حبيب. هل أثبت الواقع أنها بديهية؟ إذن، لماذا كل هذه الثورات التي خاضها الشعب الفلسطيني؟ ولماذا ارتبطت كل التغيرات التي جرت في الوطن العربي بالقضية الفلسطينية؟ ولماذا لا زالت هناك قضية اسمها القضية الفلسطينية؟ هل هي اختراع، حيث كان يجب أن نقبل بالنتائج التي نتجت عن "المؤامرات الاستعمارية"، والتي شاركت فيها النظم العربية، وبالتالي أن نتخلى عن جزء مهم من فلسطين، ونقبل بتوطين اللاجئين؟

فيما يطرح د. حبيب مستويات من القضايا، فهل علينا كماركسيين أن نقبل بالواقع الذي رسمته الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى ضوء انتصارها، وحتى لو كان بموافقة الاتحاد السوفيتي؟ أم هل أن وجود الدولة الصهيونية و"الشعب اليهودي" والاعتراف الدولي بهما، وكون الدولة أصبحت عضواً في الأمم المتحدة يعطي الشرعية التاريخية لها، وبالتالي يحرّم علينا المطالبة بكل فلسطين؟ أم لأن ميزان القوى لا يسمح؟

سنلمس هنا بأن الإقرار هذا نابع من كل هذه المسائل. فالاتحاد السوفيتي كان ينطلق من حدود اتفاق يالطا حيث أقر للدول الإمبريالية بالسيطرة على المنطقة العربية، وكانت سياسته تنطلق من إعادة بناء ما دمرته الحرب، وبالتالي يمكن القول إنّه كان يناور ويكسب الوقت. لكن لماذا يتحول هذا التكتيك إلى سياسة دائمة، وتبحث عن أسس نظرية تشرعنها؟ بعد ستالين انتقل الاتحاد السوفيتي من الصراع إلى "التعايش السلمي"، لكنه كان يدعم الحركات المناهضة للإمبريالية، ويستفيد من التناقضات العالمية، دون أن يتورط في حرب. وكان في كثير من الأحيان يحاول كبح حركات التحرر في إطار المساومات مع الدول الإمبريالية. لكنه في الوطن العربي ظل محافظاً على نتائج اتفاق يالطا، لهذا ظل مصرّاً على وجود الدولة الصهيونية، وعلى عدم استلام الأحزاب الشيوعية السلطة في أيٍّ من البلدان العربية. هذه سياساته، لكن لماذا انساقت الحركة الشيوعية

العربية وراء هذه السياسة؟

سأشير أولاً إلى أن "الوعي الماركسي" تراكب مع هذه السياسة، وأصبح مبرراً لها، لهذا لم يكن ماركسياً. وبالتالي بات فن السياسة هو فن التكتيك في إطار ميزان القوى القائم. والماركسية المتداولة هي المحلل الشرعي لهذه السياسة. والتي كانت تنطلق من رفض التغيير و"النضال" من أجل الحصول على مطالب "صغيرة" لم تتحقق أبداً. وهو الأمر الذي توضح في رفض منهجيتها المادية الجدلية واستمرار "التمسك" بالمنطق الصوري. ولكي أكون دقيقاً فقد كانت كذلك منذ بدء الهيمنة الستالينية على الحركة أواسط ثلاثينيات القرن العشرين، وبالتالي بدء التحكم في سياسات الأحزاب في مختلف بلدان العالم. لهذا بدا أن مركز القرار هو موسكو وليس أيّاً من العواصم العربية، وأن السياسة السوفيتية هي التي يجب أن تردد ويُلتزم بها. الأمر الذي كرّس الوعي بأبدية هذه السياسة، التي باتت هي الممارسة اليومية لهذه الحركة. وكان الواقع الشعبي هو الذي يفرض عليها أن تغيّر قليلاً لتعود إلى سابق عهدها بعد إذٍ. وهنا أقول بأن ما قاله د. حبيب هو تكرار لموقف "تاريخي" لم تغير الأحداث منه شيئاً، ولم يفضِ تغير العالم إلى تجاوزه. وكذلك لم يفضِ توضح المرامي الصهيونية، وذاك الربط بين الصهيونية والإمبريالية الأميركية، إلى فهم أعمق بالموضوع، وبالتالي إلى سياسة أخرى.

الآن، هل يجب على الماركسي أن يقرّ باحتلال استيطاني مهما كان السبب، خصوصاً أنه تحقق على حساب شعب آخر؟ وخصوصاً كذلك أنه لم يكن يعبّر عن حل لمشكلة "شعب"، وإن جرى القول بذلك؟ وبالتالي خصوصاً أنه أتى في سياق مشروع إمبريالي للسيطرة والنهب والاستغلال؟

هل يجب على الماركسي أن يقرّ بالحق النهائي في الوجود السياسي لهذا التكوين الاستيطاني على حساب شعب آخر، وفي سياق دور إمبريالي؟

لقد فرض ميزان القوى العالمي نهاية الحرب الثانية وجود هذا الكيان بعد أن كان الاستعمار الإنجليزي قد مهّد الطريق طيلة ثلاثين عاماً من احتلاله فلسطين. فهل يمكن أن يتحول هذا الوضع إلى حق طبيعي؟

إن النظر إلى الدولة الصهيونية يجب أن ينطلق من مستويين، الأول: هو أن فلسطين هي تاريخياً جزء من الوطن العربي، وبالتالي فإنها أرض لشعب كان يطمح لأن يكون جزءاً من دولة عربية. وهذا الشعب لم يفنَ بعد، ولا زال يطالب بأن يتحرر في فلسطين. هل من حقه ذلك؟ نعم، هنا يجب أن ننطلق من وجود الشعب، ومن مطامحه. والثاني: إن المشروع

الصهيوني جاء في إطار سياسة استعمارية رأسمالية من أجل السيطرة على الوطن العربي، وبالتالي فهو أداة إمبريالية مهما كانت مبررات وجوده. والماركسية تقود الشعوب من أجل تحقيق حريتها، كما أنها ترفض كل الحلول الرأسمالية من الأساس، وخصوصاً إذا قامت على أنقاض شعب. لهذا فإنَّ تجاهل هذه الأوليات الماركسية بأي حجة كانت يعني النظر من خارجها وليس وفق منطقها وأسسها، وأساسياتها.

هنا، المسألة تتعلق بالوطن، والماركسية تدعو إلى التحرر الوطني، ولقد لعبت دوراً مهماً خلال القرن العشرين في هذا المجال. وتتعلق بالموقف من الرأسمالية كنمط وكسياسات، والماركسية ليس ممكناً لها أن تكون إلا ضد الرأسمالية وسياساتها. إنها تؤسس النقيض للرأسمالية، وتناضل من أجل تحققه على أنقاضها. وكل الميول "الماركسية" التي تكيفت مع الرأسمالية انتهت كجزء منها، مثل الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية. إن أي تخل، ولو مؤقت، عن الصراع ضد الرأسمالية يعني التكيف معها، والتحول إلى صفوفها. هذه هي الخبرة التاريخية على الأقل.

وإذا كان الاتحاد السوفيتي قد قبل بالمعادلة التي نتجت عن الحرب الثانية، ودخل الحرب الباردة على أساسها، فإن الشعوب غير ملزمة بأن تقبل بها، وأن تكرسها كحل "تاريخي" ونهائي. لقد فُرضت على الشعوب نتيجة ضعفها، لكن بعضها قاوم وانتصر، وبعضها عجز عن ذلك، ولا زال عاجزاً. وهنا يمكن العودة إلى لمس الفارق، حيث انتصرت الشعوب التي قرر شيوعيوها أن يخوضوا معركة الاستقلال والتحرر، وفشلت الشعوب التي قرر شيوعيوها أن عليهم القبول بتلك المعادلة التي رسمت للعالم. سوى بعض الشعوب التي انتصرت فيها حركات تحرر وطني.

من هذا المنطلق يجب ألا نكرس ما فرضه الاستعمار ورعته الإمبريالية، وبالتالي نسعى لتغيير موازين القوى التي سمحت بتحقيق ذلك. وهنا عادة ما يطرح الموقف من اليهود، لأن القول بإنهاء الدولة الصهيونية يستجرّ بعض اللغط حول الموقف من المستوطنين، وخصوصاً الذين ولدوا في فلسطين. الماركسية هنا تقدم حلاً ديمقراطياً ولا تميل إلى التعامل بالمثل، رغم كل المآسي التي ولّدها الوجود الصهيوني للشعب الفلسطيني، ولمجمل المنطقة. وبالتالي تقرر الانطلاق من حقهم في البقاء في إطار دولة عربية، وانطلاقاً من إعادة الحقوق للشعب الأصلي. أكثر من ذلك يجب أن تطرح إشراكهم في النضال من أجل إنهاء هذه الدولة، وهناك عناصر كثيرة تساعد على ذلك (النظرة الطبقية، والأساس القومي، والأفق الإنساني). وبالتالي فإن

المسألة تتعلق بإنهاء دولة هي أداة للرأسمال الإمبريالي، وليس إنهاء البشر الذين يمكن التعايش معهم في إطار صيغة جديدة كما أشرت.

لكن هروباً من هذا النقاش يجري القفز إلى ميزان القوى. هذا ما أشرنا إليه قبلاً، لأن تقرير مبدأ الصراع انطلاقاً من رفض الواقع القائم يفضي، أو يجب أن يفضي لدى الماركسيين إلى تطوير القوى بما يسمح بتغيير ميزان القوى، والانتصار. وبالتالي يجب النظر ليس لما هو قائم الآن فقط، بل لما يجب أن يكون في المستقبل. وهذا كما أشرت لا يلغي الرؤية الأساسية، ولا يفرض القبول بالواقع القائم. إن اختلال ميزان القوى لا يفرض التنازل عن حقوق، ولا يجعل الخوف من "جبروت" الإمبريالية الضحية يقبل بمصيره.

لقد أوجدت الرأسمالية الدولة الصهيونية في سياق رؤيتها لتحقيق مصالحها في الوطن العربي، وبات علينا أن ننظر لهذه الدولة من منظور صراعنا مع الرأسمالية. لهذا لماذا لم يعد مقبولاً الحديث عن إزالة الدولة الصهيونية؟ إن الصراع مع الإمبريالية يفترض الصراع مع أداتها، وليس من الممكن تحقيق التطور العربي العام دون ذلك. هل تشكلت في أمة خلال هذا الزمن القصير من وجودها؟ لا تتشكل الأمم بهذه الطريقة المصنعة، وليس من الممكن تجاهل أن الأمم تشكلت وفق صيرورة تاريخية طويلة، وفي وضع طبيعي، وليس عبر السيطرة على أرض شعب آخر، وفي الصراع المستمر معه. هذه المسألة تدفعنا إلى القول بأن النظرة التي سادت، ولا زالت، لدى الحركة الشيوعية من مسألة الأمة ومن المسألة القومية تحتاج إلى نقد جدي، لأن النزعة الكوزموبوليتية هي التي حكمت هؤلاء تحت مسمى الأممية. وكان سهلاً عليها الإقرار بوجود الأمة وبنفيها وفق التعريف ذاته الذي قال به ستالين. وحين يتشكل تجمع سكاني استيطاني ليس من السهل أن يتحول إلى أمة، خصوصاً أن وجوده قام على نفي شعب آخر، وهو الأمر الذي يفرض استمرار الصراع. وهذه المسألة هي التي تجعل القيادات الصهيونية، والنخبة الحاكمة، تعمل من أجل استمرار التوتر والصراع لكي تضمن اللحمة الضرورية لاستمرار الكيان، حيث دون ذلك يمكن أن يتفكك، ويذوب في المحيط العربي، خصوصاً وأن جزءًا كبيراً من هؤلاء هم عرب يدينون بالديانة اليهودية.

في المقابل لا يجوز أن نتجاهل الشعب الأصلي، الذي طرد جزء مهم منه، وبقي الجزء الآخر تحت الاحتلال بشكليه: في الأرض المحتلة سنة 1948 والأرض المحتلة سنة 1967. لقد كان واضحاً رفض هذا الشعب

للمصير الذي تعرض له، لهذا دعم الأحزاب القومية التي كانت تطرح مسألة تحرير فلسطين، ولم يدعم مواقف الحزب الشيوعي الذي حوّل اسمه من عصبة التحرر الوطني إلى الحزب الشيوعي الأردني. ثم وقف مع المقاومة الفلسطينية وهمّش الحزب الشيوعي. لم يفعل ذلك نتيجة هوس قومي، أو تعصب وطني، بل من أجل الاستقلال والعودة. وكانت التحولات في الوطن العربي كفيلة بأن تغيّر ميزان القوى، حيث وجدت من الدعم الشعبي الكثيرَ، لكن هنا يجب النظر إلى القوى التي قادت هذه التحولات. والتي مثلت فئات وسطى ريفية في الغالب (ولهذا التحديد معنى فيما يتعلق بالرؤية و"العقل" والمصالح)، التي اتسمت بنزق البرجوازية الصغيرة وميلها إلى قطف الثمار سريعاً. وهو الأمر الذي جعل موجة المد التحرري تنتكس بعد وصول هذه القوى إلى السلطة، وبعد أن امتلكت المقاومة الفلسطينية بعض القوة والدعم.

في هذه الوضعية يمكن أن ندقق، حيث كان يمكن تغيير ميزان القوى. وسبب أن هذه الفئات هي التي تصدرت هو موقف الحركة الشيوعية ذاتها، التي عاندت رؤية الواقع فأصرت على موقفها من الوجود الصهيوني. حيث كان الوحيد الذي يمكنه أن يحقق تغييراً في موازين القوى وفي مجمل الوضع هو دور الشيوعيين (كما في الصين والفيتنام و...ألخ). ونشير هنا إلى أن موقف الشيوعيين كان مشككاً في النظم الجديدة، لكنه سرعان ما التحق بها من موقع ذيلي. وكان رافضاً للمقاومة الفلسطينية، وكان يغدق عليها شتى التهم كما يفعل اليوم مع حماس.

بمعنى أن الأساس الذي يجب التفكير فيه هو لماذا قادت هذه القوى وليس الشيوعيين؟ أشرت إلى الفكرة العامة التي حكمتهم، ولهذا لم يفكروا في تغيير موازين القوى عبر الصراع مع النظم التابعة، كما مع الدولة الصهيونية. رغم أن الوضع الجماهيري كان يسمح بذلك.

عن حماس:

لست معنياً هنا بتكرار موقفي الذي كتبته بعد نجاح حماس في الانتخابات بدعم شعبي كبير. وأشير إلى أنني أدافع عن المقاومة ضد الدولة الصهيونية مهما يكن من قام بها، رغم موقفي الواضح من هذه القوى. فالمقاومة هي الرد الطبيعي على الوجود الصهيوني، والوجود الإمبريالي الأميركي كما في العراق، ولا خيار غير ذلك لمن يريد أن يتواشج مع الطبقات الشعبية، ويسعى إلى تحقيق مصالحها. حيث إنَّ الوجود الصهيوني هو السبب الذي يفرض في الواقع نشوء المقاومة، بغض النظر عن مدى نضجها، والسياسات التي تحكم القوى التي تقودها.

لكن أن تصبح هي السبب في المجازر الصهيونية فهذا أمر يحتاج إلى دقة فهم. وهو يشير إلى العجز عن لحظ السبب، وبالتالي تجاهل أبسط مبادئ المنطق. لأن المقاومة هي النتاج الطبيعي لوجود الاحتلال، ليس في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط بل في كل فلسطين. إلا إذا بات المنطق يفرض أن تقبل الضحية بإملاءات جلادها، وهذا وضع يمكن أن يقبله "مثقف" لكن أن يقبله شعب بأكمله فهذا ما لم نلمس أنه تحقق في كل مجرى التاريخ. لقد التزمت حماس بوقف إطلاق النار ستة أشهر لكن الجيش الصهيوني قتل منها العشرات. ولقد حاولت التفاوض من أجل هدنة طويلة رفضتها القيادة الصهيونية. وبالتالي فإن المشكلة ليست في تعنت حماس بل فيما تريد الدولة الصهيونية. حماس تريد التفاوض، وقبلت بدولة على الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن ليس في وارد الدولة الصهيونية قبول ذلك الآن، لأنه ليس من دولة في الضفة وغزة وفق التصور الصهيوني. وهذا ما توضحه تنازلات أبو مازن، واستمراره في مفاوضات يقول هو إنَّها لن تفضي إلى شيء، وإنها عبثية. وهو ما يوضح بأن كل السياسة التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية وكل الفصائل فيها طيلة أكثر من ثلاثين سنة كانت تقوم على خطأ كبير، يتعلق بفهم وضع الدولة الصهيونية وطبيعتها وموقعها في المشروع الإمبريالي.

ونتيجة فشل هذه السياسة، التي ظلت تحكم كل المنظمات الفلسطينية تحولت حماس من هامش منبوذ إلى قوة أولى. حيث لعبت بالشعارات فأكدت على المقاومة المسلحة (التي كانت من نتاج حركة فتح وباقي المنظمات قبل ذلك)، وعلى "إزالة دولة إسرائيل"، طبعاً وفق تحليلي لخدمة هدف "عقائدي أصولي". لكن هذين الشعارين هما ما يحس بهما الشعب الفلسطيني، ويعبرا عن مطامحه. وهو الأمر الذي جعله ينتخب

"حماس" في انتخابات ديمقراطية (يرفض نتائجها كل الذين يدعون الدفاع عن الديمقراطية). وبالتالي فإن كشف سياسات حماس لا تكون في كيل التهم لها، وتوهم تبعيتها لإيران (رغم أن أصوليتها تمنعها من ذلك، لأنها تمتلك وعياً وهابياً كذلك). بل تكون عبر موقف صحيح من الصراع ضد الدولة الصهيونية يتلمس واقع الشعب الفلسطيني. حينها سوف تتهمش حماس وتضمحل. وهنا يجب أن يكون واضحاً بأن المقاومة هي شكل النضال الذي لا يرى الشعب غيره في الوضع الذي هو فيه. وإذا كانت القوى التي تمارسه أصولية أو لا تتبع سياسة صحيحة فإن الأولى ليس رفض المقاومة بل اتباع طريق المقاومة من قبل اليسار الماركسي، ووفق سياسات أكثر صحة. إن المقاومة هي النتاج الطبيعي لوجود الدولة الصهيونية، هذا أساس يضل من لا يتمسك به، كما حدث مع كل منظمة التحرير الفلسطينية، ومع منظماتها فرادى.

وبالتالي فبدل كيل كل هذه التهم، وكل سيل الهجوم على حماس والمقاومة، يجب أن نعبّر نحن الشيوعيين عن واقع الشعب، وعن مطامحه. حينها لن نحتاج إلى كل هذا السيل من المقالات ضد حماس. المسألة تتحدد إذن، في الموقف من القضية الفلسطينية، بعد ذلك يمكن أن يتقبل الشعب كل النقد والهجوم على حماس وفتح والحركة القومية. أما ونحن نكرر ما يعمم في سياق أيديولوجيا الليبرالية الجديدة، وفي أفق سياساتها، فلسوف نتهمش أكثر، ونبعد إلى منافٍ أبعد.

الصديق د. كاظم حبيب، آسف على طول الرد، وآسف على النقد، كما على ربط موقفك من قضية مباشرة بتاريخ طويل يتعلق بسياسات الحركة الشيوعية في الوطن العربي، لكن أظن أن "الظروف الواقعية، و"العقلانية" تفترضان التوقف ملياً أمام تجربة الحركة الشيوعية لمناقشة أسباب فشلها، وتحولها إلى ذيل لقوى باتت تصب جام غضبها عليها لأنها طردتها. وميل الطبقات الشعبية إلى الالتفاف وراء قوى تقول عنها إنَّها أصولية وقومية يمينية متطرفة. ويفكر آخرون أنها شوفينية ومتعصبة. الأولى السؤال لماذا هذه هي التي تتصدر، ولماذا لم يفكر الشيوعيون في أزماتهم، وتناقضهم مع مصالح العمال والفلاحين الفقراء، هذه الطبقات التي هي مرتكزهم كما يجري الافتراض؟

لقد أوضحت سوء فهم الماركسية، كما سوء تحديد الدور والمراهنة على تطور مستحيل لأنه لا يمتلك الطبقة التي تحمله. وأيضاً المواقف الخاطئة من فلسطين إلى الموقف من التطور في الوطن العربي. هذه كلها

هي سبب تصدر تلك القوى، وفي الوقت ذاته فشل مشاريعها.

(2)

حوار في المبادئ مرة أخرى

(من أجل توضيح الاختلافات)

أنهى د. كاظم حبيب رده على ما كتبت بالقول "هذه الحلقة هي الأخيرة والتي تنهي نقاشي المباشر مع السيد سلامة كيلة ولن أعود إليه، بعد أن وضح كل منا موقفه". إذن أعتذر له عن ميلي لاستمرار الحوار، حيث إنَّني أرى أن هناك العديد من القضايا التي تحتاج إلى توضيح أكثر، ونقاش أوفى. وبالتالي من حقه أن يرد أو لا يرد. وأوضح ابتداءً أن الهدف لا يكمن في "تسجيل نقاط" بل إنَّني أعتقد بأن الحوار هو الذي يبلور الأفكار، لأنه يوضحها أولاً، لهذا لا أميل إلى "تجاور وجهات النظر" بل إلى تصارعها. والمسائل المطروحة ليست مسائل عابرة بل تشكل سياسة أحزاب، وبالتالي تحكم نشاطها، وليس من الممكن تحديد أخطاء هذه الأحزاب دون نقاشها. كما لا يمكن تجاوز "الأخطاء" التي وقعت فيها دون تحديدها بدقة. وهو الأمر الذي يسمح ببلورة رؤية جديدة تنطلق من التجربة كما تنطلق من متغيرات الواقع.

ولا شك في أنني لمست في رد د. حبيب ما يوجب استمرار الحوار، وخصوصاً حينما تُطرح أفكار "متناقضة". ولهذا أعتذر لأنني أثقل عليه.

حول الماركسية، وحول لينين وستالين:

للماركسية مرجعية طبعاً:

حين الحديث عن الماركسية بشكل عام لا يبدو أن هناك خلافاً، لكن تبدو المسائل أعقد حينما يجري تحديد المواقف والسياسات. لهذا أوافق على أن الماركسية هي "منهج علمي يُستخدم لفهم الواقع من خلال تحليله واستيعاب حركة التاريخ والقوانين الموضوعية الفاعلة واتجاهات التطور واستخلاص النهج الذي يساعد المناضلين على العمل لتغيير ذلك الواقع". لكن هذا التحديد العام يفتح على اختلافات بيّنة في الرؤى والمواقف. هنا يطرح السؤال: لماذا؟ هذه مسألة تحتاج إلى تدقيق، وربما تكون مرتبطة بالفصام ما بين "النظري" والواقعي. أي بين التحديد العام للماركسية وبين المقدرة على تمثلها، وبالتالي تحويلها إلى منهجية في تحليل الواقع، أو تكرار هذه الصيغة العامة دون مقدرة على تمثل الجدل المادي، وبالتالي استمرار سيادة المنطق الصوري.

من هذه الزاوية أرى أن إشارات د. حبيب إلى أنه "لا يجوز احتكار

الماركسية"، وأنه "ليست هناك مرجعية معينة في هذا الصدد"، تستلزم النقاش. حيث إنَّ الماركسية ليست نظرية مجردة، ولا هي أداة في البحث الأكاديمي (رغم أهمية هذه المسألة)، بل هي أداة منهجية لتأسيس رؤية طبقة في نضالها من أجل انتصارها، هي الطبقة العاملة. لهذا فقد أسرع وصنّفني بأنني لست ماركسياً بل أحمل الفكر القومي، وبالتالي وضعني خارج رؤية الطبقة العاملة في صف البرجوازية الصغيرة. وبالتالي لنتجاوز "الحساسيات الشخصية"، ونناقش انطلاقاً من أن كلاً منا يعتقد بأن رؤيته هي الصحيحة، وأنه الماركسي، دون أن يعني ذلك -على الأقل من قبلي- تجريد الآخر من ماركسيته، لأنني كما أشرت في الرد السابق لا أرى بأن المسألة هي مسألة "وضع في صف"، بل أنه حتى الماركسي يمكن أن يكون لا ماركسياً في بعض التحليلات والمواقف، ويمكن ألا يكون ماركسياً بالمرة. لهذا ينصبّ النقاش على ماركسية التحليلات وليس على أي شيء آخر، وعلى ماركسية المواقف وليس على كون الشخص ماركسياً أو غير ماركسي. فربما يكون الشخص ماركسياً لكنه يخطئ في تحليلٍ أو موقفٍ أو سياسة. وإلا لماذا نقول بأن ماركس ليس نبياً، وبالتالي فهو يخطئ، وأن لينين كذلك يمكن أن يخطّأ، وكل الماركسيين الآخرين. لقد تناقض لينين مع بليخانوف في مجمل السياسة التي يجب أن يتبعها حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي، لكنه كان يصرّ على ضرورة قراءة كل كتاباته الفلسفية لأنه ليس ماركسياً من لا يقرؤها كما أشار.

وبالتالي في التحديد مستويان، الأول ينطلق من أنه يمكن لكل ماركسي أن يخطئ التحليل، وبالتالي يتجاوز الماركسية فيه، سواء نتيجة خطأ معرفي أو نتيجة ميل طبقي. والثاني ينطلق من أنه يمكن أن لا يستطيع الشخص امتلاك المنهجية الماركسية ويبقى على منهجيته الصورية، وبالتالي يطرح تصوراً لا يعبّر عن الطبقة العاملة، وهنا لا يكون ماركسياً.

هنا يجب أن نتوقف عند أن "ليست هناك مرجعية" في الماركسية. ليس من فكر لا مرجعية له، لكن الفارق يكمن في طبيعة المرجعية ذاتها. وإلا لن يكون ممكناً التمييز بين فكر وآخر. وكون الماركسية ليست نظرية مجردة بل تستلزم تحوّلها إلى رؤية لطبقة، إلى أيديولوجية طبقة هي الطبقة العاملة، تكون هناك مرجعية منهجية عامة هي الجدل المادي، الذي يفرض تجاوز المنطق الصوري، أو الوضعية، وبناء تحليل الواقع على أساسه. وهنا تصبح قوانين الجدل هي المرجعية لضمان اتساق التحليل وعلميته. ثم هناك الرؤية الطبقية ومدى تعبيرها عن مصلحة هذه الطبقة بالمعنى العام

التاريخي وبالمعنى المحدد الظرفي. وربما يكون هناك تداخل بين المسألتين، وهنا يمكن تصنيف الذين لا ينطلقون من المنهجية الماركسية ولا يطرحون مصالح الطبقة خارج الماركسية بغض النظر عن ادعائهم.

فمثلاً يشمل الجدل المادي مفهوم التناقض، وبالتالي إذا لم نحدد مجمل التناقضات في الواقع المعيّن، وما هو التناقض الرئيسي فيها وما هي التناقضات الثانوية، وكيف يحل التناقض الرئيسي، وكيف تحل التناقضات الثانوية، نكون بعيدين عن الانطلاق من الجدل المادي، وربما نميل إلى تحديد صوري لتناقض ما نعطيه الأولوية. ومثال العراق واضح في هذا المجال، حيث كيف يمكن أن نحدد التناقضات؟ طبعاً الآن وليس زمن الدكتاتورية؟ أليس الاحتلال الإمبريالي الأميركي هو الذي يؤسس لكل الوضع العراقي القائم؟ وبالتالي يكون التناقض الرئيسي مع الاحتلال، وهذا منطق عام مارسه الماركسيون منذ زمن بعيد. وبالتالي كيف يمكن أن نحل هذا التناقض؟ أليست المقاومة هي الشكل الرئيسي في هذه الحالة؟ هذه مسائل عامة إجاباتها واضحة في تاريخ الماركسية، ولم تتغيّر لأن الحالة ذاتها تتكرر. ثم كيف ننظر إلى القوى الأصولية، في السلطة وفي "المقاومة"؟ هل أن "الإرهاب" هو الخطر الرئيسي؟ وهل نتشارك مع قوى طائفية في الحكم، وتحت الاحتلال؟ هذه المسائل أظن بأن الإجابات عليها في العراق ليست منطلقة من الجدل المادي، بل من رؤى بعيدة عنه. وبالتالي كيف نحدد الموقف من الحزب الشيوعي العراقي على ضوء ذلك؟

هذا التحديد ينطلق من المنهجية وليس من "ميزان القوى"، ويلعب ميزان القوى دوراً في تحديد الخطوات العملية فقط، وهذا ما سوف أتناوله حين مناقشة مسألة أن "السياسة هي فن الممكن".

وبالتالي في النظر إلى الماركسية هناك ما هو "ذاتي" وهناك ما هو موضوعي. بمعنى أنه يمكن أن يُطرح الرأي والرأي الآخر، وأن يعتقد كل طرف بأنه يطرح وجهة نظر فقط، بحيادية طبقية تامة. لكن كل شخص لا يطرح رأياً لا يعتقد في صحته، وبالتالي خطأ الرأي الآخر، ولو نسبياً. وكان يمكن أن تبقى المسألة عند هذه الحدود، لكن المسائل المطروحة ليست أفكاراً في قضايا تاريخية يمكن أن تبقى مجال حوار طويل دون ادعاء صحة أو خطأ أي منها، فلسنا في مجال بحث أكاديمي يخص التاريخ أو الاقتصاد، أو ..ألخ، بل هي مسائل تخص صراعاً طبقياً واقعياً، تخص سياسات أحزاب وأدوارها، وبالتالي فإن انتصار أي منها يعني إما النصر لطبقة أو الهزيمة، إما الفشل أو النجاح. وهنا يبدأ الميل لتحويل الفكرة

"الذاتية" إلى حقيقة موضوعية، وبالتالي نفي الفكرة الأخرى. وهذا هو الصراع الفكري الذي أصرّت الماركسية على ممارسته.

من هذا المنطلق أكمل الحوار مع د. حبيب.

إما الرأسمالية أو الاشتراكية:

النقطة الأخرى التي تستوجب الحوار هي مسألة "التقويل"، حيث إنَّ د. حبيب ينطلق في رده على ما كتبت من أن البديل الذي أقول به رفضاً للرأسمالية هو الاشتراكية، رغم أنه "يكتشف" بأنني لا أطرح "مباشرة" بناء الاشتراكية في المرحلة الراهنة، بل تبنيها. فيظل ينطلق من رفض الاشتراكية لأن "شروط البلاد غير مؤهلة للاشتراكية"، حيث إنَّ "سيرورة المجتمع لا تخضع للرغبات"، بل إنَّ "لها قوانينها الموضوعية". وبالتالي يحصر النقاش في هذه الـ: إما، أو، رغم أنني أوضحت تفصيلاً بأنني لا أخضع لهذه الـ: إما، أو. وكنت أركز على أن الخلاف ليس هنا بل في تحديد الطبقة التي يجب أن تقود النضال من أجل تحقيق المهمات الديمقراطية.

هذا النقاش يؤشر إلى مسألة منهجية إشكالية، حيث توضع المسائل في ثنائيات دائماً، وحيث ليس من الممكن أن نرى مسألة إلا ونستحضر "نقيضها". حتى لو حلفنا كل الأيمان بأننا لا نرغب في هذا الاستحضار. لهذا بدوت مع د. حبيب أنني أطرح الاشتراكية الآن وهنا، رغم ملاحظته التي لم تدخل في متن النقاش، وإلا كان كفّ عن التركيز علة الظروف الموضوعية التي لا تسمح بتحقيق الاشتراكية، لأنني متوافق معه في ذلك. لكنني أبدو مع الذين يطرحون الاشتراكية داعياً للرأسمالية وفق ما يريد د. حبيب. ولو كان اضطلع على الحوارات العديدة على موقع الحوار المتمدن لكان اعتبر أنه في صفي وليس في أي مكان آخر (يمكن العودة مثلاً للحوار مع عصام شكري، وأيضاً مع عادل سمارة). إذن، أين أنا بالضبط؟ أو بالأساس لماذا هذا التصنيف المتناقض، حيث أبدو من قبل الذين يطرحون الاشتراكية كهدف راهن رأسمالياً، وأبدو لمن يطرحون الرأسمالية كهدف راهن اشتراكياً؟

أوضح طبعاً أنني اشتراكي دون لبس، وأنطلق من الماركسية، وأسعى لانتصار الاشتراكية. فهذه مسائل لا أتردد فيها. لكن أظن بأن هناك إشكالية منهجية تحكم هذا وذاك، لأن المسألة بالنسبة لهما هي: إما، أو، وليس من خيار ثالث. وهنا بالضبط نلمس المنطق الصوري واضحاً. بالمعنى العام طبعاً هناك الرأسمالية وهناك الاشتراكية، وليس من وسط بينهما. لكن هذا التحديد صوري، لأنَّ الواقع أغنى من هذه الثنائية، وهذا ما لا يحله سوى الجدل المادي، الذي لا يكتفي بالتحديد الصوري، بالشكل، بل يغوص عميقاً في الواقع، ليفكك معنى الرأسمالية، ومعنى الاشتراكية، وليرى الطبقات ويرى كذلك المهمات، ولماذا ارتبطت هذه المهمة بهذه الطبقة؟ وهل هي في

"رباط أبدي" أم أن الظرف الموضوعي فرض هذا الربط، وبالتالي يمكن أن تحملها طبقة أخرى؟ أو هل ستبقى الطبقة التي حملتها في لحظة معنية بحملها إلى الأبد؟ وبالتالي يصبح لدينا مستويات متقاطعة ومتنافرة معاً، مستوى المهمات التي يفرضها الظرف الموضوعي، والتي لا تطور دون تحقيقها. ومستوى الطبقة التي تتقاطع مصالحها مع تحقيق هذه المهمات أو لا تتقاطع. ودون هذا التمييز لن يفهم الموقف الذي طرحه لينين، وبات هو خيار التطور، والذي أقول به. حيث سيبدو أن في قعر المنطق الصوري هذا تلمس حسياً لا يستطيع أن يرى مثلاً تحقيق الوحدة القومية، أو بناء الصناعة، أو التحديث، إلا ملتصقة بالبرجوازية. وبالتالي لا يتخيل بأن هذه البرجوازية يمكن أن تتخلى عن تحقيق هذه المهمات. وأيضاً من "الجريمة" أن تفكر الطبقة العاملة في تحقيقها قبل أن تفكر ببناء الاشتراكية. أكثر ما يقال هو أن تتساعد كل الطبقات في تحقيقها في إطار رأسمالي كما يطرح د. حبيب، وهو ما سوف أناقشه تالياً.

هنا تعقيد الواقع غائب، غير ملموس، مجهول، نتيجة كون المنطق الصوري هو الحاكم. المنطق الصوري لا يستطيع أن يؤسس لوعي مجمل التكوين لأنه يظل في الأشكال. لهذا لا من خيار سوى الرأسمالية أو الاشتراكية. وهذا يقتضي أن يتوهم كل طرف سياسة لم تفض إلا إلى الفشل، لأنها ليست مبنية على وعي الواقع بل قامت على مسبقات ذهنية لا تستطيع تضمن كل تعقيد الواقع.

إذن، ليس بديل الرأسمالية راهناً هو الاشتراكية، لكن ليست الرأسمالية هي ما هو راهن، لقد باتت من الماضي ويجب تجاوزها.

لينين وستالين:

هذه الدعوة لتحقيق الاشتراكية يحمّل لينين مسئوليتها، حيث حين وصل البلاشفة إلى السلطة طرح لينين بناء الدولة الاشتراكية، "وكان في هذا مخطئاً ومتسرعاً"، رغم أنه كان يقول باستحالة ذلك قبلئذ. ورغم أنه أدرك سنة 1920 الأخطاء التي ارتكبها فطرح سياسة النيب "والذي أدرك فيها أهمية عدم قفز المراحل وحرقها، بل لا بد من إنجاز مهمات الثورة الديمقراطية بقيادة الحزب الشيوعي".

ورغم الارتباك في تحديد سياسة لينين إلا أن النتيجة التي توصل إليها د. حبيب هي أن لينين أدرك أهمية إنجاز المهمات الديمقراطية بقيادة الحزب الشيوعي. هنا مفصل كل الخلاف، حيث إنَّ هذه الصيغة لا تعني تحقيق الاشتراكية لأن الواقع لا يحتمل ذلك، لكنها تشير إلى أن المهمات

الديمقراطية يجب أن يحققها الحزب الشيوعي. وعلى فكرة هذه هي فكرة لينين منذ البدء، والتي يُتهم بأنه عبرها قد "روسن" الفكر الماركسي، والخلل الذي ارتكبه بتصديره إلى العالم كله.

لكنه يعود ليؤكد على النقد الأساس للينين، الذي تصور وأغلب قيادة الحزب "قرب نهاية الرأسمالية وقرب إمكانية بناء الاشتراكية"، والذي عده هروباً إلى الأمام "بكل معنى الكلمة". ماذا طرح لينين إذن؟ بناء الاشتراكية أو تحقيق الحزب الشيوعي لمهمات ديمقراطية؟ يجزم د. حبيب بأن اتجاه المدرسة اللينينية الذي كان يهيمن على الأحزاب الشيوعية كان يقول ببناء الاشتراكية في بلد متخلف. هل كان طرح الحزب الشيوعي العراقي، ومجمل الحركة الشيوعية العربية يدعو إلى تحقيق الاشتراكية؟ ربما يبدو التناقض جلياً هنا، حيث يشير في شرح طويل لسياسة الحزب الشيوعي العراقي التي لم تكن تفكر في ذلك على الإطلاق، بل طرحت ما لا زال يدعو إليه، أي "التطور الرأسمالي". وهو يوضح ذلك جيداً. أشير إلى ذلك لكي أبني عليه تالياً حين النقاش حول لينين وستالين. حيث إنَّ "ستالين كان لينينياً واعتمد اللينينية في الممارسة العملية، وطرح أفكاره الخاصة فيما يخص بناء الحزب والدولة والمجتمع الاشتراكي"، وهو يشير هنا إلى كراس ستالين "في سبيل تكوين بولشفي"، الذي يحوي هذه المسائل.

لكن إذا كان ستالين لينينياً فلماذا فرض على مجمل الحركة الشيوعية في الوطن العربي (وفي مناطق أخرى في العالم) سياسة تقوم على تحقيق "التطور الرأسمالي"؟ د. حبيب يكرر محقاً بأن سياسة الأحزاب الشيوعية كانت تقرر في موسكو، فهل يعتقد بأن كل السياسة التي سبقت فرضه "نظرية التطور اللارأسمالي" هي فرض كذلك؟ وهو هنا يكون قد تكلم في مسائل متناقضة: لينين وستالين على هديه دعَوَا إلى بناء الاشتراكية والأحزاب الشيوعية عملت من أجل "التطور الرأسمالي"، لكن هذه الأحزاب خاضعة في سياساتها لـ "الأخ الأكبر". كيف يستقيم ذلك؟ وهو الآن يعود، بعد نقد الأخطاء التي وقع فيها هو والحزب إلى الفكرة الأولى، التي هي "التطور الرأسمالي"، متجاوزاً القفز عن المراحل والتسرع الذي حكم لينين.

هل ستالين هو لينين؟ هذه هي الصورة التي رسمت وفق الرواية الرسمية السوفيتية، والتي كانت أساس كل وعي الأحزاب الشيوعية. وتدريس كتب ستالين حول: "أسس اللينينية" و"مسائل اللينينية"، وأيضاً "في سبيل تكوين بولشفي"، كانت تعطي هذا الانطباع، بل تكرسه. وربما كان التوافق مع ذلك مقبولاً حينما كان د. حبيب والأحزاب الشيوعية تلتزم بالخط

السوفيتي، لكن ألا يحق له أن يعيد النظر في هذه المسألة بعد أن تبين خطأ "المدرسة الفكرية" التي تعلموا منها؟ لقد كان من مصلحة ستالين أن يظهر ذاته كلينيني، كما فعل تروتسكي أيضاً، في الصراع على الإرث بعد وفاة لينين. وكان من مصلحته أن يتكرّس هذا التصور. لكن ألا يحق لنا التشكك قليلاً؟

طبعاً لا زلت أناقش الوضع قبل نشوء فكرة "التطور اللارأسمالي" التي بزغت بعد موت ستالين. لأصل إلى ما يطرح د. حبيب اليوم وليس قبل ذاك. وسوف نلمس هنا بأن د. حبيب الذي كان يؤسس على هذا الربط، ويعتبر بأن لينين كان يفرض إجبارياً على الأمم أن تمر بمرحلة التطور الرأسمالي، ينقلب اليوم وهو يرفض لينين إلى اتهامه بعكس ذلك. بمعنى أنه لم يشكك في هذا الربط، وبالتالي لم يجهد في إعادة دراسة لينين. لهذا بدا مرتبكاً فيما يقول حوله كما أشرت قبلاً. فمن يدرس لينين بعيد ثورة أكتوبر يلحظ بأن كل إصراره تركز على إنجاز المهمات الديمقراطية، ولقد دعا إلى القيام بالثورة تحت شعار "ليس تطبيق الاشتراكية" بل إنجاز المهمات الديمقراطية. وظل يكرر هذه المسألة قبل سياسة النيب وبعدها. هذه المسألة هي ما لم يستطع "العقل" أن يستوعبها. كيف يصل إلى السلطة ولا يحقق الاشتراكية؟ فالمهمات الديمقراطية هي من اختصاص البرجوازية؟ وبالتالي لماذا يصل إلى السلطة أصلاً؟

ما فعله لينين هو أنه توصل عبر التحليل الملموس للواقع الملموس إلى تصور يقول بأن الواقع الروسي المتخلف يفرض تجاوز الإقطاع، وهذه مسألة كانت قد أنجزتها البرجوازية، لكن البرجوازية الروسية لم تعد معنية بها، فهي متداخلة مع الإقطاع ذاته، إذن من يحقق هذه المهمة؟ أكرر: مَن يحقق هذه المهمة؟ ولقد توصل إلى أن نشوء الطبقة العاملة ووجود حزبها، وقوة الفلاحين الثورية، كلها هي التي يجب أن تحقق ذلك. في هذا اختلف مع تروتسكي الذي اتهمه بأنه يسعى إلى انتصار الرأسمالية، وأنه تخلى عن تحقيق الاشتراكية. وكذلك اختلف مع المناشفة الذين كانوا "على العهد" يكررون الفكرة الماركسية الأولى حول ضرورة التطور الرأسمالي قبل طرح مسألة الثورة الاشتراكية، تماماً كما كانت تطرح الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، وما يطرح د. حبيب. لقد وقع لينين بين الحدين لأنه رفض كلاً منهما، ليس لسبب ذاتي، بل لأنه حلل الواقع تحليلاً شاملاً قبل أن يصدر أحكامه، أو يضع مخططات للتطور مسبقة التحديد. وهنا لم يكن دوغمائياً بل ديالكتيكياً. وهذه الفكرة البسيطة هي التي شكلت إضافة

حقيقية في الفكر الماركسي بعد ماركس، والتي كانت في أساس انتصار الاشتراكية في مناطق واسعة من العالم.

ستالين عمل قفزة حينما قرر إلغاء الملكية الخاصة. هي هذه الخطوة صحيحة؟ هذا ما يفترض دراسة التجربة الاشتراكية، والظروف الموضوعية آنئذ. وبالتالي فإنَّ التحول الاشتراكي ارتبط بستالين وليس بلينين. لكن هذا هو ما عمّمه ستالين عالمياً حينما أصبح هو الحزب؟ سياسة الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، والتي كانت في رباط وثيق بالمركز السوفيتي لم تطرح ذلك، بل طرحت كما أشرنا "التطور الرأسمالي". إذن، هي لم تتشرب "المدرسة الفكرية اللينينية"، أو تشربتها عبر الستالينية بالتحديد كما أشرنا للتو. فلماذا إذن فرض ستالين الاشتراكية في روسيا، ثم في بلدان أوروبا الشرقية، ولم يفرضها على فكر الأحزاب التابعة له في الوطن العربي؟

ليست المسألة مسألة عدم فرض، فكل الحديث هو عن اتباع وفرض سياسة المركز. لكن، وهنا نلمس المسافة بين لينين وستالين، ما تبلور في وعي ستالين (أو ما عمم خدمة لإستراتيجية الاتحاد السوفيتي) هو أنه لا يمكن الانتقال من الإقطاع إلى الاشتراكية دون المرور "جبرياً" بالمرحلة الرأسمالية. ووفق ذلك رسمت سياسة الأحزاب الشيوعية منذ سنة 1937 على وجه التحديد، بعد أن كانت تتبلور كسياسة لينينية قبل ذاك. وهذا هو الذي تعمم كونه الماركسية، والذي حوّل الماركسية إلى "شيء أشبه بالدين" والى "عقيدة جامدة حقاً"، لهذا لا زالت تتكرر. هذا "الصراع" بين اللينينية والستالينية كان واضحاً في الصين، حيث تمسك ماو تسي تونغ بالخط اللينيني ورفض الالتحاق بالبرجوازية (الكومنتانج) من أجل تحقيق التطور الرأسمالي الذي كانت تعد به. إذن، ستالين تخلى عن الخط اللينيني، في الوقت ذاته الذي كان يعيد صياغة الرؤية اللينينية، هذه التي كانت أساس تثقيف الأحزاب الشيوعية. وهو ما أنتج سياساتها التي أودت بها إلى الفشل. هنا الأساس الإستراتيجي كان يقوم على خطأ، ولم تتعلق المسألة بأخطاء فقط.

وسنلمس هنا أنه بحجة رفض الخط الذي عممته "المدرسة اللينينية"، والذي هو الخط الستاليني، جرى رفض الخط اللينيني الذي كان ستالين قد مسحه من تفكير الحركة الشيوعية، ليعاد طرح ما قال به الرفيق ستالين بالضبط. أي "التطور الرأسمالي". لقد رفضت الاشتراكية من أجل التطور الرأسمالي شكلاً، لكن الذي رُفض في الواقع هو الطرح اللينيني الذي لا يدعو إلى بناء الاشتراكية في بلد متخلف بل يدعو لأن يطرح الحزب

الشيوعي على عاتقه تحقيق المهمات الديمقراطية التي يطرحها الواقع، لأن ذلك هو طريق تحقيقها. بمعنى أن الحزب الشيوعي الذي يعمل من أجل بناء الاشتراكية يكون معنياً على ضوء التحليل الملموس للواقع بتحقيق مهمات سابقة للاشتراكية كانت البرجوازية في أوروبا قد حققتها. وتحقيقها هو الذي يطرح مسألة الانتقال إلى الاشتراكية. هل أن هذه المسألة معقدة؟

إذن، لقد رُفض لينين وبقي ستالين، مع كل "المدرسة الفكرية" التي أسسها. ليبدو أننا لم نستفد من تجربتنا ذاتها، حيث لم نلمس بأن برجوازية قد مالت لأن تحقق هذه المهمات وتؤسس نمطها، وأن الخيار البديل كان في نظم البرجوازية الصغيرة التي لاحظنا أين وصلت.

وهنا سنلمس كم أن تأثير المنطق الصوري لا زال فاعلاً. حيث لا زالت المسائل توضع في ثنائيات، ولم يستطع "العقل الماركسي" وعي التعدد والتنوع. وبالتالي فهم الواقع بتنوعه وتعدده. ليكون ممكناً ملاحظة أن خيار البرجوازية في تحقيق المهمات الديمقراطية قد بات من الماضي مذ غدت الرأسمالية نمطاً عالمياً، كما أوضحت في الرد السابق. ولهذا دخلت الفئات الوسطى إلى حلبة الصراع لأن الأحزاب الشيوعية لم تتقدم كما فعلت في الصين أو فيتنام أو كوبا. ونحن نلمس مصير تجارب هذه الفئات، حيث إنّها لا تستطيع التقدم أكثر مما فعلت لأنها تميل إلى تحقيق مصالحها الذاتية قبل أن تتحقق مصالح المجتمع ككل.

حول الرأسمالية ووضع العراق

الواقع الإقطاعي:

ينطلق د. حبيب من الواقع الإقطاعي للقول بضرورة التطور الرأسمالي. وإذا كانت العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية هي السائدة قبل ثورة 14 تموز 1958، فإن الوضع قد تغير بعدئذ، حيث صدرت قوانين تتعلق بالإصلاح الزراعي. لكنه يشير، في الرد السابق والآن، إلى أنها عادت، حيث إنَّ النظام خلال الحرب مع إيران تراجع عن الإصلاح الزراعي لكي يكسب شيوخ العشائر "وهنا عادت العلاقات الأبوية والعلاقات العشائرية وعلاقات الإنتاج التي تعتمد على العلاقة الاستغلالية القديمة بين مالك الأرض أو المستحوذ عليها وبين الفلاح الكادح الفقير". وبالتالي فرغم أن العلاقات الإقطاعية قد انتهت على صعيد عالمي - كما كنت أشرت، وكنت أقصد على صعيد كل العالم- فإنها "لم تنته في كل الدول النامية". ويشير إلى العراق بأن "العلاقات السائدة هي ما قبل الرأسمالية، وهي مؤثرة حتى على حياة المدينة". وبالتالي يشير إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية ودور المرجعية العشائرية والمرجعية الدينية الطائفية في العراق ليدلل على وجود بقايا تلك العلاقات. حيث ازدهار العشائرية والانتماء العشائري على حساب المواطنة العراقية المتساوية.

ما يمكن تلمسه هنا هو الخلط بين علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي. فعلاقات الإنتاج هي تلك التي تتعلق بطبيعة ملكية الأرض، والعلاقة بين المالك والفلاح. وخصوصاً هذه الأخيرة، لأنَّه في الرأسمالية هناك ملاك أرض، حيث الأرض هي ملكية خاصة، لكن شكل العلاقة مع الفلاح هي التي تختلف. وكان من الطبيعي أن يقود الإصلاح الزراعي إلى إعادة تمركز الملكية الخاصة في ظل سيادة الفئات الوسطى، فهذا هو طريق التطور الرأسمالي في الريف. وبالتالي فإن التراجع عن الإصلاح الزراعي لم يعن عودة الإقطاع بل عنى تغلغل العلاقات الرأسمالية في الريف. وهذا حدث في مصر وسورية وكل البلدان التي قامت بالإصلاح الزراعي.

لكن هل أن عودة العلاقات الأبوية والعشائرية، وعودة دور المرجعية الدينية الطائفية هو عودة إلى الإقطاعية؟ لبنان ليس إقطاعياً، لكن دور المرجعيات الدينية والطائفية أساسي، وكل كيان الدولة يقوم على المحاصصة الطائفية، وهو ما حصل في العراق ما بعد الاحتلال الأميركي. المشكلة هنا تتحدد في طبيعة الرأسمالية التي تهيمن، حيث إنَّ "نقص التطور الرأسمالي"،

أو تعميم العلاقات الرأسمالية دون قوى الإنتاج الصناعية، يسمح باستمرار وجود البنى التقليدية القديمة. وهذه سمة النمط الكولونيالي كما أسماه الشهيد مهدي عامل. حيث تتراكب العلاقات المحلية مع قوى الإنتاج في المراكز وليس مع قوى إنتاج "وطنية". وبالتالي فما سمح بعودة كل هذه البنى الماضوية هو أنها ظلت موجودة لأن بنى جديدة لم تتشكل لكي تندثر. وكل المحاولات كانت قاصرة وهزيلة، منها المرحلة التالية لثورة 14 تموز.

وبالتالي فإن وجودها لا يعني استمرار النمط الإقطاعي، بل يعني أن النمط الرأسمالي المتشكل لا يتناقض مع وجودها، ومن ثم لم يؤسس البنى البديلة، لهذا استمرت. ولسوف تستمر إلى أن يتحقق بناء قوى منتجة حقيقية، بناء الصناعة وتطوير الزراعة. لأن هذه البنى تعتبر من البنى الفوقية التي لا تزول بسهولة. لقد مالت النظم إلى استغلال وجودها في اللحظة التي احتاجتها، كما يشير د. حبيب فيما يتعلق بصدام حسين، وكما فعل الاحتلال الأميركي. وبالتالي يمكن أن تبقى مجال استغلال ما دام التطور لم يفرض تجاوزها.

ولقد أشرت سابقاً إلى أن هذا هو الشكل الممكن للرأسمالية في إطار سيطرة النمط الرأسمالي عالمياً، حيث لا يميل الرأسمال المحلي إلى بناء الصناعة لأنه لا يريد الدخول في تناقض مع الرأسمال الإمبريالي، حيث سيكون هو الخاسر. وهذا الوضع يجعل استمرار البنى التقليدية والوعي التقليدي أمراً محتماً. إذن، هذه هي النهاية الممكنة للرأسمالية في الأطراف، وأي ميل لتجريب تجاوز ذلك، في إطار رأسمالي، سوف يلقى مصيراً سيئاً. ولقد حاولت الفئات الوسطى فعل ذلك، فهزمت الإقطاع وحاولت بناء الصناعة، إلا أن مصالح الفئات المهيمنة فيها فرضت وقف التطور، والتحوّل مجدداً إلى رأسمالية كومبرادورية. بمعنى أنه لم يعد ممكناً التطور الرأسمالي في مواجهة الهيمنة العالمية للرأسمال الإمبريالي، لم تعد قوانين الرأسمالية التقليدية تسمح بتحقيق هذا التطور. ثم ليست هناك برجوازية تمتلك روح المغامرة لتحقيق هذا التطور الرأسمالي. وكما أشرنا فإن الفئات الوسطى سرعان ما تميل إلى تحقيق الكسب الفردي لتقطع التطور، وتعيد سيادة البنى التقليدية. ود. حبيب يشرح هذه المسألة فيما يتعلق بالعراق، ويمكن أن نشرحها كما تجري في سورية، أو كما جرت في مصر.

وهنا يصبح بناء الصناعة والحداثة مرتبطاً بقوى هي في تناقض عميق مع الرأسمال الإمبريالي، في تناقض جذري معه، لكي تمهد لتطور محلي عبر

دور مركزي للدولة بصفتها حامية من أخطار المنافسة الخارجية، ومن قوة سطوتها. وهذا ما يعطي الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء الأفضلية، حيث إنَّ رؤيتها لتحقيق التطور تتجاوز الآليات التقليدية للتطور الرأسمالي.

وهذه هي المسألة الأساس هنا، حيث إنَّ التحديد بأن الإقطاع هو المهيمن أو أن رأسمالية تابعة هي المهيمنة ليس مهماً فيما يتعلق بطبيعة الطبقات التي عليها أن تلعب الدور المركزي في تحقيق التطور. ففي كلتا الحالتين البديل هو الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء وحزبهما، لكن في إطار تحالف طبقي واسع يقودانه. والماركسية تعطي المقدرة على فعل ذلك حينما تصبح أداة وعي وفهم، وبالتالي تحديد رؤى وسياسات.

كيف يطرح التطور الرأسمالي؟

طبعاً د. حبيب يطرح خياراً بديلاً من أجل التطور الرأسمالي الذي لا يجد مناصاً عنه، حيث يقر بأن الدول الرأسمالية تمنع التطور الذي يقتضي التصنيع والتحديث، من أجل تغيير علاقات الإنتاج نحو الرأسمالية. لكنه يشير إلى أن ذلك لا يعني أن هذا التطور غير ممكن نهائياً، خاصة وأنه "يمكن أن يتحقق في ظل المجتمع المدني، بالرغم من مقاومة الدول الرأسمالية في المراكز الصناعية"، عبر بلورة "رأسمالية وطنية". ويعتقد بـ "أن مهمة النضال في سبيل تغيير البنية الاقتصادية الكولونيالية الراهنة تسمح بالتحول صوب المجتمع المدني الذي يفتح الطريق على التغيير المنشود". هنا نلمس بأن التطور يتحقق في ظل المجتمع المدني، الذي لا يتحقق إلا بتغيير البنية الاقتصادية الكولونيالية، كيف ذلك؟ وما هو المجتمع المدني هذا الذي سيفتح الطريق نحو التغيير المنشود؟ المجتمع المدني هنا هو الذي يفتح على تغيير البنية الاقتصادية الكولونيالية، لكنه أيضاً نتيجة تغيير هذه البنية، أليس في ذلك شربكة لا معنى لها؟ وما هو هذا المجتمع المدني الذي يحمل كل هذه القوة؟

هنا ليس من حديث عن طبقات بل عن مجتمع مدني. إن تغيير البنية يسمح بنشوء "المجتمع المدني" إذا كان هذا يعني وجود الأحزاب والنقابات والنظام الديمقراطي. لكن يجب أولاً تحديد كيف يمكن أن تغير البنية الكولونيالية. فالمشكلة الأساس هي هنا. فمن يستطيع تغييرها؟ وكيف تتغير؟ القول بالمجتمع المدني لا يجيب على ذلك لأنه نتاج تغيير البنية. وخصوصاً في ظل كل هذا الانقسام الطائفي والمذهبي والديني والقبلي. التغيير لا يبدأ من المستوى السياسي وإن كان يتحقق بالسياسي. لأن البنية الاقتصادية الاجتماعية لا تؤسس لمجتمع مدني مستقر، وبالتالي يجب تغيير البنية أولاً.

أتخيل هنا الصيغة التي تُطرح، حيث تكون المشاركة في السلطة من قبل مختلف الأحزاب مجالاً لـ "تأثير" الشيوعيين وقوى الحداثة الأخرى لكي تُبنى الصناعة رغماً عن الرأسمالية، ويتحسن وضع الزراعة عبر الضغط من أجل إصدار القوانين، وتحسين دور القطاع العام وتحفيز القطاع الخاص. لكن هل يخضع الرأسمال لهذا الضغط؟ وهل يسمح أصلاً لهؤلاء بالضغط؟ هنا سنلمس بأن تجاهلاً يطال المصالح الطبقية للقوى المسيطرة في السلطة، وأن حسن صياغة الأفكار من قبل الشيوعيين ستكون كافية لكي تسحر تلك القوى وتجعلها تقبل أو تحسّن من السياسات الاقتصادية التي تمارسها

الدولة. أليس في كل ذلك أوهام وردية؟
الموضوع هو موضوع صراع طبقات، وكل من سيطر على السلطة فرض برنامجه. وحين تهيمن المافيات كيف يمكن أن تفرض عليها تغيير العلاقات صوب الرأسمالية، وهي الأقوى على الأرض؟
إن منطق "المجتمع المدني" لا يفعل سوى المشاركة في سلطة تخدم طبقة مافياوية، والتي هي تفرض مصالحها من موقع القوة، وبالاستناد إلى قوة الاحتلال. وفي كل الأحوال فإن تكريس الرأسمالية كعلاقات، بمعنى سيادة الاقتصاد الحر، لا يجعل من الممكن أن يميل الرأسمال الخاص إلى التوظيف في الصناعة أو حتى الزراعة، بل في التجارة والخدمات. وما دام هو السلطة فلسوف يفرض منطقه، بغض النظر عن ملاحظات وضغوط "العملية السياسية"، فهنا صراع مصالح وليس "شعوراً وطنياً".
لكن، ولكي أتابع الحوار وفق ما يطرح د. حبيب أشير إلى أنَّ المهمات المطروحة هي مهمات وطنية ديمقراطية، ويعود إلى تاريخ الحزب الشيوعي ليشير إلى أنه كان يناضل من أجل إنجاز مهمات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية"، ويقول إنَّ مصطلح الثورة الوطنية الديمقراطية مفهوم ويعني إنجازها في ظل سلطة البرجوازية الوطنية أو البرجوازية الصغيرة، أو في ظل سلطة الطبقة العاملة وفق واقع كل بلد من البلدان". حيث إنَّ "مهمات المرحلة الوطنية هي مهمات عامة وفي مصلحة كل الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية، ابتداءً من البرجوازية المتوسطة ومروراً بالبرجوازية الصغيرة والمدينية والفلاحين والطلبة والمثقفين، وانتهاءً بالطبقة العاملة". ويكرر بأن المهمات هي وطنية وديمقراطية "تحققها كلياً أو جزئياً فئات اجتماعية عديدة"، "إذ يمكن أن تحققها البرجوازية المتوسطة أو الصغيرة أو الطبقة العاملة، لأنها مهمات عامة ومشتركة". ويقول إنّه في الرد السابق لم يبحث في "من ينفذ تلك المهمات". لهذا يجب "تعبئة كل القوى السليمة، كل الفئات الاجتماعية ذات المصلحة بالتغيير والتحولات المدنية الديمقراطية وإنجاز ما تعطل من مهمات في العقود السابقة". لكنه هنا يشير إلى أنه لا يشترط ولا يحدد أن يكون الشيوعيون في الحكم. فليس بالضرورة أن تتحقق "تحت قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي أو القوى اليسارية العراقية، إذ إنَّ الحديث عن الاشتراكية وعن مثل هذه القيادة في المرحلة الراهنة حديث بعيد عن الواقع".
أن تتشارك طبقات عديدة، وأن تتحالف، فهذا أمر ضروري، حيث إنَّ المهمات المطروحة تتواشج مع مصلحة ليس العمال فقط، بل والبرجوازية

الصغيرة والفلاحين، والفئات الوسطى عموما". وبسبب ضرورة هذا التحالف يصبح طرح تحقيق الاشتراكية خاطئاً. لكن السؤال حول منْ يقود جوهري هنا. لأن المسألة لا تتعلق بأخلاقية معينة تحكم هذه الطبقات جميعاً بعيداً عن مصالحها. حيث يسعى كل منها لأن يكون هو في القيادة، وهو المهيمن. وهذا وضع طبيعي لأن كلاً منها يسعى إلى فرض مصالحه، ولا يسعى لتحقيق المهمات الوطنية الديمقراطية إلا بالقدر الذي يخدم هذه المصالح. لهذا يميل كل منها نحو التفرد. وفي التجربة العراقية ما يغني في هذا المجال، رغم أن ما جرى يفسر كأخطاء وربما فردية. حيث تفرّد عبد الكريم قاسم، ثم سيطر القوميون، والبعث، وهذه كلها تمثل الفئات الوسطى التي لها مصلحة في تحقيق المهمات الوطنية والديمقراطية. والسبب بيّن، حيث إنَّ مصالحها تفرض أن تتفرد لكي تحقق السيطرة الاقتصادية. وهذه العملية تفرض تحطيم ما حققته هي ذاتها، كما شاهدنا، وكما أشار د. حبيب. هل نكرر التجربة مع فئات وسطى أخرى؟ أم نقبل التجربة مع المافيات التي باتت هي الحاكمة بعد الاحتلال؟ (والأمر مشابه في بلدان عربية أخرى غير محتلة مثل سورية ومصر). أم أنه بإمكاننا أن نختار فئات وسطى يمكننا أن نعطيها حسن سلوك؟ هذه هي طبيعة الفئات الوسطى، والتجربة العربية توضح دون لبس إلى أنه حتى الخيار الذي قادته الفئات الوسطى أوصل إلى الفشل الذريع.

طريق التطور اللارأسمالي:

يواجهنا د. حبيب بأن هذه التجربة مثلت حرقاً للمراحل وقفزاً عليها. حيث يعتبر بأن ما كان يتحقق هو الاشتراكية. حيث إنَّه جرّ على العراق الكثير من المشكلات. وهو يشير إلى أنه لم يكن مقتنعاً بأن هناك طريق تطور لا رأسمالي، لكنه كان يعتقد بـ "أنه يتحقق تحت قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي فقط، إذ يمكن للبرجوازية الصغيرة أن تتخذ جملة من الإجراءات لكنها لا يمكن أن تقود النضال على هذا الطريق صوب الاشتراكية" حسب ما كتب في أطروحة الدكتوراه سنة 1968. وبالتالي فإذا كان لا زال عند قناعته فإن التطور الذي جرى لم يكن اشتراكياً بل إجراءات برجوازية صغيرة. بمعنى أن شعار "معاً سنبني الاشتراكية" الذي طرحه بعض أعضاء القيادة في الحزب وليس كل الحزب، رغم أنه كان شعار المؤتمر، كان وهمياً إلى أبعد الحدود، حيث إنَّ التحالف مع البعث، وتحت قيادته، كان في إطار تحقيق مهمات ديمقراطية، أو بعض المهمات الديمقراطية، التي كان الحزب يرى أنها خطوات متقدمة، ود. حبيب بات يعتبر أنها قفز عن المراحل، رغم أنها أبسط مما يجب أن يتحقق، في مجال الإصلاح الزراعي وفي مجال التصنيع، كما في مجال تحديث التعليم والمؤسسات.

إذن، من أين أتى وهم أن الحزب الشيوعي حاول "حرق المراحل بالفكر والسياسة"؟ الفكرة بأن البرجوازية الصغيرة تميل نتيجة صراعها مع الإمبريالية إلى التحول صوب الاشتراكية كانت خاطئة، لأن البرجوازية الصغيرة تسعى لأن تحقق مصالحها، التي هي مصالح رأسمالية. لكن الخطوات التي كانت تتحقق على الأرض كانت في إطار المهمات الديمقراطية، وبكفاءة متدنية. لهذا فإن البعث لم يكن يبني الاشتراكية بل كان يحقق عملية التطور الرأسمالي، وإنْ بأشكال أخرى غير الشكل التقليدي الذي بات من الماضي، أي عبر دور الدولة. لهذا فرّخت الدولة بضع ملياردديرات (كما في التجارب الأخرى)، وعادت في كثير من البلدان إلى التخلي عن دور الدولة بعد أن باتت طبقة رأسمالية.

هنا فكرة القفز لا مكان لها، وكذلك فكرة المقارنة بالتجربة الاشتراكية. فهذه هي المحاولة ربما الأخيرة للتطور الرأسمالي، وإن كانت قد أفادت من أشكال تحقق الاشتراكية عبر دور الدولة. وهذه الاستعارة ضرورية ما دامت الرأسمالية قد باتت نمطاً عالمياً. لكنها لا تلغي أن المحاولة هي محاولة تطور رأسمالي.

إذن، أين أخطأ الحزب؟ فقد كان مع التطور الرأسمالي منذ البدء ربما، وبات مع التطور "اللارأسمالي" الذي هو تطور رأسمالي كذلك. فقط بدا طرح الاشتراكية في هذه المرحلة الأخيرة مشوشاً إلى أبعد الحدود، لأنها باتت تساوي دور الدولة الاقتصادي أو التخطيط، أي تساوي المهمات الديمقراطية. لهذا يشار من قبل العديدين، ومنهم د. حبيب، إلى خطأ سياسة الحزب بموافقته على تحقيق الاشتراكية. دون لمس "المراوغة" الفكرية التي حولت خطوات ديمقراطية إلى تحقيق للاشتراكية. وبالتالي إلى هزال الفكر الماركسي الذي تاه في ألاعيب البرجوازية الصغيرة. وبالتالي فإن الحزب لم يقرر القفز عن المراحل، رغم التوهم بذلك، بل دعم تطوراً رأسمالياً قادته فئات وسطى، رغم كل الأيديولوجيا المثارة حول طابع التجربة الاشتراكي.

هنا إذا كان هناك مشكلات وويلات في التجربة فليست نابعة من أنها اشتراكية، بل من طبيعة الفئات التي باتت هي السلطة، مطامحها وآليات حكمها ومصالحها، وهي فئات وسطى كما أشرنا وليست "نبتاً شيطانياً"، وبالتالي فهذه هي مصالحها وسياساتها، ومن يرفضها يجب أن يفكر في بديل طبقي آخر غيرها. وهنا نشير إلى أن البديل الطبقي هو ليس الرأسمالية فهذه عودة إلى الوراء، وإعادة إنتاج لرؤية تكرس الواقع القائم، لأن ما هو قائم هو "النمط الرأسمالي" الممكن في الأطراف. وهو الأمر الذي يعني أن المهمات الديمقراطية لا تتحقق إلا بقيادة طبقية أخرى بعد أن أصبح واضحاً أن البرجوازية غير معنية، والفئات الوسطى هذه هي حدودها التي لمسناها في كل مسام من مسامات أجسادنا. هل نسمح بانتهاك أجسادنا مرة أخرى؟

هل أنه من الممكن أن يلعب العمال والفلاحون الفقراء هذا الدور؟ من الطبيعي أن لا تتعلق المسألة برغبات ذاتية، ولا بحلم هو وهم، فهذا ما لمسناه حين تناول خيارات التطور الرأسمالي، وأيضاً في ظل قيادة الفئات الوسطى. هذه هي الرغبوية، وتعليق الأحلام على ما هو مستحيل. لقد أظهرت التجربة الملموسة عربياً في العالم طيلة القرن العشرين أن كل خيارات التطور الصناعي الرأسمالي مسدودة، وهي إذا ما حققت بعض التقدم سرعان ما ينهار نتيجة المصالح الضيقة لهذه الطبقات.

لكن إمكانية الخيار لا تعني حتميته كذلك، لهذا فإن القول بأن تحقيق المهمات الديمقراطية بات مرتبطاً بدور العمال والفلاحين الفقراء لا يعني ألا نجيب على سؤال: كيف؟ أي كيف يمكن أن يصبح هؤلاء هم

قيادة النضال من أجل تحقيق تلك المهمات؟ هنا ليس الحجم فقط هو الذي يحدد ذلك، رغم أن كتلة هؤلاء كبيرة، وربما تناهز نصف السكان، بل إنَّ وجود الحزب المعني بتحقيق هذه المهمات، والمندمج بهؤلاء، والذي ينطلق من خوض الصراع الطبقي وليس "النضال السياسي السلمي"، والذي ينطلق من رؤية وإستراتيجية واقعيتين، ومعبرتين عن الظروف القائمة. هي كلها ضرورة من أجل أن يصبح ممكناً أن يلعب العمال والفلاحون الفقراء هذا الدور. خصوصاً وأن هؤلاء يمتلكون إمكانية التنظم والتماسك، وأيضاً التحالف مع كتلة أساسية من الفئات الوسطى (الفلاحون، والبرجوازية الصغيرة المدينية).

هذا الأمر هو الذي يفرض كل هذا الحوار حول إستراتيجية الشيوعيين ورؤيتهم، وبالتالي سياساتهم.

"السياسة هي فن الممكن":

حينما ناقشت هذه المسألة في ردي السابق كنت أميّز بين المعنى البرجوازي لها وبين الفهم الجدلي الممكن لها، وإذا بالدكتور حبيب يشير إلى أنني رفضت الفكرة هذه لأنها فكرة برجوازية رغم صوابيتها كما يعتقد، معتبراً أنني أنحكم لمنطق شكلي يرفض "شيئاً صائباً لاعتقادنا بأنه برجوازي ليبرالي"، ومنها "الديمقراطية البرلمانية لأنها من مؤسسات الدولة البرجوازية"، ولا نعتبر أنها من "منجزات نضال وفكر الإنسان والعقل الجماعي للبشرية". ليصل إلى التمني عليّ بأن أتخلى "عن الرؤية الضيقة للتراث الحضاري الإنساني". شكراً لتمنياته، لكن كل ما قاله هو خارج الموضوع، لأنني لم أرفض الفكرة حول أن "السياسة هي فن الممكن" لأنها برجوازية، ولست ممن يرفض الديمقراطية البرلمانية كما يعتقد. أكثر من ذلك أعتبر بأن التراث الديمقراطي لعصر الأنوار هو مصدر أساسي من مصادر الماركسية، وأن ماركس وصل إلى الاشتراكية عبر طريق الديمقراطية. وبالتالي أظن بأنني أدافع عن الديمقراطية منذ عقود قبل انهيار الاشتراكية، وكانت إحدى نقاط نقدي للتجربة. لهذا لست ممن تسرّع إلى الدفاع عنها دون أن يعرف ماهيتها ككثير من تلبرل. وأيضاً لم أكن أربط بين الديمقراطية والحداثة عموماً كما كانت تفعل الحركة الشيوعية، حيث كانت ضدها لأنها برجوازية، ولا أربطها اليوم، ولهذا أدعو لأن يحقق الشيوعيون المهمات الديمقراطية. فأرجو من د. حبيب أن يعيد قراءة النص السابق لكي لا يركز الهجوم، ويصدر الأحكام على مواقف ليست لي، لكنه يلبسها لي، وعلى ضوئها يميل إلى "التشدد" في الرد بطريقة ليست مريحة له.

ما نختلف فيه هو المعنى المعطى لهذه الفكرة. أي ماذا يعني الممكن؟ وهل نتناوله وفق المنطق البرجوازي أم نعالجه وفق الجدل المادي؟ حيث عنت هذه المسألة في المنطق البرجوازي ممكنات الأحزاب في إطار قوتها الانتخابية، وبالتالي المكاسب الخاصة التي تؤهلها قوتها لأن تحصل عليها. وبالتالي كان ينظر إلى المسألة من زاوية السياسة فقط، الذي يعني التكتيك السياسي في إطار النشاط البرلماني. وبالتالي فإن الممكن هنا هو الحجم الانتخابي وليس أي شيء آخر. ما حاولت إيضاحه هو أن الجدل المادي يفرض أن نرى الممكن ليس بالحجم القائم بل بقدرات الطبقات التي نعتبر أننا ندافع عنها. وهنا ليس حجم الحزب هو الذي يحدد الممكن بل ممكنات دور الطبقات ذاتها. حيث إنَّ النظر الماركسي ينطلق من وضع الطبقات ومن ممكنات فاعليتها، وبالتالي من علاقة الحزب بكل

ذلك، ولا ينطلق من الحزب كذات مستقلة فقط.

يشير د. حبيب إلى "أن أي حزب يساري لا يمكنه أن يبني على الكامن من الطاقات والقدرات، بل على القائم منها لتحقيق المهمات"، وهو هنا يرد على ما قلته من قدرات في الواقع هي جزء من الممكن، هي قدرات العمال والفلاحين الفقراء وكل الطبقات المفقرة. وهو هنا يدخلنا في شربكة جديدة، حيث إنَّ المسألة ستبدو وكأن الممكن هو الهدف الأساس، أي الإستراتيجية. الأمر الذي يجعل ما يجب أن نحققه كهدف هو ما تتيحه إمكانياتنا الراهنة. لهذا تتقلص الأهداف، وتصبح الإستراتيجية مبنية على تحقيق ما يبدو ممكناً الآن وراهناً، لا ما يمكن أن نحققه فيما بعد، وبعد مجهود في تطوير الصراع، وتعزيز القدرات، وتفعيل ما هو مكنون منها. وهذه الرؤية تجعله يطرح المسائل بحدة تناقضها: "إما السلطة أو لا شيء في العراق. وإما كل فلسطين أو الموت". بالتالي هل يمكن أن نأخذ ربع سلطة في العراق، أو بعض فلسطين؟ أو أن المسألة هنا ستبدو كالتحاق بسلطة تمثل طبقة معينة من أجل "ترشيدها"؟ أو التنازل عن معظم فلسطين لكي نطالب (وليس نأخذ) بعضها؟ هذه عقلية "إقبلْ ما يلوح لك" وليس عقلية ماركسية تنطلق من الجدل المادي.

وبالتالي فما نختلف فيه في المعنى المعطى لهذه الفكرة ثانياً هو: هل أن الممكن يحدد الإستراتيجية أم يحدد التكتيك؟ أي هل تبنى الإستراتيجية على الحجم الراهن للحزب أم على وضع الطبقات ذاتها؟ وهذا يعمق الخلاف مع د. حبيب، حيث تصبح مسألة معنى الإستراتيجية، وكيف تتحدد، مطروحة للنقاش.

كيف نحدد الإستراتيجية؟ على ضوء فهم التناقضات، وليس على ما هو ممكن. نحن نتناقض مع الوجود الصهيوني ليس كونه قد أقام كياناً استيطانياً في فلسطين على حساب سكانها فقط، وهذه مسألة كافية وحدها، لكن أيضاً لا يمكن أن نراه إلا كونه جزءًا من مشروع إمبريالي للسيطرة على الوطن العربي. هذا تناقض أساس، وهو الذي يحدد الإستراتيجية. هل نستطيع مواجهته الآن، وهزيمته؟ لا طبعاً، لكن ذلك لا يدفعنا لأن نقبل ما يبدو أنه ممكن، بل يدفعنا إلى البحث عن كيفية تطوير قدراتنا وتعظيم قوتنا. وفي سياق هذا الصراع نتعامل وفق الممكن، لكن فيما يتعلق بطبيعة الصراع وحدوده، وليس في قبول ما نتوهم أنه ممكن الآن، أو بعد قرن. وهنا فن الممكن يتعلق بالتكتيك وليس بالإستراتيجية.

في العراق هناك احتلال، ولا شك في أن ميزان القوى مختل إلى حدّ

كبير، لكن أين هو التناقض الرئيسي، وكيف نحله عبر تطوير الصراع بتطوير قوانا. وليس بقبول مشاركة في سلطة احتلال، ورفض المقاومة من حيث المبدأ، وليس المقاومة الراهنة فقط، التي يمكن نقد كل بنيتها وطبيعتها ودورها، ولقد فعلت ذلك منذ بداية سنة 2004 وبعد ذلك. طبعاً أشير إلى ذلك لكي لا ينحرف الحوار إلى اتهامي بدعم الإرهاب كما يجري عادة حين تجري الدعوة إلى المقاومة ضد الاحتلال. بمعنى أن الموقف من الاحتلال، والعمل على مقاومته لا يتوقف على القدرات الراهنة لحزب ما، بل ينطلق من أنه أساس التناقض الموجود، والذي يدفع قطاعات متسعة من الشعب لمقاومته. مهمة الحزب هي تنظيم هذه المقاومة، وتطويرها. هنا تلعب القدرات دوراً في تحديد الأشكال، ولكن مع دراسة كيف تتطور؟

وبالتالي فإنني أختلف مع د. حبيب في الإستراتيجية بالأساس. وهو الخلاف الذي كان قائماً مع الأحزاب الشيوعية منذ زمن بعيد، حيث انطلقت ليس من تغيير النظم، وتحقيق المهمات الديمقراطية، بل من "النضال الديمقراطي السلمي" لتحصيل بعض الحقوق المطلبية والديمقراطية. ولقد كان دورها هو التغيير وتحقيق المهمات الديمقراطية، أي قيادة النضال من أجل هيمنة طبقية جديدة للعمال والفلاحين الفقراء، ومجمل الفئات الوسطى. هل كانت تستطيع ذلك؟ لكن لماذا لا تستطيع؟ وهل كان حزب البعث أكثر قوة وتأثيراً منها؟ لا في الشارع ولا في الجيش.

وهذا يوصلنا إلى ما طرحته نهاية الفقرة السابقة حول ممكنات أن يستطيع العمال والفلاحون الفقراء لعب دور أساسي في تحقيق المهمات الديمقراطية. الحزب الشيوعي ينطلق من الصراع الطبقي، وبالتالي من مدى التناقض بين الطبقات الشعبية والرأسمالية الحاكمة. وهو لن يستطيع الوصول إلى السلطة إذا كانت الطبقات الشعبية ليست في تناقض مع السلطة القائمة، لكنه ليس مفروضاً عليه أن يقبل هذه السلطة، بل عليه أن يتحضر لمرحلة تتفاقم فيها الصراعات الطبقية. ومهمته في ذلك هي تنظيم وتطوير هذه الصراعات. وهو هنا يقيس قوته، ليس بذاته، بل بمدى مفاقمة الصراع الطبقي. لكن حينما لا يسعى الحزب إلى التغيير فلسوف يعمل على طرح مطالب معيشية أو ديمقراطية، ويسعى لـ "التفاهم" مع النظم لكي تقبل بنظام برلماني، بغض النظر عن موقف العمال والفلاحين الفقراء من النظم هذه. طبعاً أنا هنا ربما كنت أوصّف ما كان يجري، ويجري، حيث انبنت الإستراتيجية الشيوعية على المطالبة فقط، على طرح "مطالب بسيطة" لكي يكون ممكناً تحقيقها، لكنها لم تتحقق أبداً. فلأنها

"بسيطة" فهي لا توحد قوى قادرة على فرضها عبر التغيير.

المشكلة هنا هي أننا نتناول أبجديات الصراع الطبقي التي يبدو أنها من الماضي، وأيضاً لم تُفهم عندنا، الأمر الذي عزز ممارسة النضال المطلبي وليس الصراع الطبقي. وأيضاً عزز المطالبة والمناشدة والاستناد إلى المساومات ولم يعزز النضال الوطني والمقاومة (التي تتضمن مساومات لكن بعد تغيير ميزان القوى). لهذا كان يكبر الحزب لكن أحلامه تبقى صغيرة، رغم أن العكس هو الضروري، حيث يجب أن تكون أحلامه كبيرة وهو صغير لكي يستطيع التحوّل إلى قوة تغيير. هذه العملية مرتبطة بفهمه للصراع الطبقي.

عودة إلى فلسطين:

أولاً، بالنسبة لرأي الرفيق فهد فإضافة إلى استنادي لكتاب سالم عبيد النعمان فقد أوردت نص الرسالة التي بعثها الرفيق فهد كما هي منشورة في الطبعة اللبنانية من "كتابات الرفيق فهد"، والتي لم تستوعبها طبعة بغداد (وكلتاهما في حزيران 1976). وهو الموقف الذي لم يغيره.

د. حبيب يلجأ إلى أسلوب ملتوٍ حينما يناقش الموقف من قضية فلسطين، ويعتمد شكلاً من أشكال "التشويه". لهذا حينما الحديث عن إزالة الدولة الصهيونية يلصق هذه المسألة بالقوى القومية والقوى الإسلامية من باب الشتيمة كونه يعتبر أنها شوفينية واستبدادية وظلامية. المشكلة تكمن في أن هذه القوى لا تطرح إزالة إسرائيل بل التفاوض معها، حتى القوى الإسلامية. ولا تعمل على إزالتها بل على "التعايش" معها كما يطالب د. حبيب بالضبط. وربما كان يغترّ ببعض التصريحات، أو يصدّق بعض الأحاديث، لكن الواقع يقول بأن هذه النظم اعترفت بالدولة الصهيونية، وتطالب ببعض الحقوق فقط، كما يفعل. وبالتالي أتمنى أن يناقش الأفكار بعد تحويل المسألة إلى ما يشبه الاتهامات: فهل من حق الشعب الفلسطيني أن يحرر أرضه؟ وهل من حق العرب أن يواجهوا دولة هي جزء من مشروع إمبريالي من أجل ضمان السيطرة على الوطن العربي؟

يؤسفني بأن أشير إلى أن د. حبيب يتعامل بمنطق مفرط البساطة، حيث يعتبر أن الدعوة إلى إزالة إسرائيل تبقي "الجمرة مشتعلة"، ونزيف الدم مستمراً، لتتصاعد الكراهية والحقد والموت. حيث ستبدو المسألة وكأن هناك من يريد تأجيج نار الحرب، وليس أن وجود الدولة الصهيونية هو الذي يفرض ذلك. وليس تشريد شعب، والاعتداءات المستمرة هي التي تدفع هذا الشعب إلى المقاومة. هذه نظرة من لا يريد أن يرى، من ينطلق الاعتراف النهائي بوجود الدولة الصهيونية، وبالتالي التكيف مع ذلك، والقبول بما تطرح خشية تأجيج نار الحرب والحقد، ومن أجل "التعايش" و"السلام".

لهذا لا يرى سوى حماس، فقد دمرت القوات الصهيونية مخيم جنين في ظل سلطة ياسر عرفات وموافقته على أوسلو. ودمرت المقاطعة على رأسه ولا أحد يشك في أنه كان يريد "السلام". حماس نجحت في انتخابات ديمقراطية ليس لأنها إسلامية بل لأن ما تفعله الدولة الصهيونية يدفع كل الشعب إلى القتال ضدها. ويبدو أن د. حبيب لا يتابع ما يجري على الأرض، ولا يلمس "مزاج" الشعب الفلسطيني، إذا كان لا يريد أن يعرف

طبيعة الدولة الصهيونية ودورها الإمبريالي.

هنا ماركسية د. حبيب نائمة، حيث يقبل احتلال الأرض، والتنازل عنها، وتشريد الشعوب، والقبول بما يرفضه الشعب ذاته. لهذا نراه يطرح ما يتكرر يومياً من كل الذين يرفضون المقاومة من النظم، والأحزاب: "يجب على إسرائيل أن تنصاع لقرارات مجلس الأمن الدولي". شكراً، لكن إسرائيل فوق القانون الدولي وكل قانون، وهي مدعومة من قبل كل الدول الإمبريالية في كل ما تفعل، إذن من سيجعلها تنصاع (كلمة مفخمة تخيف إسرائيل)؟ وهي لذلك تفرض ما تريد، حتى كل تنازلات القيادة الفلسطينية لم تسعفهم الحصول على شبر مستقل. وإذا افترضنا أنه يجب أن تنصاع لهذه الحدود من المطالب، لا بد من قوة تفرض عليها ذلك، ألا يدلنا د. حبيب على هذه القوة؟ وكيف تتكون؟

ويكرر أيضاً: "والموقف الذي يفترض أن تتخذه الإدارة الأميركية الجديدة يتلخص بالتخلي عن الانحياز المطلق لإسرائيل"، لكن هل هو انحياز أم أن إسرائيل هي جزء عضوي من أميركا الإمبريالية لها دور أساسي في السيطرة على المنطقة؟ أو أن أميركا لا تهدف إلى السيطرة على المنطقة ونهب نفطها والتحكم بأسواقها؟ ألم يوضح احتلال العراق ذلك؟ أخشى أن يكون التحليل الطبقي في خبر كان، وبالتالي تعامل المسائل من منطلق أخلاقي!!

هذه هي فكرة "السياسة فن الممكن" كما تتجلى لدى د. حبيب، أن نقبل بالمحتل وأن نبقى نطالب لعقود جديدة. من قال إنَّ الدولة الصهيونية بات لها الحق الشرعي بالاستمرار؟ ميزان القوى أو حق تاريخي ما؟ ومن قال إنَّ المفاوضات تجدي إزاء قوى مصلحتها تتمثل في النهب والسيطرة؟

من الواضح بأن كل الأفكار الماركسية عن الاستقلال والمقاومة ورفض الاضطهاد والتحرر باتت قديمة، عفا عليها الزمن، ومن القرن الماضي. لكن آلام الشعوب ليست من القرن الماضي بل لا زالت قائمة.

حينما أشرت في عنوان ردي الأول إلى "منظور العقل الليبرالي" كنت أقصد كل هذا الميل لقبول العدو، والتكيف مع سياساته، وترداد مفاهيمه من فئات كانت قبل انهيار الاشتراكية تطرح الموقف السوفيتي بالطريقة ذاتها، فتكرر النغمة ذاتها دون لحن، وتتهم المختلفين بالفوضوية وحتى الإمبريالية فقط لأن لهم ملاحظات على التجربة الاشتراكية. لكن على الأقل كانت الأفكار العامة وقتها لها وجهة تقدمية تحررية، لكننا الآن في وضع مأساوي، حيث باتت كلمة صراع تستثير الحنق، وكلمة مقاومة تستثير كل

أشكال الاتهام، وكلمة وطن كل أنواع الاتهام بالشوفينية. وكلمة صراع طبقي كل أنواع الاتهام بالتخلف عن فهم "روح العصر".

لهذا منذ أن بدأت الولايات المتحدة الحديث عن الخطر الإيراني بات هذا خطراً واقعياً لدى الليبراليين، رغم أن أحداً منهم لم يتطرق إلى ذلك قبلئذ. وباتت إيران هي العدو الأول. أما من يحتل العراق فهو احتلال نتفاوض معه من أجل وضع العراق وليس من أجل الانسحاب. وأما الدولة الصهيونية فهي مظلومة لأن حماس تريد إذكاء الصراع. ومسكين الشعب الفلسطيني لأن حماس تجره إلى صراع لا ناقة له فيه ولا جمل.

لقد استقبل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ياسر عرفات استقبال الأبطال حينما عاد بعد أوسلو، لكنهم اكتشفوا الوهم بعد سنوات قليلة، حيث لم يتوقف الاستيطان، ولا زال الحصار والتضييق، ولم تصبح هناك سيادة. إضافة إلى كل الفساد الذي أتت به السلطة. فلماذا يظل هذا الشعب مصدقاً أنه يمكن تحقيق السلام مع الدولة الصهيونية؟ إنه يرى بعينيه كيف أن الأرض تتلاشى بفعل السيطرة اليومية عليها والتضييق يتزايد. هذا الوضع يجعل الطفل يقتنع بأنه ليس من تعايش ممكن مع هذه الدولة. وأن القتال ضدها أمر ضروري، لأنها تخنق بشكل يومي، وليس لأنها "مسالمة" و"خدومة". لقد رفض د. حبيب قمع واستبداد صدام حسين، وحارب نظامه بـ "الكفاح المسلح"، ولقد أفاض في توضيح ذلك، لكن لماذا لا يقبل ذلك من الشعب الفلسطيني، ويريده أن يقبل بواقعه؟ ولماذا لا يريده للشعب العراقي الذي بات يئن تحت نير احتلال غاشم ومدمر؟ من يرفض القمع والاضطهاد والاستغلال لشعب يجب أن يرفضه لكل الشعوب. ومن يقاوم الاستبداد يجب أن يقاوم الاحتلال.

أخيراً، لقد كانت سياسة الأحزاب الشيوعية هي هذه التي يطرحها منذ سنة 1948 لكن هذه الأحزاب كانت غير مقبولة من هذه الزاوية، وفي فلسطين تقلص الحزب إلى هامش. ويتحدث عن "فن الممكن"، وعن ضعف قوانا. طبعاً سوف تبقى ضعيفة لأن إستراتيجيتنا لا تنطلق من الواقع بل من أحلام في "السلام" كما كان يعمم الرفاق السوفيت، ومن القبول بميزان القوى الدولي كما كانوا يؤسسون سياساتهم. ورغم صحة تلك السياسة لهم لأنهم دولة فإن هذه السياسة ليست صحيحة لشعوب تئن تحت نير الاحتلال. إن أخطر ما فعله الرفاق هو أنهم ربطوا سياسة الأحزاب الشيوعية بتكتيكاتهم، وبالتالي فرضوا عليها عدم خوض الصراع، ورفض المقاومة، خصوصاً في فلسطين، لأن ذلك يتعارض في تلك اللحظات مع

تكتيكاتهم، لكن الرفاق تعودوا على هذا النمط من "الصراع" ولا يريدون تغييره رغم كل ما يقولون بأنهم ينقدون سياساتهم الماضية، وأنهم يبنون سياسات جديدة، لا نلمس سوى أنها السياسات القديمة ذاتها.

لسنا من اختار الصراع، بل نولد في خضمه، ليكون أن نختار خوضه أو الهامشية. الصراع الطبقي ليس من اختراعنا، إنه موجود في الواقع، وعلينا أن نحدد دورنا فيه فقط. كذلك الصراع ضد الإمبريالية، حيث لم نذهب نحن إلى "عقر دارها" بل هي التي تزحف وتستعمر وتسيطر وتفرض سياساتها والنظم العميلة لها. وهي التي فرضت وجود الدولة الصهيونية ليس حلاً للمسألة اليهودية بل من أجل أن يكون هؤلاء جيشاً محارباً لها في الوطن العربي.

سيقول د. حبيب "فن الممكن"، لكن فن الممكن ينبع من تحديد آليات الصراع هذا، وليس من تقزيم ما نطرح، وقبول ما يفرضون، أو بعضه، بحجة كسب ما تبقى. فن الممكن يتعلق هنا بكيف نخوض الصراع وننجح. بكيف نطور قوانا لكي نحقق أهدافنا لا أن نقبل أول مساومة تعرض علينا.

وبالتالي قبل الحديث عن القدرات وميزان القوى يجب تحديد السياسات والإستراتيجيات تحديداً صحيحاً، لأن ذلك هو الذي يحول الأحزاب الصغيرة إلى قوة كبيرة، بفعل تعبيرها عن الصراع الطبقي، والصراع الوطني، وليس التسارع في المشاركة في سلطة هي سلطة احتلال، ولا التوهان في مفاوضات عبثية واضح أنها لا تأتي بشيء. ولا اتباع خطاب ليبرالي مشوه لأننا نريد التخلي عن خطاب يساري ماركسي يطرح صراع الطبقات، ويعرف كيف يحسب موازين القوى.

آمل ألا تظل المسألة هي مسألة حماس وإيران وسورية وحزب الله، هؤلاء ربما يكونون طارئين، لكن الصراع ليس طارئاً، وحين نتخذ موقفاً فيه خاطئاً ليس من حقنا أن نلوم أحداً.

(3)

الحرب على غزّة من منظور العقل الليبرالي

قرأت مقال د. كاظم حبيب (الحوار المتمدن – العدد 2516 - 4/1/2009) حول الحرب على غزة، ولقد تأملت إلى الطريقة التي عالج فيها الأمر. وهنا لست في وارد الدفاع عن حماس، وليست مهمتي، وخصوصاً أن موقفي واضح منها. لكن المسألة تتعلق بالأسس التي بات ينطلق منها د. حبيب، والتي تتنافى مع أبسط مفاهيم الماركسية، كما مع أبسط القيم التي تتعلق بوطن في وضع احتلال، وبدور الماركسيين فيه.

حيث إنَّ الدعوة التي يطلقها، وهي تقرّع حماس، تقوم على مبدأين: الأول، هو الانطلاق من "حقيقة" وجود الدولة الصهيونية كحقيقة نهائية لا تحتمل التفكير فيها بغض النظر عما يجري في الواقع، وبغض النظر عما تريده هذه الدولة. والثاني، الرفض المطلق لـ "النزاع العسكري"، والعمل المسلح لأنه يعقد الوضع، والجزم بـ "النضال السلمي"، و"الطرق التفاوضية". والتذرع هنا بميزان القوى المختل.

طبعاً لم يلحظ د. حبيب بأن هذه السياسة كانت في صلب السياسات التي همشت الحركة الشيوعية، ولم يستنتج أنها لم تثمر شيئاً رغم التنازلات التي قُدّمت، خصوصاً في اتفاق أوسلو. وأن الدولة الصهيونية لم تتجاوب مع أي من الخطوات التي قدمتها النظم العربية ومنظمة التحرير. وبالتالي فإن السياسة السلمية التفاوضية لم تجلب سوى ما نشاهده في غزة، وقبلها في جنين والضفة الغربية. وأن الأمر لا يتعلق بطرف بل، ولأن الصراع هو بين أطراف، فإن الأمر يتعلق بها. بمعنى أنه لا يكفي، حتى لو قبل العرب بالدولة الصهيونية وبالتعايش معها، لا يكفي قبولهم، بل يجب رؤية الطرف الآخر.

وحين يتذرع د. حبيب بميزان القوى يكون كمن ينطلق من أن لا ضرورة لأي صراع، لأن الصراع يبدأ بين قوي وضعيف. ولو انطلق ماركس من هذا المنطلق لما أسس نظريته كلها، ولما اعتبر بأن التاريخ هو تاريخ صراع طبقي. ولما دعا إلى الاشتراكية على الإطلاق. حيث كانت موازين القوى لمصلحة البرجوازية، ولا زالت كذلك. أريد أن أقول هنا بأن أي صراع يبدأ من موازين قوى مختلة، ويكون الهدف هو تغيير موازين القوى هذه، وليس الانطلاق منها في طرح الحلول. وهذا ما نعانيه في صراعنا مع الدولة الصهيونية المدعومة إمبريالياً. لهذا يكون الهدف هو كيف نطور الصراع

وليس كيف نقبل بالوضع الراهن. وحين تكون هناك مقاومة نفكر كيف ندعمها وليس كيف نقول إنَّها خاطئة وليست في أوانها لأن ميزان القوى مختل. فالمقاومة هي نتاج واقع يفرضها ليست نزوة ما. وهذا ما لم يكن شيوعيونا قادرين على رؤيته، لا في الصراع الطبقي الداخلي ولا في الصراع ضد الدولة الصهيونية. ومالوا إلى التكيف مع ما هو قائم، حتى حينما استلمت قوى قومية كانوا يعتبرون أنها مغامرة وانقلابية، وتمثل "نزق البرجوازية الصغيرة". لأنهم لم يفكروا - سوى في البدايات وفي بعض المراحل - في تطوير الصراع الطبقي وفي التغيير.

ميزان القوى مختل؟ طبعاً، لكنه يتغير عبر تطوير المقاومة وليس في "انتظار غودو". يتغير عبر الصراع ذاته. وفي تطوير الصراع. وعبر ذلك تتلقى الشعوب وحشية المحتل، ووحشية السلطة الطبقية الرأسمالية، لكن لا خيار سوى الاستسلام الذي لا يفيد شيئاً لأنه لا يلغي الاضطهاد والنهب والقتل والإفقار والتجويع. لهذا تعود الشعوب إلى المقاومة.

ثم إنَّ اختلال ميزان القوى يفرض علينا نحن أن نحدد دورنا في تغييره، وليس التحسر على ما يجري، أو رفض المقاومة. يفرض أن نفكر في الوضع العربي الذي جعل الدولة الصهيونية تستفرد في غزة، وقبلها في لبنان، وربما غداً في أي من البلدان. كما يستفرد الاحتلال الأميركي بالعراق، ويعمل به تدميراً وتهديماً.

إن مبدأ الماركسية الأول هو التفكير في كيفية تغيير ميزان القوى، وليس القبول بالوضع القائم. كيفية تطوير الصراع وليس اتباع "النضال السلمي" وطريق التفاوض. فالأساس هو الصراع وليس التفاوض. والعكس هو طريق الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية الذي لاحظنا أين وصل، وليس طريق الماركسية.

وإذا دققنا في السبب الذي جعل حركة حماس تفوز بانتخابات ديمقراطية نلحظ آثار هذه المسائل. فقد فازت ليس لأنها تنظيم أصولي، ولا بسبب تدين الشعب، بل لأنها تبلورت في ذهن المواطن الفلسطيني كقوة مقاومة، ومن أجل كل فلسطين. بغض النظر عن مدى انسجامها مع هذه وتلك. بمعنى أن ليست "الإرادة الذاتية" لمثقف هي التي تحدد التاريخ، بل إنَّ توافقها مع "إرادة الشعب" هي من يفضي إلى ذلك. ولقد بات واضحاً للشعب الفلسطيني بأن "النضال السلمي" وطريق التفاوض كلها لا تعني شيئاً. وأن القبول بالدولة الصهيونية خطيئة، لأنه يعني التخلي عن حقه. ثم إنَّ الدولة الصهيونية لا تريد أنصاف الحلول بل الحلول كلها. لهذا يكون

مع قوى المقاومة وليس مع "المفاوض البارع".

أليس الشعب هو المعني بالصراع؟ إذن، ليس من خيار سوى تطوير هذا الصراع، ووضعه في إطار سياسي واضح، وانطلاقاً من إستراتيجية تفضي إلى تغيير موازين القوى. وليس رفض كل مقاومة لأنها عبثية.

هذه المسألة التي لم يفهمها اليسار هي التي قادت إلى تهميشه، وسوف تقود إلى موته. لأنه يعيش خارج الصراع الحقيقي، يعيش في الأوهام والأحلام، والأماني. وينحكم لـ "إرادة ذاتية" لتطور المجتمعات. والأسوأ أن قطاعات منه باتت تميل إلى الاستسلام لميزان القوى، والتكيف مع السياسات الإمبريالية، ومع قوى الاحتلال.

القوى تتطور وتقوى عبر الصراع وليس من خلال تهدئته. ومن خلال وعي التناقضات والفعل فيها. ووعي ميول الطبقات المسحوقة والشعوب المضطهَدة. وليس عبر التنازل عن الحقوق بحجة ميزان القوى أو بحجة الأمر الواقع.

والصراع مع الرأسمالية أمر بديهي لماركسي. وكذلك الصراع من أجل الاستقلال. ألم تكن هذه هي "وصية الرفيق فهد"؟ وأيضاً القبول بالدولة الصهيونية، حيث أصر على رفضها حتى وهو يتقدم نحو المقصلة؟

في غزة ليست المشكلة في حماس أو في صواريخها، هي مشجب فقط تريده الدولة الصهيونية لتبرير القتل والتدمير وخنق الشعب لكي تتلاشى الكتلة البشرية هناك. وفي كل الأحوال سوف تبحث عن مشجب. لهذا المشكلة ليست هنا بل في السياسة الصهيونية ذاتها، التي لا تريد إلا الصراع ضد المنطقة، لأنها جزء عضوي في المشروع الإمبريالي. وأحرى أن يلعب اليسار، والماركسيون خصوصاً دور تطوير الصراع وتصعيد المقاومة من فلسطين إلى العراق، وحينها سوف يكونون في الصفوف الأولى قبل حماس وقبل حزب الله. وربما يخوضون الصراع بطريقة أفضل تسهم في تغيير ميزان القوى حقيقة.

إذن، نحن في حالة صراع (شئنا أم أبينا، وافقنا أم لم نوافق)، والمسألة هي: ما السياسة الأجدى، وما المقاومة الأجدى؟ وليس أي شيء آخر.

(4)

عن المقاومة من منظور الماركسية

شكراً للعزيز حميد كشكولي على نقاشه الصريح حول "المقاومة من منظور اليسار الماركسي"، فقد أوضح جوهر وجهة نظره في هذه المسألة، وجهة النظر هذه الذي يعتبر أنها تمثل "اليسار الماركسي العمالي". وهي خلاصة الموقف الذي يجري النقاش حوله، قبل أن نحدد ما هي وجهة النظر الماركسية من الموضوع، رغم أنه ينطلق من أنه يقدم وجهة النظر الماركسية، وجهة نظر ماركس ولينين.

رفض المقاومة:

يشير حميد إلى أنه "لا تدخل مصطلحات (حركة المقاومة) واشتقاقاتها القومية في قاموس اليسار الماركسي العمالي، ولا ثمة من مبررات تستسيغ للشيوعيين واليسار الماركسي العمالي مقاربة القضايا الوطنية من قبيل التحرر من الاحتلال، ومشاكل الإرهاب والأمن وبناء دولة القانون في ضوء المقولات والمعادلات التقليدية القومية". إذن، مبدأ المقاومة غير موجود في مصطلحات "اليسار الماركسي العمالي"، هذا باختصار لبّ المسألة. وكذلك كل القضايا الوطنية من مثل التحرر من الاحتلال. وبالتالي فإن كل موقفه من حركات المقاومة ومن المقاومة نابع من هنا، وليس من الموقف من حركة حماس أو حزب الله كونهما حركتين أصوليتين. ويمكن أن نستنتج بأنه الموقف ذاته الذي يمكن أن يؤخذ من أي حزب مارس أو يمارس المقاومة، مثل الحزب الشيوعي اللبناني، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. مثل حزب الشغيلة الفيتنامي، والحزب الشيوعي الصيني، وحركة كاسترو. ومثل لينين وهو يدعو إلى الانتفاضة المسلحة وحرب الأنصار، وإنجلز الذي كتب كثيراً عن الحرب. وكذلك مثل كومونة باريس. وفيض من المواقف والسياسات التي مارسها ماركسيون منذ ماركس إلى اليوم. وبالتالي شكراً لماركسيته العمالية، وشكراً لـ "اكتشافه الماركسي".

بمعنى أن مبدأ الموقف من المقاومة لا وجود له هنا، حيث إنَّ "مصطلحات .. قاموس اليسار الماركسي العمالي" لا تحتويه. ليس مبدأ المقاومة فقط الذي لا تحتويه مصطلحات ذاك اليسار بل كذلك القضايا الوطنية بمجملها، بما فيها التحرر من الاحتلال ودولة القانون، لأنها "مقولات قومية". "فالمقاومة مقولة قومية"، و"إن مقولة المقاومة أو – حركة المقاومة – مصطلح قومي". وربما يكون في هذا التحديد كثير من المسائل النظرية

المختلطة، والمشوشة، والتي تعبّر عن منطق/ منهجية لا يمتّ/ تمتّ إلى الماركسية بصلة. حيث يبدو أنه ينطلق من "تصور ذهني" يقوم على أن ما أنجزته البرجوازية في أوروبا هو لكل برجوازية، والتي هي القومية وحدها، أما الشيوعيون فهم أمميون، وبالتالي فوق القومية التي هي رذيلة برجوازية يجب أن تلفظها الطبقة العاملة ويلفظها الشيوعيون. ولهذا يشير إلى كل ما حققته البرجوازية تلك، التحرر من الاحتلال، دولة القانون، ليصل إلى تحديد حدّي يفرض التضاد بين الماركسية والقومية، هو تضاد "أرسطي"، أي يقوم على "النفي المطلق"، على التعادي المطلق، مثل حدة التضاد بين الخير والشر. رغم اختلاف المستوى هنا بين الماركسية كمنهجية ورؤية والقومية كمسألة واقعية.

لهذا فإن كل ما فعلته البرجوازية يجب ألا تفعله الطبقة العاملة، وبالتالي فإنَّ مهماتها هي مهمات أخرى مختلفة جذرياً عن هذه المهمات التي تقوم بها البرجوازية، حتى لو كان الواقع يفرض تحقيق هذه المهمات "البرجوازية" كما في وضعنا. هذا المنطق يجعل "اليسار الماركسي العمالي" يحلّق في الهواء، ويطرح مهمات هي غريبة عن الواقع غربة المثقف المنعزل ذاته. لتبدو أنها هواجس وأوهام ليس إلا. وهذه من سمات المثقف البرجوازي الصغير كما أعتقد، الذي يعتقد بأن أوهامه هي وقائع، فيكررها لكي يعتقد هو بها، لكي يصدّق ذاته. لهذا يهرب من طرح السؤال حول مهمته في وطن محتل، عبر كلام لا معنى له من مثل "لهذا يجب حل هذه المعضلات في ضوء برنامج شيوعي في سبيل تحرر المجتمع وإزالة أي نوع من الظلم والاستغلال والتمييز. ويعتبر هذا ركناً من أركان نضال الطبقة العاملة في المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. إذ إنَّ الشيوعية لها تكتيك وإستراتيجية واضحة لحل الظلم القومي، وأية معضلة قومية، يختلفان عن تكتيك وإستراتيجية القوى القومية والبرجوازية بمختلف مذاهبها من اليمين واليسار". ما هو برنامج تحرر المجتمع وإزالة الظلم والاستغلال والتمييز هذا؟ وما هو تكتيك وإستراتيجية الشيوعيين لحل الظلم القومي هذه؟ أطرح الأسئلة من أجل أن أفهم الاختلاف عن تكتيك وإستراتيجية القوميين من اليمين إلى اليسار. أليس هذا لغواً فارغاً؟ ويقوم على تمييز شكلي جداً؟

هنا نلحظ بأن الموقف يقوم على رفض موقف القوميين وليس مؤسساً بذاته. فهو يعرف أنه ضد موقف القوى القومية لكنه لا يعرف ما هو موقف الشيوعي. وبالتالي فإن موقفه يتأتى انطلاقاً إذن من رفضه للقوى

القومية. من رفض القوى التي تقول بهذه المواقف بعيداً عن بحث المسائل المطروحة وبالتالي تحديد الموقف منها. وهذه عاهة النقاش الدائر، حيث إنَّه لا يناقش الأفكار انطلاقاً من واقعيتها، أي من أهميتها في الواقع الراهن، بل انطلاقاً من كون هذه القوة أو تلك هي التي تطرحها. وهو الأمر الذي يشير إلى عجز عن وعي الواقع ذاته، حيث هناك المشكلات، وهناك الطبقات التي يسعى كل منها لطرح حلول لهذه المشكلات من زاوية مصالحه الطبقية. لكن في إطار ذلك يمكن أن تتقاطع مصالح بعض الطبقات فيما يتعلق بقضية أو أكثر، خصوصاً مثل القضية الوطنية والموقف من الاحتلال، المهمات التي يطرحها الواقع الراهن، وليس المهمات المستقبلية، وما إلى ذلك.

ولأن الصديق حميد ينطلق فقط من رفض الأهداف لأن طبقة ما طرحتها، فهو يتمسك بـ "شعارات" كبيرة، لكن دون أن يحدد ماذا تعني، مثل إستراتيجية الطبقة العاملة وحلولها "المعروفة" لكل قضايا العالم (والآخرة). وبهذا تصبح مهمة الطبقة العاملة، ومهمة الشيوعيين (أو اليسار الماركسي العمالي) هي الاشتراكية فقط، التي بتحققها تحل كل المشاكل الأخرى، مثل الظلم القومي والاستغلال والتمييز، بلمسة ساحر. حيث "إنَّ مقاومة الشيوعيين تجري في سعيهم في تحويل الشيوعية واليسار الماركسي والاشتراكي العمالي إلى قوة فعالة ببرامج ورؤى واضحة لحل أية قضية، أينما كانت... لأنها تتميز بسمات - المساواتية الشيوعية - وإن سياستها مبنية على الرفع الفوري لأي ظلم وتمييز وإجحاف، سواء كان قومياً أو اجتماعياً".

أما كيف يتحوّل الشيوعيون إلى "قوة فعالة"، كيف نصل إلى الاشتراكية لرفع الظلم، فهذا شأن إرادي يتعلق بأن نقرر نحن "المثقف المنعزل" ذلك. فحينها نطرد الاحتلال من العراق، ونلغي الظلم القومي بإلغاء القومية من الأساس. فهذه مسائل بسيطة حينما ننتصر. هنا تتوضح لمسة الساحر الذي يتحول إلى قوة دون أن يطرح مشكلات الناس، ودون أن يمارس كل الأساليب لتطوير الصراع الطبقي وتصعيد المقاومة، ودون أن يؤسس التحالفات الضرورية. وفقط يمارس الرفض لكل ما يمارَس في الواقع، السيئ والصحيح. ويرفض القوى التي تمارس لأنها قومية أو أصولية فقط، وبالتالي يرفض الممارسة ذاتها التي كان يجب أن يقوم بها هو، لكي يكون رفضه للقوى تلك مبنياً على أساس صحيح، أو له فاعلية.

وسنلمس هذه المسألة حين نرى من أين ينطلق، حيث يخلط بين "المقاومة في المنظور القومي" وبين مبدأ المقاومة، وبالتالي المنظور الماركسي

لها. لهذا يشير إلى أن "المقاومة في المنظور القومي وفوق الطبقي تعني وحدة صفوف الطبقات المتناقضة، لمقاربة قضايا المجتمع، مثل المشاكل القومية والتنمية والعلاقات الدولية وغيرها". ولأنها تعني في المنظور القومي كذلك يرفضها، ولا يرفض المنظور القومي فقط. الماركسي يميز بين ضرورة الوسيلة (وهنا المقاومة) وبين القوى التي تمارسها، كما يقوم بتحديد رؤيته لها انطلاقاً من منهجيته الماركسية. أما أن يرفضها لأن قوة/ طبقة أخرى تطرحها فأمر يتعلق بمنطق صوري لا يرى إلا الشكل/ الصورة، دون أن يلمس جوهرها، فيرفض الشكل والجوهر معاً. وهذا ما يتوضح في نص حميد بشكل فاقع، حيث يقول "إنَّ لليسار العمالي والاشتراكي الطبقي رأياً مخالفاً لفرضيات اليسار القومي (وهنا يصبح المنظور القومي هو فرضيات اليسار القومي، الذي هو هنا نحن الماركسيين الذين ندافع عن المقاومة والمسألة القومية) الذي يبدي التعاطف "الشرعي" مع الشعب المضطهد، ويوحد تعاطفه هذا مع الحركة القومية القائمة باسم ذاك الشعب، وبذلك يرى "حركة المقاومة" مقولة بنيوية ويعتبرها مبدأ أساسياً من مبادئه". ليبدو أنه قرر إلحاق كل ماركسي يطرح المسألة القومية ويدعو إلى المقاومة بتلك القوى القومية، وبالتالي صنّفهم في إطار "اليسار القومي" أو "القوميين المتياسرين". لهذا يشير إلى أن "مواجهة الاحتلال والظلم القومي لا تعني أبداً الاعتراف السياسي بالحركات القومية رسمياً والانحلال فيها". من قال بأن "اليسار القومي" يعترف "رسمياً" بالحركات القومية؟ وأدهى ينحلّ فيها؟ هذا ما فعله شيوعيون، لكن المسألة تفرض التمييز بين أن يعترف الماركسي بقوى طبقية أخرى، كما بقوى سياسية أخرى، وأن ينحلّ فيها. وربما عدم التمييز هذا هو نتاج ما أسلفت، حيث يجري التحديد الشكلي: مسألة قومية تساوي قوى قومية، ومقاومة احتلال تساوي حماس أو حزب الله أو البعث. لهذا يصل باستنتاج "بديهي" بأن الدعوة إلى المقاومة أو "رفع الظلم القومي" تعني الانحلال في القوى القومية. وتصبح هذه القضايا من خاصية تلك القوى، وبالتالي يجب ألا نطرحها وإلا أصبحنا "يساراً قومياً" أو "متياسرين".

هذا هو المنطق الصوري، الذي ينبني على ما هو "حسي"، حيث يدمج الموضوع بالقوة التي تطرحه، ويربطا معاً إلى حد رفض الموضوع. بينما الديالكتيك الماركسي يفرض أن نرى الشكل ونرى المضمون، ونميز الموضوع عمن يطرحه. هذه بديهيات الجدل المادي، التي تفرض تجاوز المنطق الصوري الذي يفرض أن يلخص الشيء (أي شيء) بالشكل/الصورة.

وبهذا يتحول التناقض كما يطرح الجدل المادي إلى تناحر مطلق في المنطق الصوري، ويصبح النفي هو محياً، أو إفناء. كما نلمس في الصراعات الطائفية في العراق مثلاً، حيث إنَّ منطق كل هؤلاء هو القائم على: أنا أو هو، وليس من الممكن أن نتواجد أنا وهو، لكن في صيغة جديدة. وهو المنطق الذي يحكم "اليسار الماركسي العمالي" كما يبدو، ويحكم كثيراً من الشيوعيين، وإن كانوا توصلوا إلى نتائج متناقضة. لكنه التناقض الذي يحدد كل المسائل في: أبيض، أسود. وبالتالي فبعضهم في الأبيض وبعضهم في الأسود ليس أكثر.

وهو المنطق الذي لا يرى أهمية للتحالفات، لأنه يعتقد بأن "اليسار الماركسي والاشتراكي العمالي" يمتلك برامج ورؤى واضحة "لحل أي قضية" و"أينما كانت". وبالتالي فهو ليس بحاجة إلى "الشعب"، إلى الطبقات الشعبية، لأنه لا يعترف إلا بالطبقة العاملة. ولهذا يرفض كل قوة غير تلك التي يمثلها، ولا يعتقد بأن البرجوازية الصغيرة يمكن أن تلعب دوراً في الصراع الطبقي من أجل التقدم، أو في المقاومة. وأن القوى القومية التي تمثل مصالح طبقات حينما تقاوم فلأن مصالحها تفرض عليها ذلك. باختصار لا يرى بأن هذه القوى هي ممثلة طبقات لها مصلحة في حل المسألة القومية أو في مقاومة الاحتلال. وهذا الأمر لا يفرض التحالف معها بالحتم، بل لا يفرض رفض الممارسة لأنها تمارسها، أو رفض القضية لأنها تطرحها. حيث ليس من الضروري أن يتحالف كل من يطرح المسألة القومية، أو كل من يمارس المقاومة، لأن الصراع مع الرأسمالية يمكن أن ينطلق من منظور رجعي أيضاً، لكن هذا لا يلغي الصراع مع الرأسمالية.

إن اتخاذ الموقف ذاته من قوة محددة، مثل الاحتلال مثلاً، أو اتخاذ الموقف ذاته من قضية محددة، مثل المسألة القومية، لا يعني لا التطابق ولا الاندماج، ولا حتى التحالف ضرورة، لكن هذا التشابه في المواقف لا يجب أن يفضي إلى رفض الموقف ذاته لأن قوة أرفضها تتخذه. فهذا عين المنطق الصوري. رغم أن هذا التشابه لا يفرض ضرورة التحالف، وربما يفرض التحالف كذلك، وهذا يتعلق بتحديد طبيعة القوة التي نناقش. وما أثار كل هذا النقاش هو الموقف من المقاومة، وفي لحظة حرب صهيونية على غزة، حيث بات الدفاع عن المقاومة هو دفاعاً عن حماس، رغم أن هذا غير ذاك، لأن لحظة الحرب تغلّب الدفاع، والانخراط في المقاومة (وليس بالضرورة تحت لواء حماس، أو ليس على الإطلاق تحت لواء حماس، كما فعلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، لكن هذا لا يلغي كل

التقييم الممكن لحركة حماس أو حزب الله، ولست هنا في وارد تكرار موقفي، لكن لا يجوز الوقوف ضد المقاومة في هذه اللحظة من قبل ماركسي هو أولاً ضد قوى الاحتلال والنهب، وهذا مؤسس على الرؤية الطبقية والوطنية معاً، دون أن يتجاهل رأيه في قوى أصولية وتمثل شرائح تجارية ليبرالية، وهو في كل الأحوال ضد القوى التي تمارس الطائفية، سواء كانت بالعنف أو بالسياسة. ولا يجوز تحميل هذه القوى مسئولية الحرب رغم أن أساس الحرب هو وجود الاحتلال ووجود الدولة الصهيونية. فمثلاً أنا لا أرى ضرورة للتحالف مع القوى الأصولية، حتى التي تمارس المقاومة، إلا خلال المعارك، لكن من حيث المبدأ ليس من الممكن التحالف مع قوة طائفية ليبرالية في السياسة الاقتصادية ومحافظة، وحتى رجعية، في القيم الاجتماعية. وهنا يجب أن نمارس صراعاً أيديولوجياً مستمراً، لكن التناقض الرئيسي ليس مع هؤلاء، بل مع قوى الاحتلال ومع النظم القائمة. وسيكون مع هذه القوى حينما تطور هي الصراع، لكن دون أن نتجاهل التناقض الرئيسي. هل حديثي واضح في هذا المجال؟ إنني هنا أميز بين التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية، التمييز الضروري لكل فعل سياسي، ومن أجل الوصول إلى الانتصار.

التحرر من الاحتلال:

أشرت في البدء إلى أن الرفيق حميد قد أكد على أن "مصطلحات - حركة المقاومة - واشتقاقاتها القومية" غير واردة "في قاموس اليسار الماركسي العمالي"، ولقد أحال كل ما يتعلق بالمقاومة أو بالمسألة الوطنية إلى البرجوازية، والقوى القومية. لكن كيف يمكن التحرر من الاحتلال وفق رؤيته؟

يحدد بأن "أممية الطبقة العاملة والسياسة الشيوعية وإستراتيجيتها، توجب رؤية المشكلة.... رؤية سياسية، والبحث عن طريق حل سياسي. وإن مسير العمل على معالجة المسائل يسهم في توضيح الرؤية في درب النضال الطبقي". أيضاً شكراً لهذا الموقف الواضح، كما لهذا الخلط، حيث إنَّ الرؤية السياسية هي غير الحل السياسي، لأن كل رؤية تتعلق بموضوع سياسي هي رؤية سياسية، لكن هل أن الحل يجب أن يكون سياسياً بالتحديد؟ وما معنى السياسي هنا؟ أليست الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل عنيفة كما كرر لينين؟

هنا يطرح حميد الحل السياسي بديلاً للمقاومة، والذي يعني كما يبدو الحل غير العنفي، غير القائم على المقاومة كونها فعلاً عنيفاً. وبالتالي يسقط العنف من التاريخ، وربما لم يقرأ فكرة أن "العنف هو قابلة التاريخ". وأن الماركسية قامت على مبدأ تطوير الصراع الطبقي بكل الأشكال الممكنة بما فيها العنف، لأنها انطلقت من أن الطبقة المسيطرة، كما أن الاحتلال، لا يزولان بالحوار والمهادنة، بل بالحرب. وبالتالي إذا كان "اليسار الماركسي العمالي" يرى الحل في السياسة فقط عليه ألا يستند إلى ماركس أو لينين لأنهما دعاة "عنف"، وربما يمكنه أن يقول بأن "ماركسيته" توصلت إلى نبذ "العنف"، وبالتالي رفض المقاومة والنضال الطبقي العنيف لمصلحة "الحل السياسي"، أما أن يحمل ماركس ولينين موقفه "الذاتي" فهذه فرية عليهما. طبعاً هنا يمكن أن أورد نصوصاً لماركس، إنجلز ولينين حول هذه المسائل، لكن يمكن العودة إليها في كتبهم المنشورة (يمكن مثلاً العودة إلى مختارات من كتابات لينين في "نصوص حول المسائل العسكرية" إصدار دار الطليعة في بيروت. أو كتاب إنجلز "دور العنف في التاريخ" إصدار دار دمشق، والذي هو جزء من كتاب إنجلز "ضد دوهرنغ"). الماركسية لا تحسم ذاتياً أشكال الصراع كما يفعل "اليسار الماركسي العمالي"، لأنها تنطلق من فهم موضوعي للواقع، وبالتالي تحديد الأشكال الممكنة فيه. وحين تمارس طبقة العنف، أو حين تفرض دولة احتلالها بالقوة، ليس من "العقلاني" أن نقرر

خياراً "سلمياً"، أو "سياسياً" هي ترفضه وتمارس عكسه. كما ليس من "العقلانية" أن نواجه قوة الاحتلال (التي هي بالطبع قوة عسكرية) بنشاط "سياسي"، دون العمل العسكري.

ربما كان من حق حميد أن يختار "الحل السياسي"، فهذا شأنه، لكن يجب أن لا يحمّل هذا الموقف للماركسية من جهة، كما لا يجب أن يظهر أنه يرفض المقاومة لأن قوى أصولية تمارسها من جهة أخرى. فهو ضد المقاومة ومع الحل السياسي لوضع مثل فلسطين والعراق، وبشكل عام. وهذا ميل ظهر في الماركسية نهاية القرن التاسع عشر مع بيرنشتاين، وبداية القرن العشرين مع تشكل الاشتراكية الديمقراطية، ولقد انتهى خارج الماركسية، وفي حضن الرأسمالية. لأنه كان ينطلق من ثلم حدة الصراع الطبقي مع الرأسمالية، وأشكال سيطرتها السياسية/ العسكرية، وبالتالي المناداة بالحل السياسي والمفاوضات. وربما كان ذلك ممكناً في أوروبا الرأسمالية حيث نزعت هذه الرأسمالية إلى عقد "المساومة التاريخية" مع الطبقة العاملة من أجل تحسين ظروفها المعيشية، وبالتالي حل المشكلات عبر التفاوض، لكنه لم يكن ممكناً في كل الأمم المستعمرة، وفي البلدان التي لم تتحقق فيها هذه "المساومة التاريخية".

وهو الأمر الذي يطرح سؤالاً حول: كيف يحسم الصراع الطبقي مثلاً؟ وهل أن الصراع، كل صراع، يجب حتماً ألا يتخذ وجهة "عنيفة"؟ وهل نحن فقط الذين نقرر شكل الصراع؟ أليس من صراعات مفروضة، ليس في طابعها بل في شكلها كذلك؟

من حق الرفيق حميد أن يقرر الحل السياسي كخيار له ولـ "اليسار الماركسي العمالي"، لكن المسألة أعوص من ذلك. حيث إنَّ الماركسي لا يمكنه أن يلغي شكلاً للصراع على هواه، وبرغبته الذاتية، وإلا تجاوز كونه ماركسياً ينطلق من وعي الواقع ووعي ممكنات التغيير فيه، إلا إذا قفز عن مسألة التغيير وقبل التكيف مع ما هو قائم كما فعلت الأحزاب الشيوعية تاريخياً، وكما يفعل الحزب الشيوعي العراقي راهناً.

هل تحرر شعب دون مقاومة؟ حتى الهند تحررت عبر المقاومة السلمية، وهي مثال "شاذ" لأنها لم تتكرر. وهنا أشير إلى أن المقاومة لا تعني العمل المسلح فقط، بل تعني كل أشكال النضال الشعبي، من أشكال الاحتجاج إلى التظاهر والإضراب، إلى العمل المسلح حينما يكون ذلك ضرورياً. وهو ضروري في مواجهة قوى الاحتلال بالترافق مع كل الأشكال الأخرى. هذه هي خبرة التاريخ، التي لا نستطيع تجاهلها. وهذا هو

الموقف الماركسي المكرر تاريخياً.

إذن، الماركسية تقرر حق المقاومة المسلحة ضد الاحتلال (حتى الشرعة الدولية تقرر ذلك)، وتقرر ممارسة كل أشكال المقاومة في الصراع الطبقي. ومن يتجاهل ذلك يتجاوز منطق فهم الماركسية لمسألة التناقض، ولطرق حله. وكذلك لفهمها للصراع الطبقي وكيف يجب أن يتحول إلى ثورة من أجل الوصول إلى السلطة. هذه بديهيات في الماركسية، ويبدو أنها ليست بديهيات في مصطلحات "اليسار الماركسي العمالي"، الذي يميل إلى "الحلول السياسية". وبالتالي يمكن انطلاقاً منها أن نشطب لينين من صفوفها، وكذلك ماركس، حيث أنهما طرحا المسألة القومية، ودعما مقاومة الاحتلال، حتى إنَّ لينين أيّد "ملك الأفغان" وسعد زغلول. وإذا كان لم يسمع بذلك سابقاً فأرجو أن يشطبهما الآن من قائمة "اليسار الماركسي العمالي".

هنا نختلف في عمق معنى الصراع الطبقي، وأيضاً الصراع القومي، رغم أن حميداً يرتعش من سماع تعبير قومي لأنه يوحي له بالقوى القومية (وخصوصاً حزب البعث ودكتاتورية صدام حسين، التي أشاطره الموقف منها لكن ليس إلى حد الهوس الذي يفرض شطب المسألة الوطنية). حيث إنَّ حل الصراع يتوقف على تحقيق تراكم في الطرف الذي يسعى إلى إلغاء الاضطهاد، أو إزالة الاحتلال. وهو تراكم في القوة مقابل القوة المحتلة. ولهذا، ولكي يصبح "اليسار الماركسي العمالي" "قوة فعالة" يجب أن يراكم في هذا المجال ضد الاحتلال. وإلا لا يكون قد فهم جوهر التناقض القائم، ورفض تنظيم صفوف الشعب للنضال ضد الاحتلال. هنا يكون الاحتلال، الذي يمثل مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية هو طرف التناقض الذي يجب أن نسعى إلى هزمه. لأن الشعب يحس بظلم المحتل، ويرى أن تناقضه هو معه، بغض النظر عن كل أشكال التشويش والتمويه، وإدخال أشكال الصراع العتيقة. وهو إذا لم يلمس المسألة منذ البدء فإن ممارسات الاحتلال تفرض عليه أن يلمسها، وبالتالي أن يتحول من مؤيد أو محايد إلى "مقاتل" ضد الاحتلال. هذا ما حدث ويحدث في فلسطين، وهذا ما حدث ويحدث في العراق، ويمكن أن يحدث في أي بقعة تتعرض للاحتلال. وهذه مسائل يمكن أن تلمس بالعين المجردة، وتلحظ في إطار تجريبي، ولأنها كذلك بنت الماركسية عليها أشكال صراعها، ولم تخترع هذه الأشكال من ذهنيات "مثقف منعزل".

الصراع أس الجدل المادي، وهو صنو التناقض. والشكل المسلح له هو جزء من طبيعة فهم التناقضات وكيفية حلها. وبالتالي هو الأساس، أما الحل

السياسي فثانوي، ويخضع للممكنات القائمة. وأصلاً فإن تطوير الصراع يهدف إلى الوصول إلى حل سياسي، لكن عبر تغيير ميزان القوى، العسكري في ظل الاحتلال.

حول طبيعة المهمات:

من كل ما سبق نلحظ بأن العزيز حميداً قد قسم المهمات إلى مهمات برجوازية (وبالتالي قومية) وأخرى عمالية، ووضع حاجزاً إسمنتياً غليظاً بينهما. رغم أنه تاه بين المهمات ومن يحققها، لهذا نجده يشير إلى أن اليسار الماركسي العمالي يمتلك برامج ورؤى واضحة لحل أي قضية، لكن دون أن يحدد القضايا التي على هذا اليسار حلها، فنحن هنا لا نتكلم في المجردات، حيث كان الحديث هو عن فلسطين والعراق، فهنا توجد مسألة وطنية وهنا توجد مقاومة.

فحميد ينتقد "اليسار القومي" أو يرفضه (واليسار القومي هو نحن الماركسيين) لأنه "وضع حل المسألة الوطنية والقضايا القومية على رأس جدول أولوياته السياسية، في إطار أهدافه الديمقراطية". هل في ذلك عيب؟ أم هل أنه بذلك يخالف الواقع؟ أليس لأن المسألة الوطنية، التي تتحدد في الاحتلال، والقضايا القومية، التي تتعلق بتحقيق الوحدة القومية وحل مسألة الأقليات والقوميات المتداخلة مع العرب، وتحقيق التطور الاقتصادي والحداثة والدمقرطة والعلمنة، هي المسائل الجوهرية التي يطرحها الواقع؟ التي نعاني منها، والتي منها استمرار الأصولية عبر استمرار الوعي التقليدي، ومنها الطائفية، والتخلف الاقتصادي، ونشوء الدكتاتوريات؟ أيمكن أن تتحقق الاشتراكية في ظل الاحتلال مثلاً؟ أو ننتظر إلى حين زوال الاحتلال عبر الحل السياسي لكي نحقق الاشتراكية؟ وهل تتحقق الاشتراكية في مجتمع مخلّف، لا زال دون صناعة أو حداثة أو علمنة؟

إن عجز البرجوازية عن حل هذه المسائل يفرض حتماً أن تلعب الطبقة العاملة دوراً أساسياً في تحقيقها، لأن تحقيقها الاشتراكية ليس ممكناً دون تحقيق هذه الأهداف. وبالتالي فإن بديل ذلك هو ترك الأهداف دون تحقيق، وترك الواقع بما هو عليه، لأن "اليسار الماركسي العمالي" خجل من تحقيقها، خشية أن يتلوث بلوثة قومية. أنا لست خجلاً، ولا أخاف من اللوثة القومية لأن الطبقة العاملة هي قومية قبل أن تكون أممية، أي أنها تحقق مهمات قومية في صيرورة سعيها لانتصار الأممية. وهذا اختلافها عن قومية البرجوازية. هذا ما ورد في "البيان الشيوعي" وليس قولي أنا. لهذا أشير إلى أن الطبقة العاملة باتت معنية بتحقيق المهمات الديمقراطية

قبل مقدرتها على تحقيق الاشتراكية (ولقد فهم الرفيق حميد المسألة التي أطرحها بالمقلوب، حيث يشير إلى أنه وفق منهجية اليسار القومي "يتم تحويل مهمات حل هذه القضايا إلى البرجوازية"، ما أقوله بصفتي ممن ينعتون باليسار القومي هو أن هذه المهمات مهمات تحققها الطبقة العاملة، أي يجري تحويلها إلى الطبقة العاملة).

وهذا خلاف طويل في الماركسية، لكن بالتأكيد كان ماركس ولينين مع "اليسار القومي"، حيث اعتبرا بأن على الشيوعيين إنجاز المهمات الديمقراطية (مثل الوحدة التي وضعها ماركس على رأس جدول أعمال الحزب الشيوعي الألماني سنة 1850، وحق تقرير المصير القومي المبدأ الذي تمسك به لينين، إضافة إلى تشديده على تحقيق المهمات الديمقراطية). وحده تروتسكي طرح غير ذلك، وهو ما يشبه ما يطرحه الرفيق حميد. وستالين طرح العكس، أي التسليم للبرجوازية لحل هذه القضايا. وأظن موقفي من هذا الحل واضح، حيث أنني لا أسلم للبرجوازية لأنني أعرف بأنها غير معنية بتحقيق هذه المهمات، لهذا أصرّ على أنها باتت مهمات يجب أن تحققها الطبقة العاملة، وبالتالي الشيوعيون. وهذا يوضح الخلاف بيننا: فهل تبقى هذه المهمات دون تحقيق أم ننتظر من البرجوازية تحقيقها؟ وأجيب بأنه يجب أن نقوم نحن بتحقيقها، لأن تحقيقها هو الخطوة الضرورية لتحقيق التطور وصولاً إلى الاشتراكية. وبالتالي يجب أن نخوض نحن المقاومة في كل البلدان المحتلة، وأن ندعو لتحقيق المسألة القومية، وأن نسعى للوصول إلى السلطة من أجل تطوير الصناعة وتحقيق الحداثة، وقبلها ومعها، الوحدة والاستقلال. المقاومة بكل أشكالها شرط أساسي في مواجهة الاحتلال، وتطوير الصراع الطبقي ضرورة من أجل إسقاط النظم القائمة. وهذه هي الوسائل التي تحوّل الشيوعيين إلى قوة فاعلة، وتوصلهم إلى أن يصبحوا هم السلطة.

اليسار العربي والصهيونية والدولة الصهيونية

(حوار مع يعقوب ابراهامي)

كنت أتابع ما يمكن أن أسميه مناكفات يعقوب ابراهامي التي وجهها إلى الرفيق حسقيل قوجمان، بخصوص الماركسية، واعتبرت بأنها مناكفات "صبيانية" لها غرض غير الحوار الفكري الجاد. ورغم قراءتي المستمرة لها إلا أنني لم أشعر بضرورة الخوض في حوار لا يبدو أن هناك طائلاً له، من مثل تناقض لينين مع ماركس، أو ستالينية حسقيل أو ..ألخ.

لكن ما استوقفني هو ميله إلى "فتح معركة" مع اليسار العربي الذي يرفض الصهيونية، ويرفض كذلك منتوجها، أي الدولة الصهيونية. حيث إنّه، وتحت ستار تأييد الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لها، يصبّ كل غضبه على هذا اليسار، دفاعاً، ليس عن الدولة الصهيونية فقط بل وكذلك عن الصهيونية ذاتها. ويعتقد، وهو يقوم بهذه "المعركة"، بأنه ينطلق من الماركسية، ليشكك في ماركسية كل من يقف ضد الصهيونية والدولة الصهيونية. ولهذا يقول في مقال أخير (اليسار العربي و-الكيان الصهيوني-، الحوار المتمدن، العدد 2896 تاريخ 22-1-2010) بأنه "آن الأوان لأن يعيد اليسار العربي نظرته إلى – الصهيونية- وأن يقول رأيه بجرأة، بصراحة وبوضوح: هل كل ما قاله اليسار عن الصهيونية كان صحيحاً؟ هل...هل ..". وهو يتناول العديد من الماركسيين العرب في معركته هذه، غير الرفيق حسقيل، مثل فؤاد النمري ود. عبد الحسين شعبان ود. عمار بكداش، ويتناول أخيراً "بيان" موقع الأفق الاشتراكي (الذي أرأس تحريره).

كما فهمت من خلال "الحوار" مع الرفيق حسقيل بأنه شيوعي عراقي (ولا يهمني هنا الدين الذي ينتمي إليه)، وبالتالي أرى المسخرة التي تطل من كل هذا الموقف. وهذا هو الفارق العميق بينه وبين الرفيق حسقيل. وهو فارق مأساوي، حيث يصدر هذا الموقف عن عربي ولد في العراق وناضل في الحزب الشيوعي العراقي في فترته الزاهية. لكنه تحول إلى مدافع أشد عن الصهيونية.

اليسار العربي مصاب بـ "مرض عضال" هو "معاداة الصهيونية"، وأظن أن هذا من الأمراض الحميدة، لأن الصهيونية هي أيديولوجية عنصرية كما أثبت الإجماع العالمي، وكما يتوضح كل يوم. وبالتالي فهذه من خصال

اليسار العربي. وإذا كان يعقوب لا يحب التاريخ فنحن نحب التاريخ، والماركسية تنطلق من الصيرورة التاريخية، حيث لا يوجد شيء الآن إلا نتيجة وضع أسبق. والفهم المادي للتاريخ لا يقتطعه عشوائياً من أجل خدمة فكرة أيديولوجية. لهذا أشير إلى أن فكرة تأسيس "دولة يهودية" في فلسطين نشأت في الأوساط الرأسمالية الأوروبية قبل أن يجري تبنيها من قبل "مثقفين يهود" (نابليون سنة 1799 وبالمرستون سنة 1842)، ومن يتقصى جذور الحركة الصهيونية سوف يجدها بعد سنة 1842. بمعنى أن المشروع الصهيوني هو مشروع رأسمالي أوروبي، كما أشار د. عبد الحسين شعبان في إحدى مقالاته التي يقرعها يعقوب. وإذا كان من التباس في أواسط القرن العشرين حول ذلك فإن الوثائق التاريخية باتت تكشفه. وهو كذلك واضح إلى الآن من خلال الدور الذي تلعبه الدولة الصهيونية في إطار السيطرة الإمبريالية.

وهذا البحث لا يشير إلى "مؤامرة" كما يشير يعقوب (وهو الأمر الذي بات يستخدم لِلَجم كل تفكير علمي) بل يشير إلى مصالح الرأسمالية الأوروبية في السيطرة على الوطن العربي. وكان من ضمن الرؤى الإستراتيجية شيئان: تقسيم الوطن العربي إلى دويلات، وإقامة حاجز بشري في الوسط منه. خصوصاً بعد محاولة محمد علي باشا السيطرة على كل المنطقة المحيطة، والتي أثارت لدى الرأسمالية الأوروبية الخوف من تصاعد الشعور القومي العربي. ولهذا لا نستطيع أن نرى الحركة الصهيونية بمعزل عن الرأسمالية الإمبريالية وإلا لا نعود ماركسيين (وأيضاً هذا هو التحليل الماركسي منذ ماركس إلى لينين). لقد اعتبر ماركس بأن "المسألة اليهودية" هي مسألة أوروبية، وأن اليهود هم مواطنون في أممهم، وسيصبحون كذلك حينما تتكرس علمانية الدولة، ولم ينظر إليهم بأنهم "شعب غريب قُدَّ من الشرق". وكل الحركة الماركسية كانت ضد الحركة الصهيونية وسياساتها الهادفة إلى "إقامة وطن قومي"، واعتبرت أنها مشروع إمبريالي. وستالين هو الذي قلب المسألة سنة 1947 نتيجة موقف براغماتي يتعلق بسياسات الدولة السوفييتية.

لكن يعقوب يتساءل (إذا كنت قد فهمت تساؤله): "هل الموقف من الصهيونية قبل وصول النازية إلى الحكم في ألمانيا هو نفس الموقف من الصهيونية بعد الكارثة التي حلت بيهود أوربا؟"، لكن هل تغير الكارثة من طبيعة المشروع الصهيوني الذي هو مشروع إمبريالي؟ الهولوكوست كانت الذريعة لتحقيق المشروع الصهيوني رغم تنافيها مع كل منطق، وليس مع

المنطق الماركسي فقط. فإذا كان من حق "اليهود" العيش دون كوارث فإن هذا الحق لا تستتبع بأن يكون الحل هو على حساب شعب آخر. أميركا كان يمكن أن تستوعبهم، وكذلك فهم لا زالوا يعيشون في أوروبا دون خوف. بمعنى أن النازية هي لحظة عابرة في التاريخ (إلا إذا كنا نريد أن نوصم الشعوب الأوروبية بالميل المستحكم إلى التعصب ضد اليهود، وهذا على الأقل منطق لا ماركسي).

لماذا إذن فلسطين التي هي أرض بشعب وليس دون شعب كما عممت الرأسمالية الأوروبية (والإنجليزية خصوصاً)؟

طبعاً يعقوب ينطلق من جوهر الرؤية الصهيونية، حيث إنَّ "الصهيونية هي حركة الانتعاش القومي للشعب اليهودي". وبالتالي فهو ينطلق من "عودة اليهود إلى أرض الميعاد"، وهذا يوضح "العمق الماركسي" الذي يتمتع به حيث يتمثل تصوراً إمبريالياً! هل اليهود قومية؟ أو شعب؟ اليهودية دين ولا تخرج عن كونها كذلك، وليس من الممكن تحويلها إلى غير ذلك (كتحويل المسيحية أو الإسلام إلى قومية)، وبالتالي ليست الصهيونية حركة انتعاش قومي بل حركة "تعصب ديني" من حيث الشكل، أتت في سياق المشروع الرأسمالي ولخدمته. وهذه هي سمتها الأساسية (أي ليس سمتها أنها عودة اليهود إلى أرضهم، ولا كونها الحل لإبعادهم عن المآسي التي سببتها لهم الرأسمالية، لتحولهم إلى جيش في خدمتها).

وإذا كان يعقوب قد أشار إلى النازية كتبرير لاستيطان فلسطين، نجده - ربما لكي يهرب من "المنطق التوراتي" كونه يقول بأنه ماركسي- يعود إلى "منطق الماركسية" حيث يشير إلى أنه "في مجرى التطور التاريخي تحولت هذه البلاد ("فلسطين" باللغة العربية، و"إيريص يسرائيل" باللغة العبرية الشقيقة) إلى وطن لشعبين: كابنين لأب واحد وأم واحدة"، ليصل إلى الحل السحري، "لا فلسطين على أنقاض "الدولة الصهيونية" (وهذا ما أشارت إليه ورقة موقع الأفق الاشتراكي)، ولا الدولة اليهودية على أنقاض فلسطين، بل "فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب".

أولاً، هل فلسطين بالأصل هي "إيريص يسرائيل" أم أنها في "مجرى التطور التاريخي" أصبحت كذلك؟ فإذا كانت هي بالأصل كذلك، نشكر السيد يعقوب الذي تنازل عن بعض "إيريص يسرائيل" من أجل التعايش و"تقدم الحضارة البشرية". أما إذا كان الأمر يتعلق بمجرى التطور التاريخي، أي بما أصبح أمراً واقعاً، فربما يمكن النظر بشكل آخر، أي يمكن أن يؤخذ الأمر الواقع بعين الاعتبار. لكن الأمر الواقع هنا هو ليس الدولة الصهيونية

بل "الوجود البشري" الذي نتج عن الهجرات اليهودية. بمعنى، أنه إذا لم تكن فلسطين أصلاً هي "إيريص يسرائيل" بل فرضت الأوهام والسياسات الرأسمالية هجرة اليهود، فإن الحل سيكون مختلفاً عن "العرض السخي" الذي قدمه السيد يعقوب. يعقوب يحاول أن يضيع المسألة لهذا نراه يتحدث عن "الانتعاش القومي للشعب اليهودي" ثم يتحدث عن "مجرى التطور التاريخي". لكنه بالأساس يدافع عن الصهيونية التي تأسست على أساس أن فلسطين هي "إيريص يسرائيل". ولهذا شكرناه كثيراً لتنازله عن بعض هذه الأرض للغرباء، رغم أنه يشير إلى أنهما "ابنان لأب"، ويقول بأنهما "أخوان شقيقان".

في التاريخ القديم، نعم. حيث إنَّ العبرانيين هم قبائل كنعانية تبنوا الديانة اليهودية، وبالتالي فهم فلسطينيو اليوم (كما أشار مؤخراً شلومو ساند في كتابه "كيف جرى اختراع الشعب اليهودي؟"). لكن يهود أوروبا هم من "قومية أو قوميات" أخرى، وعلاقة كل هؤلاء بفلسطين أصبحت رمزية (في إطار ديني)، كما هي علاقة المسيحيين بها. وهذا تاريخ أفرز عرباً يدينون بالديانة اليهودية (كما هو يعقوب)، وأفرز يهوداً في أمم أخرى. وبالتالي ليس من حق أصلي هنا إلا لمن ظل يسكن هذه الأرض. وإلا يجب طرد سكان أميركا البيض، أو يجب عودة العرب إلى الأندلس، وهذه خرافات، حيث أفرز "مجرى التطور التاريخي" الوضع الذي كانت عليه فلسطين قبل الهجرات الصهيونية، وإلى سنة 1948. هنا سيكون الحق الأصلي هو للفلسطينيين، وبالتالي فإن الحل الوحيد يجب أن يقوم على هذه الفكرة البديهية. ولأن "مجرى التطور التاريخي" قد أفرز وجود "سكان" جدد (كثير منهم عرب من حقهم السكن في كل الوطن العربي)، فإن الحل العادل يفرض العودة إلى الأصل (أي إلى فلسطين وليس إيريص يسرائيل)، لكن متضمناً هذا الوجود الجديد، الذي هو السلب. هذا هو المنطق الماركسي، وليس من منطق غيره سوى منطق القوة والسيطرة والاحتلال. ولهذا ليس من حل سوى على أنقاض الدولة الصهيونية وكل الأساطير التي قامت على أساسها.

إذن، نقول على أنقاض الدولة الصهيونية، ونعلم بأنه يجب تقديم حل ديمقراطي علماني للمسألة اليهودية التي نشأت نتيجة المصالح الإمبريالية. ولهذا، أيضاً، لا نتعامل مع "اليهود" كما تقولبهم الصهيونية، بل نتعامل من عرب وفرنسيين وألمان وإنجليز وإثيوبيين وروس وأوروبيين شرقيين ديانتهم هي اليهودية، ولقد وضعوا، تحت ضغط الرعب الذي سببته النازية، في

سياق مشروع تعصبي، طائفي، تحت هدف خلاصهم، لكنه لا يخدم سوى تحويلهم إلى جيش يدافع عن الرأسمال الإمبريالي (أي عن مضطهِديهم). وبالتالي فنحن معنيون بتفكيك هذا المنطق التعصبي الطائفي، وتوضيح أن دور الدولة الصهيونية هو خدمة الرأسمال الإمبريالي.

لهذا فإن الطابع الإمبريالي للدولة الصهيونية هو الذي يدفعها نحو استمرار التوسع الاستيطاني والسيطرة على الأرض، والقتل المستمر للشعب الفلسطيني، والحصار المميت، وتدمير البنى الاقتصادية. حيث إنَّ المطلوب بالنسبة لها ليس تحقيق حل يعطي الفلسطينيين شيئاً ما (غير الإدارة الذاتية لكانتونات)، كما يتوهم يعقوب وقطاع من "اليسار" (الذي، خلافاً ليعقوب، يرفض الصهيونية)، بل إنَّ المطلوب هو السيطرة، السيطرة الإمبريالية، انطلاقاً من فلسطين كلها، على المنطقة العربية، في إطار السيطرة الإمبريالية على كل الوطن العربي.

إن تجاوز هذا الطابع للدولة الصهيونية، من قبل "اليهود"، هو أمر أساسي للتعايش. لكن ذلك يعني تجاوز الدولة الصهيونية. من هنا يجب على "اليهود" أن يكونوا ضد هذا الدور الإمبريالي الذي هو جوهر دولتهم، وبالتالي أن يكونوا ضد دولتهم بالذات، من أجل أن يتأسس مستقبل مشترك في الإطار العربي.

أكمل، بأن الماركسي هو ليس من يتبنى المشروع السياسي لعدوه الطبقي، بل الذي يحارب هذا المشروع، لكنه كذلك يجد الحلول للمشكلات التي أوجدها. بالتالي ليست مهمة الماركسي الدفاع عن الصهيونية، ولا عن السيطرة والاحتلال، وإحلال بشر بدل السكان الأصليين، بل إنَّ مهمته تتحدد في إزالة الظلم والاضطهاد، والصراع ضد الرأسمالية ومشاريعها وسياساتها. ويعقوب يفعل العكس...

الفصل الثالث

الماركسية والمهمات الديمقراطية
في الوطن العربي

رد على ملاحظات عصام شكري

حول "نداء إلى القوى والأحزاب الماركسية في الوطن العربي"

رغم أن العديد من الردود على النداء الذي صدر عن عدد من القوى والأحزاب الماركسية في 18/9، طرحت ملاحظات جدية، وأشارت إلى مسائل تستحق النقاش (وبعضها اتسم بالاتهام والشتيمة)، فإن مقالة عصام شكري المنشورة على حلقتين في الحوار المتمدن، دفعتني لأن أبدي وجهة نظري في نقده، لأنني وجدت فيه "عقلية شيوعية" فوجئت بأنها لا زالت تتكرر، تتسم بعدم التواضع، وتعطي ذاتها الحق المطلق في إصدار الأحكام القطعية، وبكونها هي المحتكر الوحيد للماركسية والعالِم بها دون غيره. إضافة إلى أنها تتسم بتشوّش نظري كبير يشير إلى أنها لم تضطلع على الماركسية، ولا تعرف سمات لا الشيوعية التقليدية ولا "اليسار الهامشي".

يبتدئ الأستاذ عصام بالإشارة إلى أن النداء يمثل نموذجاً لنسخة من الشيوعية التقليدية واليسار الهامشي اللاعمالي، معتبراً أنهما ذَوَا سمات واحدة. ولا نعرف كيف خلط بين الشيوعية التقليدية (أي الحركة الشيوعية) واليسار الماركسي الذي تأسس على ضوء نقده لهذه الشيوعية. ويكمل بأن الموقف السياسي الذي يتخذه النداء هو "موقف برجوازي إصلاحي وقومي - معادٍ للامبريالية"، وهو كذلك لعديد من السمات التي يشير إليها ويهدف إلى دحضها، منها معاداة الامبريالية والصهيونية، التأكيد على الديمقراطية كـ "هدف" أساسي، الميل الإصلاحي الاقتصادي ورأسمالية الدولة، الميل التحالفي الجبهوي، الغياب الكلي للأفق الطبقي أو الاشتراكي أو الثوري أو الراديكالي ولأي مطلب تحرري ومساواتي، والاعتذارية للإسلام السياسي.

وبغض النظر عن دقة هذه المسائل، التي سوف أتناولها لاحقاً، فإن الأساس الذي ينطلق منه لإصدار هذه الأحكام، وبـ "إخراجنا" من "جنة الماركسية"، هو أن الماركسي يجب أن ينطلق من "بديهية" هي "أن الطبقة الوحيدة التي بإمكانها اليوم حمل راية تلك المطالب الإنسانية والتحررية والمساواتية وتجسيدها سياسياً هي الطبقة العاملة وقواها الاشتراكية والماركسية الثورية"، ومطلبها هو "تحقيق الاشتراكية بالقضاء على الرأسمالية ونظام العمل المأجور". بمعنى أن هدفها هو "تحطيم النظام الرأسمالي

الاستغلالي وإحلال نظام آخر هو الاشتراكية محله". فالماركسية منحت الأولوية لقضية نضال الطبقة العاملة من أجل الحرية والمساواة والاشتراكية والعلمانية والتمدن وكل قيم حقوق الإنسان.

وبالتالي، وانطلاقاً من ذلك، فإن معاداة الإمبريالية والسعي لتحقيق الاستقلال والوحدة والديمقراطية والتطور الاقتصادي الاجتماعي، هي تعبير عن الموقف البرجوازي الإصلاحي القومي، لأن الماركسي هو من يطرح مطلب الاشتراكية. وبهذا سيندرج ماركس في بعض مراحله في هذا "التحديد الطبقي" وليصبح برجوازياً إصلاحياً وقومياً (سنوات 1848/1851). وسيكون لينين كذلك برجوازياً إصلاحياً وقومياً منذ سنة 1893 إلى نيسان سنة 1917، حينما تبنى شعار الثورة الاشتراكية. لكنه سيعود برجوازياً إصلاحياً وقومياً بعد ثورة أكتوبر حينما أكد على تحقيق المهمات الديمقراطية وليس الاشتراكية. وكان تروتسكي (والتروتسكية فيما بعد) قد اتهم لينين حينما اختار طريق تحقيق "الثورة الديمقراطية برجوازية الطابع" وليس الثورة الاشتراكية، ودعا إلى تحالف العمال والفلاحين، بأنه يسعى إلى فتح الطريق لانتصار البرجوازية وتحقيق التطور الرأسمالي. تأسيساً على أن مهمة الطبقة العاملة هي تحقيق الاشتراكية فقط. وهو الأساس ذاته الذي ينطلق منه عصام.

بمعنى أن كل من لا يربط بين الماركسية والطبقة العاملة والثورة الاشتراكية لن يكون ماركسياً. وهذه هي "ألف باء" الماركسية حسب تروتسكي وعصام. لكن هل هذه الفكرة صحيحة؟ هذا ما يحتاج إلى نقاش، سوف أتناوله لاحقاً. لكن أشير إلى أن لينين رفض هذا الربط، واعتبر بأن المهمات الديمقراطية التي باتت البرجوازية عاجزة عن تحقيقها، باتت من مهمة الطبقة العاملة في سياق تحقيق الانتقال إلى الاشتراكية. وهذا هو جوهر خلافه مع المناشفة ومع تروتسكي.

ولا شكَّ في أن ابتسار الماركسية إلى هذه "المعادلة الرياضية البسيطة" هو تدمير للماركسية، وتحويل بعد أفكارها إلى نص مقدس، وبالتالي تجاهل منهجيتها المادية الجدلية، التي تقوم على الانطلاق من الواقع، أو كما قال لينين "التحليل الملموس للواقع الملموس". وإذا كان ماركس قد ربط بين الطبقة العاملة والاشتراكية فلأنه كان يرى أن انتصار الرأسمالية قد فرض ذلك، وليس لأنه اعتبر بأن الماركسية تفرض حتماً هذا الربط الميكانيكي، وإلا تحولت إلى تصور مثالي ينطلق من تحكيم الفكرة في الواقع. بينما تنطلق الماركسية من وعي الواقع، ومن تحديد المهمات الواقعية. وسيكون دور الماركسية والطبقة العاملة في إطار ذلك.

في النقد الذي وجهه الأستاذ عصام يمكن تمييز مستويين، المستوى الأول يتعلق باستنتاجاته الذاتية بعد قراءته للنداء، وتحميله هذه الاستنتاجات للنص ذاته، وبالتالي تقويل النص ما ليس فيه. والمستوى الثاني، الأخطاء والتشوشات النظرية والسياسية التي يقوم تحليله على أساسها.

المستوى الأول: القراءة المبتسرة للنداء

سوف أتناول هنا ثلاثة مسائل قرأها الأستاذ عصام كيفياً، وحمّل النداء ما ليس فيه على ضوء قراءته هذه.

الأولى: تتعلق بالإسلام السياسي، حيث أشار إلى الميل الاعتذاري لدى اليسار والسعي للتحالف معه. وإلى أننا نقسم الإسلام إلى "صالح وطالح" انطلاقاً من إشارتنا إلى أن هناك تيارات من الإسلام السياسي تقاوم الاحتلال. حيث إنَّ من يقرأ النداء جيداً لا يتوصل إلى هذا الاستنتاج، لأننا حددنا أولاً تقييمنا للإسلام السياسي ككل مؤكدين أن التيارات الأصولية الإسلاموية "تحمل مشروعاً مناهضاً لتطلعات التحرر والاستنارة والتقدم، يتقاطع مع التوجهات الليبرالية المتوحشة السائدة ضمن العولمة الإمبريالية. إن هذه الحركات تقدم خدمة ثمينة للإمبرياليين بتصوير الصراع الوطني والطبقي على أنه صراع ديني طائفي، وهي تلتقي في ذلك مع غلاة المحافظين من منظري الإمبريالية". وعلى ضوء هذا التقييم أشرنا إلى واقعة أن بعض التيارات الإسلامية تقاوم الاحتلال، وهذه حقيقة، وهي توصّف الواقع دون أن تلغي التقييم الأساسي لهذه التيارات. إن تقييمنا يؤكد بأن كل الإسلام السياسي يعبّر عن مشروع "رجعي" على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي على الصعيد الطبقي.

لهذا لم نقع في خطأ اعتبار أن الصراع العالمي بات بين أميركا و"قوة مشخصة هي الإسلام السياسي"، لأننا لا نجد تناقضاً طبقياً بينهما، الأمر الذي جعلنا نشير إلى تحويل الصراع الوطني الطبقي إلى صراع ديني طائفي، وهو هنا صراع "ثقافي" (أو كما يسمى "صراع حضاري")، بينما يعزز كل منهما الآخر في الواقع، ويستدعيه. فالتيارات الأصولية تستفيد من هذا الصراع لتعزيز سطوتها الدينية، لكنها تميل للتفاهم مع "الغرب" (أي مع الدول الإمبريالية)، كما فعلت حينما كانت تواجه الشيوعية. وهي تتقاطع معها في صيغة النظام الاقتصادي (الليبرالي القائم على أساس التجارة)، كما توافقها تلك الدول الإمبريالية على فرض "النظام الأخلاقي الإسلامي" وتطبيق الشريعة، لأن كل ذلك يتوافق مع هيمنة الرأسمالية العالمية.

وبالتالي فالصراع هنا هو صراع عابر وليس جوهرياً. فهو ليس صراعاً

طبقياً ولا قومياً. وربما كانت تحتاجه الدولة الأميركية بعد انهيار النظم الاشتراكية من أجل استمرار تطوير قدراتها العسكرية وتوسيع تدخلها في العالم، واحتلال دول أخرى (أفغانستان والعراق). ولهذا لسنا ممن يرى "الوطني" فقط، بل نرى الوطني من منظور طبقي، كما نرى الوطني في إطاره العالمي. لهذا نقول إنَّ هذا الصراع بين "القطبين" (أميركا والإسلام السياسي) هو صراع عابر. خصوصاً أن هذه التيارات لا تمثل "البرجوازية الوطنية"، على العكس من ذلك فهي ضد بناء الصناعة وتطوير الاقتصاد، ومع الاقتصاد الحر الذي يجعل التجار هم الطبقة الأساسية، ويفتح السوق لنهب الشركات الامبريالية. وهذه هي سمة البرجوازية التابعة بالتحديد. وبالتالي فهذه التيارات هي التعبير عن تراكب البرجوازية التجارية (التي هي سمة كل البرجوازية في الأطراف) والنمط الرأسمالي. ولهذا نعيد التأكيد على أن هذا الصراع عابر.

ولا شكَّ في أن بعض التيارات تقاوم، وهو ما نلحظه لدى حزب الله وإلى حد ما لدى التيار الصدري. وهذا ما يفرض التحالف، لكنه تحالف على مسألة واحدة هي مقاومة الاحتلال، مع استمرار التناقض في كل المسائل الأخرى. وبالتالي فهو تحالف مؤقت ومحدود، وتفرضه ضرورة المقاومة. هل ترفض الماركسية ذلك؟ يمكن أن يعود الأستاذ عصام إلى ماركس ولينين.

لكن السؤال الأساسي هنا هو: هل أن الأستاذ عصام مع مقاومة الاحتلال؟ رغم أنه يؤكد بأنه ضد "القطبين" (أميركا والإسلام السياسي)، ستبدو هذه المسألة خارج اهتمامه. لهذا فهو يعتبر معاداة الإمبريالية نقيصة. ولسوف نتناول ذلك حين نقاش مفهوم الإمبريالية لديه. لكن تلخيص كل المسألة في "الثورة الاشتراكية" جعله يقفز عن الاحتلال، لأنَّ مهمة الطبقة العاملة هي "تحطيم النظام الرأسمالي". أما كيف؟ فهذا ما يبدو مجهولاً، لأن الشعارات هي التي تطغى، فتلغي الحاجة إلى تحديد الـ "كيف" هذه.

إذن، ليست لدينا أوهام حول الإسلام السياسي. ولكل حزب رأيه الواضح منه. لكن في الصراع الواقعي تحدث تحالفات وتوافقات، هي جزء من السياسة. لكن التحالفات لا تلغي فهم القوى التي يجري التحالف معها. وبالنسبة لنا المسألة الوطنية لا تتناقض مع الموقف الطبقي، على العكس فإننا نبلور تصوراً للمسألة الوطنية انطلاقاً من الرؤية والموقع الطبقيين. وبالتالي فمقاومة الاحتلال تصبح أولوية. وهي أولوية تفرض

تحالفات مستمرة ومؤقتة. ولا شكّ في أن مسألة التحالفات مجال خلاف مع الأستاذ عصام لأنه يرفضها من الأساس، حتى مع القوى الماركسية الأخرى ما دام يخرجها من واقعها الماركسي.

المسألة الثانية تتعلق بالبرجوازية "الوطنية"، حيث يستنتج الأستاذ عصام أننا ندعو لدعم البرجوازية الوطنية في مواجهة البرجوازية التابعة. بل إنَّه يؤكد بأننا نعبّر عن هذه البرجوازية "الوطنية". كيف استنتج ذلك؟ النداء يؤكد على دور الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وكل المهمشين، وبالتالي فهو يستثني البرجوازية "الوطنية"، ويقدم بديلاً عنها هي "الحركة الماركسية ... بصفتها المعبّرة عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وكل الفئات الشعبية". خصوصاً وأن كل الموقعين على النداء لم يدخل في قاموسهم مفهوم البرجوازية الوطنية، فقد رفضوه منذ زمن بعيد.

المسألة هنا تتعلق بـ "الحكم النظري"، وبالاستنتاج النابع منه. حيث إنَّ عدم طرح الاشتراكية كهدف الآن يعني طرح المشروع البرجوازي "الوطني" المعادي للإمبريالية. وهو استنتاج ميكانيكي، وساذج، لأن المسألة أعقد من ذلك. هل أنَّ ليس هناك خيار غير الاشتراكية؟ نحن نطرح خياراً آخر سوف أشير إليه لاحقاً، خيار تحقيق المهمات الديمقراطية قبل تحقيق الاشتراكية، لأنها خطوة ضرورية ولا فكاك منها. فالتطور يتحقق بتحقيق ما يطرحه الواقع من مهمات، ولا يتحقق بمهمات متخيلة.

وبالتالي فإن الدوغما المنطلقة من "أحادية" تحقيق الاشتراكية هي التي توصل إلى هذا الاستنتاج، حيث يصبح كل من لا يطرح الاشتراكية كمهمة راهنة هو برجوازي. لهذا يعمل الأستاذ عصام على إقناعنا بأن لا أُفق لانتصار "البرجوازية الوطنية" لأن الطبقة غير موجودة. ولقد أشرت إلى أن القوى الموقعة على النداء حسمت موقفها من "البرجوازية الوطنية منذ زمن بعيد، قبل أن يبدأ منصور حكمت في الكتابة وفي النضال السياسي. وإذا كانت الحركة الشيوعية تراهن على دور البرجوازية الوطنية والتطور الرأسمالي، فقد تأسست تصورات اليسار الجديد انطلاقاً من الحسم بأنْ لا إمكانية لتحقيق التطور الرأسمالي، وأن البرجوازية باتت طبقة تابعة، وليس من الممكن أن تتشكل طبقة رأسمالية معنية بتحقيق المشروع الرأسمالي (كما تبلور في التجربة الأوروبية). ولهذا طرحت هذه القوى مسألة "الدور القيادي" للطبقة العاملة، من أجل تحقيق المهمات الديمقراطية (أي الاستقلال والوحدة والتطور الصناعي والاقتصادي عموماً والحداثة) كخطوة على طريق تحقيق الاشتراكية.

هل هذا اختيار ماركسي؟ أو أنه يعبر عن ميول برجوازية وطنية؟ هذا ما سوف أتناوله في القسم الثاني حين تناول الأخطاء والتشوهات النظرية. ولنبقَ في مسألة الموقف من البرجوازية الوطنية الذي يحيلنا الأستاذ عصام فيها إلى منصور حكمت. ويبدو أنه لا يعرف عن الحوار الذي جرى في الوطن العربي حولها منذ الستينيات من القرن الماضي، ولا التبلورات الماركسية التي انبنت على أساسه. وبالتالي لا يعرف ماذا تطرح هذه القوى. لهذا حكم عليها انطلاقاً من "مسطرة" جاهزة تقول بأن الذي يسعى لأن يعبّر عن الطبقة العاملة يجب أن يطرح تحقيق الاشتراكية فقط، وإلا فهو برجوازي إصلاحي وقومي.

ليس لدينا أوهام حول التطور الرأسمالي، على العكس نعتقد بأن الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء هم من يجب أن يخوض الصراع من أجل تحقيق المهمات الديمقراطية تلك، كخطوة على طريق تحقيق الاشتراكية. ونحن هنا لا نعبّر عن ميل إصلاحي اقتصادي كما يشير الأستاذ عصام، بل نطرح المهمات الواقعية، المهمات التي يحتاجها الواقع، فلا نهيم في سماء الثورة الاشتراكية التي ليس من إمكانية واقعية لتحقيقها الآن. بمعنى أنه هنا يتطرف يساراً، بينما يطرح الواقع تحقيق مهمات ديمقراطية. ولأنه يتطرف يساراً سوف نكون نحن بالنسبة له إصلاحيين بكل تأكيد. المقياس هو الواقع وليست الأفكار. ولهذا طرحنا في النداء المهمات الواقعية وليس أحلامنا، ومطامحنا المستقبلية. وبالتالي فنحن ننطلق من مواقع الطبقة العاملة، ونطرح مشروعها الراهن، حيث باتت هي المعنية بتحقيق المهمات التي لم تعد البرجوازية معنية بها، أي المهمات الديمقراطية، والتي يتوقف على تحقيقها تحقيق التطور وتهيئة الظروف لتحقيق الاشتراكية. فالوقائع تعلمنا بأنه ليس من الممكن القفز عن الصيرورة الواقعية. حيث ليس من الممكن تحقيق الاشتراكية في وطن محتل، ودون بناء الصناعة، وبلا حداثة، ودون تحقيق المطامح القومية. فهذه كلها متطلبات واقعية. وإذا كانت البرجوازية في أوروبا هي التي حققتها، فإن تحقيقها كان ضرورة. ولكن ذلك لم يعنِ أنها أصبحت مهمات برجوازية، فهي مهمات واقعية تحتاج إلى تحقيق. ولأن البرجوازية باتت غير معنية بها، أصبح لزاماً على الطبقة العاملة تحقيقها. وهي هنا لا تحقق التطور الرأسمالي، بل تمهد الطريق لتحقيق الاشتراكية.

وإذا كان عصام يشير إلى أننا ندعو إلى رأسمالية الدولة، وهو ما لم يرد في النداء وبالتالي فهو استنتاج "عبقري" منه، ويعتبر ذلك من الأسس

التي تؤكد على أننا برجوازيون إصلاحيون، فإننا نحيله إلى لينين ما دام يعتبر أنه مالك الماركسية والعارف بها. حيث كان أول من طرح هذا المفهوم، واعتبر أن تحقيق رأسمالية الدولة في روسيا هو خطوة هائلة إلى الأمام باتجاه الاشتراكية. ولقد توصل إلى ذلك استناداً إلى تحليله لواقع روسيا غداة ثورة أكتوبر. حيث كان المجتمع لا زال فلاحياً ومتخلفاً (بالمعنى التاريخي الحضاري). وللقضاء على أشكال الإنتاج البدائية والإقطاعية والبضاعية الصغيرة والرأسمالية كان لا بد من رأسمالية الدولة. وهو هنا ينطلق من الواقع وليس من الأوهام.

إذن حينما نطرح تحقيق المهمات الديمقراطية فلا نطرحها لأننا ندافع عن البرجوازية الوطنية، أو لأننا نستغل الماركسية من أجل تحقيق تطور برجوازي وطني. فنحن لا نربط بين المهمات الديمقراطية والبرجوازية، ولا نعتبر أن هذا الربط صحيحاً، وهو ليس ماركسياً على كل حال. بل نسعى لتحقيق المهمات الديمقراطية في سياق آخر غير سياق التطور الرأسمالي، هو سياق تحقيق الاشتراكية. ولهذا نطرح أن تلعب الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء الدور الأساس في تحقيق التطور وفي تحديد وجهته. رغم ملاحظتنا لدور الطبقات الشعبية الأخرى، وبالتالي ضرورة التحالف معها. حيث يجب فحص ميزان القوى الطبقي، وبالتالي تشكيل "كتلة تاريخية" قادرة على تحقيق تلك المهمات. والخلاف مع الحركة الشيوعية كان حول مَنْ يلعب الدور القيادي في هذا التحالف، وليس حول ضرورة التحالف.

المسألة الثالثة تتعلق بتأكيد عصام على الغياب الكلي للأفق الطبقي أو الاشتراكي أو الثوري أو الراديكالي. وهو هنا يساوي بين كل هذه المسائل، أي بين الطبقي (بمعنى الطبقة العاملة لأنه حين يتهمنا بأننا نمثل البرجوازية يؤكد أن لدينا أفقاً طبقياً) والاشتراكي والثوري والراديكالي. لكن أليست معاداة الإمبريالية ثورية أو راديكالية على الأقل؟ هل يقصد بأن الاشتراكي هو الثوري وهو الراديكالي فقط؟ لا شكَّ في أن العقل الأحادي يصنف المسائل على هذه الشاكلة، ليحمل هو كل صفات الخير ويلقي بصفات الشر على الآخر. فالماركسي الذي يطرح تحقيق الاشتراكية هو الطبقي والاشتراكي والثوري والراديكالي، أما الآخر فهو برجوازي إصلاحي وقومي. وانطلاقاً من ذلك ألغى منظورنا الطبقي المحدد بشكل واضح في النداء، وتجاهل تأكيدنا على المستقبل الاشتراكي، ولم يعتبر بأن في مناهضة الاحتلال أو مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، ثورية أو راديكالية.

طرحت ذلك لأقول بأن المفاهيم لا معنى لها في نص عصام. حيث

تتحكم فيه العموميات، أو الشعارات. لهذا فهو يتهمنا بغياب الأفق الطبقي رغم أنه يصنفنا طبقياً، أي في إطار أفق طبقي. ولقد شرحت حين البحث في مسألة التيارات الإسلامية كيف أنه يتجاهل الأفق الطبقي، ويحلل المسائل بناءً على "شكل الصراع" وليس على أساسه الطبقي. الأمر الذي يشير إلى غياب معنى الأفق الطبقي لديه. وهو ما ينطبق على الثورية كذلك.

وبالتالي أشير هنا إلى أننا ننطلق من مفهوم الصراع الطبقي، ومن تمظهره الواقعي على الصعيد الوطني، كما على الصعيد العالمي. لكننا لسنا أحاديي النظرة هنا لننطلق من ثنائية: طبقة عاملة/برجوازية، فلا نرى الواقع الطبقي. ولسنا كذلك أحاديي النظرة لننطلق من أن مهمتنا الوحيدة هي تحقيق الاشتراكية، الأمر الذي سيبقينا على الهامش.

ورغم أننا نشير إلى أننا نهدف إلى تحقيق الاشتراكية، فإن سعينا لتحقيق المهمات الديمقراطية التي يفرضها الواقع وليس "الأيديولوجيا"، جعلت عصاماً يصرّ على الغياب الكلي للأفق الطبقي والاشتراكي والثوري. ولا شكَّ في أن معاداة الإمبريالية والصهيونية والنظم العربية تتشارك فيها طبقات أخرى هي ما أسميناه الطبقات الشعبية، لكن منظورنا للإمبريالية وللمشروع الصهيوني وللنظم العربية يقوم على أساس مصالح الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء كما هو واضح في النداء. وما يفرقنا عن الطبقات الأخرى هو رؤيتنا لهذه المسائل وآليات تحقيقها، وأننا نسعى لتحقيق الاشتراكية وليس انتصار الرأسمالية. ولهذا فالتحالف يتضمن التناقض كذلك.

المستوى الثاني: يتعلق بالأخطاء والتشويهات النظرية

في ما سبق إشارات للأخطاء والتشويهات النظرية أدت إلى القراءة المبتسرة للنداء. ولسوف أتناول هنا أربع مسائل، بعضها كان مجال خلاف في الماركسية منذ عقود، وبالتالي فإن عصاماً هنا يكرر تصورات بعض الاتجاهات في الماركسية، وبعض الميول المتطرفة والعدمية.

1) حول طبيعة المهمات، وبالتالي طبيعة الثورة المقبلة

كما أشرت، الأستاذ عصام ينطلق من أن الماركسية تفرض سعي الطبقة العاملة لتحقيق الاشتراكية فقط. ولهذا فهو يحسم بأن دور الماركسية الراهن يتمثل في تحقيق الاشتراكية. ومن هذا المنطلق يعتبر بأن كل من يطرح مهمة أخرى غير تحطيم النظام الرأسمالي وبناء الاشتراكية ليس ماركسياً. وهو هنا ينطلق من "النظري" وليس من الواقعي. ويتمسك بـ "فكرة" ماركس دون أن يلحظ الواقع، وبالتالي دون أن يحلله استناداً إلى الجدل المادي للوصول إلى تحديد المهمات التي يطرحها هذا الواقع.

وإذا كان ماركس قد طرح هدف الثورة الاشتراكية فلأن أوروبا كانت تسير نحو انتصار النمط الرأسمالي عبر انتصار وسائل الإنتاج الجديدة (الصناعة)، وبالتالي تحول الطبقة العاملة إلى أغلبية. بمعنى أنه طرح هذا الهدف بعد أن كانت الرأسمالية تكنس كل مخلفات القرون الوسطى وتبني مجتمعاً جديداً. وحين لمس بأن البرجوازية الألمانية عاجزة عن ذلك لأنها مترابطة مع الإقطاع، تبنى فكرة أنْ تحقق الطبقة العاملة هذه المهمات الديمقراطية (من الوحدة الألمانية إلى بناء الصناعة والتحديث). وهي الفكرة التي طوّرها لينين فيما بعد. بمعنى أن ماركس لم يربط ميكانيكياً بين الماركسية والاشتراكية، بل انطلق من الواقع لتحديد دور الماركسية والطبقة العاملة.

ولقد تبلورت اتجاهات ثلاثة في الماركسية حول هذا الموضوع بداية القرن العشرين، خلال الصراع الذي شهده حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي. حيث كانت الرأسمالية لم تنتصر بعد، وبالتالي كان النمط الإقطاعي هو المسيطر هناك. الأول: تبنى الصيغة التقليدية التي سادت الحركة الاشتراكية بعد ماركس، والقائلة بضرورة انتصار الرأسمالية أولاً، ومن ثم تقوم الطبقة العاملة بالثورة الاشتراكية، لأن مهمتها هي تحقيق الاشتراكية بالذات (وهو اتجاه المناشفة المتوافقين مع منطق الأممية الثانية). والثاني: دعا لأن تقوم الطبقة العاملة بالثورة الاشتراكية لأن مهمتها هي هذه (وهو اتجاه تروتسكي). والثالث: وهو ما كان يبدو جديداً في الماركسية، وهو

الاتجاه الذي طرحه لينين، والمنطلق من أن الرأسمالية لم تنتصر في روسيا، وأن البرجوازية عاجزة عن تحقيق ثورتها والمهمات التي تطرحها هذه الثورة. لهذا اعتبر بأن مهمة الطبقة العاملة بالتحالف مع الفلاحين هي تحقيق "الثورة الديمقراطية برجوازية الطابع" كخطوة نحو تحقيق الاشتراكية.

وإذا حاولنا النظر إلى مصائر هذه الاتجاهات خلال القرن العشرين، سنلحظ بأن اتجاه لينين هو الذي سمح بانتصار الاشتراكية في مناطق واسعة من العالم. بينما ظل اتجاه تروتسكي هامشياً. وفي الأمم التي تبنت الحركة الشيوعية الاتجاه الأول من خلال تبني منطق "الماركسية السوفييتية" (أي منطق الستالينية)، خصوصاً في البلدان العربية، فشلت، وتدمرت، كما أنها أضرت مسار التطور. وبالتالي فقد كان الخيار اللينيني هو الأفق الجديد الذي انضاف إلى الماركسية، وأصبح طريق التطور في كل الأمم المخلفة. وهو التكوين الجدلي المعبّر عن مشكلة تلك الأمم. حيث ربط المهمات الديمقراطية التي يفرض الواقع ضرورة تحقيقها ودور الماركسية والطبقة العاملة. متجاوزاً ثنائية: إما أن تنتظر الطبقة العاملة انتصار الرأسمالية لكي تحقق الاشتراكية، أو أن تقوم بها للتوّ في وضع لا يسمح بذلك. وكلا الخيارين ينطلق من الربط الميكانيكي بين الطبقة العاملة والاشتراكية.

والأستاذ عصام يكرر من جديد الاتجاه الذي قال به تروتسكي، وينطلق من المنطلق ذاته (الربط الميكانيكي بين الطبقة العاملة والاشتراكية). ويعتبر أن هذه هي الماركسية. إنه هنا يتعلق بفكرة أيديولوجية، يتمسك بنص أصبح مقدساً. بينما لم يعد هذا النص مجدياً في الواقع الراهن، لأن عالمية النمط الرأسمالي فرضت استقطاباً عالمياً أوجد المراكز والأطراف. وبالتالي لم يجعل الثورة الاشتراكية هي الهدف المباشر لأن الواقع لا يحتمل تحقيقها. حيث هناك مهمات واقعية سابقة على تحقيق الاشتراكية من الضروري تحقيقها لتهيئة الظروف من أجل تحقيق الاشتراكية. وهنا لن يحقق هذه المهمات سوى الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، بالتحالف مع الفلاحين والفئات الوسطى. وينتج هذا التحالف لأن ميزان القوى الطبقي لا يعطي الطبقة العاملة الغلبة، لكنه يعطيها المقدرة على أن تلعب دوراً محورياً. وبالتالي يكون التحالف الطبقي السياسي هنا ضرورة، لكن في إطار دور أساسي للطبقة العاملة وللحزب الماركسي، لأن هذه هي ضمانة نجاح التغيير وتحقيق المهمات الديمقراطية، وأساس الانتقال إلى الاشتراكية.

النقطة المركزية هنا هي أن المطلوب تحقيق المهمات الواقعية، التي

هي مهمات الاستقلال والتحرر وبناء الصناعة والتحديث والدمقرطة والعلمنة والوحدة. وحيث لا تقدم دون تحقيقها. لكن دون الطبقة التي كانت قد حققتها في الأمم الرأسمالية، أي البرجوازية. لأنها عاجزة عن ذلك، وغير معنية به. وفي إطار ذلك طُرِح دور البرجوازية الصغيرة القومية والريفية المنبع، وفشلت. وبالتالي ليس من الممكن تحقيق الاشتراكية دون تحقيق هذه المهمات. الأمر الذي يجعل الطبقة العاملة هي المعنية بذلك. إنها تحققها في صيرورة تحقيق الاشتراكية، حيث يفرض الاستقطاب العالمي هذا الحد الاشتراكي.

ولهذا أشار النداء إلى المهمات الواقعية، المهمات التي يطرحها الواقع، وليس المهمات النابعة من الأحلام، ومن قراءة دوغمائية للماركسية. وسنلمس بأن ما يطرحه عصام يلتقي مع القراءة الدوغمائية للماركسية التي انبنت عليها سياسة "الشيوعية التقليدية"، كما لاحظنا للتو، رغم اختلاف الحل الذي يطرحه كل منهما. وهو ما بدا واضحاً في الصراع في حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي وفق ما أشرت سابقاً.

النقطة المركزية في الماركسية هي الانطلاق من الواقع، لأن الواقع هو محدد تصوراتنا، وإلا افتقدنا الرؤية المادية. ولا شكّ في أن التمسك بالنصوص بغض النظر عن الواقع، هو تعبير عن اتجاه مثالي وليس عن اتجاه مادي. اتجاه يعطي الأولوية للأفكار على الواقع. وبالتالي فالأستاذ عصام هنا يعاني من شطط مثالي. ولما كانت هذه الفكرة هي جوهر رده على النداء يمكننا تفهم كل الخلط النظري الذي عاناه الرد. إن فكرة ماركس عن الثورة الاشتراكية لا تصلح للأمم التي لم تنتصر الرأسمالية فيها (أي لم تصبح أمماً صناعية، وليس التي شهدت انتشار العلاقات الرأسمالية دون نشوء وسيلة الإنتاج الصناعية. وهنا أشير إلى أننا نركز على الإنتاج وليس على التبادل كما حاول عصام أن يفسر النداء). لهذا عمل لينين على تجاوزها باعتبار أن مهمة الطبقة العاملة باتت تحقيق المهمات الديمقراطية (التي لم تعد البرجوازية معنية بتحقيقها) في سياق تحقيق الاشتراكية. وهو ما أسمي بالثورة على مرحلتين، رغم عدم وجود حدّ فاصل بينهما.

إن تجاوز الرأسمالية لا يعني ضرورة تحقيق الاشتراكية. هذه هي الفكرة الجوهرية الآن. ولا شكَّ في أن تجاوز الرأسمالية هو ضرورة اليوم، لكن المهمات الواقعية تقتضي أن تلعب الطبقة العاملة التي هي التجاوز للرأسمالية دوراً محورياً في تحقيق المهمات الديمقراطية ولتكون ضمانة الانتقال إلى الاشتراكية.

2) حول الإمبريالية والصراع العالمي

يقول الأستاذ عصام إنَّ معاداة الإمبريالية والصهيونية هي حجر الأساس في تحليل النداء. ويضيف بأنه تحليل مشترك لكل حركات اليسار القومي. وهو هنا، كما في كل تحليله، يسخّف الموقف المعادي للإمبريالية، ويعتبر أنه ينطلق من أساس قومي وليس من أساس طبقي. لماذا؟

لم يسعَ عصام إلى تحليل الإمبريالية، لا اقتصادياً ولا طبقياً، لكي يوضّح سبب رفضه "معاداة الإمبريالية". بل انطلق من الخشية من أن يغطي "تعريف قطب أميركا والغرب وحلف الناتو على أنه (إمبريالية) تمتلك خصائص الاستعمار الكلاسيكي، أي (نهب ثروات الشعوب) والهيمنة السياسية" (وهذا ما يرد في النداء) "يغطي (على) الواقع الحالي من خلال التمويه بأن قوى الإسلام السياسي قوى تقدمية و(وطنية) تستحق الإشادة لأنها تحارب الإمبريالية". ويضيف أنه يكمن خلف القول "بأن الإمبريالية الأميركية والغربية تقف اليوم كقوة عالمية تهدف إلى الهيمنة على الشرق الأوسط والعالم واستغلال دوله وشعوبه اقتصادياً" (وهو الأمر الصحيح كما يشير) .. "استنتاج سياسي مفاده أن هناك قوة وحيدة تقف إزاء (الشعوب المضطهَدة) وهي الإمبريالية. بينما تخوض أميركا اليوم صراعاً ضد قوة مشخصة وهي الإسلام السياسي على صعيد عالمي".

إذن، الخشية هي التي جعلته يرفض "معاداة الإمبريالية"، الخشية من تحويل الإسلام السياسي إلى قوة تقدمية. ربما يفعل البعض ذلك، لكن لا تبنى المواقف كرد على رأي ما، بل تبنى على تحليل الواقع، أي تشخيص الإمبريالية وتحديد الموقف منها. وبالتالي يكون المطلوب هو تخطيء هذا البعض وليس صبّ الهجوم على "معاداة الإمبريالية"، دون تحليل "التكوين الإمبريالي" وتحديد موقف منه. ورفض كل القوى المعادية للإمبريالية لأن الإسلام السياسي يمكن أن يصنّف كمعادٍ للإمبريالية من قبل بعض القوى. إن تحديد موقف من الإمبريالية يقوم على تحديد طبيعة الإمبريالية. كما أن تحديد موقف من القوى المعادية للإمبريالية يفترض تحليل طبيعة هذه القوى الطبقية وتحديد أسباب معاداتها. وبالتالي فليس من موقع للخشية هنا. كما لا ضرورة للخوف من تلاقي موقفنا مع قوى الإسلام السياسي في بعض الأحيان. لأن الصراع يفرض أحياناً تقاطع المواقف. لكن الأهم هنا هو تحديد ما هو الموقف الصحيح في هذه اللحظة. وليس تغيير التحليل لكي لا يحدث التقاطع ذاك. هل يغيّر التقاطع من طبيعة تلك القوى؟ لا بالتأكيد، لأن طبيعتها محددة استناداً إلى طابعها الطبقي وبالتالي مشروعها

المجتمعي. ولهذا، فإن معاداة قوى الإسلام السياسي للإمبريالية (ولقد أشرنا في النداء إلى مقاومتها للاحتلال فقط) لا تغيّر شيئاً من طبيعتها الطبقية والأيديولوجية. وبالتالي لا تغيّر شيئاً من التناقض العميق معها، رغم التوافق مع بعضها على "مقاومة الاحتلال". هل يجب رفضها بالمطلق؟ في الصراع السياسي لا وجود للمطلق سوى الصراع ذاته. وما يحدد التناقض الرئيسي هو تحديد الواقع، وهنا تشخيص الإمبريالية، أو تشخيص التكوين العالمي.

نقص التشخيص هذا هو الذي جعل الأستاذ عصام يحدد بأن الصراع العالمي بات يتمثل في الصراع بين أميركا والإسلام السياسي. إنه استنتاج ساذج. ولا ينطلق من تحليل اقتصادي أو طبقي، كما أشرت سابقاً. بل ينطلق من اعتبار ادعاء كل من الإدارة الأميركية والإسلام السياسي صحيحاً. وإذا كان يجب تشخيص الإمبريالية، فإنه يجب تحديد الأساس الطبقي الذي يدفع بعض قوى الإسلام السياسي (وليس كلها، لأن أميركا تخوض صراعاً ضد "الإسلام المتطرف" أو "الإرهاب الإسلامي"، وتدعو للحوار مع الإسلام المعتدل وتمكينه من السلطة) إلى مقاومة أميركا. ووفق أية أسس؟ لأن كل ذلك هو الذي يسمح بفهم هذا الصراع، ووضعه في إطاره الحقيقي. ولقد تناولت ذلك مسبقاً، رغم أن الطابع "الإسلامي" لمقاومة الإمبريالية الذي يطفو على السطح، بحاجة إلى تحليل أوفى، لأن فيه شيئاً من "الشعور القومي" المنكسر نتيجة السيطرة والغطرسة اللتين تمارسهما كل من الدولة الصهيونية والدولة الأميركية. وفيه شيء من رد الفعل على الإملاق والتهميش. لكن كل ذلك يوظف في إطار مشروع مجتمعي أصولي، رجعي وطائفي (وبالتالي مفتت)، ويتقاطع مع المشروع الإمبريالي.

هذا التحديد للصراع العالمي يؤشر إلى فهم خاطئ للإمبريالية يظهر في النص الذي قدّمه عصام. فهو يشكك في اعتبار أن الإمبريالية تمتلك خصائص الاستعمار الكلاسيكية، أي "نهب ثروات الشعوب" والهيمنة السياسية (وهو ما يقول به النداء). وهو هنا لا يستطيع تفسير الصراع مع الإسلام السياسي في إطار تلك الخصائص الكلاسيكية، لكن دون أن يشير إلى الخصائص الجديدة، رغم أنه يؤكد على صحة فكرة أن الإمبريالية الأميركية والغربية عموماً تهدف إلى الهيمنة على الشرق الأوسط والعالم واستغلال دوله وشعوبه اقتصادياً الواردة في النداء. ولعل اعتراضه ينصبّ على تأكيدنا "وحدانية" الإمبريالية كقوة مهيمنة، رغم أننا نتخذ موقفاً واضحاً من الإسلام السياسي. لهذا فهو يلخص الصراع العالمي في التصارع بين أميركا والإسلام السياسي، ويتخذ موقفاً ضدهما معاً. بمعنى أنه يبدل الصراع الذي كان

خلال الحرب الباردة بين "الغرب" و"الشرق"، أو بين "الرأسمالية والاشتراكية"، بالصراع بين أميركا والإسلام السياسي. هل يتماثل الصراعان؟ بالتأكيد لا.

وإذا كان هناك تساوٍ بين الإمبريالية والمنظومة الشرقية من حيث الوجود الواقعي، فليس من تساوٍ بين أميركا والإسلام السياسي. حيث إنَّ الإمبريالية قوة اقتصادية إنتاجية، وعسكرية/ سياسية، تتمثل في طبقات رأسمالية وطغم رأسمالية ودول. بينما الإسلام السياسي هو "حركة سياسية". هل نعتبر بأن الإسلام السياسي هو بديل حركات التحرر الوطني؟ في شكل ما، لكن هل يمكن للإسلام السياسي أن يكون الممثل لحركة الشعوب؟ لا.

لا شكَّ في أن التحليل الماركسي ينطلق من "الأساس الاقتصادي"، وبالتالي الطبقي. وكما أشرت، لا تناقض اقتصادي أو طبقي بين الإمبريالية والإسلام السياسي، بل هناك توافق في المصلحة. بمعنى أن رؤية الإمبريالية للأطراف في مستوى التكوين الاقتصادي تتوافق مع رؤية الإسلام السياسي: الليبرالية الاقتصادية، عدم تطوير الصناعة والزراعة، وتغليب التجارة. وبالتالي ليس من الممكن وضع الإسلام السياسي محل المنظومة الاشتراكية، وتصوير الصراع وكأنه صراع بين معسكرين. هذا نقل ميكانيكي لوضع العالم خلال الحرب الباردة، على وضعه الراهن. وأكثر من ذلك، كان الصراع الرئيسي خلال الحرب الباردة بين الإمبريالية والشعوب وليس بين الرأسمالية والاشتراكية. لأن أساس ذلك هو النهب الاقتصادي الذي تمارسه الإمبريالية على الشعوب. هذا هو محرّك الصراع، وليس ما تقرره الإدارة الأميركية أو بن لادن، أو المحافظون الجدد وفوكوياما.

هل هذا التحديد لطبيعة الصراع العالمي يتناقض مع فهم لينين للإمبريالية؟ وهل اختلف اليوم ليحل محله الصراع بين أميركا والإسلام السياسي؟ سأجيب أولاً على السؤال الثاني كتكملة لتحليل وضع الإسلام السياسي في الصراع الراهن. أشرت إلى أن هذا التحديد لا يستند إلى أساس طبقي في تحليل عصام. هل هو نتاج الاستغلال الطبقي؟ لا، لأن الإسلام السياسي كونه يحمل أيديولوجيا ماضوية لا يمثل الطبقات الفقيرة التي يقع عليها عبء النهب الإمبريالي، رغم أن فئات من التي تنضوي تحت لوائه هي فئات فقيرة، وتنضوي لرفضها الهيمنة الإمبريالية. وبالتالي فإن المشروع الأيديولوجي الطبقي الذي يحمله الإسلام السياسي يتقاطع مع المشروع الإمبريالي ولا يتناقض معه في الجوهر كما أشرت للتو. إذن، أين وجه التناقض؟ ليس إلا الجانب الثقافي (الحضاري) هو الذي يظهر هنا. لهذا يجري التمسك بـ "الهوية". الأمر الذي يجعل هذا الصراع ليس رئيسياً بل

هامشياً، يغطي الصراع الرئيسي. هذا ما تهدف إليه الإدارة الأميركية وما يريده الإسلام السياسي. وبالتالي فإن مهمتنا تتحدد في كشف هذا الزيف وتحديد طبيعة الصراع الحقيقية، وليس تصديق الأيديولوجيا وتجاهل الواقع.

هذا الانحراف عن التحليل الواقعي نابع من العجز عن تشخيص الإمبريالية، الأمس واليوم. وإذا كان عصام يستند إلى لينين في فهمه للإمبريالية، فإن النتائج التي يتوصل إليها مناقضة لتحليل لينين ذاته. حيث يعتبر أن تشويه الماركسية "يعود إلى محاولة فهم الرأسمال لا على أساس كونه نظام إنتاج لفائض القيمة والتي تقوم على استغلال البرجوازية للطبقة العاملة، بل على أساس كونه رأسمال ذا أشكال محددة ثابتة، أي رأسمال بشكل سلعة أو نقد أو وسائل إنتاج"، "أي ليس كنظام أساسه المواجهة بين رأس المال والعمل المأجور ويقوم على أساس فائض القيمة". الغريب هنا هو أن عصاماً يناقض المستوى الاقتصادي بالمستوى الاجتماعي، حيث إنَّ أشكال الرأسمال الواقعية هي تلك التي عددها، أي رأسمال منتج، ورأسمال نقدي، ورأسمال سلعي. ليس هناك رأسمال مجرّد. وبالتالي فإن المواجهة بين الرأسمال والعمل المأجور تحيلنا إلى المستوى الاجتماعي، أي التناقض بين البرجوازية والطبقة العاملة. وفي جوهر كل هذه العملية يكمن فائض القيمة الذي ينتج عن الاستغلال الطبقي. وهذا التحديد صحيح حيث نشأت قوى الإنتاج وانتصر النمط الرأسمالي. لكن ما دخل الإمبريالية في ذلك؟

لتوضيح ذلك يكمل الأستاذ عصام بإيراد "خطأ آخر" تقع فيه الشيوعية التقليدية واليسار القومي، ويتمثل في فهم الإمبريالية ليس كما أوضحها لينين، "فالإمبريالية حسب تلك الحركات ليست (أعلى مراحل الرأسمالية) كما يراها لينين بماركسية دقيقة، أي كنظام إنتاجي رأسمالي في أعلى مرحلة وطور له، بل على أساس كونها كياناً خارجياً يغزو الحدود القومية من خارجها". وهذه النظرة تعتمد على الفكرة المغلوطة "عن الرأسمالية وهي أن الرأسمالية تساوي الرأسمال السلعي، لا كنظام قائم على الاستغلال". طبعاً من الغريب وضع المسألة على هذا الشكل، لأن نظام الاستغلال الرأسمالي قائم على إنتاج السلعة، ويتحقق الاستغلال في إنتاج السلعة، أي في العمل. وبالتالي فإن الرأسمال السلعي هو مظهر للرأسمالية. والسلعة كما الرأسمال المصرفي يغزوان الأسواق "من الخارج" فيما يتعلق بالأمم المخلفة (أي الأطراف). وهذا ما تضمنه تصور لينين عن الإمبريالية. حيث إنَّ الرأسمالية تحصر قوى الإنتاج (أي الصناعة) في بلدانها، وتفتح الأسواق لتصدير السلع ورأس المال.

وإذا كان نظام الاستغلال الطبقي (أي برجوازية/بروليتاريا، أو رأسمال/عمل مأجور) يطبع الأمم الرأسمالية المتطورة (وهذه هي الأفكار الأولية التي توصل إليها ماركس وإنجلز)، فإن نشوء الإمبريالية قد أدى إلى تشكيل عالم أكثر تعقيداً من ذلك، رغم أن نظام الاستغلال الطبقي هذا استمر في جوهر النمط الرأسمالي. وهذا ما تضمنه تصور لينين عن الإمبريالية. والأستاذ عصام هنا يقزّم تصور لينين ذاك، بقسره على طبيعة الرأسمالية ذاتها في تشكلها الأولي، أي طبيعتها من حيث هي نظام استغلال طبقي قائم على نهب فائض القيمة. بينما حاول لينين أن يدرس طبيعة الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية (سواء كانت أعلى مراحل الرأسمالية أو لم تكن)، حيث تحولت إلى نظام عالمي. وحيث لم يعد كافياً وصفها كنظام استغلال طبقي. لهذا حدد سماتها بتشكل الرأسمال المالي عبر اندماج الرأسمال الصناعي والرأسمال المصرفي، والتركز والتمركز اللذين أصابا الرأسمال ونشوء الشركات الاحتكارية، وتصدير الرأسمال والسلع، وتقاسم الأسواق. وبالتالي الحروب الإمبريالية. وعبر ذلك أشار إلى التطور المتفاوت. ولينين هنا يشير إلى غزو "الحدود القومية"، والسيطرة على الأسواق ونهب الشعوب. وهو ما دفعه إلى تأييد "حركة شعوب الشرق التحررية"، حتى تلك التي كانت مقودة من قبل الإقطاع والبرجوازية. ودعم كل ميل استقلالي في المستعمرات. وانطلق من "معاداة الإمبريالية". هل كان برجوازياً إصلاحياً وقومياً؟

لقد أسست الإمبريالية إلى نشوء عالم منقسم إلى مراكز وأطراف، في تكوين غير متكافئ. حيث لم تعمم الإمبريالية "نظام إنتاج فائض القيمة"، و"أساسه المواجهة بين رأس المال والعمل المأجور"، بل أسست لمجتمعات مهمشة مهيمَن عليها وخاضعة لمصالح الرأسمال الإمبريالي. ممنوعة من دخول عصر الصناعة، وممنوعة من حرية التطور. هنا لم تعد المسألة هي مسألة التناقض بين الرأسمال والعمل المأجور بل أيضاً وأساساً تناقض الشعوب مع الطغم الرأسمالية الإمبريالية، فهو التناقض الرئيسي. إننا هنا في وضع أكثر تعقيداً من الفهم المبسط للماركسية، والذي يختصرها إلى المواجهة بين الرأسمال والعمل المأجور، ولا يرى كل التكوين المعقد للمجتمع وللعالم.

هذا التحول في الرأسمالية ونشوء الإمبريالية جعل تناقض الرأسمال/العمل المأجور يتنحى إلى مرتبة ثانوية لمصلحة تناقض الإمبريالية/الشعوب. وأصبح التطور وبناء الصناعة يفرضان تحقيق الاستقلال والتحكم في السوق المحلي والاستثمار في قوى الإنتاج عبر دور الدولة

الاستثماري، والتدخلي من أجل "ضبط" المنافسة غير المتكافئة، ونهب الفائض عبر نشاط الشركات الاحتكارية الإمبريالية في قطاعات المواد الأولية والبنوك والسياحة، وأيضاً عبر الاختلال في الميزان التجاري، وهروب الرساميل. وهو ما يسمى "رأسمالية الدولة" التي يرفضها عصام معتبراً أنها تعبّر عن ميل برجوازي. لكن لا خيار من أجل تحقيق التطور سوى هذا. وهو ما يوضح أهمية فكرة لينين حول أنها خطوة هائلة إلى الأمام نحو الاشتراكية.

إذن، لم يفهم الأستاذ عصام الإمبريالية، ولا زال يتمسك بالأفكار الأولية التي توصل إليها ماركس حول الرأسمالية، أي فائض القيمة والمواجهة بين الرأسمال والعمل المأجور. فقد أصبح النمط الرأسمالي أعقد من ذلك، وإن كانت هذه المسائل في جوهره. حيث إنَّه يتشكل في بنى اقتصادية وتكوين سياسي وأيديولوجيا. كما أنه يصوغ العالم انطلاقاً من مصالح الطغم المالية والشركات الاحتكارية الإمبريالية. ولا شكَّ في أن فكرة فائض القيمة وتناقض رأس المال والعمل المأجور هي من ألف باء النمط الرأسمالي، لكن هذا النمط يصاغ في تكوين معقد لا يمكن فهمه من خلال تكرار هذه الألف باء. لهذا فإنَّ الصراع العالمي- الذي أساسه اقتصادي- يتداخل فيه الصراع الطبقي والصراع القومي، الصراع من أجل إنهاء استغلال الإنسان للإنسان بالصراع من أجل إنهاء السيطرة والاحتلال، وأيضاً الصراع من أجل التقدم والتطور والمساواة بين الأمم.

وبالتالي فإن فكرة عصام المبسطة تقود إلى إهمال نهب "فائض القيمة" من الشعوب، عبر آليات اقتصادية وسياسية، منها السيطرة وكذلك منها الاحتلال. ومنها أيضاً احتكار الأسواق. لهذا أفضى تشكل الإمبريالية لأن يصبح الصراع الأساسي هو الصراع بين الدول الإمبريالية والشعوب. رغم أنه يتضمن الصراع بين البرجوازيات المحلية والطبقات الشعبية، حيث إنَّ هذه البرجوازيات هي "جزء" تابع لرأسماليات المراكز. وهو يتضمن الصراع بين رأس المال والعمل المأجور كذلك، لكنه ليس التناقض الوحيد كما أوضحنا. إننا إزاء جملة تناقضات خاضعة للتناقض الأساسي.

عصام يتمسك بتناقض وحيد هو التناقض بين الرأسمال والعمل المأجور، لهذا يتجاهل كل التكوين الواقعي. يتجاهل عبء السيطرة الإمبريالية، وكذلك المسألة الوطنية، والمهمات الواقعية التي هي مهمات ديمقراطية كما أشرت. لهذا لا يرى أن من مهمته كماركسي أن يقاوم الاحتلال، فهذا دليل على التعصب القومي. وهو لا يرى موقعاً لـ "معاداة الإمبريالية" كذلك. المطلوب هو حل التناقض بين الرأسمال والعمل المأجور بتحقيق الاشتراكية. الأمر الذي

يظهر المسألة كمهزلة في بلد محتل مثل العراق أو فلسطين. ويظهرها كمهزلة كذلك في بلد ذي طابع فلاحي، أو تغلب فيه القطاعات المهمشة، ودون قوى إنتاج.

3) المسألة القومية والاستقلال

يبدو مما كتب الأستاذ عصام أن "عدمية قومية" تحكم نظرته، معتبراً بأن هذه النظرة هي نظرة ماركسية، مستشهداً بماركس وإنجلز ولينين. وتحديداً في موقف واحد هو نقد الحركات السياسية والعمالية التي أسمت نفسها اشتراكية أو ماركسية "وأظهرت في أول منعطف شوفينيتها وقوميتها إزاء قضية الاشتراكية". وهو يقصد هنا موقف لينين (فقط) من الأحزاب الاشتراكية التي وقفت مع برجوازيتها خلال الحرب العالمية الأولى. لهذا فهو يعتبر بأن كل موقف "قومي" يتخذه حزب ماركسي هو موقف مع البرجوازية، وبالتالي لا يعبّر عن موقف ماركسي، متجاهلاً بأن "هناك قومية وقومية" كما كان يميز ماركس، إنجلز ولينين. قومية الأمم المضطهِدة وقومية الأمم المضطهَدة. الموقف القومي الداعم لسيطرة الرأسمال الإمبريالي والموقف المقاوم لها. الأمر الذي لا يشير إلى أن موقف لينين من أحزاب الأمم الإمبريالية خلال الحرب الإمبريالية الأولى يمكن أن يكون "قانوناً عاماً"، والموقف الماركسي الوحيد من المسألة القومية. ولا هو المرة الوحيدة التي تناولت فيها الماركسية المسألة القومية.

وبالتالي، يبدو أن عصاماً لم يقرأ مواقف ماركس، إنجلز ولينين من المسألة القومية، من الاستقلال والوحدة وحق تقرير المصير ومن الاستعمار، وإلا لما كان نظر إلى المسألة القومية من هذا المنظار العدمي، الذي دفعه إلى تشويه موقف لينين من أجل الرفض المطلق لكل ما هو قومي، حتى وإن كان الاستقلال.

ومن يعود إلى مواقف الماركسية من المسألة القومية سيستنتج بأنه لم يجرِ تجاهلها، أو اعتبار أنها شأن برجوازي. إن ماركس الذي رفع شعار "يا عمال العالم اتحدوا"، أكد في "البيان الشيوعي" ذاته بأن صراع البروليتاريا ضد البرجوازية، رغم أنه لا يكتسي طابعاً قومياً، إلا أن البروليتاريا يجب أن تخوض الصراع ضد برجوازيتها أولاً، وهي بالتالي قومية، وإن ليس بالمعنى البرجوازي. أي أنها تنطلق من الإطار القومي في صراعها، ولا تتحرّر من الحدود القومية إلا في سياق انتصارها في أممها. ولقد أوضحت مقدمات "البيان الشيوعي" سواء التي كتبها ماركس وإنجلز أو التي كتبها إنجلز وحده، أنهما لم يتجاهلا المسألة القومية ولم يعتبرا أنها شأن برجوازي، بل

طرحا حلولاً لها حينما كانت تعترض نضال الطبقة العاملة. فقد أيدا وحدة إيطاليا (التي كانت تحققها البرجوازية) وألمانيا (حيث اعتبرا أنها الهدف الأول في برنامج الحزب الشيوعي الألماني)، ودعما استقلال بولندا وأيرلندا. ولقد اعتبر ماركس بأن "الكوزموبوليتية" (أي العدمية القومية) هي ميل برجوازي، لهذا طرح "اتحاد الأمم" (أي الأممية) بديلاً عنها، منطلقاً من أن تشكل الأمة هو مرحلة تاريخية ضرورية في سياق تبلور ما هو "عالمي" (أي ما فوق قومي). وفي الأمم التي لم تكن البرجوازية معنية بتحقيق الدولة/الأمة اعتبر كل من ماركس وإنجلز أن تحقيقها هو من مهمة الطبقة العاملة. ودراسة تجربة ألمانيا توضح ذلك. حيث لا يستقيم التقدم إلا بتحقيق هذه المسألة.

وموقف لينين واضح كذلك، حيث أكد على حق تقرير المصير للأمم المنخرطة في إطار الإمبراطورية الروسية، ولم يتجاهل أن المطلب القومي هو مطلب أساسي لدى شعوب تلك الأمم. ولقد صاغ الموقف الماركسي من هذه المسألة مميزاً بين مطالب الطبقة العاملة التاريخية الداعية إلى وحدة الأمم والمطالب الراهنة للأمم. لهذا دعا الشيوعيين للتأكيد على الوحدة، لكنه أقرّ بحق الانفصال إذا ما قرره الشعب. وهو هنا لا يتجاهل ضرورة تشكل الدولة الأمة، وإن كان يسعى لتأسيس ما يتجاوزها. بالنسبة له، كما بالنسبة لماركس وإنجلز، هي خطوة ضرورية في سياق التطور العالمي. وهي خطوة ليس من الممكن القفز عنها لأنها التعبير عن المكون التاريخي للشعب. وأن تحقيقها هو الذي يفتح الأفق لتجاوزها.

ولقد أشرت إلى موقف لينين من الاستعمار ومن حركة شعوب الشرق. وهو هنا كان يؤيدها بغض النظر عن قيادتها، حيث كانت بقيادة إما إقطاعية أو برجوازية، رغم أنه كان يحبذ قيادة الطبقة العاملة لها. لهذا وسّع شعار ماركس بالشعار الآخر: "يا عمال العالم ويا أيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا".

وبالتالي فإذا كان "الدفاع عن الوطن" خلال الحرب الإمبريالية الأولى هو موقف خاطئ، لأن الحرب هي حرب بين إمبرياليات، فإن الدفاع عن الوطن ضد قوة احتلال، وبالتالي مقاومة الاحتلال، هما من أوليات نضال الطبقة العاملة في سياق نضالها من أجل إنسانية الإنسان وحريته ومساواته في أي مجتمع كان، فـ "إن شعباً يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يكون حراً" كما أشار ماركس. لهذا فمن الطبيعي أن تلعب الطبقة العاملة دوراً محورياً في الصراع ضد الهيمنة والاحتلال الإمبرياليين، من أجل تحقيق

الاستقلال والتحرر، حيث ليس من الممكن تحقيق إنسانية الإنسان دون استقلال، ودون إنهاء النهب الإمبريالي، وكذلك دون مقدرة على تحقيق التطور الاقتصادي في مواجهة ضغوطات وتدخلات وشروط الشركات الاحتكارية الإمبريالية. إن الحق الطبيعي في التطور يفرض مواجهة الإمبريالية، لأنها تفرض على العالم أن "يتطور" وفق مصالحها، وبالتالي أن لا يتطور كما أشرنا قبلاً. وهذا يفرض تحقيق الاستقلال والوحدة وتطوير وسائل الإنتاج التي تقود الهيمنة الإمبريالية إلى منعها (سواء بالقوة أو عبر الشروط التي تُفرض). وهذه كلها مهمات يفرضها الواقع، وليس من الممكن تحقيق الاشتراكية دون تحقيقها، فهي أرضية تحقيق الاشتراكية.

إذن لا يمكن التعامل مع المسألة القومية بهذه الخفة. ولا أن تعتبر خارج نضال الطبقة العاملة. وحين اعتبر ماركس بأن الصراع هو بين الرأسمال والعمل المأجور، كانت البرجوازية قد أنجزت المسألة القومية وشكلت الدولة الأمة. لكنه لم يتجاهل هذه المسألة في الأمم التي لم تنجز فيها. معتبراً بأن الطبقة العاملة هي من يجب عليه تحقيقها.

إن "معاداة الإمبريالية" التي تتخذ طابعاً قومياً، تتخذ كذلك طابعاً طبقياً. لأنها التعبير عن الحاجة لتحقيق الاستقلال من أجل خدمة التطور الداخلي الذي يخدم الطبقة العاملة. ولما كان هذا التطور مناطاً بالطبقة العاملة ذاتها، فإن تحقيق الاستقلال ضرورة للطبقة العاملة وعليها أن تعمل على تحقيقه، كما أن تحقق كل المهمات الديمقراطية. هنا ليس من تعارض بين الطبقي والقومي. وكل الصراعات تتخذ هذا الطابع المزدوج. ليبدو أن القومي هو طبقي كذلك، حتى لدى البرجوازية حينما كانت تسعى للسيطرة على سوقها. وهو كذلك لدى الطبقة العاملة التي تسعى لتحقيق، ليس فقط الاشتراكية، بل بالأساس التطور الضروري لتحقيق إنسانية الإنسان.

4) سوف أشير هنا إلى مسألتين أثارهما الأستاذ عصام، الأولى تتعلق بالتحالفات، رغم أنه لم يكمل الحوار حولها حيث وعد بذلك. ولقد كررت الإشارة إليها في سياق النقاش السابق، لكن سوف أشير إليها الآن لضرورتها. حيث خطّأ عصام "الميل التحالفي والجبهوي" بشكل عام، ويبدو أن ذلك مبنيّ على الاستفادة الخاطئة من تجربة الحركة الشيوعية. ولقد كانت سياسة الحركة الشيوعية في هذا المجال سيئة، خصوصاً وأنها انبنت على التبعية لقوى أخرى برجوازية أو برجوازية صغيرة. وانطلقت من أن التطور البرجوازي هو الهدف الرئيسي. وبالتالي اعتبرت أن دورها هو دعم البرجوازية وليس تجاوزها. ولا شكَّ في أن الإفادة من التجربة يفترض دراستها جيداً

قبل الوصول إلى استنتاج متسرّع، أو اعتبار معكوسها هو الصحيح، وإلا ظل العقل الأحادي (الصوري) هو الذي يحكم العمل. وهذا ما نلاحظه لدى عصام، حيث ليس من تمييز بين الفكرة والطرف الذي يطرحها.

لهذا يجب أن تدرس مسألة التحالف على ضوء الواقع والضرورة التي يفرضها. حيث إنَّ الذي يحدد ضرورة هذه المسألة هو وعي التكوين الطبقي القائم، وحجم كل طبقة، وفاعليتها. لأن تحقيق الأهداف يفترض تشكيل كتلة غالبة من الشعب، لا التمترس خلف أقلية طبقية. ولما كان التطور لم يؤدِ إلى تحويل مجتمعات الأطراف إلى مجتمعات صناعية حديثة، فإن حجم الطبقة العاملة ظل محدوداً (ربما الربع على الأكثر). كما أن المهمات المطروحة، التي هي مهمات قومية ديمقراطية، تمسّ طبقات أخرى مثل الفلاحين المتوسطين والفقراء والفئات الوسطى المدينية. وكل ذلك يفرض تشكيل "كتلة تاريخية" تستطيع القيام بهذه المهمة. وهنا تنطرح مسألة التحالف وتُفرض ضرورتها. حيث ليس من الممكن تحقيق التطور دون ذلك. وهذه هي إشكالية طرح مهمة تحقيق الاشتراكية راهناً، لأنها لا تقود إلى تشكيل الكتلة التاريخية تلك. وبالتالي تبقي الطبقة العاملة معزولة (وحتى الطبقة العاملة لا تنجرف إلى هذا الهدف)، وتجعل الطبقات الأخرى تلتحق بقوى برجوازية، كما حدث في العقود الماضية حينما التحقت (بما في ذلك الطبقة العاملة) بالأحزاب القومية.

هذا الوضع هو الذي يفرض طرح المهمات الديمقراطية، وتحالف الطبقات الشعبية، بالتالي تحالف تعبيراتها السياسية. وهنا يجب أن نؤكد بأن الطبقة العاملة التي هي عاجزة وحدها عن تحقيق التغيير في خضم الخارطة الطبقية تلك، قادرة (بفعل حزبها الماركسي) لأنْ تقود هذا التحالف حينما تعتبر أن مهمتها الأولى تتمثل في تحقيق المهمات الديمقراطية، وأن عليها يقع عبء تحقيق التغيير وليس على أية طبقة أخرى. وهذه هي ضمانة تحقيق الانتصار وتحقيق الأهداف الديمقراطية (التي تتقاطع حولها تلك الطبقات). وحيث إنَّ تحقيقها ضرورة لتمهيد الطريق للانتقال إلى الاشتراكية. فلا اشتراكية في مجتمع زراعي متخلف أو مهمّش. ولا اشتراكية بدون تحديث وحداثة (تحديث التعليم والبنى الاقتصادية وبنى الدولة والعلاقات الاجتماعية). وكذلك لا اشتراكية والطبقة العاملة تمثل جزءاً محدوداً في الخارطة الطبقية. هذا هو خطأ تروتسكي حينما اعتبر بأن على الطبقة العاملة تحقيق الاشتراكية، في مجتمع إقطاعي وبالكاد كانت تتسرّب إليه الرأسمالية. فظل يمثل قوة هامشية في إطار الاشتراكيين الديمقراطيين، ولا

يمثل شيئاً في صفوف الطبقة العاملة.

التحالف إذن ضرورة في هذا التكوين الطبقي، وهذه المهمات. ولن يكون للحزب الماركسي فاعلية إذا لم يستوعب هاتين المسألتين.

المسألة الثانية تتعلق بالديمقراطية، وهي مسألة بحاجة إلى نقاش جديّ، حيث لا زال عصام يعتبر - كما الحركة الشيوعية العربية والستالينية عموماً - أنها "بدعة برجوازية"، رغم أن ماركس أكد مراراً على أنه لا يهدف إلى رفض المطالب الديمقراطية (ولقد ناضل من أجلها)، بل يهدف إلى تعميمها لتطال المجتمع ككل. فقد ناضل من أجل حق الانتخاب، ومن أجل الحريات العامة، وحق نشوء النقابات والأحزاب، لأنها التعبير عن تحرر الفرد والطبقات. فالديمقراطية ليست بدعة برجوازية بل هي خلاصة الخبرات البشرية، وصيغتها التي تبلورت في لحظة نشوء الرأسمالية. حيث انفصل الفرد عن القبيلة والعائلة ليتشكل في ذات مستقلة انخرطت في تشكيل اجتماعي جديد هو الطبقات. وتبلورت حقوقه الخاصة بكونه مواطناً.

لكن هل نتجاهل مشكلات النظام الديمقراطي البرجوازي؟ لا، لكن من أجل تعميق الديمقراطية وليس نفيها. وهذا موضوع يحتاج إلى نقاش جاد، ولا يكفي مطلقاً طرح "المجالسية العمالية" كبديل. فالمسألة هنا تتعلق بالفرد، حيث لا يمكن رؤية الطبقة دون الفرد، ولا يمكن رؤية الدولة دون الفرد، لأن تجاهل ذلك يفضي حتماً إلى الاستبداد. ولا شكَّ في أن قيم الديمقراطية أساسية في هذا المجال، ولا يجوز الاستخفاف بها. حيث لا تبتسر الديمقراطية إلى انتخابات وبرلمان، أو سلطة مجالس، بل هي تكوين سياسي متكامل، يبدأ بحرية الفرد والرأي والأحزاب والنقابات، والصحافة والتظاهر والإضراب، وأيضاً العلمنة، ومبدأ المواطنة، وفصل السلطات. بمعنى أن هناك حقوق المواطن وهناك شكل النظام السياسي الذي يجري التعبير عبره عن هذه الحقوق.

ولقد أدى افتعال التناقض بين الديمقراطية والاشتراكية إلى تبرير الدكتاتورية التي شهدناها في النظم الاشتراكية. وتحت شعار "دكتاتورية البروليتاريا" مورست كل أشكال القمع واستلاب الذات، عبر الهيمنة على المجتمع وتسخيره لسلطة مطلقة للحزب أو للأمين العام.

إذن قيم الديمقراطية هي جزء من مصادر الماركسية، وبالتالي فهي في صلبها. والنقاش يجب أن ينصبّ على شكل النظام السياسي الذي يمكن عبره تحقيقها، من أجل إلغاء "الاستلاب (أو الاغتراب) السياسي". حيث أثبتت التجربة الاشتراكية أنه يقود إلى التدمير.

******

حين أصدرنا النداء كان الهاجس هو تأسيس تحالف بين قوى ماركسية تحاول أن تلعب دوراً مختلفاً عن ذاك الذي حكم الحركة الشيوعية، وأن تنطلق من وعي الواقع العربي وليس من شعارات أو أوهام. وها هو الأستاذ عصام يواجهنا بالأوهام والشعارات، وبماركسية "ركيكة". إننا معنيون بوعي المشكلات الراهنة ووعي آليات تجاوزها. معنيون بمواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني لأن هزيمته هي التي تفتح الأفق لتحقيق التطور. ومعنيون بتغيير الوضع العربي عبر تغيير النظم الكومبرادورية. من أجل تحقيق مشروع النهضة في الوطن العربي الذي سيفتح الأفق لتحقيق الاشتراكية.

نعرف أن الماركسية طرحت مهمة تحقيق الاشتراكية على الطبقة العاملة، لكننا نعرف كذلك بأنها تنطلق من وعي الواقع، ومن الإجابة على الأسئلة التي يطرحها، وبالتالي من تحقيق المهمات التي يطرحها هذا الواقع. ولقد كانت الماركسية منذ البدء ضد التمسك بنصوص وشعارات بعيداً عما يطرحه الواقع، وكان الواقع هو مقياسها قبل الشعارات والنصوص. لهذا فإن الظرف العالمي الذي فرضته الإمبريالية يطرح مسألة تحقيق المهمات الديمقراطية، لكي يتصنّع العالم، وتتحقق المسألة القومية، وتنتشر الحداثة. هذه هي مقدمة الاشتراكية، ولا تتحقق إلا عبر الدور الذي تلعبه الطبقة العاملة. هذه صيغة تلمسها ماركس، وتوصل إليها لينين، وانتشرت خلال القرن العشرين في أمم عديدة. ولقد أوضحت تجربة ذاك القرن أنها صيغة ضرورية. لقد أكد الواقع ضرورتها ولا زال.

إذن، لنبقِ حلمنا الاشتراكي، لكن لنعرف كيف نصل إليه. هذه هي المسألة الجوهرية.

رد إجمالي على ملاحظات عصام شكري

على "نداء إلى القوى والأحزاب الماركسية في الوطن العربي"

كنت انتظرت "طويلاً" إكمال عصام شكري لرده على "نداء إلى القوى والأحزاب الماركسية في الوطن العربي"، ولما تأخر قمت بالرد على الجزأين اللذين نشرهما في موقع الحوار المتمدن (وفي جريدة - نحو الاشتراكية- التي يصدرها الحزب الشيوعي العمالي اليساري). ولما كان قد أكمل رده بعد إذٍ، فقد وجدت أنه من المفيد إبداء بعض الملاحظات التكميلية. حيث إنَّه لم يضف جديداً فيما جاء به، بل كرّر اللازمة ذاتها، والقائمة على أن الماركسية تعني تحقيق الاشتراكية، وكل من لا يقول غير ذلك فهو "يدعي" الماركسية وليس بماركسي.

وبالتالي فإذا كان امتلاك الحقيقة الماركسية المطلقة هو أهم ميزة للشيوعية التقليدية. التي أتاحت لها إصدار فتاوى التحريم والتحليل، الإخراج من جنة الماركسية أو الإدخال فيها. فإن عصاماً يكرر السمة ذاتها. لهذا أعتقد أنه التلميذ النجيب لمدرسة الشيوعية التقليدية التي انبنت على حفظ النصوص وتكرارها، بدل أن ترى الواقع. رغم "اختلافه" في تحديد الهدف عما كانت تطرح. لكنه يطرح "الحد" المقابل (المعاكس) في صيرورة "فكرية" تقوم على جهل الواقع.

فقد كان التعلق بالبرجوازية خطأً فادحاً، لكن ليس البديل هو الاشتراكية، لأن تحديد ذلك يفترض دراسة الواقع، أي دراسة وضع الطبقات في الواقع المحدد، وليس الإشارة العامة إلى البرجوازية والطبقة العاملة. وسنلمس أن "المجرد النظري" هو الذي يسكن وعي عصام، وليس وعي الواقع. وبالتالي فهو لا يفقه شيئاً في أوليات الماركسية التي تقوم على "التحليل الملموس للواقع الملموس" وليس على الشعارات. وإذا كنا لا ندعو إلى تحقيق الاشتراكية الآن، فلأن الواقع لا يحمل إمكانية ذلك. لكننا ندعو إلى هزيمة المشروع الرأسمالي، ونعمل على تغيير النظم، وهذا واضح في النداء. لكن الانجراف إلى التأكيد على أننا ندعو إلى الإصلاحية البرجوازية، ونعمل على إنقاذ المشروع البرجوازي، و"إن عدم الدعوة إلى دك أسس النظام الرأسمالي وبناء الاشتراكية بمثابة بديل الطبقة العاملة لحكم وإدارة المجتمع يعني أن التحالف يهدف في الأساس إلى إسداء خدمة للطبقة البرجوازية وإنقاذ برنامجها بشكل عمومي من خلال إصلاحها ديمقراطياً". جعل عصام "يخون" قراءة النداء، ليقول إنَّنا لا ندعو إلى تغيير النظام القائم، ومواجهة الرأسمالية. الخلاف بيننا ليس في هذه المسائل، رغم ميل

عصام إلى التوهم بذلك، ويسعى لإقناع ذاته بذلك أيضاً. الخلاف يتمثل في هل أن بديله هو الاشتراكية أم لا؟ لهذا أدعوه للنقاش باستقامة.

وكذلك يشير إلى أننا لا نطرح أهداف اجتماعية. لكن هل تحقيق مطالب العمال والفلاحين الفقراء لا يتضمن مطالب اجتماعية؟ وهل أن تحقيق مشروع هؤلاء يعبر عن إصلاح لسيطرة الطبقة البرجوازية ديمقراطياً؟ ما يطفئ نار عصام هو تكرار كلمة الاشتراكية، بغض النظر عن الواقع وممكناته. أما الإجابة على أسئلة الواقع حين لا يشفي غليلاً، فيتحوّل إلى إجابة ليست ماركسية. هنا يسود الانفعال وليس العقل. ويسيطر الوهم بدل الحلم.

إننا نقول بأن ميزان القوى الطبقي (النسبة بين الطبقات)، والمهمات المطروحة، لا يجعلان من إمكانية لتحقيق الاشتراكية، رغم أن الصراع الأساسي الآن هو ضد الرأسمالية كنمط عالمي، وكطبقة محلية، وأن المطلوب هو تجاوز الرأسمالية. هل هذا الأمر عصي على الفهم؟ سيكون كذلك لكل الذين يميلون إلى التعلق بالنصوص، وتشكيل "تصور نظري" من خلال قراءة الكتب، لأن الواقع أعقد من كل التصورات. حتى لينين ظل يردد أنه لن "يطبق" الاشتراكية، حينما كان يدعو إلى الثورة، وحتى حينما انتصرت ثورة أكتوبر، لأن الواقع الروسي لم يكن يفرض ذلك نتيجة تخلف البنى، رغم أن الطبقة العاملة هي التي انتصرت. فكيف لنا أن نقفز إلى الاشتراكية ومجتمعاتنا لا زالت متخلفة من حيث التطور الاقتصادي (حيث لم تصبح الصناعة هي وسيلة الإنتاج الرئيسية، ولا زالت الزراعة متخلفة). هذه ليست حجة، هذه واقع. وواقع أقسى من كل التصورات. ولأنه كذلك فهو ينتج الأصولية و"البربرية"، وكل مظاهر التخلف الفكري التي استشرتْ خلال العقود الماضية. وينتج البطالة والتهميش.

لهذا لا يجب أن يسأل، أين الاشتراكية؟ لقد أكدنا على أننا نعمل على تحقيق مهمات ديمقراطية "في أفق مستقبل اشتراكي". لأن تحقيقها أمر جوهري من أجل تأسيس الأرضية المناسبة لتحقيق الاشتراكية. هل نستطيع تجاهل الهجوم الإمبريالي واحتلال العراق؟ والوجود الصهيوني؟ أم أن هذه مسائل يحلها آخرون، مثل الضغط الدولي؟ وهل نستطيع تحقيق الاشتراكية في وطن محتل؟ أو تحقيق الاشتراكية في مجتمع يعاني من نقص التطور الاقتصادي (التصنيع الذي هو أس الرأسمالية، وأساس تبلور المجتمع الجديد الذي يهيئ للانتقال إلى الاشتراكية)؟ ولم يتطور الوعي العام إلى مستوى يسمح بتحقيق الاشتراكية؟

أعرف أن هذه كلها أسئلة خارج منطق التفكير الذي يحكم عصاماً. لأن نتائج الأخطاء والخطايا التي مارستها الشيوعية التقليدية وهي تتعلق بأذيال البرجوازية، دفعت إلى "السفح" المقابل، أي إلى معاكس البرجوازية، أي الاشتراكية. جعلت الاشتراكية هي الخيار بغض النظر عن الواقع. حيث لا يجب التحالف مع البرجوازية بل إسقاطها عبر الثورة الاشتراكية. وعصام هنا لا زال غير ماركسي لأنه لا زال ينحكم إلى وعي موروث يقوم على مفهوم الهوية الأرسطي (إما، أو). لهذا يطرح المعاكس المطلق لتصور الشيوعية التقليدية بكل حمية وانفعال. ولا يعرف بأنه لا زال يقف على الأرضية ذاتها. لأنه لم يستطع بعد تجاوز الوعي التقليدي (بغض النظر عن الشعارات التي يطرحها). وليمتلك الوعي الماركسي البادئ باستيعاب الجدل المادي الذي لا يطرح الصيرورة كثنائيات، بل يرى تعقيدها. ويبتدئ من وعي الواقع وليس من الشعارات.

المشكلة مع الشيوعية التقليدية لم تكن (إلى حدّ ما) حول المهمات، بل في مَنْ من الطبقات يستطيع تحقيقها. لأن لا اشتراكية دون تحقيق تلك المهمات. ولكن يجب على الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء تحقيقها وليس البرجوازية التي باتت غير معنية بها. هل أن تحقيق هذه المهمات يعني خدمة البرجوازية؟ إنها ليست ملكية برجوازية، حيث إنَّها تتعلق بتطور الواقع، بالصيرورة. ولا تقدم دون تحقيقها. لكن دور الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في تحقيقها يجعل هذا التحقيق في مصلحة هؤلاء، خصوصاً وأنه مرتبط بتحقيق مصالحها المباشرة، أي الحياتية (حق العمل، الضمان الاجتماعي، الأجر المناسب....). وهذه الفكرة هي من إبداع لينين، ولا زالت صالحة لأن النمط الرأسمالي لا زال يقسم العالم إلى "عالمين"، رغم هيمنته العالمية وفي ظلها: الأمم الصناعية، والأمم الزراعية المهمشة. وهذه الأخيرة هي التي تصادم الرأسمالية (بمعزل عن رأسماليتها المتحالفة مع الرأسمال الإمبريالي)، لأنها تسعى لتحقيق تطورها. وبالتالي لن يحقق ذلك سوى العمال والفلاحين الفقراء (في إطار تحالف طبقي عريض). هل يعني هذا انتصار الرأسمالية؟ لا، إن تحقيق المهمات يأتي هنا في سياق مصالح طبقة أخرى هي الطبقة العاملة. لكن تحقيق هذه المهمات لا يعني تحقيق الاشتراكية، وإلا كان يجب أن نحدد معنى الاشتراكية، لأنني ألمس أن التباساً يطال هذا المفهوم. حيث يطرح بشكل مبسط، و"ساذج"، دون ملاحظة طبيعة قوى الإنتاج، ولا وضع الطبقات، ولا الوعي والنظام السياسي.

وهذا ما يظهر في رد عصام، حيث يطرح مسألة خلاص الإنسان من

الاستغلال، أو من أجل المساواة وإطلاق الحريات (وهي مسائل تتضمنها المهمات الديمقراطية التي نطرحها، وكذلك العلمانية ومساواة المرأة والمساواة بين المواطنين، التي يطرحها عصام كمهمات اشتراكية)، مقابل الأرض والقومية والوطن والموقف من الإمبريالية. إذن، كيف يمكن أن يتحقق خلاص الإنسان من الاستغلال وهو يعيش في وطن محتل؟ هنا تطرح مسائل الأرض والقومية والوطن، نعم. فإذا لم يتحقق استقلال الوطن، وتشكُّله في دولة/أمة، وبالتالي "إنهاء" الشعور القومي عبر تحققه، كيف يمكن إنهاء الاستغلال بمعناه الاقتصادي؟ إن السيطرة والاحتلال يهدفان إلى الاستغلال، وحسب ماركس فإن شعباً يضطهد شعباً آخر لن يكون حراً. وبالتالي كيف يمكن وضع هذه مقابل تلك؟

وإذا كان المطلوب هو إنهاء استغلال الرأسمالية كطبقة، يجب إنهاء سيطرة الدولة الرأسمالية على الأمم الأخرى، لأن هذه السيطرة هي التي تقود إلى الاستغلال والنهب والإفقار والتهميش. أليس للاحتلال أهداف اقتصادية؟ ألا يطال الطبقة العاملة، حيث تصبح القوة المحتلة هي "الطبقة" التي تسيطر، وبالتالي يجب مواجهتها؟ أم أن المسألة تتعلق بالبرجوازية المحلية وتناقضها مع الطبقة العاملة فقط؟ أو بالصراع ضد "الرأسمالية العالمية" دون لمس تجسيداتها الواقعية؟ حيث تعلن هنا الثورة الاشتراكية في فضاء مليء بالكلمات.

على ماذا يقوم هدف تحقيق الاشتراكية؟

يقول عصام، "يثبت الواقع أن ما قاله ماركس وصحّ على تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج (أي تطور الطبقة العاملة كماً ونوعاً من جهة واشتداد بؤسها واستغلالها من قبل البرجوازية من جهة أخرى) في أوروبا الغربية أواسط القرن التاسع عشر، أصبح اليوم يصح على قوى الإنتاج وعلاقاته في كل أنحاء العالم وبلا استثناء، من أمريكا حتى أفريقيا، ومن أوروبا حتى الشرق الأقصى، ومن الشرق الأوسط إلى أمريكا اللاتينية". كيف ذلك، وقد عملت البرجوازية في أوروبا وأميركا واليابان على تجاوز قانون فائض القيمة الطلق إلى قانون فائض القيمة النسبي، وبالتالي قلصت الاستغلال بدل زيادته، كما قلصت حجم الطبقة العاملة؟ ولا شكّ في أن تصاعد الاستغلال وقع على الأطراف، لكن حجم الطبقة العاملة ظل ضعيفاً نتيجة عدم ميل البرجوازية (المحلية والعالمية) إلى بناء الصناعة. وبالتالي ظل للفلاحين دور كبير نتيجة حجمهم وتركز الاستغلال تجاههم. لهذا فإن ما أشار إليه ماركس أصبح من الماضي، وهناك وضع جديد يجب لحظه.

يكمل عصام "استكملت البرجوازية دورة نموها وغزت أركان الأرض ورفعت معها الطبقة العاملة في كل بقاعها". وأنا أوافق على الفقرة الأولى، لكن غزو أركان الأرض لم يؤدِ إلى "رفع" الطبقة العاملة. حيث ظلت محدودة الحجم لأن البرجوازية لم تدمر البنى الريفية القديمة، ولم تسمح بنشوء صناعة تستوعب جيش العمل الاحتياطي. وحين تدمر الريف تشكلت الفئات المهمشة، وتضخمت البطالة.

ليصل إلى نتيجة تتمثل في أن الطبقة العاملة وصلت "إلى مرحلة التطور التقني والعلمي بات معه حل التناقض بينها وبين علاقات الإنتاج المتخلفة والاستغلالية مسألة ملحة ولا تحتمل التأجيل. إن التناقض القائم بين قوى الإنتاج وعلاقاته اليوم يدل على أن الاشتراكية ليست فقط ممكنة بل ضرورية لحل هذا التناقض".

كيف أصبحت فكرة ماركس معممة على كل العالم؟

المشكلة أن التطور خالف ماركس، فلم تبنِ الرأسمالية "عالماً على صورتها ومثالها"، بل بنت عالماً مختلاً، لأنها منعت تطور قوى الإنتاج في معظم أركان الأرض. ولقد حاربت كل الميول لبناء صناعة في الأمم المخلفة. الأمر الذي جعل الإنتاج الصناعي هامشياً. والطبقة العاملة الصناعية قليلة العدد. وإذا كانت الرأسمالية تعمق من استغلال هذه الأمم، فقد عملت على تخفيف استغلال طبقتها العاملة، وقلصت من حجمها. وبالتالي فإذا كان

الممكن النظري يشير إلى إمكانية الاشتراكية في الأمم الرأسمالية (أوروبا، أميركا، واليابان) فإن الممكن الواقعي ينفي ذلك. لهذا كانت الحركة الماركسية هنا في أزمة. حيث لم تسعفها تصورات ماركس، ولم تستطع هي التخلص من الموروث الماركسي القديم. فضاعت بين الممكن النظري والاستحالة الواقعية.

هذا واقع تعززه الأرقام، رغم أن التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج واضح إلى حدّ كبير.

في الأمم المخلفة الأمر أسوأ، لأن انتشار العلاقات الرأسمالية لم يُبنَ على نشوء وسائل الإنتاج، بل نتيجة الاندماج بالنمط الرأسمالي العالمي. وبالتالي فإذا كان ذلك يفرض مواجهة الرأسمالية، إلا أنه لا يسمح بتحقيق الاشتراكية، حيث المهمات الما قبل اشتراكية هي الماثلة، كما أن ميزان القوى الطبقي لا يعطي الطبقة العاملة إمكانية تحقيق ذلك وحدها. من هنا تنشأ مسألة التحالفات وتبرز أهميتها. لهذا فإن تحقيق تلك المهمات يفرض تحالف العمال والفلاحين والفئات الوسطى معاً من أجل تشكيل كتلة قادرة على الانتصار في مواجهة الرأسمالية المحلية والإمبريالية (وهو التعبير الذي يمقته عصام رغم أنه يعبر عن جوهر النمط الرأسمالي كما حدده لينين)، أي رأسمالية المراكز. الطبقة العاملة وحدها غير قادرة على تحقيق شيء، سواء في مواجهة الرأسمالية المحلية، أو في مواجهة الرأسمال العالمي.

وبالتالي فإن هذا التعميم حول الاشتراكية يشكل هروباً من مواجهة استحقاقات الواقع. وهذا الأمر يبدو واضحاً في العراق، حيث إنَّ الدعوة إلى الاشتراكية في وضع الاحتلال تشكل هروباً من مواجهة الاحتلال (كما فعل الحزب الشيوعي، لكن بشكل آخر، أي عبر المشاركة مع الاحتلال)، لأن أول سؤال تطرحه الجماهير هو مواجهة الاحتلال، حيث بات واضحاً أنه المسبب لكل المشكلات اللاحقة، من تدمير للبنى التحتية وفقدان الأمن والبطالة والفقر وانهيار الاقتصاد ونهب النفط. إن طرد الاحتلال هو الذي يفسح لتأسيس نظام بديل يمثل العمال والفلاحين. هل يمكن حل "معضلات الجماهير" تلك دون طرد الاحتلال؟ وبالتالي أليست مقاومة الاحتلال هي الهدف الأول؟ إننا هنا إزاء هدف التحرر والاستقلال عبر المقاومة. ألم تلحظ الماركسية وضعاً كهذا؟ نعم، وكان موقفها واضحاً، فهي مع المقاومة من أجل التحرر.

الخلاف مع عصام وتيار الشيوعية العمالية الذي يمثله واضح. إنه خلاف بين رؤية الواقع وتحديد المهمات التي يطرحها من جهة، والتمسك

بشعارات من جهة أخرى. نحن نطرح ما يطابق الواقع، حيث الهجوم الإمبريالي الأميركي الصهيوني قائم في الواقع وليس من مخترعات الذهن. وحيث يجب أن تتحقق مهمات أساسية ذات طابع ديمقراطي كخطوة لتحضير المجتمع للانتقال إلى الاشتراكية. منها ما يتعلق بما هو "قومي"، أي تحقيق الاستقلال (بما يعني مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني) والتوحد العربي. ومنها ما يتعلق بتحقيق التطور المحتجز (أي تطوير قوى الإنتاج). ومنها تأسيس نظام ديمقراطي علماني، و.... الخ. وهذا ما يجب أن يتبلور في برنامج التحالف حينما يتحقق. لكن كل ذلك لن يتحقق إلا بقيادة الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء. ولا يفيد هنا تطيير الشعارات، و"اللعب" بالألفاظ، واستعارة كلمات فات أوانها. وإذا كان ماركس قد حلل التكوين الرأسمالي، وتوصل إلى ما توصل إليه، يجب علينا نحن أن نحلل واقعنا الراهن لكي نتوصل إلى تحديد ما يطرحه هذا الواقع.

ليس "التشدد اليساري" هو الحل، كما ليست "المرونة اليمينية" هي الحل. وعي الواقع هو الذي يسمح بطرح إجابات سليمة. ولم ألحظ بأن عصاماً قدّم فهماً للواقع، لا في الرد على النداء، ولا في مقالاته التي ينشرها. إنه مغرم بالشعارات كما الشيوعية العمالية اليسارية التي يمثلها.

أخيراً أود الإشارة إلى أننا أشرنا، في النداء، إلى ضرورة الالتحام بالطبقة العاملة، الأمر الذي أثار حفيظة عصام، حيث اعتبر أننا "خارج" الطبقة العاملة لهذا ندعو كمثقفين إلى "توصيل" اليسار بالطبقة العاملة بدلاً من تنظيم العمال وقيادتهم نحو الاشتراكية. ويبدو أنه لا يعرف بأن المثقفين هم الذي يتبنون الماركسية، ويحللون الواقع على ضوئها. وبالتالي يعملون على تنظيم العمال وفق تصور يطرحونه. وإذا كان يعتبر بأنه والشيوعية العمالية قد نبعا من الطبقة العاملة، فهو يكمل شعاراته التي حاولنا تناولها في المقالات السابقة. إنه يتجاهل بأن الذين يستوعبون الماركسية هم، في الغالب، من الفئات الوسطى. وأن المطلوب هو اندماج هؤلاء في الطبقة العاملة للتعبير عن مصالحها، وإضافة "الوعي والتنظيم" لها وفق ما أشار لينين. والماركسية عادة ما تبدأ كحلقات صغيرة بعيدة عن الطبقة العاملة، حيث يمكن أن تبقى كذلك وهي ترفع الشعارات الكبيرة، ولكن عليها أن تندمج بالطبقة العاملة لكي تؤسس لقوة اجتماعية فاعلة. وبالتالي حين أشرنا إلى الالتحام بالطبقة كنا نقصد ذلك، لأننا نعرف واقع الحركة الماركسية كلها، ونعرف أنها قليلة التواصل مع الطبقة العاملة.

ثم إنَّ عصاماً يتعامل مع النداء وكأنه برنامج تحالف تبلور. لهذا

يأخذ علينا أننا لم نقدم "بلاتفورم مشخصاً". وأننا ندعو للتحالف من أجل الجدل والتفكير وليس من أجل العمل. ويبدو أنه قرأ النداء بالمقلوب، حيث أسميناه نداء لأننا نطلق دعوة للحوار من أجل تأسيس تحالف. وبالتالي كيف يمكن أن نبدأ من البرنامج قبل أن يتحقق الحوار؟ العالم يتحاور لكي يتحالف. وما قمنا به هو مبادرة في هذا الاتجاه.

الفصل الرابع

الماركسية:

المهمات الديمقراطية والثورة الاشتراكية

مناقشة مع الصديقين عادل سمارة ومسعد عربيد

قدّم الصديقان عادل سمارة ومسعد عربيد مداخلة انطلقت من نقد هدف الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين، معتبرين أن البديل هو الحل الاشتراكي. ورغم أن هناك الكثير من القضايا التي نتفق معها، فقد لحظت أنها وضعت في سياق مربك، وقادت إلى استنتاجات إشكالية. الأمر الذي يشير إلى أن منهجية التحليل هي مرتبكة. حيث نلمس عدم منطقية وغياب ترابط. ما أفضى إلى أن يوضع الحل الاشتراكي في مواجهة الدولة الديمقراطية العلمانية. وربما كان الإشكال الأساسي في الحوار الآن هو أنَّ النص لا يشير إلى الذين يناقشهم، وبالتالي ربما يقود ذلك إلى أن يكون الحوار حول مسألة الدولة الديمقراطية العلمانية مربكاً وإشكالياً، خصوصاً وأنه يعطي لحل الدولة الديمقراطية أبعاداً ومضامين ليست فيه، وحمّله ما لا يحتمل، وبالتالي كان سهلاً الوصول إلى النتيجة المحددة مسبقاً، وهي: رفضه. وإذا كان يبدو في بعض المقاطع من النص أنهما يردان على الورقة التي وزعتها على الـ "ماك ليست"، فقد تجاهلا الإشارة إلى ذلك.

في كل الأحوال سوف أتناول في هذه المناقشة الحل الاشتراكي والحل الديمقراطي في إطار نظري عام، لأنَّ الموضوع يحتاج إلى هذا المدخل. ثم أتناول نقدهما للدولة الديمقراطية العلمانية. وبالتالي رؤيتهما للحل الاشتراكي في فلسطين.

(1)

الحل الاشتراكي والحل الديمقراطي

إذن سوف أبدأ من "مستوى نظري"، هو أساسي في رؤية الوضع الراهن، ومدخل تحديد إستراتيجية القوى الماركسية (أو الاشتراكية كما يحب الصديقان تسميتها). وبالتالي فإنَّ أهميتها نابعة من كونها مفصل تحديد السياسات والتكتيكات والتحالفات.

المهمات الديمقراطية والمهمات الاشتراكية

والصديقان يبدآن من مقابلة الحل الاشتراكي بالحل الديمقراطي، يطرحان الحل الاشتراكي كبديل عن الخيار الديمقراطي. لهذا يعنونا النص بـ: "نحو حل اشتراكي في فلسطين: مناقشة نقدية في حل "الدولة الديمقراطية العلمانية". وهما هنا يطرحان الحل الاشتراكي النهضوي العربي القائم على تحقيق الوحدة والتنمية والتحرير. من أجل إقامة دولة عربية فيدرالية، موحدة، اشتراكية، ومتطورة. ويدعوان إلى قيام حركة اشتراكية عربية تمثل الطبقات الشعبية. وينطلقان من ذلك لمواجهة حل الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين بالحل الاشتراكي. وهو النقاش الذي يوحي بأن طبيعة المرحلة الراهنة تفرض الحل الاشتراكي وليس الحل الديمقراطي. وهذه مسألة يبدو أنّه يجب أن نعيد النقاش فيها، رغم أنها استحوذت على نقاشات واسعة في الوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين (خصوصاً السنوات من 1950- 1970)، وبدا أنَّ المسألة قد تبلورت في صيغة "الثورة القومية الديمقراطية" وليس الثورة الاشتراكية، التي ظل قطاع محدود من الماركسيين يؤكد عليها.

لهذا ربما من المفيد تركيز الأفكار حول هذه المسألة، لأنها أساس نظري لكل السياسات التي ترسم، وأساس تحديد المهمات ودور الطبقات والتحالفات كما أشرت للتو. إن ملخص النقاش حول هذه المسألة يشير إلى أن التباساً حدث في إطار الماركسيين بعد أن تحولت الرأسمالية من حدودها القومية لتصبح نمطاً عالمياً يفرض مصالح رأسمالية المراكز على أمم الأرض، وبالتالي تنحّت البرجوازيات في الأمم التي لم تصبح رأسمالية عن لعب دورها في بناء الصناعة وتطوير قوى الإنتاج، وبالتالي في تحقيق المهمات الديمقراطية الضرورية لتطور اقتصادي كهذا (أي الدولة الحديثة، وحل المسألة القومية، وحل المسألة الزراعية، والحداثة الفكرية)، ولقد انجدلت مع الرأسمالية الإمبريالية من موقع التابع. لهذا ظلت هذه الأمم

عاجزة عن الانتقال إلى مرحلة الصناعة والدمقرطة والحداثة (وبعضها التوحيد القومي). ولقد أصبحت الرأسماليات الإمبريالية والمحلية مضادة لصيرورة التطور والحداثة هناك، وبالتالي أصبح كل تطور ينطلق من الصدام معها، وهو لن يتحقق إلا عبر هزيمة هذه الرأسماليات.

في هذا الوضع طرح خياران، الأول: ينطلق من الإصرار على الفكرة الأصلية لماركس، والقائلة بـ "حتمية" الانتقال من المرحلة الإقطاعية إلى الرأسمالية، وهو الانتقال الذي يتحقق بقيادة البرجوازية، ولن يتحقق بغير ذلك. وسنلحظ هنا أن هذا التيار في الماركسية لم يلحظ تحوّل مسار البرجوازية المحلية بعد ترابطها مع الرأسمال الإمبريالي، حيث لم تعد معنية ببناء الصناعة وتطوير قوى الإنتاج، بل أصبحت توظّف الرأسمال في القطاع الهامشي، في التجارة والخدمات والمال، وهو القطاع المتراكب مع سيطرة الرأسمال الإمبريالي. وهي لهذا لم تعد معنية بتحقيق المهمات الديمقراطية، بل حافظت على استمرارية البنى المؤسسية والأيديولوجية التقليدية. ونتيجة ذلك أصبح الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية وفق الصيغة النظرية التي تطرحها الماركسية (ماركسية ماركس)، والمستمدة من صيرورة الانتقال في أوروبا، دون حل. حيث استمرت البنى الإقطاعية، التي أخذت شيئاً فشيئاً تتكيف مع النمط الرأسمالي وتتحوّل إلى رأسمالية هامشية، وأُخضعت الأمم المخلفة لآليات السيطرة الإمبريالية، لتبقى دون قوى إنتاج قادرة على المنافسة، وبقيت في الغالب أمم زراعية متخلفة، أو تعتمد على المواد الأولية.

الخيار الثاني: هو الانطلاق من أن مواجهة الرأسمالية تفرض تحقيق الاشتراكية، حيث أن الطبقة العاملة لا تحمل سوى مشروع واحد هو: الاشتراكية، بغض النظر عن الظروف الواقعية، وبالتالي المهمات التي يطرحها الواقع. وكما لمسنا للتو فإن الواقع لم يكن قد تجاوز سيطرة الإقطاع، أو تجاوز التكوين الزراعي، وظلت الصناعة هامشاً محدوداً، كما ظلت البنى التقليدية هي المسيطرة، وكانت المهمات الديمقراطية كلها لم تتحقق بالتالي. وهذا ما فرض طرح صيغة "إشكالية" من قبل بعض التيارات الماركسية هي صيغة "البرنامج الانتقالي" في إطار ثورة اشتراكية. أو ربما يكون قد أدى إلى تمييع معنى الاشتراكية كما سنلاحظ تالياً. بمعنى أنه قد أُخرج عن أساسه الطبقي فأعيد إلى المعنى السابق للماركسية، والذي نقده كل من ماركس وإنجلز في الفصل الأخير من "البيان الشيوعي"، وأشار إليه إنجلز في كتابه "الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية".

بمعنى أن المنطق الذي حكم هذين الخيارين انطلق من الإجابة على سؤال: هل أن المهمات هي التي تحدد طبيعة الثورة (أو التحول أو التغيير) أم أن دور الطبقات هو الذي يحدد ذلك؟ مَنْ انطلق من المهمات فقط اتبع "الطريق التقليدي" للتطور، والذي شهدته أوروبا في تحولها إلى الرأسمالية، وبالتالي استنتج بأن البرجوازية هي التي يجب أن تحقق التغيير. وأنْ لا طريق غير ذلك، وبالتالي بنى منطقه على حتمية. ومَنْ انطلق من دور الطبقة العاملة بعد أن رأى عجز البرجوازية، ظل متمسكاً بالفكرة الماركسية "التقليدية" التي تقول بأن مهمة الطبقة العاملة هي تحقيق الاشتراكية، لأن هذه هي مهمتها "التاريخية". وهنا كمنت حتمية أخرى. لقد تأسس المنطق الأول على أن هذه المهمات التي هي مهمات حققتها البرجوازية إبان صعودها، هي مهماتها. لهذا لن يحققها طرف آخر، إنها مهماتها. وما دامت الطبقة العاملة قد تشكلت، وما دام الحزب الماركسي أصبح قائماً، فعليهما أن يدعماها لا أن يحلا محلها. هنا الربط الميكانيكي المحكم بين المهمات والطبقة التي تحققها (بناءً على التجربة الأوروبية). وتأسس المنطق الثاني على أن عجز البرجوازية عن تحقيق التطور، أو تخلي البرجوازية عن دورها "التقليدي"، وبالتالي انتهاء دورها "التاريخي"، يفرض أن تقوم "الطبقة النقيض"، أي الطبقة العاملة ما دامت قد تشكلت، بتحقيق برنامجها، الذي هو تحقيق الاشتراكية. وهنا نلمس الربط الميكانيكي المحكم كذلك بين الطبقة العاملة و"مهماتها التاريخية". وسنلمس بأن كلا المنطقين يتجاهل الواقع، وينطلق من فكرة أتى بها ماركس وهو يحلل واقعاً معيناً، جرى تعميمها، أو تحويلها إلى قانون. هل هي قانون؟ لكن كيف يمكن أن تتحول إلى قانون دون أن تدرس تجريبياً في مكان وزمان آخرين، في مكان وزمان ماركس؟ هذا ما تناوله لينين ليتوصل إلى ما هو مخالف لهذه الفكرة ولتلك.

سنلحظ بأن في كلتا الإجابتين ما هو صحيح، وإن كانتا إجابتين خاطئتين. حيث إنَّ كلاً منهما يعتمد زاوية نظر مختلفة عن الأخرى، وهي صحيحة في حدودها لكنها تكون خاطئة حينما تتحول إلى حكم. الحكم المبني على دوغما تنطلق من فكرة لماركس (وليس من منهجيته). وهنا يكون مطلوباً تجاوز الربط الميكانيكي المحكم بين الطبقة والمهمات. فصحيح أنَّ المهمات هي مهمات ديمقراطية تلك التي حققتها البرجوازية في أوروبا والتي لا زلنا نسعى لتحقيقها. مهمات بناء الصناعة وتطوير القوى المنتجة، الوحدة القومية، الحداثة المتضمنة الدمقرطة والعلمنة. لكن لم تعد

البرجوازية (العالمية والمحلية) معنية بتحقيقها كما أشرنا منذ البدء. وليس من الممكن الانتقال إلى الاشتراكية دون تحقيق هذه المهمات. لا اشتراكية دون أن تصبح الصناعة هي أساس قوى الإنتاج، وبالتالي أن تتشكل الطبقة العاملة كطبقة لذاتها. وكذلك دون أن تتحقق المسألة القومية والدمقرطة والحداثة. حيث لا المجتمع متكون بما يسمح بذلك، ولا الطبقة العاملة (قليلة العدد، ومحدودة الوعي نتيجة الوضع الاقتصادي الاجتماعي ذاته) قادرة على حمل مشروع تحقيق الاشتراكية. إنها بحاجة لأنْ تتحقق المهمات الديمقراطية، كما أن حجمها يفرض عليها أن تتحالف مع كل الطبقات المعنية بتحقيق المهمات الديمقراطية (خصوصاً الفلاحون والفئات الوسطى المدينية). وما من شك في أن سعيها لتحقيق الاشتراكية يعزلها عن هؤلاء، ويبقي هدفها بعيداً، وليبدو أنه خارج الإمكانات الواقعية.

إذن، هناك مهمات واقعية لم تعد الطبقة التي حققتها في سياق التطور التاريخي الأوروبي معنية بها، وهناك الطبقة العاملة التي لا تستطيع تحقيق مشروعها الاشتراكي نتيجة حجمها، وطبيعة المهمات التي يجب أن تتحقق. هنا الحتمية تتحدد في ضرورة تحقيق المهمات، لأنها تتعلق بالتطور التاريخي الذي لا تتحقق صيرورته إلا بتحقيق المهمات التي يطرحها الواقع ذاته. لكن انتهاء الدور التاريخي للبرجوازية يفرض أن تقوم الطبقة التي لن تتحقق مصالحها إلا إذا حققت مصالح الأمة، ولتتحول هي الأمة، هذه الطبقة هي الطبقة العاملة. وهنا تتحدد الحتمية الأخرى، أي أن تلعب الطبقة العاملة دوراً فاعلاً وقيادياً لعملية التغيير والتطور.

ملاحظة: الحتمية هنا لا تعني حتمية أن يتحقق التطور، فهذه مسألة خاضعة للممكنات، لكنها تعني أنه من الضروري تحقيق المهمات الديمقراطية، ولا اشتراكية دون ذلك. وأيضاً أن تحقق ذلك يفترض أن تلعب الطبقة العاملة الدور الفاعل والقيادي.

هذا الوضع طرح الصيغة المركبة، التي بدأها لينين (رغم أنها تطورت خلال القرن العشرين)، القائمة على التأكيد على ضرورة تحقيق المهمات الديمقراطية، حيث ليس من تطور دون ذلك، لكن أولاً بأن تلعب الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء، وبالتالي الحزب الذي يمثلهما، الدور الفاعل والقيادي، دون تجاهل التحالف مع بقية الطبقات الشعبية، وكذلك التحالف مع الأحزاب المعبّرة عن تلك الطبقات. هنا لا تعود المهمات الديمقراطية حكراً على البرجوازية (وإنْ كانت قد حققتها في الماضي)، كما لا تعود مهمة الطبقة العاملة تحقيق الاشتراكية فقط، بل يجب عليها أن تحقق

المهمات الديمقراطية تلك لكي يكون بإمكانها الانتقال لتحقيق الاشتراكية. إذن، المهمات الديمقراطية (وأشير إلى أن الصديقين عادل ومسعد لا يطرحان أكثر من هذه المهمات كما سوف أوضّح تالياً) من جهة، وضعف الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، ولكن مقدرتهما على التحالف مع الفلاحين المتوسطين ومع الفئات الوسطى المدينية من جهة أخرى، يجعلان التأكيد على الطابع الديمقراطي للمرحلة (أو للثورة) مسألة أولية، خصوصاً في الوطن العربي، حيث إنَّ المهمات الديمقراطية واسعة: الاستقلال في فلسطين والعراق ومناطق أخرى، الوحدة القومية وحل مسألة الأقليات، تطوير القوى المنتجة وخصوصاً بناء الصناعة وتحديث الزراعة، الدمقرطة والعلمنة والحداثة. بمعنى أنه يجب ملاحظة المهمات من جهة، والكتلة الطبقية القادرة على تحقيقها من جهة أخرى، ودون ذلك لن يكون ممكناً تحقيق التطور، لا الديمقراطي ولا الاشتراكي. وهذه "الكتلة التاريخية" (كما أشار غرامشي) هي الطبقات الشعبية (أي العمال والفلاحون الفقراء والمتوسطون والفئات الوسطى المدينية)، وإذا كانت الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء يمكن أن يدعموا إلغاء الملكية الخاصة فإن بقية الطبقات سوف ترفض ذلك لأنها تسعى إلى التملّك، وتحلم بالتحوّل إلى رأسمالية. وبالتالي فإنَّ المطالبة بتحقيق الاشتراكية، أي بإلغاء الملكية الخاصة (وهو ما يشير إليه الصديقان بشكل عابر على كل حال)، سوف لن يسمح بتحقيق التحالف الذي هو وحده القادر على تحقيق المهمات الديمقراطية.

طبيعة الحل الاشتراكي الذي يطرحه الصديقان

لقد حدد الصديقان المهمات في: الوحدة، التنمية (ومرة حدداها بالتنمية الاشتراكية)، التحرير (ومرة بإضافة تعبير: وصولاً إلى الاشتراكية). لكنهما اعتبرا أنها هي "الحل الاشتراكي"، كما اعتبرا أن الطبقات الشعبية (دون تحديد من هي) هي صاحبة المصلحة الحقيقية في تحقيق هذه الأهداف. ولهذا دعوا إلى قيام حركة اشتراكية عربية منها.

الصديقان هنا يطرحان المهمات الديمقراطية (أو بعض هذه المهمات). لكنهما يعتبران أنها أهداف المشروع الاشتراكي، لأن تحقيق هذه المهمات هو في تضاد مع الرأسمالية. فـ "بما أن رأس المال الكمبرادوري يخون، بشقيه السياسي والثقافي، فلا مناص من حل غير رأسمالي هذه المرة هو الحل الاشتراكي". بمعنى أنه ما دام لم يعد حلاً رأسمالياً فهو إذن حل اشتراكي. ولا شكَّ في أن هذا الاستنتاج متسرع وشكلي، لأن صيرورة الواقع أعقد من أن تحسم بهذه الطريقة "اللفظية". هل أن معنى غير رأسمالي تساوي

الاشتراكي؟ على الصعيد التجريدي نعم، لكن في الصيرورة الواقعية لا. لأن طبيعة الحل تتحدد بطبيعة المهمات أكثر من تحددها بطبيعة الطبقة القائدة. وبالتالي فإنَّ خيانة الرأسمالية لا تلغي أن هناك مهمات ديمقراطية يجب تحقيقها. وإن كانت باتت تتحقق بقيادة طبقية أخرى، هي قيادة الطبقة العاملة التي هي وحدها منْ يتبنى تحقيق الاشتراكية "العلمية"، أي تلك القائمة على إلغاء الملكية الخاصة. لكنها معنية أولاً بتحقيق المهمات الديمقراطية في إطار تحالف طبقي سياسي واسع، وبالتالي لا يمكنها طرح إلغاء الملكية الخاصة كهدف، إضافة إلى أن ممكنات الواقع لا تحتمله ما دامت لم تتأسس قوى منتجة تستطيع حمل المشروع الاشتراكي.

أولاً هل أن المهمات التي يطرحها الصديقان هي مهمات اشتراكية؟ بالتأكيد لا، حيث إنَّها المهمات التي أنجزتها البرجوازية إبان صعودها في أوروبا. وهي مهمات الانتقال من "مجتمع القرون الوسطى" إلى "المجتمع المدني الحديث". مهمات الانتقال من الإقطاع، تجاوز الإقطاع على صعيد البنى القائمة، أي تجاوز المجتمع الزراعي والأيديولوجيا المطابقة التي تشكل الوعي العام، نحو مجتمع مدني حديث يقوم على الصناعة. ولا شكَّ في أن نقلة قوى الإنتاج هذه مهمة وحاسمة كذلك، لأنها الأساس في تشكيل "المجتمع المدني الحديث"، أي على صعيد البنى المؤسسية والوعي والعلاقات، وتشكل الطبقات (الطبقة العاملة خصوصاً).

ومهمات الانتقال في الوطن العربي هي: الاستقلال (لعديد من المناطق فيه)، والوحدة القومية وحل مسألة الأقليات القومية، الدمقرطة والعلمنة والحداثة، وبناء الصناعة وتطوير القوى المنتجة والبنى التحتية. وهي المهمات التي طرحها رواد النهضة العربية لكن البرجوازية العربية الناشئة منذ نهاية القرن التاسع عشر لم تكن معنية بتحقيقها، لأنها تشكلت بالانجدال مع الرأسمال الإمبريالي، وتوافقت مع سياساته - النابعة من مصالحه - في تكريس البنى التقليدية والزوغان عن بناء الصناعة وتحديث المؤسسات والوعي. وبالتالي هل لأن الرأسمالية لم تفعل ذلك سيكون الحل الاشتراكي هو البديل؟ إذن ما معنى الحل الاشتراكي؟ هل نقصد هنا أن الاشتراكيين (وأنا أقول الماركسيين) هم من يجب أن يحقق هذه المهمات؟ في هذا المعنى الجواب نعم، وبالتالي يجب أن نشير إلى كيف (وهذا ما فرض أن يكون حل الاشتراكيين هو تحقيق المهمات الديمقراطية. بمعنى أنه يجب التمييز بين الحل الاشتراكي، أي ذاك الذي يقوم على تحقيق الاشتراكية، وحل الاشتراكيين الذي ليس هو بالضرورة الحل الاشتراكي. أي الفصل بين الذات -

الحزب- والموضوع - المهمات- من أجل إعادة ترتيب العلاقة بينهما جدلياً). أم أنها تعني تحقيق الاشتراكية التي تقوم على إلغاء الملكية الخاصة، ولن تتحقق دون ذلك؟ هنا تبرز الإشكالية، حيث إنَّ الطابع الاشتراكي للحل (وللثورة أو التغيير) يقوم على بناء اقتصاد اشتراكي، أي قائم على إلغاء الملكية الخاصة. وهنا لن يكون ممكناً تأسيس تحالف طبقي سياسي يضمن تحقيق المهمات الأخرى، التي هي مهمات جوهرية لتحقيق التطور، والانتقال إلى الاشتراكية.

وبالتالي ليس لأن البرجوازية قد فقدت دورها التاريخي يصبح الحل هو الاشتراكية، وتتحول المهمات ذاتها إلى مهمات اشتراكية. إنها هي ذاتها المهمات الديمقراطية التي يجب على الماركسيين تحقيقها.

وإذا كانت هذه المهمات لا تتحقق إلا على الضد من النمط الرأسمالي وذيوله المحلية، فإنَّ ذلك لا يحوّلها إلى مهمات اشتراكية بل يقدّم الأساس لأن تلعب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، وبالتالي الحزب الذي يعبّر عنهم، الدور الفاعل والقيادي لكي يحققها. هنا تتغير الطبقة القائدة التي يلقى عليها تحقيق المهمات الديمقراطية. إنَّ عدم تحقّق المهمات الديمقراطية إلا بالضد من الرأسمالية هو مدخل التأكيد على أنْ لا إمكانية لتحقيق تلك المهمات إلا بقيادة الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، مع ملاحظة أن ذلك يتحقق في إطار تحالف طبقي سياسي كما أشرنا للتو. بمعنى أن ذلك لا يحولها إلى مهمات اشتراكية بل يحوّل في دور الطبقات، ويعطي الطبقة العاملة الأفضلية.

إن وسم هذه المهمات بأنها اشتراكية هو تحميل لها بأكثر مما تحتمل، وتضييع لمعنى الاشتراكية، التي تفترض مستوى معيناً من التطور بنشوء قوى إنتاج حديثة قائمة على الصناعة، ومتجاوزة للمهمات الديمقراطية، وتقوم على إلغاء الملكية الخاصة. لهذا سنلمس بأن "الحل الاشتراكي" المطروح يبهت معنى الاشتراكية، ويتميع، ويتحوّل إلى شعار يتضمن طموح فئات وسطى تسعى لتحقيق المهمات الديمقراطية ذاتها، لكن في ظرف ليس مؤاتياً، هو بالضبط ظرف سيطرة الرأسمالية الإمبريالية، وبالتالي احتجازها التطور "الطبيعي" (العفوي، التقليدي). فتموّه تلك الفئات مشروعها، تغطيه بالألفاظ، تعطيه طابعاً لفظياً، عبر تسميته: الاشتراكية. هذا ما وسم البعث والناصرية، اللذين أعطيا للاشتراكية معنى مساواتياً (الإصلاح الزراعي)، وحداثياً (دور الدولة الاستثماري الاجتماعي، والتخطيط المركزي)، مع تأكيدهم على تقديس الملكية الخاصة. وكان كل ذلك يعيد إنتاج الفائض لمصلحة فئة من الفئات

التي شكلت السلطة الجديدة كما لاحظنا في النصف الثاني من القرن العشرين، وما يتبدى واضحاً أمامنا الآن. إن تعقيد الوضع نتيجة السيطرة الإمبريالية، والضرورة التي تفرض الحاجة إلى التغيير في وضع وظروف الفلاحين والفئات الوسطى الريفية آنئذ، والذي كان يفترض مواجهة الرأسمالية، فرض تبني نقيضها، لكن بعد إفراغه من معناه الحقيقي. لقد أصبحت الاشتراكية مدخلاً أيديولوجياً لفرض سيطرة الفئات الوسطى تلك، ولتحقيق مصالحها هي بالذات.

الاشتراكية هنا هي النقيض الشكلي للرأسمالية، لكنها في الواقع الغطاء الذي تتحقق في ظله مصالح رأسمالية. وهو نقيض شكلي لهذا السبب بالذات. لهذا كانت اشتراكية تنطلق من الملكية الخاصة (وهي هنا ليست اشتراكية، بل اشتراكية طوباوية). وكانت اشتراكية "الجماهير الشعبية"، هذا التعبير الهلامي الذي يغطي على الطبقات من أجل فرض سيادة الفئات الوسطى. وهو يتجاوز التحديد الدقيق للطبقات، من تسميتها، ومن تحديد مصالح كل منها سوى ذلك المتعلق بالعام المشترك.

هل يكرر الصديقان ذلك؟ أخشى أن يكونا كذلك. وإذا كانا يعتبران أن تحقيق المهمات الديمقراطية هو تحقيق للحل الاشتراكي، فلسوف نلمس أنهما يؤسسان لضبابية أخرى حينما يعتبران أن هذا الحل تحققه الطبقات الشعبية، ويساويان بينه وبين التنمية. وكل ذلك يفرض طرح السؤال: ما هي طبيعة الاشتراكية التي يطرحانها؟

إن تعبير الطبقات الشعبية يستخدم عادة، لكنه يتحدد في أنها: العمال والفلاحون والفئات الوسطى المدينية. لكن حينما تستخدم دون تحديد يجب أن تثير التساؤل. هل لأن التكوين الطبقي القائم مميع، أو غير محدد؟ أو يريان أنه غير محدد؟ في هذا الوضع يجب أن يتحدد أولاً، لأنه دون تحدده ليس من الممكن الانتقال إلى الاشتراكية. حيث إنَّ "الكتل الهلامية" لا تطرح على ذاتها مهمات اشتراكية. أم أن الرؤية التي يُنظر منها إلى الواقع هي "الهلامية" لهذا لا ترى الطبقات؟ طبعاً ليس من تكوين طبقي واضح بالمطلق، حيث هناك تداخلات عادة، لكن أساس التحديد مهم هنا، هل هو البدء من الاقتصادي، أي من العمل والملكية؟ أم من السياسي، أي من المهمات السياسية بالذات؟ في المستوى الأول يمكن تمييز الطبقات بوضوح، أما في المستوى الثاني فلا يمكن ذلك لأن المهمات المطروحة هي القاسم المشترك بين "الطبقات الشعبية". لكن هنا تضيع الخيارات المختلفة للطبقات الشعبية. وهذا ما يبرزه التحديد الاقتصادي للطبقات.

إن هذا التعبير سيبدو غامضاً ومموهاً دون تحديد طبقي واضح. وربما كان هذا الغموض هو الذي يشي بإشكالية معنى الاشتراكية المشار إليه للتو. الطبقات الشعبية معنية بتحقيق الوحدة والتنمية والاستقلال (أو التحرير كما يرد في النص)، وأيضاً معنية بالحداثة والدمقرطة والعلمنة، لكن هل هي كلها معنية بتحقيق الاشتراكية القائمة على إلغاء الملكية الخاصة؟ وهل هي كلها، بالتالي، تقبل بأن لا تراكم الرأسمال لكي تصعد، وبالتالي تتحول إلى رأسمالية؟ هنا نلمس حلم الفئات الوسطى الريفية والمدينية التي هي جزء من الطبقات الشعبية. فأمام مسألة الملكية الخاصة تفترق أحلام المساواة التي تنتشر عادة بين الفلاحين، وتؤسس لنشوء "الاشتراكية الفلاحية"، وأحلام البرجوازية الصغيرة المتمحورة حول دور الدولة، والتي تؤسس لنشوء "اشتراكية البرجوازية الصغيرة"، عن اشتراكية الطبقة العاملة. حيث تسعى الفئات الوسطى الريفية والمدينية لأن تترسمل، وتكون أطروحاتها حول المساواة ودور الدولة القائمين على "تقديس الملكية الخاصة" مدخلاً لإنتاج اللامساواة والتمايز الطبقي. وإذا كان ماركس وإنجلز قد ناقشا ذلك في الفصل الأخير من "البيان الشيوعي" لأنه كان منتشراً في أوروبا آنئذ، فقد لمسناه نحن في الوطن العربي مع نشوء تيارات كحزب البعث والناصرية، ولمسنا نتائجه في الواقع، وبالتالي يمكننا توصيف عملية التحول تلك، وانقلاب المساواة (المتحققة في الإصلاح الزراعي) إلى لا مساواة، وتحول الدولة إلى مركز إعادة توزيع التراكم، وبالتالي نشوء طبقة رأسمالية جديدة في ظل شعارات تحقيق الاشتراكية.

إذن، يجب الخروج من الضبابية التي تلف معنى الطبقات الشعبية وتحديد الطبقات بشكل واضح، وبالتالي التحديد الدقيق لمصالح كل منها كطبقات، ولمس "طموحاتها" وإستراتيجياتها. أي تحديد الاختلاف فيما بينها، قبل تحديد توافقاتها ومصالحها المشتركة، وبالتالي نضالها المشترك. وإذا كانت الاشتراكية تقوم على مفصل إلغاء الملكية الخاصة، فإن تمايزاً واضحاً سوف ينشأ بين الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، وبين الفلاحين المتوسطين، والفئات الوسطى المدينية (المسماة كلها بالبرجوازية الصغيرة). حيث سيبدو طرح البرجوازية الصغيرة للاشتراكية كأوهام أيديولوجية لأنها تقيمها على أساس الملكية الخاصة، وهو ما ليس ممكناً، ويفضي في الممارسة إلى الترسمل وليس إلى الاشتراكية. وسنلمس أن تناقضاً واسعاً يخترق "الطبقات الشعبية"، بين من يعمل على إلغاء الملكية الخاصة ومن يعمل على تكريسها وإنْ كان قبل بدور الدولة الاقتصادي.

وبالتالي، فإذا طرحت الاشتراكية بمعناها الواضح القائم على إلغاء الملكية الخاصة، فلسوف ينفرط عقد التحالف بين الطبقات الشعبية، ولم يعد من الممكن توحيدها لتحقيق المهمات الديمقراطية (الوحدة والاستقلال والدمقرطة والعلمنة والتنمية)، ما دمنا نعتبر أن مهمتنا الراهنة هي تحقيق الاشتراكية أيضاً، وأن طابع المرحلة (أو الثورة أو التحول) هو اشتراكي بهذا المعنى. أما إذا تحددت الاشتراكية بالمعنى الفلاحي أو البرجوازي الصغير فهذا يعني تجاوز المعنى العلمي لها، والغرق في تهويمات البرجوازية الصغيرة التي لا توصل سوى إلى تطور هامشي، وعودة لإنتاج رأسمالية تابعة (كمبرادورية) جديدة، دون تحقيق أيٍّ من الأهداف الأساسية. وهنا يكون الحديث عن طبقات شعبية أو عن الجماهير الشعبية ملازماً، لأن الاشتراكية هنا لا تطرح كاشتراكية لا تحققها سوى الطبقة العاملة، بل يكون التعميم ضرورياً. إن عدم تحديد معنى الاشتراكية هنا هو أمر يشي بأن الاشتراكية هي اشتراكية الفئات الوسطى التي هي ليست اشتراكية.

بمعنى أنه إذا تحددت كاشتراكية تقوم على أساس إلغاء الملكية الخاصة فإن الحديث المعمم عن "الطبقات الشعبية" سوف لن يكون له معنى سوى خلق إرباك لا يفيد العمل السياسي، ولا يؤدي إلى تأسيس تحالف بين هذه الطبقات. أما إذا لم تتحدد وظلت عامة فسوف تؤسس لأوهام أيديولوجية، كذلك لن تسهم في تحقيق المهمات المطروحة. فتحالف الطبقات الشعبية يجب أن يبنى على سياسة اقتصادية لا تلغي الملكية الخاصة، لكنها تعزز من دور الدولة في مجالات الاستثمار والحماية والضمان الاجتماعي والصحي والتعليم. لكن هذا لا يعتبر اشتراكية، بل هو جزء من المهمات الديمقراطية المطروحة والمطلوب تحقيقها.

هل يساوي الصديقان بين اشتراكية الطبقة العاملة واشتراكية الفلاحين والبرجوازية الصغيرة؟ وإذا كانا يساويان، فهل تقوم هذه الاشتراكية على إلغاء الملكية الخاصة، أم على أساس الملكية الخاصة؟ إذا قالا بأنها تقوم على إلغاء الملكية الخاصة فهذا يعني أن تحالف الطبقات الشعبية سوف لن يقوم، ولن تتحالف من أجل تحقيق مهمات التحرير والوحدة والتنمية. وإذا قالا بأنها لا تقوم على إلغاء الملكية الخاصة فهما هنا يطرحان "اشتراكية البرجوازية الصغيرة"، ويكرران تجربة البعث والناصرية وكل تجارب "حركات التحرر في العالم الثالث"، التي كانت تنطلق من بناء اشتراكية "عربية" أو "عالمثالثية" تقوم على التمسك بالملكية الخاصة وليس على نفيها كما تفعل الاشتراكية الماركسية.

في كل النص يربطان الاشتراكية بالتنمية ولا يشيران إلى مسألة الملكية سوف في مكان محدد هو فلسطين، في سياق التأكيد على أحقية الحل الاشتراكي، وانطلاقاً من "ضرورات" الواقع، استناداً إلى التنازع الممكن على الأرض والموارد. حيث لأن الفلسطينيين لن يقبلوا الشراكة مع المستوطنين في ظل النظام الرأسمالي، ولأنه يستحيل تحقيق الشراكة في الأرض، والمساواة في ملكيتها في ظل النظام الرأسمالي، فإن الحل الاشتراكي هو البديل. الذي يقوم على "إلغاء الملكية الخاصة"، ووضع الأرض والموارد ووسائل الإنتاج في ملكية المجتمع. "وبهذا تخلع الاشتراكية مبرر وجود الصهيونية بما هي حركة طبقية رأسمالية بالأساس. وتمنع الصهاينة من اغتصاب الأرض واحتكارها، وتحرم نهب حقوق وملكية الآخرين. وأيضاً تمنح الفلسطينيين تبريراً للقبول بالشراكة مع اليهود في نظام اشتراكي عادل". بمعنى أنه حل لمسألة التنازع على الأرض بين أصحابها الأصليين (الفلسطينيين) والمستوطنين الجدد الذين باتوا يعتبرون أنها ملكيتهم. طبعاً هنا الحل "براغماتي"، أي غير ناتج عن قناعة بضرورة إلغاء الملكية الخاصة، أو على الأقل يبدو هكذا، بل نتج كحل لمشكلة محددة. وهذا يطرح السؤال: هل ينطبق ذلك على الدولة العربية الفيدرالية الاشتراكية الموحدة؟ أي هل سيقوم النظام الاقتصادي الاجتماعي على إلغاء الملكية الخاصة؟

إذا كانت الاشتراكية التي يدعوان إليها تقوم على إلغاء الملكية الخاصة فإنها هنا تتناقض مع دعوتهما لأن تتحقق من خلال الطبقات الشعبية. لأنَّ هذه الطبقات كما أوضحنا ليست متوافقة على هذه المسألة، وبعضها يحمل مشروع تطور هو في جوهره رأسمالي. الطبقات الشعبية تتوافق على تحقيق المهمات الديمقراطية وتختلف في الموقف من الملكية، وبالتالي من مشروع التطور الاقتصادي الاجتماعي. لهذا ينفرض في مرحلة تحقيق المهمات الديمقراطية تأسيس شكل للتطور الاقتصادي يقوم على دور الدولة (التي تخضع لقيادة القوى الاشتراكية)، وفي إطار السماح للملكية الخاصة. وبالتالي فإن الدعوة إلى الاشتراكية هنا تتناقض مع كل المشروع المطروح، لأنها لا تؤسس لوحدة الطبقات الشعبية، وتحصرها في الطبقة العاملة فقط. لهذا فإنَّ وضع الاشتراكية كهدف هنا يلغي ممكنات تحقيق أي تطور.

لكن التركيز على الطبقات الشعبية يعطي مؤشراً على أن التباساً يطال هذه المسألة. يكمله أن الصديقين يساويان الاشتراكية بالتنمية، يقزمان الاشتراكية إلى تنمية، رغم أهمية التنمية وضرورتها في مجتمع يفتقد قوى الإنتاج الأساسية. لكن التنمية ليست الاشتراكية. الاشتراكية تحقق تنمية، لكنها

تحققها في مجتمع التغت فيه الملكية الخاصة. الاشتراكية بالتالي لا تساوي الدور الاقتصادي (الحمائي والاستثماري الإنتاجي) للدولة. وبالتالي فإنَّ الاشتراكية المطروحة هنا، والتي تتحدد في تحقيق التنمية، والتي تحققها الطبقات الشعبية، هي اشتراكية مشوشة، وفي الغالب تعبّر عن نزوع فئات وسطى، لكن في تصادم مع المشروع الرأسمالي الإمبريالي، وتطمح لتحقيق التقدم. لهذا تتراكب مع المهمات الديمقراطية (بما فيها تحقيق التنمية)، وتصبغها بصبغة اشتراكية شكلية هي اشتراكية الفئات الوسطى. أي أنها تهدف إلى تحقيق التطور الرأسمالي، لكن في ظرف عالمي لا يسمح بذلك، لهذا تستعير التعبيرات النقيضة للرأسمالية (الاشتراكية)، وتقزّمها إلى تنمية فقط. وتربطها بـ "الطبقات الشعبية" التي تتبدى وكأنها الفئات الوسطى فقط.

إذن، إن التأكيد على الاشتراكية مرتبطاً بدور الطبقات الشعبية وبتحقيق التنمية فقط يؤشر إلى إشكالية لا يبددها النص حول الملكية الخاصة الوارد في إطار الحل الفلسطيني. وإذا ما جرى تعميم هذه الفكرة سنشهد تشوشاً آخر يتعلق بتناقض مصالح جزء من الطبقات الشعبية مع الحل المطروح، وبالتالي عدم إمكانية تأسيس هذا التحالف أصلاً.

ما أشرت إليه يوضح بأنه لا يجب الخلط بين تحقيق المهمات الديمقراطية وتحقيق الاشتراكية، حيث إنَّ لكلٍّ القوى الطبقية التي تحققه. وستكون المهمات الديمقراطية هي مجال إجماع هذه الطبقات، لكن الاشتراكية تفرّق بينها. ولما كان تطوير الواقع يفترض تحقيق مهمات سابقة للاشتراكية، ولأن المهمات الديمقراطية تفترض تحالف الطبقات الشعبية، أصبح على الطبقة العاملة (التي هي المعنية بتحقيق الاشتراكية) الإسهام في تحقيق تلك المهمات. بمعنى أنه ما دام التطور يفرض تحقيق المهمات الديمقراطية لأنها مهمات مؤسِّسة لتكوين اقتصادي اجتماعي وسياسي جديد، فعلى الطبقة العاملة أن تتشارك مع الطبقات الأخرى في تحقيقها، وان لا تطرح ما يجعل التحالف مهدداً بالانفراط، أو بعدم التحقق أصلاً. وهنا التطرق إلى إلغاء الملكية الخاصة من أجل تحقيق الاشتراكية هو الذي يفضي إلى عدم التحقق أو الانفراط.

لكن المسألة الضائعة هنا هي أنه إذا كانت البرجوازية عاجزة عن تحقيق تلك المهمات فقد تبيّن بالملموس أن الفئات الوسطى عجزت كذلك (تجارب البعث والناصرية وحركات التحرر)، وبالتالي فإن قيادة هذه الفئات للثورة (أو للتغيير) لن يقود سوى إلى تكرار الفشل. هذا ما يجعل (كما كان الوضع منذ لينين) الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء هي التي تقود

عملية تحقيق المهمات الديمقراطية، في إطار تحالف الطبقات الشعبية. هنا الطبقة العاملة التي هي الأكثر تناقضاً مع الرأسمالية، وحاملة مشروع تحقيق الاشتراكية، هي التي تحقق المهمات الديمقراطية بالاستناد إلى ذاك التحالف. وهي بالتالي لا تحقق الاشتراكية الآن، بل سيكون تحقيق المهمات الديمقراطية مقدمة تحقيق الاشتراكية. وهذه الصيغة هي التي أنجزت المهمات الديمقراطية في التجارب الاشتراكية، وإن كانت تحققت في ظل "وهم" تحقيق الاشتراكية. فقد أنجزت المهمات الديمقراطية في الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، بغض النظر عن "فشل" الاشتراكية.

إذن، يجب الفصل بين المرحلة الديمقراطية والمرحلة الاشتراكية، لكن في إطار دور الطبقة العاملة الفاعل والقيادي في المرحلة الأولى لكي ينجح الانتقال إلى المرحلة الثانية.

إن توضيح الطبقات هنا، وعدم الاكتفاء بالإشارة إلى الطبقات الشعبية هي مسألة منهجية وأكثر من ضرورية، نتيجة التناقضات والتصورات المختلفة لهذه الطبقات، التي تتوافق على تحقيق المهمات الديمقراطية. ولهذا سيبدو النمط الاقتصادي الذي سيمارس في فترة سيطرة الطبقات الشعبية، ونتيجة الإشكاليات الاقتصادية الواقعية، نمطاً مركباً، لا يلغي الملكية الخاصة، لكنه يعزز من الدور الاقتصادي للدولة، ويؤسس الاقتصاد على أساس مخطط، وفي إطار ملكية الدولة، إلى أن يتشكل اقتصاد متطور يحتمل الانتقال إلى الاشتراكية. ودور الطبقة العاملة الفاعل والقيادي هو الذي يحدد ممكنات نجاح هذا الانتقال.

ما يطرحه الصديقان تحت عنوان "الحل الاشتراكي" هو حل مموه، يخفي مصالح الفئات الوسطى، وهو عن قصد يهمل الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، ويعمم استخدام تعبير: الطبقات الشعبية بدل تعبير: الجماهير الشعبية الذي كان يستخدم في الماضي من قبل الفئات الوسطى. وبالتالي فإن أي حل "اشتراكي" يجب أن تحمله الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء، لأنها تقبل بإلغاء الملكية الخاصة، فهي لا تملك بالأساس، عكس الطبقات الأخرى. ولقد لمسنا ذلك في تجارب النظم القومية، وكيف أن الفئات الوسطى الفلاحية والمدينية التي كانت تنادي بتحقيق الاشتراكية القائمة على "تقديس الملكية الخاصة"، كيف نهبت الرأسمال المتراكم بيد الدولة، فخرج منها رأسماليون كبار، وهي لا تزال تلهج بالاشتراكية.

الاشتراكية إذن تحققها الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء، وهي تحققها حين تصبح الظروف الاقتصادية الاجتماعية والفكرية السياسية مهيأة لذلك.

ما قلته في الصفحات السابقة هو أن الصديقين يطرحان المهمات الديمقراطية لكن تحت غطاء اشتراكي، أو تحت تسمية: الحل الاشتراكي. لكن كيف يفهما المهمات الديمقراطية؟

الحل الديمقراطي العلماني:

أشرت إلى أن الأهداف التي يطرحها الصديقان هي: الوحدة العربية، التنمية، وتحرير الأرض المحتلة، معتبرين أنها الحل الاشتراكي. والصديقان يرفضان حل الدولة الديمقراطية العلمانية المطروح لفلسطين، ليس لأنه لفلسطين فقط، بل إنَّهما يرفضان الطابع الديمقراطي والعلماني، أو على الأقل يتجاهلانه، وإن كانا يقرران حق الأقليات. وهما يواجهان حل الدولة الديمقراطية العلمانية بالحل الاشتراكي كما أشرنا، دون ملاحظة أنه حتى الحل الاشتراكي يجب أن يتضمن أهداف الديمقراطية والعلمنة. أي أن المشروع النهضوي العربي يجب أن يتضمن ليس فقط الوحدة والتنمية والتحرير، بل كذلك الديمقراطية والعلمنة والحداثة (وهو ما أكد عليه رواد النهضة العربية منذ البدء). وبالتالي يجب أن تكون الدولة العربية الفيدرالية الموحدة التي يدعوان إليها أيضاً ديمقراطية وعلمانية وتقرّ حقوق الأقليات القومية.

لهذا فإن الدولة الديمقراطية العلمانية هي هدف مطروح في كل الوطن العربي، وفي كل دولة فيه، لأنَّ المسألة هنا تتعلق بتأسيس نظام سياسي ديمقراطي يقوم على أسس حداثية تبدأ من إقرار المواطنة (أي المساواة بين المواطنين دون تمييز على أساس الدين أو الطائفة أو الاثنية)، وفصل السلطات واستقلال القضاء وحداثة المؤسسات. كما على الحريات والانتخابات. ولكن أيضاً على فصل الدين عن الدولة، ورفض التمييز بين المواطنين على أساس ديني أو طائفي أو اثني، مع الحق في ممارسة المعتقدات الدينية. ودون كل ذلك ليس من الممكن تأسيس النظام الاشتراكي، حيث إنَّها يجب أن تكون متضمنة في كل وعي اشتراكي، وبالتالي في كل مشروع اشتراكي. وهي مرتبطة بتحقيق القطع مع البنى السياسية التي كانت سائدة في القرون الوسطى، والبناء على أسس جديدة تقوم على مبدأ المواطنة بدل الرعية، والانتماء إلى الأمة بدل الملة، وتكريس إرادة الشعب بدل الإرادة الإلهية. وبالتالي تشكيل النظام السياسي القائم على كل ذلك. وهي العملية ذاتها التي تفرض القطع مع الأيديولوجيا القروسطية، مع يقينيتها لمصلحة الشك، ولنصيتها لمصلحة العقلانية، ولمنطقها الصوري لمصلحة الجدل المادي. وهي العملية التي تفرض إعادة صياغة البنى السياسية على

الأسس سالفة الذكر.

هذه المسألة نابعة من ضرورة داخلية، ولم تكن نتيجة وجود الكيان الصهيوني الذي قام على أساس ديني (اليهودية) رغم أنه مشروع إمبريالي بالأساس وفي الجوهر. لهذا تناولها رواد النهضة في الوطن العربي قرناً قبل نشوء هذا الكيان. فهي مشروع الانتقال من القرون الوسطى إلى الحداثة. ومن هذا الأساس هي في مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني لأنها تكشف "أصوليته"، ورجعيته، كما كل الحركات الأصولية. وبالتالي فهي الحل الذي يتجاوز المنطق الديني ويؤسس لرؤية تقوم على أساس ديمقراطي، يمكن شمل اليهود المضللين أيديولوجياً بها. حيث يجري "تحييد" الدين. وبهذا يسقط المنطق الديني المؤسس للدولة الصهيونية. كما يجري تحديد البديل القائم على أساس المساواة القانونية في إطار المواطنة. الأمر الذي ينزع عن الصراع طابعه الديني، ويعيده إلى أساسه الحقيقي الذي هو صراع من أجل السيطرة والنهب.

والتأكيد على العلمنة في هذا الوقت ضروري، نتيجة "التدخل الديني" في الصراع السياسي، من إعطاء الصراع السياسي غلافاً دينياً، وبالتالي تحويله من كونه صراعاً طبقياً (أو قومياً) إلى كونه صراعاً دينياً. من وجود أيديولوجيا سادت في عصور قديمة تتخذ من الدين عقيدة سياسية وتشريعية، تحاول أن تستمر في السيطرة، أو أن تعيد سيطرتها، رغم أن التطور يفترض تجاوزها كأيديولوجيا وكعقيدة سياسية وتشريعية وكنظام اقتصادي اجتماعي، وبالتالي تحويل الدين شأناً شخصياً مصوناً في القانون. إن الانتقال إلى مجتمع مدني حديث يفرض هذه النقلة، أو يفرض هذه القطيعة (القطيعة مع الدور السياسي الأيديولوجي للدين وليس مع الدين). وليس من الممكن الانتقال إلى الاشتراكية دون تحقيق هذه القطيعة، وبالتالي تأسيس دولة ديمقراطية علمانية.

وسنلمس أن البرجوازية لم تكن معنية بهذه الخطوة، وكانت الرأسمالية الإمبريالية معنية بتكريس البنى التقليدية ذاتها. لهذا أصبح تحقيق ذلك منوطاً بالطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، وبالقوى الماركسية. وهو في أساس الحل الذي يطرحه الماركسيون.

أخشى أن يكون الصديقان يقابلان الديمقراطية والعلمانية بالاشتراكية، يرفضان الديمقراطية والعلمانية تحت مسمى تحقيق الاشتراكية. أخشى ذلك حقيقة، لأن الصيغة التي يطرحانها قد توحي بذلك. وربما كان لا زال هناك خشية من تناول العلمانية نتيجة فاعلية الأصولية والميل العام للتدين.

وبالتالي هنا يكرران إشكالية الفكر القومي العربي الذي تجاهل ضرورة العلمانية فاتخذ موقفاً ملتبساً منها، سمح - مع أسباب أخرى - بإعادة إنتاج الأصولية. أو أن هذه الخشية نبعت من دور بعض الحركات الأصولية المقاوم (حزب الله مثلاً)، وبالتالي خوفاً من عدم المقدرة على التنسيق والتصادم معها في وضع يفرض التحالف ما دام الصراع مع المشروع "الرأسمالي- الإمبريالي- الصهيوني" هو الصراع الرئيسي. بمعنى أن السياسي هنا يشل كل إمكانية لتجاوز الأيديولوجيا التقليدية، وتجاوز مشروعها الأصولي. وهو ما يفضي إلى تكريس البنى التقليدية والوعي التقليدي الذي هو بيئة الأصولية، ويمنع تحقيق التطور الضروري، لأننا نكون قد همشنا جزءاً مهماً من مشروعنا، وهو المتعلق بزحزحة الأيديولوجيا التقليدية وتعميم مشروع سياسي واقتصادي اجتماعي بديل. هنا التوافق على مسألة يفضي إلى التنازل عن كل المسائل الأخرى، ويقود إلى تكييف وعي الاشتراكيين مع الوعي التقليدي. إن "التحالف" مع قوى "أصولية" نتوافق معها على المقاومة (إذا ما كانت ضرورة) لا يفرض تغييب مشروعنا، أو حتى بعض نقاطه، بل يفرض توضيح الاختلاف كذلك، وإلا تحول التحالف إلى التحاق، وقاد إلى التماهي ولم يعد تحالفاً يقوم على توافق في موقف محدد وممارسة معينة، مع رؤية الاختلاف والتناقض في كل المسائل الأخرى، وهو ما يجب أن يكون واضحاً، ليس لنا فقط، بل لدى الطبقات كلها.

أخشى ذلك لأنني أرى بأن العلمنة ضرورة، وهي - في ظل انتشار الموجة الأصولية- باتت أكثر من ضرورة، وأن تحديدها بوضوح، وتحويلها إلى هدف، هي مهمة الماركسيين (أو الاشتراكيين والشيوعيين) بالأساس، أو قبل غيرهم. لأن عودة الأصولية تؤشر إلى أن الفكر العربي لم يقطع مع الأيديولوجيا التقليدية القائمة على أساس ديني. لهذا فعلى هؤلاء تحقيق ذلك: أولاً في الوعي (تجاوز المنطق الصوري/الأرسطي/ الديني)، وثانياً في السياسة (التمسك بهدف العلمنة). وفي ثنايا ذلك تحل المسألة اليهودية كما كل المسألة الدينية.

إذن، نحن نختلف حول خيار الماركسيين (أو الاشتراكيين أو الشيوعيين)، هل هو تحقيق الاشتراكية أم أنَّه تحقيق المهمات الديمقراطية؟ إننا نتحدث عن خيار الماركسيين، أو خيار الاشتراكيين، وليس عن الخيار الاشتراكي، هل هو خيار تحقيق المهمات الديمقراطية (أو كما تسمى: الثورة القومية الديمقراطية)، أم خيار تحقيق الاشتراكية الذي يشمل بعض المهمات الديمقراطية، هذا الخيار الذي يقول به الصديقان؟

وهنا التحديد لا ينبع من "الأيديولوجيا" (من الفكر) بل من الواقع. وسنلمس بأن خيار الماركسيين الراهن هو تحقيق المهمات الديمقراطية. لأن الواقع لم يتجاوز بعد مشكلاته القروسطية رغم سيطرة العلاقات الرأسمالية، وهي العلاقات التي أفضت إلى التبعية والالتحاق لأنها لم تأتِ نتيجة نشوء قوى الإنتاج الحديثة، أي لم تأتِ نتيجة نشوء الصناعة وبالتالي تبلور طبقة رأسمالية صناعية. ولأنها نتجت عن التشابك مع الرأسمال الإمبريالي لم تحقق المهمات الديمقراطية في مجالات الفكر والسياسة. لهذا ورثت الطبقة العاملة (وفي إطار تحالف طبقي) هدف تحقيق هذه المهمات قبل أن يتهيأ المجتمع لتحقيق الاشتراكية. وهي تتحقق بالتناقض مع الرأسمالية التابعة تلك، ومع الرأسمالية الإمبريالية بالأساس. وهو الأمر الذي يعطي الطبقة العاملة مركز القوة الذي يؤهلها لأن تلعب دوراً ريادياً، ويربط تحقيق تلك المهمات بدورها ذاك.

سنشير هنا إلى أن لدى الصديقين خلطاً بين الوصول إلى نتيجة هي: أن البرجوازية باتت عاجزة عن تحقيق الاستقلال والوحدة والتنمية، والقطيعة الفكرية، أي التطور الذي حققته مثيلتها في أوروبا. وحيث بات تحقيق هذه المهمات يقوم على التناقض مع البرجوازية وتجاوز الرأسمالية، وبين القول بضرورة تحقيق الاشتراكية كشكل وحيد لتجاوز الرأسمالية. وهو الخلط الذي يجب أن نتجاوزه كماركسيين لكي يصبح ممكناً لنا أن نحقق المهمات التي يطرحها الواقع، والتي هي مهمات ديمقراطية. إن تحقيق المهمات الديمقراطية ضرورة لا يمكن القفز عنها، وأيضاً لا يمكن خلطها بمهمات اشتراكية، وكذلك لا يمكن أن تتحقق إلا بقيادة اشتراكية.

إن التأكيد على أن التطور يقوم على الضد من الرأسمالية هو أمر صحيح وضروري، لكنه لا يساوي القول بأن المهمات تتمثل في تحقيق الاشتراكية، وبالتالي خلط المهمات الديمقراطية بالمهمات الاشتراكية. وهنا يبرز تعقيد الواقع وطابعه المركب الذي لا يمكن أن يختزل في "ترسيمة"، أو في شكل تخطيطي مبسط. الواقع الذي يفرض أن يتحقق القطع مع القروسطية في التكوين الاقتصادي الاجتماعي، كما في الفكر والسياسة. لكن في وضع طبقي يجعل هذه المهمة هي مهمة الطبقة التي تعمل من أجل إلغاء كل ملكية وتأسيس النظام الاشتراكي، دون أن يكون الواقع ذاته مهيأً لتحقيق ذلك. وبالتالي يفرض عليها أن تنجز مهمات كان يجب أن تتحقق قبل وجودها، وكانت هي نتاج هذا التحقق.

إن الخيار المطروح في الوطن العربي هو خيار تحقيق المهمات

الديمقراطية (التحرر/الاستقلال، الوحدة وحل مسألة الأقليات، الدمقرطة والعلمنة، تحقيق التطور الاقتصادي الاجتماعي بما هو بناء الصناعة أولاً، والحداثة في الفكر والسياسة ووضع المرأة والتعليم والمؤسسات). وهو خيار يجب أن تحققه الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء (وبالتالي فهو خيار الحزب الماركسي المعبر عن هؤلاء). أي أن نحقق ثورة ديمقراطية بقيادة اشتراكية (ماركسية)، وبتحالف مع الطبقات الشعبية الأخرى (وكذلك مع الأحزاب المعبرة عن تلك الطبقات). مع ملاحظة أن القيادة هنا لا تُفرض فرضاً بل تُكتسب عبر الممارسة والفاعلية ودقة الرؤية والتكتيك.

(2)

نقاش في النقاش

الأهم هو ما قالاه حول مناقشة مسألة الاشتراكية. حيث يقولان "مقالتنا لم تناقش مسألة الاشتراكية نظرياً، ولا الاشتراكية للوطن العربي. هذه أمور تحتاج لمجلدات، ونتمنى لو كنا قادرين على ذلك، لكننا لم نفترض أننا عمالقة المرحلة، فنحن نحاول تقديم شيء. مقالتنا حاولت تأكيد أن الحل الاشتراكي وحده الممكن في فلسطين، ولم نناقش مضمون الحل الاشتراكي لا في فلسطين ولا في كوكب الزهرة، ولم نكتب ما هو فهمنا للاشتراكية، وهو على أية حال لم ولن يكون مجرد "حاملات الطيب لماركس". بمعنى أنهما طرحا حلاً دون أن يحددا معناه، ولا أسسه، ولا ممكناته. هل أن التأكيد على أن الحل الاشتراكي هو الحل الممكن في فلسطين (وأيضاً الوطن العربي كما يطرحان) لا يفترض تحديد طبيعته؟ وهل المسألة بسيطة إلى هذا الحد؟ هنا سيبدو أن لا قيمة للنظرية والفكر النظري، وأنه يمكن استخدام الكلمات دون تحديد: مثل الحل الاشتراكي. لكن أي حل اشتراكي؟ وماذا تعني الاشتراكية؟ هل من معنى واضح وبسيط؟ في الماضي، زمن السوفييت كانت الأمور سهلة، حيث يمكن معرفة المسألة دون جهد نظري، ولا حتى في القراءة. لكن المسألة أعقد من ذلك. وربما هي ليست بحاجة إلى مجلدات، لكنها بحاجة إلى بحث وتحديد. بحاجة إلى تحديد معنى الحل الذي نطرحه، وتحديد لماذا هو الحل الممكن؟ وهذا ليس من الترف النظري بل هو من الضرورة.

هل النظرية مما هو زائد؟ من المؤسي أن تكون كذلك، خصوصاً وأننا لا نناقش نمط الإنتاج الآسيوي، أو المشاعة البدائية، بل نناقش مسألة الحل الاشتراكي في الوطن العربي، والحل الاشتراكي في فلسطين، والآن. أية اشتراكية نطرح؟ لكي يكون الحل هو الاشتراكية؟ وما هي طبيعة النظام الاشتراكي الذي ندعو إليه؟ هل هذه من الزوائد؟ ليس المطلوب كتابة المجلدات، رغم أن لا انتصار للثورة دون ذلك، لكن المسألة تتعلق بتوضيح ما نطرح، وتحديد ماذا نقصد بالاشتراكية التي تتكرر عشرات المرات في النص، والذي يُرفض حل الدولة الديمقراطية العلمانية لأجلها.

وهل يمكن أن ندعو إلى اشتراكية لا نعرفها؟ أو لا يعرفها المتلقي؟

الصديقان "مش فاضيين"، إذن لماذا يدعوان لحل "مش فاضيين" لتوضيحه؟ على الأقل يجب توضيح هل يطرحان حل الاشتراكيين أم الحل

الاشتراكي؟ ربما لو كانا لا يطرحان إقامة النظام الاشتراكي لتجاوزنا عن البحث في الاشتراكية التي يطرحانها. حيث يمكن القول بأن الحل الذي يطرحه الاشتراكيون يهدف إلى: "التحرير، والوحدة، والتنمية" كما حددا في نصهما. لكن أن ترد التنمية كتحقيق للاشتراكية، ويدعى لتحقيق النظام الاشتراكي، وأن تعمل الطبقات الشعبية على تحقيقه، فهو ما يفرض حتماً الغوص في تحديد معنى الاشتراكية التي يطرحانها، خصوصاً وأن الطبقات الشعبية هي التي يجب أن تحققها. هذا يفرض حتماً النقاش "النظري" سواء كان "مش فاضي" أو كان متفرغاً لذلك. لأن المسألة المطروحة هي في عمق الموضوع وليست خارجه. ليست مسألة نظرية بالمعنى الدارج الذي يجعل ما هو نظري ثرثرة و"شغل مثقفين". المسألة أعمق من أن تكون هكذا، إنها مسألة تحديد الرؤية والاتجاه، تحديد الهدف والتكتيك.

فهل أن طبيعة المرحلة هي ديمقراطية أم اشتراكية؟ حيث إنَّ لكل منهما الطبقات التي تتحالف من أجل تحقيق المهمات المطروحة فيها، ولكل منهما التكتيكات والأولويات. وأيضاً لكل منهما معنى يحدد الطور التاريخي الضروري والممكن لتحقيق الارتقاء. هل هذه مسائل هامشية؟ مسائل مثقفين؟ مسائل يمكن أن يجري تناولها في فائض الأوقات؟ إذا كان تحديد الرؤية هو عملاً فائضاً فما هو العمل الضروري؟

إذن الاشتراكية المطروحة هنا ليست في حاجة إلى التحديد، وبالتالي يصبح كل النقاش حول طبيعتها ومعناها وممكناتها أمراً نافلاً، وهو من عمل أناس "فاضيين". لهذا سوف نلمس بأنها ستكون "طربوشاً" لمشروع غير اشتراكي كما أشرت في ردي. حيث إنَّ الأهداف الأخرى واضحة ومحددة (الاستقلال، الوحدة، والتنمية)، وبالتالي سيكون النضال من أجلها واضحاً كذلك، أما الاشتراكية فلا يجب أن تكون واضحة، لا يجب البحث فيها. إذن ماذا سنحقق على هذا الصعيد؟

هل يعني البحث في الاشتراكية "تأليه ماركس"؟ هنا ندخل في مفصل جديد، حيث ليس البحث في ما هو نظري أمراً نافلاً، بل إنَّ البحث في الماركسية والتمييز بين الاشتراكية الماركسية والاشتراكيات الأخرى هو "تأليه لماركس". ولا شكَّ في أن الدفاع "عن الكرامة العقلية للبشر" يفرض عدم تأليه ماركس، لكن هل هذا يعني تجاوز الماركسية؟ هل الماركسية هي ماركس؟ أم أنها الأساس الذي جاء به: وأقصد الجدل المادي ومنظومة القوانين التي توصل إليها؟

طبعاً الذي أثار الصديقين هو الحوار حول الاشتراكية، وضرورة التمييز

بين الاشتراكيات للتأكيد على أن هناك اشتراكية واحدة حقيقية (ولنقلْ علمية) هي الاشتراكية التي أتت بها الماركسية، التي بدأ في بلورتها كارل ماركس. وبالتالي فإن أي تبنٍ للاشتراكية يجب أن ينطلق من الماركسية. لهذا يعتبر الصديقان بأن هذا الموقف من الاشتراكية يقوم على تأليه ماركس. وبالتالي فإنَّ موقفي يمثل "حاملات الطيب لماركس".

أتمنى أن يكون هناك وقت لدى الصديقين لكي يكتبا مفهومهما للاشتراكية الذي لن يكون "حاملات الطيب لماركس". ربما أستفيد، لكن لا أعتقد بأن هناك من يمكنه أن يطرح حلاً اشتراكياً دون أن يقوم بتحديده.

ولست هنا في مجال تكرار رأيي في الماركسية، لكن نقد التأليه، ورفض حاملات الطيب، لا يعني شطب التراث الماركسي، والحديث عن اشتراكية غائمة، غير محددة، لا معنى لها. فهنالك فارق بين أن تكون ماركسياً وتنتقد، وترفض الدوغما والتأليه، وبين أن تخرج من الحدود الضرورية لكي تكون ماركسياً، أو اشتراكياً (ليس في الاسم فقط). هنا نقطة الخلاف العميقة. حيث إنّ الاشتراكية تطرح في صيغة غائمة ودون "مرجعية"، الأمر الذي يعيدنا إلى الاشتراكيات ما قبل ماركسية. وهي في كل الأحوال ليست اشتراكية. ولقد شرحت ذلك في ردي السابق.

هذا التدقيق في معنى الاشتراكية كان ضرورياً لكي نحدد السياسات العملية، ولكي لا نسير خلف شعارات لا توصل سوى إلى إعادة إنتاج بنى رأسمالية تابعة. وقيمة البحث الفكري تتحدد هنا، حيث إنَّه يضع الفواصل بين المفهومات والأفكار، ويميز بين الفكرة والأخرى، ويحدد كل مفهوم وفكرة وكلمة. لأنَّ كل ذلك أساسي في تحديد السياسات والتكتيك، وفي تنظيم الطبقات والقوى. وبالتالي لكي يتأسس وعي. المسألة إذن، ليست ترفاً فكرياً، ولا هي من الزوائد التي يمكن تجاهلها، إنها في صلب كل فعل ثوري.

نحن نختلف هنا، حيث هل من الضروري ربط الاشتراكية بالماركسية، أم أنه يمكن تبني الاشتراكية دون الماركسية؟ ولقد تجادلنا في حوارات خاصة حول هذا الموضوع. حيث إنَّ الصديقين يرفضان الربط بالماركسية. وبالتالي يطرحان اشتراكية غير محددة. لم أفهم معناها، وكان بودي أن يشرحا لي طبيعتها، ما دامت قد أصبحت من أهداف المشروع النهضوي العربي. هل هذا ترف فكري؟ أستغرب أن يعتبرا أن البحث في هذه المسألة خارج الموضوع وهما يطرحانه كهدف يدعوان إليه. إذن كيف يمكن أن أدعو لهدف دون أن أشرح طبيعته ومعناه؟ ودون أن أوضح ماهيته؟ وكيف يمكن أن أتقبل موضوعاً لا أفهمه لأنه لم يشرح لي؟

هذه المسألة هي جزء جوهري من النقاش الضروري في الوقت الراهن، وليست مسألة "نظرية" بالمعنى الدارج الذي يعتبر أن كل بحث نظري هو تعقيد للعمل السياسي، وميل لدى "مثقفين" يحبون الثرثرة. إنها في أساس تحديد الرؤية والتكتيك والتحالفات والسياسات، لأن الفارق حاسم في التحديد بين اعتبار أن المهمات المطروحة هي مهمات قومية ديمقراطية وبين اعتبار أنها مهمات اشتراكية. وما من شك في أن تحديد معنى الاشتراكية حاسم كذلك لأنه الأساس في تحديد تلك المهمات. حيث إنّنا سنلمس هنا الفارق بين تحقيق مهمات الاستقلال والوحدة والتطور الاقتصادي والدمقرطة والحداثة، وهي مهمات ديمقراطية، وبين تحقيق الاشتراكية كنظام اقتصادي اجتماعي سياسي يقوم على إلغاء الملكية الخاصة. هل يمكن جمع المهمات هذه؟ هذا من الخلط المدمر، لأنه يفضي إلى أن تتقلص جبهة التحالفات، وتضيع الأولويات التي تفرض تحقيق الاستقلال والوحدة والتنمية والدمقرطة والحداثة. وبالتالي الفشل في تحقيق لا المهمات الديمقراطية ولا المهمات الاشتراكية. لأن فارقاً مهماً يقوم بين النمط الاقتصادي الذي يمكن أن يعمم في المرحلة الأولى، والنمط الاقتصادي الاشتراكي. وحيث إنَّ الشكل الأول يمكن أن يؤسس لتحالف الطبقات الشعبية بينما يفشل الثاني في ذلك. ولأن إنجاز المهمات المطروحة يفترض تحالف الطبقات الشعبية، ولأن الواقع ذاته لا يستوعب تحقيق النمط الاقتصادي الاشتراكي، كان ضرورياً التركيز على المهمات الديمقراطية.

هل يمكن لنا أن نقفز عن كل هذا النقاش؟ أظن لا، لا في فلسطين ولا في الوطن العربي.

(3)

ماركس وحده لا يكفي لكنه ضروري

(تعقيب على رد الصديقين عادل ومسعد)

اختار الصديقان رداً "كرونولوجياً" على نقاشي لمداخلتهما (نحو حل اشتراكي في فلسطين: مناقشة نقدية في "حل الدولة الديمقراطية العلمانية"). حيث تتبعا النص فقرة بفقرة، دون أن يعملا على تناول الأفكار المطروحة كأفكار. وهو ما أوقعهما في تناقضات سوف تبدو لاحقاً. كل ذلك في "كرونولوجيا" من التهم والتوصيفات، والأحكام، التي لن أتطرق إليها لأنَّ هدفي هو نقاش الأفكار، وليس إطلاق بوق التهم.. ولسوف أبدأ من النقطة التي قالا أنني اقتربت منهما فيها، إذن لنبدأ من التوافق.

حين وصلا في التعليق عند فقرة في نقدي (سلامة كيلة: حل الدولة الديموقراطية العلمانية والحل الاشتراكي) تقول "سيكون تحقيق المهمات الديمقراطية مقدمة تحقيق الاشتراكية".علقا على ذلك بالتالي: "قد تكون هذه المرة الأولى التي تتقرب (يخاطبان، أنت، أي سلامة) فيها من موقفنا، أي السير بالمهمات الديمقراطية إلى تحقيق الاشتراكية. من هنا كان إصرارنا على التمسك بالحل الاشتراكي، مواصلة العمل والنضال من أجله، وليس الانقطاع في متاهة المهام الديمقراطية التي هي في الأساس رأسمالية، أو ما تسمح له السيدة الرأسمالية".

شكراً، إذن تقاربنا، وكان يكفي أن نقف عند هذا الحد. لكن قارئ القسم الأول من ردي على مداخلتهما(بالمناسبة الصديقان يردان هنا على القسم الأول فقط، متجاهلَين القسم الثاني، من خلال القول أنني لم أرسله لهما)، يستنتج بأن كل نقاشي كان يتركز على تأكيد هذه الفكرة: إن الماركسيين لا يسعون إلى تحقيق الاشتراكية الآن، لأنَّ أمامهم مهام جدية يجب أن يحققوها كخطوة انتقال إلى الاشتراكية. بمعنى أنَّ هناك "حزمتين" من المهام تقتضيان وضعهما في مرحلتين: الأولى ديموقراطية تهيئ للانتقال إلى الثانية التي هي الاشتراكية.. وبالتالي فما قلته بالتحديد هو أن الواقع يفرض تحقيق مهمات ديموقراطية، وان هذه المهمات ليس من الممكن تحقيقها إلا بالدور الفاعل والقيادي للقوى الماركسية وللطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، بالتحالف مع طبقات أخرى. لكن الماركسيين يعتبرون أن تحقيق هذه المهمات خطوة انتقال إلى الاشتراكية. خطوة ضرورية لتحقيق الاشتراكية.

إذن لماذا كل هذا النقاش وكل هذه الأحكام والتهم؟

طبعاً قال الصديقان بأنها "المرة الأولى" التي أقترب منهما، لأنَّ كل نقدهما انطلق من أنني أقول بحل الدولة الديمقراطية العلمانية فقط. وبالتالي أطرحها في إطار رأسمالي. حيث إنَّ حل الدولة الديمقراطية في أي بلد "هو في نطاق التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية، التي محركها نمط الإنتاج الرأسمالي بلا مواربة". وبالتالي "إذا كان الحديث مع الأخ سلامة هو حديث مع ماركسي، فالحل الديمقراطي الذي يتحدث عنه هو حل رأسمالي بامتياز. نحن لسنا ضد المهام الديمقراطية ولا العلمانية، لكننا لا نتوقف عندها". لهذا فـ"إن عدم مناقشة الجوهر الطبقي، مناقشة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية لها، هو دفن الرأس في الرمل، وهو إيمان بالملكية الخاصة، ودفاع عنها بالمناورة والمداورة".

هنا يبدو أنني أطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية في إطار رأسمالي، انطلاقاً من أنني أتوقف عند الحل الديمقراطي العلماني. هل أتوقف عند الحل الديمقراطي العلماني؟ لقد اكتشفا بعد لأْيٍ أنني لا أتوقف عنده، بل أعتبر أن تحقيقه هو خطوة انتقال إلى الاشتراكية، وبالتالي لا أتجاهل الاشتراكية. إذن، لماذا وقعا في هذا التناقض؟

لو لم أحدّد في أكثر من فقرة، وليس في الفقرة التي أشارا إليها، أنني أعتبر تحقيق المهمات الديمقراطية هي خطوة انتقال إلى الاشتراكية، لكان يمكن أن "يعتقدا" بأنني أطرحها في إطار رأسمالي، أو كان يمكن لهما أن يستنتجا ذلك، رغم أن استنتاجاً كهذا يفترض التدقيق أكثر، ومعرفة جوهر رأيي، ربما عبر كتابات أخرى، دون استسهال الوصول إلى استنتاج متسرع. لكن المشكلة سوف تكون أكبر حينما يكون النصّ ذاته محدّداًَ بالضبط للفكرة. وبالتالي فهما لم ينتظرا الوصول إلى نهاية الفقرة لكي يفهما ما هو مطروح، لم يعملا على فهم ما أطرح عبر قراءة النص كله. لقد صادفا تعبير الدولة الديموقراطية العلمانية فاستنتجا فوراً دون انتظار نهاية النص على أنه مطروح في إطار رأسمالي، لأنَّ كل حل ديموقراطي هو حل رأسمالي كما يعتقدان. وهنا استنتجا أنني توقفت عنده، دون أن أربطه بما هو لاحق. كيف استنتجا ذلك؟ عبر القراءة الذاتية، لأنَّ تعبير ديموقراطي لديهما يعني بالضبط رأسمالي. لأنَّ هذا التعبير هو "بعبع" يقتضي الرد العنيف والسريع دون فهم سياقه، أو قبل فهم سياقه، لأنَّ التوتر لا يسمح بانتظام إكمال الجملة.

وبالتالي فإنَّ الاستنتاج الوحيد الممكن هنا هو أنهما اختارا هذا النقاش "الكرونولوجي" لكي يقوما بقراءة ذاتية للنص تلمس كلماته دون أن تلمس

مضمونه. وبالتالي فهي قراءة ذاتية شكلية أوقعتهما في هذا التناقض.

يمكن أن نتجاوز هذه "الهفوة" (المتكررة) ما داما قد أكدا على التقارب. لكن هل أن اكتشافهما أنني تقاربت منهما قد حسم المسألة؟ أي أننا اتفقنا وانتهى الأمر؟ لا، حيث سوف توضح المناقشة ذلك، لكن أشير هنا إلى أن التباس المفاهيم والمصطلحات، وعدم الارتباط، هو الذي يجعل أفكارهما مرتبكة، ومتناقضة. والمهم هنا هو الحوار من أجل الوصول إلى "ضبط" الفكر، وليس إلى كيل الاتهامات عبر قراءة ذاتية تفشل في فهم النص المقروء (وأرجو أن لا يفهما من أحكامي هذه اتهاماً، أو يتحسسا منها، فقد أفاضا في الاتهام قبلاً).

المهام الديموقراطية والاشتراكية

يفشل الصديقان في التقاط الهدف من التركيز على المهمات الديمقراطية، وبالتالي على أهمية اعتبار أن تحقيقها يشكل مرحلة في سياق تحقيق الاشتراكية. بالضبط لأنهما يتعاملان بردود أفعال ووفق مفاهيم مشوشة. وسنلمس هذا تالياً حيث يؤكدان على أن "ما نريده نحن هو تحضير الوعي باكراً وبوضوح ودون مساومة، إلى أنَّ الحل هو اشتراكي، وبالتالي تكون المسألة الديمقراطية العلمانية مقدمة له، لا نقف عندها ولا نحصر الطرح والتثقيف بها". وبالتالي يؤكدان على أن المسألة الديمقراطية العلمانية هي مقدمة للحل الاشتراكي، وأنَّ التركيز على هذا الحل يهدف إلى "تحضير الوعي" و"التثقيف". وهما يكرران ذلك في أكثر من مكان، فيؤكدان على أن ما قصداه "هو تأصيل المعتقد الاشتراكي للحل. وليس القفز إلى الاشتراكية صبح غدٍ"، وكما يعتبران أن الاشتراكية هي "هوية" وهما "ضد إخفاء الهوية"، ولهذا فـ"إن التثقيف بالاشتراكية هو الذي يخلق اشتراكيين صامدين". ويكرران هذا المنحى "التثقيف بالاشتراكية" و"الحديث عن الاشتراكية" في مكان آخر من النص.

بمعنى أن ما يطرحانه هو الحل الديمقراطي كمقدمة للحل الاشتراكي، لكن دون تجاهل الدعوة إلى الاشتراكية، والتثقيف بها، والتحليل على أساس طبقي، لأنَّ الحل الاشتراكي ليس "صبح غدٍ". فقد طرحا الحل الاشتراكي ولم يطرحا "في حرف واحد وجوب قيامه الآن..". في هذا السياق يمكن أيضاً أن يجري التوافق بيننا، حيث إنَّني أشدد على التثقيف الماركسي، والوعي الماركسي، وأؤكد على وضوح الهوية. وأعتبرُ - كما هما- أن اليسار الفلسطيني عانى من ضياع الهوية. ولم يلتفت جدياً للتثقيف الماركسي. وبالتالي في هذه الحدود هناك توافق. لكن التصيّد (كما اتهماني، والذي أسميه تدقيق الفكر) يفرض التدقيق في النص لتحديد هل أنَّ كل ما يطرحانه يتسق مع ذلك؟

فأولاً يقر الصديقان منذ عنوان مقالتهما الأولى بأن ما يطرحانه هو الحل الاشتراكي: "نحو حل اشتراكي". ورغم كل هذه الإشارات إلى أنَّ قصدهما من طرح الاشتراكية هو الدعاوى والتثقيف والموقف الاشتراكي، إلا أنهما يحددان معنى الحل ضمن سياق النص كما يلي: "فطالما هو حل فهو تنفيذ الآن". ويؤكدان بأن الحل هو مشروع والمشروع مرتبط بالتنفيذ كذلك. فالحل مرتبط بما هو عملي، وليس بالدعاوى والتثقيف بالتالي. لهذا سيبدو الحل الاشتراكي كبديل للحل الديمقراطي. حيث يطرحان الحل الاشتراكي

الفلسطيني وليس الحل الديمقراطي العلماني، وكذلك الحل في الوطن العربي. وهنا نعود إلى التشويش ذاته، أي ماذا يطرحان؟ فما دام الحل يعني التنفيذ، أي ما هو للراهن، ما هو عملي، فإن تحقيق المهمات الديموقراطية هو الراهن كمقدمة لتحقيق الاشتراكية، التي تطرح كخيار فكري وكدعاوى، وكزاوية نظر من أجل تحقيق الانتقال من المرحلة الديمقراطية إلى المرحلة الاشتراكية. وبالتالي ستكون الدولة الديمقراطية العلمانية هي الحل الراهن لفلسطين، وللوطن العربي. أما الاشتراكية فهي وعي لدى الاشتراكيين، وأساس في تحليل الواقع، وتحديد المهمات انطلاقاً منه.

هنا يجب عدم الخلط بين الرؤية الفكرية (والأيديولوجيا بالمعنى الإيجابي) والمهمات السياسية. بين الاشتراكية (الماركسية) كرؤية فكرية وكمنهجية، وبين "الموقف السياسي" و"الحل السياسي". فالرؤية هي أوسع من المهام أو الموقف أو الحل، لأنها تتصل بطريقة في التفكير، وبقيم ومفاهيم وأحلام، وبديل تعتبر أنه محقق أحلام البشر، بينما الحل أو المهام أو الموقف فهي خاصة بلحظة محددة في ظرف محدّد، وتعالج مشكلات محدّدة. هذا الفارق هو الذي يجعل الاشتراكية كحل هي الآن "تنظير". ويجعل "الموقف السياسي والحل السياسي" هو تحقيق المهمات الديموقراطية. وربما هذا يعيدنا إلى ما طرحته في الرد السابق، أي أنه الفارق بين الفرد/الحزب الذي هو ماركسي/اشتراكي، والمهمات العملية المطروحة الآن، التي هي مهمات ديموقراطية. فالحزب الاشتراكي يطرح حلاً ديموقراطياً الآن كخطوة لتحقيق الاشتراكية.

طبعاً معنى الحل هنا هو الذي عاد وشوش على ما يطرحان، لأنَّ التأكيد على الحل الاشتراكي الذي يصرّان عليه يعني أنه راهن، والآن و"صبح غد"، وليس "متى وكيف وبأية قوى؟". وهذا ما يتوضح أكثر حين تناول التشكيلة (أو نمط الإنتاج) حيث ينطلقان من أنّ "هناك حل اشتراكي وهناك حل رأسمالي"، والحل يعني مشروعاً (أي مشروعاً راهناً). و"فالحل الاشتراكي يعني هيمنة نمط الإنتاج الاشتراكي، ليحُل محل ويزيح الأنماط الأخرى وخاصة الرأسمالي". ويكملان "وعليه، ففي هذا العصر تحديداً، إما أن يكون هناك نمط وتشكيلة رأسماليان أو اشتراكيان، وما ليس اشتراكياً فهو رأسمالي، وما قد يتوسط بينهما هو وضع انتقالي ليس أكثر".

ماذا نفهم من ذلك؟ هل يعني أن المهمات الديمقراطية التي أصرّا على أنهما يطرحانها "كمقدمة للحل الاشتراكي" يجب أن تتحقق في إطار النمط الاشتراكي؟ أم أنها تتحقق كما يشيران في "وضع انتقالي"؟

يسألانني ما هو نمط الإنتاج الديمقراطي؟ رغم أنني لم أطرح ذلك، وربما كان الحوار حول هذه المسألة يوضّح طبيعة ما يطرحان. والمقصود هنا هو تحديد طبيعة "نمط الإنتاج"، أو "التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية" في المرحلة التي نسعى خلالها إلى تحقيق المهمات الديمقراطية. فإذا كان الحلّ الاشتراكي يعني "هيمنة نمط الإنتاج الاشتراكي"، وإذا كانا يحددان بأنه "إما أن يكون هناك نمط وتشكيلة رأسماليان أو اشتراكيان"، فما هي طبيعة "نمط الإنتاج"، في تلك المرحلة، التي ربما كانا يسميانها "وضع انتقالي". وبالتالي هل سيكون هذا "الوضع الانتقالي" رأسمالياً أم اشتراكياً؟

من خلال النص يبدو أنَّ النمط يجب أن يكون اشتراكياً، حيث إنَّهما يرفضان الفصل بين المرحلتين، الديمقراطية والاشتراكية، لأنَّ ذلك "يعني إعطاء الفرصة لقوى كثيرة بالتوقف عند الديموقراطية" لأنَّ "تحقيق المهام الديمقراطية يفترض دون مواربة أنَّ السلطة ليست بيد العمال والفلاحين"، أي ستكون بيد الرأسمالية، لماذا؟ قلت إنَّ تحقيق المهام الديمقراطية يفترض الدور القيادي والفاعل، وبالتالي يفترض استلام السلطة، وليس تسليمها للرأسمالية، لكن هل يعني ذلك هيمنة نمط الإنتاج الاشتراكي؟

إذا كان الخيار هو بين النمط الرأسمالي والنمط الاشتراكي فيجب أن يندرج "الوضع الانتقالي" في أيٍّ منهما. ربما كان النص مبهماً هنا، فإذا انطلقنا من أن الحل الاشتراكي هو ليس "صبح غد"، وأن كل حل اشتراكي هو ابن مرحلته "لهذا لم يكتباه "، "فمن نحن حتى نرسم لخمسين سنة قادمة ما هو جوهر الاشتراكية". وكان هدف النص هو "تحضير الوعي"، والتثقيف لما هو مستقبلي. و"تأصيل المعتقد الاشتراكي"، فإن "الوضع الانتقالي" سوف يكون رأسمالياً. لكنهما يرفضان الحل الديمقراطي العلماني لأنه رأسمالي بامتياز. إذن، كيف نحلّ هذا التناقض؟

حينما أشرت إلى أن استنتاجهما بأنه ما دام الحل ليس رأسمالياً فهو اشتراكي، باعتبار أنه استنتاج متسرع وشكلي، علقا بأنه يمكن الحديث عن "مئة حل ما بينهما... فالحل بالنسبة لنا سيبقى الاشتراكية". لكن يكملان "ويكون السؤال الفعلي متى وكيف وبأية قوى؟ وليس استنكار القول أن الحل هو الاشتراكية". إذن الحل هو الاشتراكية؛ لكن هناك "وضع انتقالي" تتحقق فيه المهام الديمقراطية (أشير هنا بين معترضين بأن هذه الصيغة هي الصيغة التي يطرحها التروتسكيون: الثورة الاشتراكية والبرنامج الانتقالي. وسأشير إلى أهمية هذه الملاحظة تالياً)، لأنَّ بديل هذا الفهم هو أن كل "الحل الاشتراكي" (بما فيه مهام التحرير والوحدة والتنمية) هو حل ليس

راهناً، ليس "صبح غد"، بل إنَّه - عكس ما يقولان- حل مستقبلي "ابن مرحلته". وهما هنا يتناقضان مع تحديدهما لمعنى الحل الذي يعني "التنفيذ". وأعتقد بأنَّ الصديقين ينوسان بين هذا وذاك، وبالتالي يقيمان علاقة خاطئة بين المهمات الديمقراطية والاشتراكية.

مرحلتان

أشير إلى أن المسألة هنا تتعلق بضرورة الانطلاق من أننا إزاء مرحلتين، وليس مرحلة واحدة، مرحلة ديموقراطية (أسميت الثورة الوطنية - أو القومية-الديمقراطية) ومرحلة اشتراكية، رغم أن ليس من "سور صيني" بينهما. وأن تحقيق المرحلتين منوط بالعمال والفلاحين الفقراء، لكن وفق شكلين /صيغتين مختلفتين، أو وفق تحالفين مختلفين. المرحلة الأولى بالتحالف مع الفلاحين المتوسطين والبرجوازية الصغيرة المدينية. والمرحلة الثانية في إطار تحالف العمال والفلاحين الفقراء فقط. في المرحلة الأولى يجب أن يكون العمال والفلاحون الفقراء هم أساس السلطة، رغم وجود تحالف مع طبقات أخرى. لأنّ ذلك وحده هو الذي يسمح بتحقيق المهمات الديمقراطية. وسيكون "النمط الاقتصادي" قائماً على سيادة الملكية الخاصة، واقتصاد السوق، لكن مع دور مركزي للدولة في الاستثمار والحمائية، وعلى طريق أن يصبح "قطاع الدولة" هو أساس الاقتصاد المنتج، وهذا ما أسماه لينين خطوة هامة نحو الاشتراكية. هذا "الوضع الانتقالي" هو مرحلة قد تقصر وقد تطول، حيث يجب بناء قوى الإنتاج، وتحقيق التحديث.

طبعاً هذا يتناقض مع ما يريد الصديقان، ولسوف يقولان هذه المرة إنني أكرر لينين بعدما جزما أنني أكرر ماركس في موضع مختلف عما يقول ماركس، وهي هذه المسألة التي أشير إليها بالتحديد، أي دور الماركسيين في تحقيق المهمات الديمقراطية، التي هي فكرة لينين وليست فكرة ماركس، ماركس يقول ما تقولان: أي تحقيق الاشتراكية، وهو ما أفضى إلى الاستشهاد كما بنص من "البيان الشيوعي" لتأكيد ذلك. أما لينين فقد اختلف مع كل الماركسية الأرثوذكسية في هذه المسألة التي فتحت أفقاً لدور هائل للماركسية في القرن العشرين.

لكن ليس من الممكن الوصول إلى الاشتراكية دون هذه المرحلة. وهما هنا يناقشان المسألة بسذاجة مفرطة، حيث إنَّ مقياس التحوّل إلى الاشتراكية "ليس التصنيع والنمو، وإنما طبيعة المشروع التنموي: هل هو اشتراكي أم رأسمالي". وليس كذلك حجم الطبقة العاملة فما "القيمة العلمية للحجم هنا!"، حيث إنَّ "العبرة في حدود وعي وثورية وشيوعية العمال".

من حيث الحجم، هل يمكن لأقلية أن تحقق كل هذا المشروع؟ وبالتالي ما دامت الطبقة العاملة أقلية ليس من الممكن لها أن تنتصر. وسنلمس تالياً بأن للصديقين ميل "نخبوي" (وهي التهمة التي يكيلانها للتروتسكيين) لهذا لا يعيران أهمية للكتلة التي تخوض الصراع لكي تنتصر.

حيث إنَّ تحقيق المهمات الديمقراطية، وكذلك الاشتراكية، يفترض فِعل أغلبية الشعب. وإلا منْ غير الممكن تغيير ميزان القوى. هذه المسألة هي التي تطرح التأكيد على ضرورة التحالف الطبقي، تحالف الطبقات الشعبية التي أحددها بالعمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة المدينية. وليس الاكتفاء بمن يقتنع منها بالاشتراكية كما يقولان، وهو ما سوف أناقشه تالياً.

لهذا دون هذا التحالف ليس من الممكن تحقيق الوحدة، وتحرير فلسطين، والتطور. وضعف الوجود الواقعي للطبقة العاملة هو الذي يفرض ذلك في مستوى أول. ورغم أن حجمها يمكن أن يصل إلى 40% من السكان فإن تحالفها أمر ضروري لتشكيل "الكتلة التاريخية" (وهذا ما يقول به غرامشي وليس الطبقات الشعبية التي يعتقد الصديقان أنني أنقلها عنه) القادرة على الانتصار.

وفي هذا التحالف هناك طبقات تسعى لانتصار الرأسمالية (عموم الفئات الوسطى). وهناك العمال والفلاحون الفقراء الذين يسعون لتحقيق الاشتراكية، لكن هذه وتلك يتوافقون على المهام الديمقراطية، وعلى دور الدولة الاقتصادي في تحقيق التطور، ولا يتوافقون على أن يكون هدف تحقيق الاشتراكية هدفاً راهناً؛ أي لا يتوافقون على إلغاء الملكية الخاصة، وفرض قانون قيمة اشتراكي، وتحقيق تنمية اشتراكية كما يشير الصديقان، فهذه يحققها العمال والفلاحون الفقراء حينما يصبح ممكناً الانتقال إلى الاشتراكية (والصديقان يحددان في هذه المسائل طبيعة الاشتراكية التي يطرحانها، وبالتالي أتوافق معهما حول طبيعة الاشتراكية).

وإذا كانا يخشيان من أن تحقيق المهام الديمقراطية يمكن أن يقود إلى انتصار الرأسمالية، وهي خشية منطقية مبررة، فإنَّ دور العمال والفلاحين الفاعل والقيادي، وتشكيلهما الكتلة الأكثر تماسكاً وفاعلية ومبادرة في التحالف، هو الذي يجعلهما السلطة في المرحلة الديمقراطية، وبالتالي يتيح لهما تهيئة الظروف لتحقيق هذا الانتقال إلى الاشتراكية، وليس انتصار الرأسمالية. خصوصاً وأن الفئات الوسطى (الفلاحين المتوسطين، والبرجوازية الصغيرة المدينية) لا تحمل مشروعاً رأسمالياً واضحاً، بل تعيش التباساً يجعلها أحياناً تقبل بعض المفاهيم الاشتراكية. وبالتالي يجعلها تبقى ملحقة بكتلة العمال والفلاحين الفقراء. إن "تنافر" هذه الفئات هو المدخل لكي تصبح تحت هيمنة العمال والفلاحين الفقراء، في حدود المشروع الديمقراطي، وليس الاشتراكي.

وما من شك في أن الانتقال إلى الاشتراكية يفترض توسّع حجم الطبقة

العاملة (الريفية والمدينية)، وهو ما يطرح مسألة بناء القوى المنتجة. وهي مسألة لا تروق للصديقين. لكن أهمية بناء القوى المنتجة (الصناعة خصوصاً) تكمن في تحقيق الفائض (فائض القيمة) وفي إعادة تشكيل المجتمع على أسس حديثة، حيث يجب الانتقال من كون القوى المنتجة الزراعية هي أساس الاقتصاد، إلى أن تصبح الصناعة هي أساس الاقتصاد. وهذا هو أساس تشكل المجتمع على أسس حديثة: الطبقات، والوعي، وبالتالي تجاوز الطبقات القديمة، والوعي التقليدي. وهذه لا تتحقق فقط بسيادة العلاقات الرأسمالية دون الإنتاج، كما حدث في الوطن العربي. نتيجة تبعيته للنمط الرأسمالي العالمي، وليس نتيجة نشوء قوى منتجة محلية. هل تكفي سيادة العلاقات الرأسمالية؟ سوف أناقش هذه المسألة تالياً لأهميتها، حيث يغلّب الصديقان علاقات الإنتاج على قوى الإنتاج.

وما داما لا يعيران أهمية لحجم الطبقة العاملة، يبدو لهما أن تحقيق الاشتراكية هو "إرادة" و"وعي"، رغم أن المسألة أعمق من ذلك، وتتعلق بواقع، واقع وجود قوى الإنتاج، وواقع نشوء طبقة عاملة كبيرة وقوية. إضافة إلى الإرادة والوعي. حيث إنَّ المسألة تتعلق بالصراع الطبقي، الذي يؤكدان على ضرورته دون أن يلمسا آلياته. لأنه ينطلق من صراع طبقات، وليس فقط صراع الفئات المقتنعة بالاشتراكية فيها، فهو بالأساس صراع طبقات، أي صراع الطبقات المفقرة ضد الرأسمال، ودور الفئات الاشتراكية في هذا الصراع هو وضع التصورات والبدائل الأوضح لهذه الطبقات، وقيادة صراعها ضد الرأسمال (كما ضد الاحتلال والسيطرة)، من أجل بديل يحقق مصالحها. وبالتالي حينما يكون حجم الطبقة العاملة (المدينية والريفية) محدوداً، كيف يمكن لها أن تفرض البرنامج الاشتراكي؟ وإذا تعلق الأمر بـ"النخب" (أي الاشتراكية منها) فإن المسألة أكثر تعقيداً من ذلك.

وإذا كان توسّع الطبقة العاملة يفترض تطوير القوى المنتجة، في الصناعة والزراعة، فإن بناء القوى المنتجة ضرورة من أجل تحقيق نقلة في التطور المجتمعي، وفي استيعاب جيش العمل الاحتياطي، ولكن بالأساس من أجل تحقيق فائض القيمة، الذي هو أساس رفاه الشعب. وحيث ليس من الممكن تطبيق قانون القيمة الاشتراكي دون وجود فائض قيمة بالأساس. الاشتراكية يجب أن تقوم على الوفرة وليس على الكفاف، ولا يمكنها أن تكون على الكفاف. وهو الأمر الذي يعطي أهمية لتطوير القوى المنتجة بالضرورة. وهو الذي يفضي إلى تحوّل عميق كذلك في العلاقات والوعي. هي ضرورية من أجل تحقيق الانتقال إلى الاشتراكية.

أليس يمكن أن يتحقق ذلك في إطار الاشتراكية؟ أي في إطار إلغاء الملكية الخاصة بالتحديد؟ ربما، وهو ما حصل في تجربة الاتحاد السوفييتي، لكنه تحقق في ظل سلطة استبدادية، إرادوية، أسست لانهيار التجربة في النهاية بعد أن تحقق بناء القوى المنتجة والتحديث المجتمعي الشامل. ثم إنَّ هذه المسألة تتعلق في الضرورة التي تفرض ذاتها لكي يجري اللجوء إلى إلغاء الملكية الخاصة، وميزان القوى الطبقي الذي يسمح أو لا يسمح بذلك. وشكل السلطة الذي يجب أن يكون ديموقراطياً. وبالتالي فإن تحقيق هذه النقلة تحتاج إلى موافقة الشعب ذاته، لكي يتحقق الانتقال ديمقراطياً. وما دامت المسألة متعلقة بوضع محدّد لم يأت بعد، يجري العمل على الأساس الذي أشرت إليه سابقاً، أي إكمال تحقيق المهمات الديمقراطية التي تشمل بناء القوى المنتجة، والتحديث المؤسسي والثقافي/العلمي، والتكوين الديمقراطي.

إذن، يمكن تحقيق ما يسمى بـ"التنمية" (أي بناء القوى المنتجة) في إطار نظام اشتراكي، لكن الأسس التي تسمح بوجود هذا النظام هشة، والبديل الممكن هو النظام الديكتاتوري لأنَّ من يحمل المشروع الاشتراكي هم أقلية. الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى هذه الخطوة عبر القوة والفرض، وليس عبر الخيار الديمقراطي. وهو الأمر الذي يؤسس - كما أشرنا للتو- إلى مشكلات عميقة تطيح بالاشتراكية ذاتها. إن المسألة التي يجب أن تكون واضحة هنا هي أن تغيير التكوين الاقتصادي الاجتماعي القائم لمصلحة تكوين يتأسس على الصناعة، وبالتالي هي ضرورة لكي يصبح ممكناً تحقيق الاشتراكية. دون أن يعني ذلك عدم توقع إلغاء الملكية الخاصة قبل أن ينجز كل ما أشرنا إليه. لكن التركيز على أهمية بناء القوى المنتجة، وتحقيق التحديث (الحداثة) مسألة حاسمة في سياق الانتقال إلى الاشتراكية.

ما هو "نمط الإنتاج" في هذه المرحلة؟ طبعاً حينما نشير إلى مرحلة ديموقراطية، أو مهمات ديموقراطية، لا يعني أن نمط الإنتاج هو ديموقراطي، فلا وجود لذلك. المسألة هنا تتحدّد في هل ستستمر سيادة الملكية الخاصة أم تلغى، ويجري تحقيق الاشتراكية؟ ما دمنا قلنا أن هناك مرحلة تسبق تحقيق الاشتراكية فهذا يعني استمرار الملكية الخاصة، وهذا مترابط مع مشاركة طبقات تنطلق من مبدأ الملكية الخاصة، ولا تعمل على تجاوزها، في تحقيق المهمات الديمقراطية.

سيقول الصديق عادل أنّ في ذلك اعترافاً رسمياً بأنني أطرح الرأسمالية. لكن في هذا الحكم تبسيطاً شديداً. إن تجاهل أهمية بناء القوى المنتجة

هو الذي يفرض سيادة هذا التبسيط، والانطلاق من "إما الرأسمالية أو الاشتراكية.. إما هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي أو هيمنة نمط الإنتاج الاشتراكي.. إنَّ مشاركة (أو السعي لمشاركة) الفئات الوسطى (الفلاحين والبرجوازية الصغيرة المدينية) في تحقيق التطور هو أمر ضروري، نتيجة ما أشرنا إليه سابقاً، وبالتالي فهذا الأمر يفرض الحفاظ على الملكيات المتوسطة والصغيرة، وهي الأكبر. لكن مع ضبط نشاط الملكيات الكبيرة من خلال فرض قيود على نشاطها والتركيز على توظيفها في القطاعات المنتجة، وتدوير فائض القيمة داخلياً.

ولأن الرأسمال الخاص يهرب من التوظيف في هذه القطاعات نتيجة سيادة النمط الرأسمالي عالمياً، فإنَّ السياسة الاقتصادية سوف تتمحور على دور الدولة الاستثماري (إضافة إلى دورها الحمائي، المتعلق بضبط - وليس قطع- علاقات التبادل مع الخارج من أجل تدوير الفائض داخلياً). وهو ما أسماه لينين في حينه: رأسمالية الدولة، والتي اعتبر أنها خطوة هامة نحو الانتقال إلى الاشتراكية. حيث تصبح قوة اقتصادية منافسة من خلال توظيفها في الصناعة والزراعة والبنى التحتية والعلم، ومن ثم لتصبح قوة اقتصادية مهيمنة.

المسألة الأخيرة في هذا المجال هي طبيعة السلطة، والطبقات المسيطرة فيها. ولقد أشرت في أكثر من مكان إلى أن نجاح تحقيق المهمات الديمقراطية، بما فيها تحقيق التطور الاقتصادي، يفترض قيادة الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء (والاشتراكيين أو الماركسيين) للسلطة، لأنها الطبقة الوحيدة التي لن تسعى إلى تغليب مصالحها الخاصة على مصلحة التطور العام للمجتمع، كما البرجوازية الصغيرة. ولأنَّ الاشتراكيين (أو الماركسيين) هم بالأساس ضد التملك، وسيادة الملكية الخاصة، لهذا ستستمر مصالحهم الخاصة متوافقة مع مصلحة التطور العام. تطور المجتمع وتحقيق المهمات الديمقراطية، من أجل الوصول إلى الاشتراكية. وهنا يصبح التثقيف الماركسي، و"تأصيل المعتقد الاشتراكي" ذا أهمية كبيرة، لأنه يؤسس لفئات عميقة الوعي بالتطور، من خلال التمسك برفض الملكية الخاصة، وتحديد آليات علمية للتطور ذاته، من خلال وعي الواقع. وهذا ما أشار إليه الصديقان محقين.

هذا الوضع المركب، والمعقد، هو الذي أشرت إليه في الرد السابق، وأكدت أن المسألة أكثر تعقيداً من أن توضع في ثنائيات: رأسمالية واشتراكية، مع ميل لهيمنة العنصر الاشتراكي.

وعملية التطور هذه هي التي ستعزز تحقيق "التراكم الرأسمالي" (وهنا

يعني فائض القيمة) وتُوسِّع من حجم ودور الطبقة العاملة المدينية والريفية. وتحقيق تطوير الوعي المجتمعي (وليس وعي النخبة فقط) بما يجعل إمكان تحقيق الاشتراكية قائماً.

وبالتالي فإذا كانت الفئات الوسطى تسعى لتعزيز انتصار النمط الرأسمالي، وتطمح لأنْ تصبح هي السلطة من أجل انتصار النمط الرأسمالي، فإنَّ مقدرة العمال والفلاحين الفقراء على أن يكونوا هم القوة الفاعلة والمهيمنة يعزز من تحقيق الانتقال إلى الاشتراكية. وهذه عملية صراعية ستبقى قائمة، كما سيبقى قائماً لمرحلة طويلة في الاشتراكية الصراع من أجل العودة إلى الرأسمالية. وهنا يجب أن يكون واضحاً أنَّ كل عملية التطور هذه هي عملية صراعية، حتى حينما تهيمن فئة/حزب ويفرض إلغاء هذه العملية عبر الديكتاتورية، حيث سيأتي الرد كما شاهدنا في التجربة الاشتراكية التي تحققت في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى. وعلى كل هذا احتمال تاريخي يمكن أن يتكرر، لكن يجب أن ندرس التجربة الاشتراكية بجدية فائقة من أجل الإفادة العميقة منها كي لا نكررها. وهنا تطرح مسألة الديمقراطية وموقعها في السلطة الممثلة للعمال والفلاحين الفقراء. وشكل هذه الديموقراطية، وعلاقة الحزب بالطبقة التي يمثلها.

"المشروع النهضوي الاشتراكي العربي"

وبالتالي، إن بناء القوى المنتجة مسألة جوهرية في المرحلة الأولى (مرحلة الثورة القومية الديمقراطية). لكن هذه التنمية لن تكون اشتراكية كما يحدّد الصديقان، حيث "التنمية التي نفهمها... هي الاشتراكية بلا مواربة"، لأنَّ التنمية الاشتراكية تفترض إلغاء الملكية الخاصة. لكنها ليست تنمية رأسمالية تقليدية، أي تطوراً رأسمالياً في إطار اقتصاد حر وعبر طبقة رأسمالية، لأن هذا غير ممكن نتيجة أن الرأسمالية لدينا لا تحمل هذا المشروع، مصالحها لا تتوافق مع هذا المشروع. وهو الأمر الذي جعل التطور (أو التنمية) مرتبطاً بالدور الاقتصادي /الاستثماري للدولة كما أشرنا للتو.

وما من شك في أن تأكيد الصديقين على أن التنمية هي اشتراكية بلا مواربة، وأنَّ المشروع التنموي هو اشتراكي أو رأسمالي، يعيد خلط الأمور. حيث إنّهما يحدّدان أهداف المشروع النهضوي الاشتراكي القومي العربي بالوحدة والتنمية وتحرير الأراضي العربية المحتلة. ويشددان في هذا السياق على التنمية الاشتراكية (نحو حل اشتراكي..).

وإذا كانا يعتبران أنَّ الديمقراطية والعلمانية متضمنتين في هذه الأهداف، كما أوضحنا في ردهما (ماركس وحده لا يكفي...)، فإن مستويين من المهمات سيبدوان مختلطين: مستوى المهمات الديمقراطية، ومستوى الاشتراكية. وبالتالي فهما يخلطان هنا المرحلتين في مرحلة واحدة، لأنَّ "التنمية" في المرحلة الديمقراطية هي ليست اشتراكية، لا تقوم على إلغاء الملكية الخاصة، على الأقل في الفترات الأولى إلى حين تحقيق التحرير والوحدة، والبدء في بناء القوى المنتجة. وبالتالي فإنَّ هيمنة نمط الإنتاج الاشتراكي، وتطبيق قانون القيمة الاشتراكي لن يكونا هدفين راهنين. وهنا الراهنية لا تعني "صبح"، بل تعني أن المشروع الذي نعمل على تحقيقه لعشر، أو عشرين، أو..... سنة هو مشروع ديموقراطي، يهدف إلى تحقيق الاستقلال والوحدة والدمقرطة والعلمنة، والتطور الاقتصادي، على طريق الانتقال إلى الاشتراكية. والزمن هنا مرتبط في أحد وجوهه بفاعليتنا ودورنا.

إنَّ التأكيد على "الفصل" بين المرحلتين مسألة أساسية هنا، كما أكدت في ردي السابق، مع تهيئة كل الظروف لتحقيق الانتقال إلى الاشتراكية، وهو ما حاولت شرحه قبلاً. بمعنى أننا نحن الاشتراكيين الذين نمتلك رؤية اشتراكية، ونتثقف بها، وننطلق منها في تحليل الواقع، نسعى أولاً إلى تحقيق المهمات الديمقراطية لأجل تهيئة الظروف لتحقيق الاشتراكية.

إن الصيغة التي طرح فيها الصديقان الأهداف: أهداف المشروع النهضوي الاشتراكي العربي. هي التي جعلتني أقف ملياً لتحليل معنى الاشتراكية، خصوصاً أنهما ربطا تحقيقها بـ"الطبقات الشعبية" (وهذه مسألة سوف أتناولها تالياً). وإذا كانا قد حدّدا معنى الاشتراكية كونها "اشتراكية تقود إلى الشيوعية، اشتراكية تلغي الملكية الخاصة، ولا تضع مكانها ملكية الدولة". و"اشتراكية للطبقات التي لا تملك". والحل الاشتراكي الذي "يعني هيمنة نمط الإنتاج الاشتراكي". و"اعتماد قانون قيمة اشتراكي منفصل عن قانون القيمة الرأسمالي". فإن الصيغة الممكنة للفهم هنا، رغم التأكيد في أكثر من مكان على تحقيق المهمات الديمقراطية، هي أن هذه المهمات الديمقراطية يمكن أن تنجز في ظل هيمنة نمط الإنتاج الاشتراكي. في ظل إلغاء الملكية الخاصة. هل يقصدان ذلك؟ إن العمومية التي تطرح فيها القضايا، والخلط بين المهمات، وبالتالي عدم التركيز على المهمات الديمقراطية كمهمات راهنة، كمهمات في مشروع راهن، تجعل إمكانية التأويل قائمة، وحين يسود التشوش تتعدد احتمالات الفهم، ولهذا فإن التدقيق في المفاهيم مسألة ضرورية، وهو الأمر الغائب في نص الصديقين.

يشير الصديقان إلى أن "هناك علاقة جدلية ضرورية وحتمية بين نمط الإنتاج والطبقة التي تحكم حقاً. نمط الإنتاج الرئيسي والطبقة الرئيسية في ظل الرأسمالية. إذن، إما رأسمالية يحملها نمط الإنتاج الرأسمالي بقانون القيمة الرأسمالي، وهو معولم اليوم وحتى من قبل، أو اشتراكية تحملها الطبقة العاملة أساساً... وفقراء الفلاحين، يحملها نمط الإنتاج الاشتراكي حتى في مراحل تلوثه بالتمفصل مع أنماط الإنتاج الأخرى". وإذا كانت هذه الحتمية تحتاج إلى نقاش، لأن الوضع أكثر تعقيداً من ذلك، ولقد أشرت إليه في الرد السابق (الدولة الديمقراطية العلمانية والحل الاشتراكي)، فإن الفكرة الجوهرية التي ينطلق منها هي أن سيطرة الطبقة العاملة على السلطة تعني حتماً "هيمنة نمط الإنتاج الاشتراكي". وهو ما يظهر بأن المهمات الديمقراطية التي تحققها الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء، تحققها في ظل "هيمنة نمط الإنتاج الاشتراكي"، وليس في ظل أي شكل آخر، حيث إما الرأسمالية أو الاشتراكية.

وبالتالي، إذا كان الصديقان يشيران إلى الوضع الانتقالي ما بين الرأسمالية والاشتراكية، وما دام ما كونه ليس اشتراكياً فهو رأسمالي، فإن هذا الوضع يبدو ضمن ما سبق، ما يسمى لدى التيار التروتسكي: "البرنامج الانتقالي"، الذي يتحقق في ظل ديكتاتورية البروليتاريا وتحقيق الاشتراكية، أو

هو مشوش به، أي أنه وضع انتقالي في ظل هيمنة نمط الإنتاج الاشتراكي. طبعاً سيثور الصديقان من هذه النتيجة، لأنهما أغدقا في السباب على التروتسكية، واتهامها بالصهيونية،...الخ، ليكتشفا بأنهما هناك وليس في مكان آخر. هل هما هناك؟ إذا لم يكونا هناك فسوف يكونان متوافقين مع ما أقول، لأنَّ الخيارات العامة المطروحة، هي: الخيار الرأسمالي وهو خيار مستحيل رغم أن كثيراً من الشيوعيين لا زال يحلم به. والخيار الاشتراكي، وإن كان مرفقاً بالبرنامج الانتقالي، والخيار الذي أشير إليه، والذي بدأ به لينين، والقائم على ضرورة تحقيق المهمات الديموقراطية (التحرر، الوحدة، التطور الاقتصادي، التحديث، الدمقرطة والعلمنة)، حيث ليس من الممكن الانتقال إلى الاشتراكية كذلك دون ذلك، لكن تحقيقها يفترض أن يلعب العمال والفلاحون الفقراء الدور القيادي والفاعل. وهذا هو ضمان الانتقال إلى الاشتراكية كذلك. أين الصديقان من هذه الخيارات؟ هل هناك آخر؟ لم ألمس ذلك في كل الخلافات بين الشيوعيين خلال القرن العشرين، ولم يبرز في الواقع كذلك خيار آخر. ويبدو أنهما لا يخرجان عن هذا السياق.

كلمات حول التروتسكية

ما دمنا وصنا إلى هنا، أود التوضيح، ما دام الصديقان كررا الاتهام انطلاقاً من أنني تروتسكي، أو متأثر بالتروتسكية، أنَّ التروتسكية ليست تهمة، هي رؤية فكرية سياسية، وبالتالي يجب أن تعامل كرؤية فكرية سياسية وليس كتهمة، أو كشتيمة، كما كانت تفعل الستالينية والمتأثرون بها. لكن هل أنني تروتسكي؟ من الواضح أن الصديقين لم يقرآ لي أيّاً من كتاباتي، وليس واجباً عليهما ذلك في كل الأحوال، رغم الأحكام العامة التي يصدرانها. وبالتالي أود أن أوضح لهما أولاً، أنني أعرّف نفسي بأنني ماركسي فقط، انطلاقاً من تحديدي للماركسية بكونها منهجية (طريقة تفكير) بالأساس، تبلورت مع ماركس، مضافاً إليها جملة قوانين يختلف الماركسيون حول عددها، ما حدا بالبعض إدراج بعض النتائج وكذلك بعض الافتراضات على أنها قوانين، رغم تقديري لكل الآخرين. بمعنى أنني أركز على ماركس لأنه مؤسس المنهجية التي قامت عليها الماركسية، وليس لأنني أرى ماركس فقط، ولأن المنهجية هي أساس الماركسية: أساس قوانينها، وأساس رؤيتها للواقع وبالتالي بلورتها لرؤى بديلة في كل زمان ومكان.

ومن هذا المنطلق فإنني ضد تبني تصور تبلور في لحظة (حيث تحوّل إلى إيديولوجيا لطبقة عاملة محددة) كتصور راهن. لأنه تبلور في ظروف محدّدة تختلف عما هو راهن. رغم أنه يمكن أن يتضمن أفكاراً أساسية يجري تبنيها. ولهذا رفضت الماركسية اللينينية بأشكالها السوفيتية (الستالينية) والتروتسكية، والماوية، لأنني اعتبرت أنها تبلورت كأيديولوجية لظرف محدّد، بغض النظر عن صحتها أو خطلها في هذا الظرف. بما في ذلك التصورات التي قدمها ماركس في زمانه. ولقد أشرت أكثر من مرّة إلى أن قيمة تروتسكي تكمن في نقده للتجربة الاشتراكية فقط. وأن رؤيته للثورة الدائمة ولديكتاتورية البروليتاريا والثورة الاشتراكية خاطئة. لهذا وجدتني أقرب إلى فكرة لينين حول التطور في العصر الإمبريالي (وبالتالي فإذا كنت أكرر لأستاذ فهو لينين وليس ماركس كما يقول الصديقان مظهرين عدم تمييز مفرط فيما يطرح كل منهما، ولا لتروتسكي الذي يؤكد على الاشتراكية). ولقد أوضح القرن العشرون أن "خيار لينين" هو الذي انتصر، رغم النهاية التي حلّت بالاشتراكية، حيث استطاع أن يؤسس لتطور حقيقي لتلك المجتمعات التي انتصر فيها.

ومن يحاول مقاربة نقد الصديقين لي، سوف يلمس صدى لنقد تروتسكي والتروتسكيين للينين، حيث ظل المنطق التروتسكي يصرّ على أن

لينين، وهو يدعو لتحقيق المهمات الديمقراطية يدعو لانتصار الرأسمالية، دون أن يلحظ عمق الفكرة اللينينية. ولهذا أمسك بنص لا زال يتكرر في كتاب تروتسكاوي، وهو ذاته النص الذي يستعين به الصديقان من الصديق بسام هلسة. والقائل بأن لينين حينما عاد إلى روسيا بعد ثورة شباط دعا إلى تحقيق الاشتراكية. حيث فاجأ مستقبليه في محطة القطار في مدينة بيتروسبرغ بالقول "عاشت الثورة الاشتراكية".. و"كان مبعث المفاجأة التي عمت الجميع، بمن فيهم قادة وأعضاء حزبه... هو أنهم يعتقدون أن على روسيا أن ترعى وتوطد ثورتها القومية الوليدة، وأن تبني نظاماً برجوازياً....". ولقد اعتمدت التروتسكية على هذا "التزوير" للقول بأن عودة تروتسكي إلى الحزب جاءت بعد تراجع لينين عن فكرته بالثورة الديمقراطية وتبني الثورة الاشتراكية. بينما ظل لينين يصر في ثورة أكتوبر وبعدها بسنوات على أن الحزب لا يسعى لـ"تطبيق" الاشتراكية (وهذا نصّ للينين في "موضوعات نيسان")، بل يعمل على تحقيق المهمات الديمقراطية، عبر ما أسماه "رأسمالية الدولة". هل بالضرورة هذا صحيح؟ يمكن نعم ويمكن لا، ليس هنا مجال نقاشه، لكن أوردته للقول بأن منطق محاكمة الصديقين هو منطق تروتسكي.

ثم، ماذا يطرح التروتسكيون بخصوص فلسطين؟ حزب دعم في الأراضي المحتلة يطرح البديل الاشتراكي للقضية الفلسطينية. والأممية الرابعة تطرح فيدرالية اشتراكية في الشرق الأوسط (وهو أوسع من فلسطين كما هو واضح). وكذلك أممية لندن (حزب العمال الاشتراكي). أعرف مجموعة تروتسكية واحدة تطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية، هي الحزب العمالي (PT) في فرنسا، ويبدو أن له مجموعة في فلسطين. لكن الحزب ضد الصهيونية وضد وجود الدولة الصهيونية، وليس حزباً صهيونياً كما يتهم الصديقان. وبالتالي فإن غالبية التيار التروتسكي تتقاطع مع ما يطرح الصديقان، وليس معي. وخلافي مع هذا التيار هو حول النقطة ذاتها التي اختلفت مع الصديقين فيها. (يمكن العودة إلى كتابي "مشكلات الماركسية في الوطن العربي"، والحوار مع عصام شكري، المنشور في موقع الحوار المتمدن. وعصام ليس تروتسكياً لكنه يتبنى الطرح ذاته). حتى اشتراكية القرن الواحد والعشرين التي يدعوان لها (والتي لم أعرف عنها الكثير بعد) هي من تنظير تيار تروتسكي . فلماذا هذا الهجوم على التروتسكية؟ لماذا هذه الأحكام المطلقة؟ هل هو الخلاف مع طرف تروتسكي حول الحل؟ حيث النقد لذاك الطرف الذي يطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية؟

طبعاً ليست المشكلة في التقاطع أو الاختلاف مع التيار التروتسكي، فهذا وضع طبيعي. لكن المشكلة التي أشير إليها، إضافة إلى أنه لا يجوز الاتهام ولا يجب أن يستخدم في الحوار السياسي، هي أن التقاطع كبير بينهما، وهو ما يجعل الاتهام مستغرباً، ليبدو أنهما يريان التيار التروتسكي كله من خلال مجموعة تروتسكية يهودية ربما، فلا ينتبهان لهذا التقاطع الذي هو أكبر من تقاطعي مع التيار التروتسكي. كما يريان الدولة الديمقراطية العلمانية من خلال طروحات بعض اليهود للدولة الواحدة. لهذا نراهما يقرّان على أن هذا الحل هو "حل صهيوني" رغم ما أوضحته لرؤيتي (ورؤية قطاع واسع من الفلسطينيين) للدولة الديمقراطية العلمانية. ورغم أن الحل الصهيوني هو "الدولة اليهودية"، أي الدولة القائمة على الدين، وتخصّ من هو يهودي فقط، وأنَّ حل الدولة الواحدة يطرح لـ"قوميتين"، وهو ما أوضحت موقفي منه بشكل مفصّل في ردي السابق (وفي الورقة الأساسية)، رغم أنه ليس صحيحاً أن يوضع في الإطار الصهيوني. لكن الصديقين ينطلقان من أن كل حل في فلسطين ليس اشتراكياً هو حل صهيوني، انطلاقاً من "مسألة الملكية" واستيلاء المستوطنين على الأرض"، رغم ما أوضحته في ردي السابق من أنَّ لهذه المسألة حلاً آخر يقوم على الانطلاق من الحق الأساسي للفلسطينيين في الأرض. وعلى أن تلعب الدولة الجديدة القائمة على أنقاض الدولة الصهيونية دوراً في إعادة صياغة الوضع الديموغرافي على ضوء عودة اللاجئين، والاقتصادي بما يقر الحقوق دون أن يتجاهل الوضع الجديد القائم على وجود المستوطنين الذين قرروا التعايش في الدولة الجديدة..

أتمنى أن يخرج الصديقان من مجال "الأحكام المطلقة". وأن يتريثا قليلاً، وأن يناقشا في الموضوع بدل كل هذه الشتائم.

قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج

أدخل هنا في مسألة خلافية في إطار الماركسيين، وتتعلق بما هو محدّد نمط الإنتاج؟ قوى الإنتاج كما أقول، أو علاقات الإنتاج؟ وإذا كان الصديقان أشارا إلى كل من ماو وآلتوسير وباليبار وسمير أمين، كقائلين بأن علاقات الإنتاج هي محدّد النمط، فلسوف أوضح بأن من ينطلق من علاقات الإنتاج، ويعتبر أنها الأساس المادي المحدّد للنمط هم آلتوسير وباليبار، ومهدي عامل بتأثير منهما. لكن المدرسة السوفيتية كلها تنطلق من ذلك، لهذا تشير إلى التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، مسبّقةً الاجتماعي كونه المعبر عن العلاقة على الاقتصادي. أما كل من ماوتسي تونغ، وسمير أمين فإنهما ينطلقان -وفق معرفتي-من العكس.

طبعاً الصديقان اعتبرا تأكيدي على ضرورة بناء قوى الإنتاج كخطوة ضرورية للانتقال نحو الاشتراكية، خلل متكرر، واختلاط فكري. ونقدا تأكيدي على ضرورة تجاوز التكوين القروسطي، والمجتمع الزراعي والمهمش إلى تكوين حديث يقوم على بناء القوى المنتجة، وتحديداً الصناعة. ولقد اعتبرا بأن "التشكيلات الاجتماعية المحيطية، منها العربية، أصبحت رأسمالية اليوم". وبالتالي طرحا "مشروع تجاوز التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ما قبل الرأسمالية والرأسمالية إلى الاشتراكية". وهذا ما كان يعزز من التفسير الذي سقته سابقاً حول أنهما يعتبران بأنَّ تحقيق المهمات الديمقراطية يأتي في إطار "هيمنة النمط الاشتراكي".

إذن، قوى إنتاج أم علاقات إنتاج؟

هذه مسألة نظرية بامتياز، ومجال خلاف في إطار الماركسيين. لكن لنبدأ من السؤال: ما هو محدّد وضع الطبقة، لنفترض الطبقة العاملة؟ هل هو علاقاتها بالرأسمالي، أم حاجتها للعمل في المصنع؟ وهكذا طبقة الفلاحين، فهل أن محدّد وجودها هو علاقتها بملاّك الأرض أم عملها في الأرض ذاتها؟ صفة العامل، أو الفلاح، ما هو مصدرها؟ أليس العمل والفلاحة؟

إذا كانت الماركسية تنطلق من أولوية المادة، وهي الفكرة التي بلورت الجدل المادي، وأعطت الماركسية طابعاً مادياً، أسست على ضوئه الفهم المادي للتاريخ، فإن الوجود له الأولوية، والوجود في المجتمع، هم البشر ووسائل عيشهم، وحيث تتحدد العلاقة بين المالك والعامل في وسيلة العمل التي يملكها المالك ويعمل العامل فيها. دون وسيلة الإنتاج هذه ليس من علاقة في إطار النمط. هذه بديهية في الماركسية. وكل الذين ركزوا على العلاقة بدل الوجود تاهوا في المثالية. حيث العلاقة شكل وجود. والوجود

يقوم على ما هو مادي، الأرض، المصنع. وهما وسيلتا الإنتاج اللتان شكلتا نمطين إنتاجيين، وكل حديث عن أنماط إنتاج أخرى في السابق (عدا المشاعة) ليس علمياً.

لهذا اعتبر ماركس بأن الاقتصاد هو الأساس المحدّد (وإنْ كان أضاف إنجلز تعبير "في التحليل الأخير" وهو محق في ذلك). الاقتصاد الذي ينتهي بالسلطة، ويبدأ في قوى الإنتاج، البشر وسيلة الإنتاج، مروراً بكل الدورة الاقتصادية. حيث إنَّ وجود البشر، حياتهم، متوقفان على المعيش: العمل والإنتاج. والعلاقة تصبح ضرورة نتيجة ذلك. إنها نتيجة وليست سبباً. وهي شكل وليست جوهراً. لكن هذه العلاقة هي التي تشكل الطبقات، وفيها يدور الصراع الطبقي، وهو المستوى الثاني في الصيغة الماركسية، اللذان يشكلان (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) ما يسمى البنية التحتية، التي تتأسس عليها البنية الفوقية، أي الدولة والأيديولوجيا.

إن القول بأن العلاقة هي الأساس، يفضي إلى تصور مثالي. فعلاقات الإنتاج هي شكل وجود قوى الإنتاج. ولأنَّ الصديقين انطلقا من الشكل، أي من العلاقة، لم يمسكا بأهمية التأكيد على "بناء القوى المنتجة" الذي كررته في ردي السابق. فلا شك في أن العلاقات في بلدان المحيط، ومنها الوطن العربي، قد أصبحت رأسمالية، لكنها لم تتجاوز القرون الوسطى في العديد من المستويات، وهي مسألة الوحدة القومية، وتشكل الدولة/الأمة، وفي الوعي القروسطي السائد، وفي استمرار الانقسامات القبلية والطائفية والمناطقية. وسيادة العلاقات ما قبل رأسمالية. إضافة إلى تدني فائض القيمة، والاعتماد على المواد الأولية في الغالب، وبالتالي الفقر والتهميش. وأساساً لم تتوجد وسائل الإنتاج الحديثة، التي هي الصناعة إلا في شكل هامشي.

وبالتالي فقد تعممت العلاقات الرأسمالية (وليس علاقات الإنتاج الرأسمالية) نتيجة هيمنة النمط الرأسمالي العالمي، النمط الإمبريالي. حيث دون وسيلة إنتاج ليس من علاقة في أي نمط. لهذا ظلت العلاقات الإقطاعية هي السائدة في الوطن العربي، إلى أن بدأ الزحف الرأسمالي الأوربي، الذي عمل على تحويل العلاقات بما يخدم مصالح شركاته. فكيّف الزراعة لإنتاج مواد أولية تخدم الصناعة (القطن، الحرير...)، وكيّف التجارة بما يجعل الرأسمال المحلي وسيطاً بين مصانعه والسوق المحلي. وفي إطار هذه الصيرورة تعممت العلاقات الرأسمالية. لكنها حافظت على كل تخلف القرون الوسطى، لأنَّ كل هذا التخلف لا يتعارض مع هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي. لهذا، ولغياب وسيلة الإنتاج الحديثة (أي الصناعة) انجدل اقتصادنا

حول مركز النمط، وتبع له. لقد أصبحنا سوقاً تنتج المواد الأولية، وتستورد كل السلع تقريباً.

هنا شكل العلاقات لا يعبّر عن مضمون حقيقي عندنا، لأنها ليست نتاج قوى إنتاج محلية. إنه صدى لقوى الإنتاج في المراكز/المركز. وهذا ما جعل المسألة أعقد من تحديدها في طرح "مشروع تجاوز التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ما قبل الرأسمالية والرأسمالية إلى الاشتراكية". ما جعل مسألة المرحلة الديمقراطية أعقد من أن تحلَّ في سياق بناء الاشتراكية. حيث إنَّ تجاوز كل مخلفات القرون الوسطى تفترض بناء القوى المنتجة الحديثة، أي الصناعة. لأنها أساس إعادة صياغة العلاقات والوعي والمؤسسات، وتشكل الدولة/الأمة.

هل يستطيع تكوين اقتصادي اجتماعي ما قبل رأسمالي أن ينتقل إلى الاشتراكية لأنَّ العلاقات هي علاقات رأسمالية؟ لأنَّ هيمنة النمط الرأسمالي فرضت تشكل علاقات رأسمالية ومنعت نشوء القوى المنتجة التي هي أساس تشكّل هذه العلاقات؟

هنا يبدو أن الصديقين هما اللذان ينطلقان من "منطق طبقوي" ولست أنا، فلا يكفي أن تسود العلاقات الرأسمالية لكي نستنتج بأن على الطبقة العاملة أن تحقق الاشتراكية. هذا فهم طبقوي ضيق. حيث إنَّ هذه العلاقات ذاتها أصبحت عبئاً على التطور. أصبحت حجزاً لنشوء القوى المنتجة. وبالتالي أصبحت مواجهة الرأسمالية الامبريالية (بالمناسبة يسأل الصديقان حول هذا التعبير. أشير هنا إلى أنّه يعني رأسمالية المراكز/المركز. وليس الرأسماليات التابعة) ضرورة من أجل فتح أفق تحقيق التطور الاقتصادي، عبر بناء الصناعة. وهو الأمر الذي يعيدنا إلى ما قلناه مطولاً، حول ضرورة المرحلة الديمقراطية كمرحلة سابقة لتحقيق الاشتراكية، وضرورة لتحقيقها. وبالتالي لن أكرر ما قلت، رغم أن ردهما "الكرونولوجي" يمكن أن يتناولها دون انتباه لكل التوضيح السابق.

ولقد أشرت في ردي السابق إلى أن هذه المهمة للماركسيين هي تكميل لما عجزت عنه البرجوازية في الوطن العربي، فعلقا: "أين فهم الصراع الطبقي؟ أين المصالح الطبقية؟". ولقد أوضحت في أكثر من مكان إلى أن الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء (والماركسيين) يحققون المهمات التي عجزت عن تحقيقها البرجوازية، أو التي لم يعد من مصلحة البرجوازية تحقيقها. والقياس هنا على دور البرجوازية التاريخي (البرجوازية الأوربية التي تشكلت من خلال تحقيق هذه المهمات، لأنَّ النمط الذي شكلته كان يستدعي

تحقيقها. ولكن برجوازيتنا لم تفعل ذلك، ولقد أوضحت أيضاً في أكثر من مكان أن عالمية النمط الرأسمالي هي التي جعلت مصالح برجوازيتنا تميل إلى النشاط في قطاع التجارة/الخدمات/المال (كتاب "التطور المحتجز، الماركسية واختيارات التطور الاقتصادي الاجتماعي" دار الطليعة الجديدة -دمشق) وكان هذا التشكل لا يتقاطع مع تحقيق لا تشكيل الدولة/الأمة، ولا تجاوز وعي القرون الوسطى، ولا الحداثة بمجملها. ولأنَّ هذه المهمات ضرورة في التطور، بمعزل عن الطبقة التي حققتها في أوربا (أو أمريكا، أو اليابان) فقد بات من مهمة الماركسيين تحقيقها.

"أين فهم الصراع الطبقي؟" و"أين المصالح الطبقية؟" من لا يرى الصراع الطبقي هنا، ولا يلحظ المصالح الطبقية، لن يرى شيئاً. حيث إنَّ تحقيق التطور (الاقتصادي/الصناعي) بات يفرض الصراع ضد الرأسمالية الامبريالية والرأسماليات المحلية، لتحقيق مصالح العمال والفلاحين الفقراء، وكل الطبقات الشعبية. الصراع الطبقي هنا هو ضد الرأسمالية الإمبريالية (وبالتالي فهو ليس صراعاً قومياً محضاً)، وضد تمظهرها المحلي، أي الرأسماليات المحلية التابعة. وهو الذي يفرض أن تلعب الطبقات الشعبية، والعمال والفلاحون الفقراء خصوصاً، الدور الأساس. وأن يصبح العمال والفلاحون الفقراء هم القوة الفاعلة والقائدة، لأنها النقيض للرأسمالية الإمبريالية وتوابعها. هذا شكل تمظهر الصراع الطبقي في هذا الوقت.

وبالتالي فإنَّ تحقيق الاشتراكية الحقة يفترض بناء القوى المنتجة. والصناعة خصوصاً، وإعادة تشكيل المؤسسات والوعي انطلاقاً من هذه النقلة الكبيرة. وحيث في خضمها تتشكل الدولة /الأمة كمنطلق لتحقيق الاشتراكية الأوسع: الاشتراكية على الصعيد العالمي.

إن التركيز على علاقات الإنتاج دون قوى الإنتاج يؤسس بالتالي لتصور وهمي عن اشتراكية لا إمكانية لتحقيقها، لا اليوم ولا "صبح غد" ولا في العقود الطويلة القادمة. وهنا بالتحديد تكمن إشكالية المنطق التروتسكاوي كذلك. وأقصد بالتحديد هذه الضرورة الهائلة لبناء القوى المنتجة، التي هي المدخل لتجاوز كل وعي القرون الوسطى. وتشكل الوعي "المدني الحديث" الذي هو ضرورة لازمة للوعي الاشتراكي، ولتحقيق الاشتراكية.

تبقى مسألة تحتاج إلى إشارة عابرة، حيث يشير الصديقان إلى التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، التي تتكون نتيجة تمفصل نمط إنتاج مع أنماط أخريات. وهي وفق بعض الكتابات الماركسية، الأقدم، أي النمط السابق لتشكل النمط الجديد، أو بقايا من أنماط أقدم. طبعاً هذه فكرة

لدى بعض الماركسيين، خصوصاً في الأدبيات السوفيتية، أظن أنها بحاجة إلى مراجعة، لأنَّ تعابير التشكيلة والنمط لهما المعنى ذاته في الماركسية. ولأنَّ النمط الجديد يجبّ ما قبله، لكنه يتضمن في ذاته ما هو قابل للاستمرار، وضروري لوجوده هو، وبالتالي يحوّل فيه بما يجعله جزءاً من النمط الجديد.

الطبقات الشعبية

انطلقت في نقاشي حول مفهوم الطبقات الشعبية، وفي ردي السابق على "ما هو متعارف عليه" في الفكر السياسي، والماركسي خصوصاً، حيث إنَّ ورودها له علاقة بتحالف ضروري في مرحلة محددة، أسماها ماوتسي تونغ "الثورة الوطنية الديموقراطية" تحت عنوان "الجبهة الشعبية المتحدة"، حيث تضم العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة. وهم ما أسماه ماو بـ"الشعب"، في مواجهة الإقطاع والبرجوازية التي أخرجهما من هذا المفهوم. وبالتالي فإذا كانت هناك مرجعية لهذا التعبير فهي حتماً ليست غرامشي كما يشير الصديقان، بل ماو. حيث إنَّ غرامشي تحدث عن "الكتلة التاريخية" كما أشرنا للتو.

وربما كان هذا الفهم الماوي هو الذي شاع في الوطن العربي، حيث أصبح معنى الطبقات الشعبية، هو تحالف الطبقات المشار إليها. وهو المعنى المعروف في الفكر السياسي.

وبالتالي، في الفكر تستخدم المفاهيم "المتعارف عليها"، وحين يجري استخدام مفهوم بمعنى آخر تجري الإشارة إلى ذلك، من أجل أن يكون واضحاً أن هذا المفهوم ورد في سياق غير السياق المتعارف عليه. هكذا هي المسألة في الفكر، أما أن يستخدم المفهوم بأي معنى كان خارج معناه المتداول دون إشارة، فهذه هي "المثالية الذاتية" التي تعتقد بأن ما يقوله الفرد يجب أن يكون مفهوماً من الآخرين، لأنه قيل من هذا الفرد بالتحديد.

هذه مسألة منهجية في الفكر، حيث لا يجب أن أستخدم مفهوماً بمعنى من تحديدي دون أن أشير إلى هذا المعنى، لكي يعرف القارئ أنني استخدمه في سياق مختلف عن سياقه، وإلا تحوّل الحوار الفكري إلى حوار "طرشان". كلٌّ يستخدم تعريفه الخاص للمفهوم ذاته. فيكون سبب التناقض هو "التعريف الذاتي" للمفاهيم وليس اختلاف المواقف.

لكن هل يعني ذلك أن تحديدهما لمعنى الطبقات الشعبية قد أزال اللبس؟ يعرّف الصديقان الطبقات الشعبية بأنها "ليست سوى من لا يملكون، من ليسوا مرشحين ليملكوا، هي العمال والفلاحون وصغار الموظفين الذين لا يملكون قرارات إدارية". ربما هذا التعريف هو أقرب إلى تحديد الطبقة العاملة، حيث إنَّ الفلاح الذي لا يملك، ويعمل في الأرض، هو عامل وليس شيئاً آخر. وهنا أشير إلى "حصرية البروليتاريا" التي يتهمانني بها بالإحالة إلى تروتسكيي بريطانيا وفرنسا. حيث إنَّ الطبقة العاملة، ليست

هي البروليتاريا الصناعية فقط، هذه جزء منها، بل إنَّها تضم العمال الزراعيين، وعمال الخدمات، لكنها لا تشمل من لا يملكون عموماً. وهذا ما يجعل التحديد بمن لا يملكون مربكاً، خصوصاً وأن الملكية هنا ليست محددة، وبالتالي يمكن لعامل أن يملك بيتاً مثلاً، أو حتى قطعة أرض صغيرة. وهناك الأساتذة (والمدرسون) الذين لا يملكون لكنهم ليسوا جزءاً من الطبقة العاملة، وكذلك كثير من شرائح البرجوازية الصغيرة. ليبدو هنا أن التحديد بمن لا يملكون هو تحديد اقتصادي وليس تحديداً علمياً. الفلاحون الفقراء يمكن أن يملكوا في وضع ما، العامل يمكن أن يملك كذلك، هل نخرجهم من الطبقات الشعبية؟

طبعاً لا زلت أبحث في مستوى واحد، هو أن هذا التحديد للطبقات الشعبية هو أقرب إلى تحديد الطبقة العاملة في سياق إخراجها من مفهومها الضيق: "البروليتاري". وتحديد الطبقة العاملة ينطلق من موقعها في قوى الإنتاج، وبالتالي هل تنتج فائض قيمة؟ وأيضاً موقعها في الدورة الاقتصادية (الخدمات)؟ لهذا نجدها تتكون من عمال صناعيين وعمال زراعيين، وعمال خدمات. هل أكرر المعنى الماركسي التقليدي؟ نعم، وهذه مسألة يجب التوقف عندها، خصوصاً وأن نقاشات جرت لـ"توسيع" معنى الطبقة العاملة، وبالتالي لتوسيع الطبقة العاملة، نتجت عن أزمة تحدّد الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية في حجم معين، لا يجعلها الأكثرية كما كان ماركس يتوقع، ولأنَّ التطور العلمي التكنولوجي رفع من قيمة العمل. لكن تبقى مسألة أساسية هي أن التحديد مرتبط بإنتاج فائض القيمة، وليس بعدم الملكية. أي بالموقع في قوى الإنتاج بالتحديد.

وما من شك في أن إضافة الصديقين القائلة" من ليسوا مرشحين ليملكوا ويستغلوا" تلقي ضوءاً على المسألة، حيث إنَّ المسألة إذا ما أخذت كطبقات، وليس كأفراد، سيبدو أن الطبقة العاملة وأقساماً من البرجوازية الصغيرة (المدرسين، الموظفين الصغار والمتوسطين، المحامين، الأطباء، المهندسين،...) غير مرشحين لأن يملكوا ويستغلوا، لأنَّ من يملك ويستغل هم أقلية تصبح هي الطبقة الرأسمالية. لهذا يظلّ في كل مكان المجتمعات من لا يملكون، ومن يملكون ملكيات صغيرة، أو متوسطة، ومن يملكون ملكيات كبيرة. لكن التحديد الطبقي يخضع لموقع كل منها في قوى الإنتاج، وفي النمط بمجمله.

إذن الصديقان يعطيان للطبقات الشعبية معنى مقارباً للطبقة العاملة، عبر ربطها بمن لا يملكون، وإذا كان هذا التحديد يثير التباساً كبيراً، ويفتح على ضبابية (انتقداني بها)، خصوصاً حينما يذكران الفلاحين، الذين فيهم من

يملك وفيهم من لا يملك، ولسوف أنطلقُ من أنهما يقصدان الفلاحين الذين لا يملكون بالتحديد، أي العمال الزراعيين، وهو ما يعزز هذه المقاربة، حيث تعني الطبقات الشعبية، الطبقة العاملة بالتحديد، لكن في إطار تحديد ملتبس، ضبابي، ومموه. ربما هذا هو القصد الذي لم تسعف الكلمات التعبير عنه، والذي ربما كان نتج عن محاولة توسيع معنى الطبقة العاملة، لتجاوز "حصرية البروليتاريا كما يفعل تروتسكيو بريطانيا وفرنسا". لكنها محاولة غير ناجحة، لأنَّ الإشكال في التحديد، وليس التروتسكي (ربما فقط)، بل ذاك الذي كان رائجاً لدى الحركة الشيوعية، كمن في حصر البروليتاريا في العمال الصناعيين، وشطب باقي أقسام الطبقة العاملة، المشار إليها سابقاً. لكن هذا "التوسيع" لا يقوم على أساس صحيح، فالطبقات تتحدّد من خلال موقعها في النمط، المحدّد في قوى الإنتاج.

هذا التحديد الضبابي لـ"الطبقات الشعبية" يفضي إلى إعادة مناقشة مسألة المراحل: مرحلة تحقيق المهمات الديمقراطية، ومرحلة تحقيق الاشتراكية. فقد طرح الصديقان في ورقتهما الأولى أن الطبقات الشعبية هي التي تحقق المشروع النهضوي الاشتراكي العربي، المحدّد في التحرير والوحدة والتنمية الاشتراكية. وفي الرد الأخير حاولا التوضيح بأنهما لا يتجاهلان المهمات الديمقراطية: وأن التأكيد على الحل الاشتراكي هو من باب "تحضير الوعي باكراً" و"تأصيل المعتقد الاشتراكي للحل". ثم حسما بـ"إما، أو"، إما الرأسمالية أو الاشتراكية. إما هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي أو هيمنة نمط الإنتاج الاشتراكي. أما ما بينهما فهو "وضع انتقالي". وأما "التنمية التي نفهمها فهي الاشتراكية بلا مواربة". كل ذلك هو الذي أوصلني إلى الاستنتاج بأنهما لا يتجاهلان المهمات الديموقراطية، لكنهما يريان أنها تتحقق في إطار هيمنة نمط الإنتاج الاشتراكي كما أشرت للتو. وبالتالي ليس من وضوح لديهما حول التمييز بين المرحلتين، انطلاقاً من أن تحقيق المهمات الديمقراطية يشكل مرحلة قبل البدء بتحقيق التنمية الاشتراكية، وهيمنة نمط الإنتاج الاشتراكي.

وهنا، حين تحديد الطبقات الشعبية نعود إلى الإشكال ذاته، حيث يخرجان كل من يملك. لكنه معني بتحقيق المهمات الديمقراطية. وبالتالي يخرجان كل فئات البرجوازية الصغيرة التي تحوز على ملكيات صغيرة، مثل صغار الفلاحين ومتوسطيهم، التجار الصغار، الحرفيين، والموظفين المتوسطين، والمهنيين عموماً. إنهما يضيقان التحالف إلى أبعد مدى، بما يوضح أنهما يعملان على تحقيق الاشتراكية، وليس الثورة الديموقراطية. وإن عدم

تجاهلهما للمهمات الديمقراطية-الذي يشيران إليه في الرد- لا يعني أنهما يعتبران أنها تشمل مرحلة مستقلة عن تحقيق الاشتراكية، وعلى طريق تحقيقها.

إنَّ التركيز على مرحلة "الثورة الوطنية الديمقراطية" (أو الثورة القومية الديمقراطية) ناتج عن جملة عناصر متشابكة، أشرت إلى بعضها سابقاً، (بناء القوى المنتجة، التحديث،...). لكن المسألة ذات الأهمية هنا هي أنه من أجل تحقيق هذه المهمات يجب حشد أكبر تحالف طبقي. ولأنها مهمات ديموقراطية (أي لا تمسّ الملكية الخاصة بشكل عام)، فإن طبقات مختلفة تكون معنية بتحقيقها، لمصالح مختلفة طبعاً، ولمآلات مختلفة كذلك، ووفق أوهام لدى بعضها. إن التركيز على مرحلة تحقيق المهمات الديمقراطية (الاستقلال، الوحدة القومية، حقوق الأقليات، التطور الاقتصادي، الدمقرطة والعلمنة) نابع من أن ذلك يؤسس لتحالف واسع يضم أغلبية كبيرة من الشعب. يضم العمال والفلاحين الفقراء، والمتوسطين، والبرجوازية الصغيرة المدينية من تجار صغار وحرفيين، ومهنيين وموظفين ...ألخ، الذي هو وحده القادر على تحقيق الانتصار، وبالتالي إنجاز المهمات الديمقراطية: إنه تحالف الطبقات الشعبية، والتي تختلف خياراتها ومآلاتها، وبالتالي يسعى كل منها إلى فرض نمط اقتصادي مختلف. لهذا كانت قيادة الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء ضرورة من أجل تحقيق الاشتراكية. لكنها ضرورة كذلك لتحقيق المهمات الديمقراطية ذاتها، نتيجة أن الفئات الوسطى حينما تقود تنعطف في أول ميل يتيح لها تحقيق مصالح فردية للفئة التي تقود، أو تنزع وراء أوهام تؤدي إلى الفشل. فهي لا تستطيع أن تتبلور في مشروع مستقل إلا عبر "أوهام أيديولوجية"، تغطي ميلها إلى الترسمل، هذه الأوهام التي تسقط في أول منعطف.

وإذا كانت قيادة الطبقة العاملة ضرورة كما أشرنا، فهي ممكنة كذلك، نتيجة مقدرتها على الانتظام في مشروع واضح، يبدأ في تحقيق المهمات الديمقراطية ولا ينتهي بتحقيق الانتقال إلى الاشتراكية. وإذا كانت، كذلك، لا تمثل أغلبية (ربما الثلث أو أكثر قليلاً)، فهي قادرة بوضوح برنامجها ومقدرتها العملية على توحيد أشتات الفئات الوسطى (أو الفئات الأفقر منهم) خلفها، لتأسيس التحالف الطبقي الضروري لتشكيل "الكتلة التاريخية" القادرة على تحقيق الاستقلال والوحدة القومية، والبدء بتطوير الاقتصاد، في ظل نظام ديموقراطي علماني.

هل يمكن أن يتحقق الانتكاس؟ نعم، حتى حين الوصول إلى الاشتراكية

(كما جرى في البلدان الاشتراكية السابقة)، حيث إنَّ الصيرورة التاريخية لا تسير وفق "خط مستقيم"، بل يمكن أن تنتكس، وأن يحدث الارتداد (وهذا ما قلته في بداية ثمانينيات القرن العشرين عن التجربة الاشتراكية. كتاب "نقد الحزب" دار دمشق -دمشق). وهل يمكن أن تنتصر الطبقات التي تطرح الرأسمالية؟ نعم أيضاً، إذا لم يستطع الاشتراكيون اتباع سياسة صحيحة، وأن يعوا طبيعة التناقضات، أو يسرعوا في الانتقال إلى الاشتراكية قبل أن يتهيأ الظرف الموضوعي، قبل أن يهيئوا هم الظرف الموضوعي.

هل هذا يعني تأجيل الانتقال لحين "نضج" الحلفاء، كما يتساءل الصديقان؟ حيث يطرحان السؤال التالي: "إذا كانت الطبقات الشعبية وفق مفهومي للطبقات الشعبية كما يشيران، متأخرة عن الاستعداد لتحقيق المهام الديمقراطية كدرجة أو نقلة نحو المهام الاشتراكية، ماذا على الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء القيام به؟". أولاً الطبقات الشعبية (وهنا الإشارة إلى البرجوازية الصغيرة) ليست متأخرة عن الاستعداد لتحقيق المهام الديمقراطية. وهي ليست معنية بتحقيق الاشتراكية كما أشرت للتو. إنها كقيادة تسعى لتحقيق المهام الديمقراطية. لن تستطيع ذلك، ولقد أشرت في ردي السابق حول الفئات البرجوازية الصغيرة التي قادت التحوّل في الوطن العربي وأشرت إلى سبب فشلها. لكنها في إطار قيادة العمال والفلاحين الفقراء تلعب دوراً ثورياً، وتشارك في الصراع من أجل تحقيق المهام الديموقراطية. يمكن أن يتوقف بعضها بعد إنجاز هدف أو أكثر، أو ترفض الاستمرار بعد البدء بالبناء الاقتصادي، وهي في الغالب ربما لن تقبل الانتقال إلى الاشتراكية. لكن أهمية بناء القوى المنتجة تكمن في أنه يغيّر في التكوين الطبقي في المجتمع، وبالتالي يوسّع من القاعدة العمالية عموماً، ما يفرض إعادة صياغة التحالفات بما يسمح بتهيئة الانتقال إلى الاشتراكية. وهذه هي المسألة التي طلبت التروي إزاءها.

إذن، المسألة ليست مسألة تأجيل، بل مسألة تغيير في التكوين الاقتصادي الاجتماعي، والفكري السياسي، يجعل إمكانية الانتقال إلى الاشتراكية ليست قائمة فقط، بل محققة.

الحزب: النخبوية والصراع الطبقي

أكد الصديقان مراراً على الصراع الطبقي، لكن حينما كان يجب تناول الصراع الطبقي زاغا إلى طرح نخبوي، رغم تأففهما من النخبوية، حيث انتفضا حينما وصلا إلى إشارتي لقيادة الحزب للمرحلة الديموقراطية، فكتبا "الحزب، أي حزب؟ لم يعد للحزب البيروقراطي الفوقي أي دور. الحزب الثوري هو الذي ترفعه الطبقة ليقوم بالمهام والواجبات والمصالح والأهداف التي تريدها. الطبقة تراقبه من خلال مؤسساتها الشعبية، برلمانها الشعبي، كي لا تتحول قيادة الحزب إلى إله جديد. لقد انتهى عصر الحزب التروتسكي المبقرط الفوقي المتعالي، فهذا لا يصلح اليوم. لا معنى لقولك حزب "يقودها" يعبر عنها "هذه فوقية ثقافوية". لماذا فوقية ثقافوية؟ ولماذا انتهى هذا العصر؟

يؤكد الصديقان أنه "كان هذا الحزب سابقاً ممكناً، كونه مكوناً من مجموعة من المتعلمين والذي لديهم وسائل الوصول إلى المعرفة مقارنة بالعمال الفقراء.....الخ، أما اليوم، فلم تعد المعلومة محتجزة عن الناس. ولذا، لا تقبل الطبقات الشعبية بالانقياد للحزبي العبقري، بل عليه أن يمثل لمصالحها وقناعاتها وبرامجها". لهذا "لم يعد الحزب النخبوي اللينيني وخاصة التروتسكاوي هو الخيار الأفضل في العصر الحديث".

طبعاً هذه فكرة وجيهة، حيث بات الوصول إلى المعرفة أوسع، ولم يعد منحصراً في فئة من المثقفين. لكن عن أي البلدان يجري الحديث؟ عن أمريكا وأوربا أو عن الوطن العربي؟ هذه الفكرة جديرة بالاهتمام في أمريكا وأوربا وروسيا واليابان، لكن رغم توسع المعرفة (وهنا المعلومة) من خلال الفضائيات، فإن الطبقات الفقيرة لا تمتلك المقدرة النظرية التي تسمح لها بصياغة تصورها لتحقيق مصالحها، لا بالمهام ولا بالواجبات ولا بالأهداف. وهذا ليس تحقيراً لهؤلاء، بل تحديداً لطبيعة تكوينهم الناتج عن الظرف ذاته. والمشكلة الأكبر تكمن في أنَّ الذين يشتغلون في السياسة لم يستطيعوا امتلاك الوعي الذي يؤهلهم إلى الفعل الجدّي. لهذا لا زالت مشكلة الوعي مشكلة عويصة في الوسط السياسي.

أشير هنا إلى أنني ضد الحزب العبقري، وضد الانقياد له، وضد كل الأوهام التي تصوّر الحزب كبديل عن الطبقة، وكمتعالٍ عليها، لأنني لا أرى الحزب إلا "في الطبقة"، وليس خارجها، فوقها. لكن هذا النقد للحزب، أو لتجربة الحزب (اللينيني أو التروتسكي، وبالأحرى الستاليني) لا يجب أن يضيّع، وإذا كان هذا الحزب لم يعد هو الخيار الأفضل، فما هو الحزب

البديل؟ أو هو الحركة؟

اللافت أن كل هذا التأكيد على رفض الفوقية الثقافوية يفضي إلى أن مَنْ ينجز الاشتراكية هو ليس "الجمهور العادي من العمال والفلاحين المعدمين والفقراء والموظفين في الدرجات الدنيا، بل من يؤمن من هؤلاء بالاشتراكية. فليس شرطاً أن يكون العامل اشتراكياً، وما أكثر من لا يرون مصالحهم الحقيقية". إذن هما يخرجان "الجمهور العادي" من المعادلة، ويلقي بها على عاتق الاشتراكيين منهم. ويؤكدان "أن العمال والفلاحين ليسا هما اللذان حققا الحل الاشتراكي. وتلافياً لفرص الاصطياد، هم قد يوافقون عليه، ولكن من يحققه هم العمال والفلاحون الشيوعيون حقاً". من هم هؤلاء؟ ما هو شكل العلاقة فيما بينهم؟ هل هو حزب جديد، أم حركة؟ ثم أليس هذا فوقية ثقافوية، أو نخبوية؟

ربما كان الخلاف على شكل الحزب، وطبيعة علاقته بالطبقة يستند إلى التجربة الاشتراكية. لكن في كل الأحوال سنلمس هنا بأن الصراع الطبقي غائب، لأن الطبقة هي التي تخوض الصراع الطبقي، بغض النظر هل أنها تسعى لتحقيق الاشتراكية، أو حتى بعض المطالب. وهي في البداية تسعى لتحقيق مطالب معيشية، لكن أهمية الحزب (سواء اللينيني أو التروتسكاوي أو الحزب العصري الذي يدعوان إليه) تكمن في أنه يطوّر هذا الصراع، عبر كونه ليس خارج الطبقة، بل فيها، إنه عناصر الطبقة الفاعلة، والمقتنعة بالاشتراكية، إضافة إلى مثقفين من طبقات أخرى. بالتالي فإن مهمته هي تطوير الصراع الطبقي، ورفعه إلى المرحلة التي يمكن فيها تحقيق التغيير.

ولهذا حينما أشرت إلى قيادة الحزب للطبقة كنت أتكلم عن حزب كهذا، وليس عن نخبة منعزلة. والحزب بالتفاعل مع الطبقة يستطيع ذلك، لأن مهمته تطوير صراع الطبقة وفق إستراتيجية واضحة، وعلى ضوء أهداف واضحة. هل أكرر أستاذي: ماركس، كما يحلو للصديقين تحقيق اكتشاف مبهر؟ هذا أساس في الماركسية. هل هو حزب لينيني أو تروتسكي؟ كنت أتمنى أن أقرأ نقد الصديقين لهذا الحزب الذي يرفضونه مكررين كلمات باتت مشاعة، مثل التبقرط والفوقية والتعالي....ألخ. الوعي تراكم، ولكي يتأسس حزب أرقى من الضروري دراسة تجارب الأحزاب الموجودة في الواقع، قبل إطلاق الأحكام جزافاً. حيث إنَّ التبقرط مثلاً مرتبط بالحزب الستاليني الذي كان في السلطة، وليس بالحزب اللينيني. أي حينما أصبح حزب/سلطة، بينما لم يكن الحزب اللينيني لا بيروقراطياً ولا فوقياً ولا متعالياً، وإلا لم ينتصر في أكتوبر. مشكلة الأحزاب التروتسكية تكمن في مكان آخر غير هذه

الصفات، أولاً وأساساً في خطأ الرؤية السياسية، وفي العيش في بوتقة مغلقة غير متفاعلة مع الطبقة العاملة، وربما نتيجة الاغتراب الذي تؤسسه الرؤية الخاطئة.

وإذا كان من ضرورة لبلورة صيغة جديدة لـ"الحزب" فيجب أن يقدم الصديقان تصورهما. ليست الأمور مغلقة، وليس مطلوباً التمترس خلف صيغة إذا كانت هناك صيغة أرقى.

ما يعالجه الصديقان هو شكل لسلطة بعد استلام الحزب لها، ولا يعالجان مشكلة الحزب في الصراع الطبقي من أجل تحقيق التغيير، حيث إنَّ "ما يمكن أن يحقق الاشتراكية هو سلطة مجالس العمال والفلاحين الذين يديرون حركة الحزب الذي يشكل السلطة، والذي هو والسلطة – تسمى أحياناً الدولة- يرجعون في كل شيء لبرلمان هاتين الطبقتين لأنهما صاحبتا المصلحة في إلغاء الملكية الخاصة، وفي الشيوعية" فكرة جيدة، ويمكن أن يؤخذ بها، لكن هذه الفكرة مطروحة منذ ماركس ولينين، ويتمسك بها التروتسكيون أكثر من غيرهم. وبالتالي يمكن صياغة العلاقة بين الحزب، الذي يصبح هو المعبّر السياسي عن الطبقة، وبين الطبقة ذاتها، لكي تبقى الطبقة هي محدّد السياسات، ومقرّر كل النظام الاقتصادي الاجتماعي والسياسي. يمكن تأسيس تصور لهذه العلاقة.

لكن الصديقين قبل برهة أشارا إلى أن العمال والفلاحين "ليسا هما اللذين حققا الحل الاشتراكي.... هؤلاء لا يحققون الحل الاشتراكي. هم قد يوافقون عليه. ولكن من يحققه هم العمال والفلاحون الشيوعيون حقاً" (أي هؤلاء المنتمين إلى الحزب. وكذلك أشارا إلى الاشتراكية التي يطرحانها بأنها "اشتراكية لا ينجزها الجمهور العادي من العمال والفلاحين .... بل من يؤمن من هؤلاء بالاشتراكية". وهذا يتنافى مع التأكيد على أن من يحقق الاشتراكية هم من يؤمن من هؤلاء بالاشتراكية فقط وليس الطبقة ذاتها، فكيف يمكن أن تراقب الطبقة التي لا تؤمن بالاشتراكية دور الاشتراكيين الذين يحققون الاشتراكية؟ الصديقان حددا الفعل في نخبة، هم "من يؤمن"، فكيف يمكن أن يكون الآخرون هم المقرر؟ أم أن هذه المجالس هي مجالس النخبة فقط؟ المسألة في الصراع الطبقي تتمثل في أن من ينجز هو "الجمهور العادي"، وليس نخبته، طبعاً مع ضرورة "النخبة". والتطور مرتبط بهذه العلاقة المربكة /السلسة بين "الجمهور العادي" و"النخبة"، حيث تتشكل الطبقة لذاتها، أي تتشكل كطبقة تعي مصالحها، وتعرف إستراتيجية تحقيق هذه المصالح. وبالتالي تنتقل من الوعي الحسي (المباشر) إلى الفكر.

وفي الماركسية يكون الاعتماد على حركة الجمهور العادي وحدها عفوية، ويكون استحواذ "النخبة" على الفعل دون الطبقة نرجسية وإرادوية. فالحزب يجب أن يكون جزءاً من الطبقة. الجزء الأكثر وعياً وفاعلية، وإلا كفّ عن التعبير عنها. وهنا مهمته تفعيل نشاط "الجمهور العادي". وتطوير وعيه عبر الممارسة، وصولاً إلى التغيير، والاشتراكية.

بمعنى أن الحزب ضرورة، لكنه الحزب المرتبط بالصراع الطبقي عبر اندغامه بالطبقة، ليس الذي يفعل خارجها. وهو الأمر الذي يفرض البحث في طبيعة الحزب وليس رفضه والهروب إلى الحديث عن المجالس. للحزب دور في الصراع من أجل تحقيق الأهداف، قبل أن يصبح هو السلطة، ولهذا يجب أن يتحدد التصور حول مشكلاته، وبالتالي طبيعته.

اشتراكية القرن الواحد والعشرين

في الختام ينصحنا الصديقان بأن "نرى الخيار الاشتراكي" القائم بكل الشرف الإنساني في كوبا وفنزويلا وبوليفيا......الخ. وأن نرى "اشتراكية القرن الواحد والعشرين". طبعاً لقد رأينا اشتراكية القرن العشرين فقط، لأنَّ القرن الواحد والعشرين لما يبدأ، وبالتالي ليس في مقدوري أن أرى ما لم يأت بعد. في كوبا الاشتراكية وضع شبيه لتجارب الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، مختلف قليلاً ولكنه شبيه، ونحن معها رغم النقد الممكن. وفي فنزويلا معلوماتي أنها لا زالت رأسمالية، ويحاول شافيز أن "يحقق الاشتراكية". وكذلك في بوليفيا، موراليس جديد في السلطة ولم يبسط سياسته بعد. ولكن ما هي اشتراكية القرن الواحد والعشرين هذه؟ قرأت مقالاً بهذا العنوان لمفكر تروتسكي. مفيد طبعاً الاطلاع على كل الأفكار الجديدة، ومهم التفاعل معها. لكن كيف نرى خياراً عبر نقل تجربة أخرى، وفي وضع أيضاً لم تنشأ التجربة بعد؟

هل أكرر ما ورد في الرد حول النقل ورفض الأستذة بدءاً من أستذة "العلماء السوفييت" السابقين، واليسار المركزاني الأوروبي والأمريكي "الأبيض" واليسار التروتسكاوي، وصولاً إلى ما يسمى الاستعمار اليساري". ورفض إرضاء "الخواجا الأحمر"....الخ؟ لكن أتمنى على الصديقين أن يوضحا لي على الأقل ما هي اشتراكية القرن الواحد والعشرين؟

الفصل الخامس

علينا أن ندفن موتانا

الأفق الاشتراكي يفرض أن يتبلور الحزب القادر على التغيير، وعلى تحقيق المهمات الواقعية، حيث إنَّ تحقيق الاشتراكية يفترض صيرورة عملية توصل إليها. ويتشكل الحزب من أجل تحقيق التغيير في أفق منظور، لأن نشوءه مرتبط بوضع يدعو إلى تحقيق التغيير، عبر وجود أزمة مجتمعية تفرض تحرك العمال والفلاحين الفقراء والفئات الوسطى من أجل الدفاع عن وجودها، وبالتالي نشوء الصراع الطبقي في شكله المطلبي الاحتجاجي. هنا الحزب هو نتاج ظرف موضوعي، الذي بدوره يرتبط نضجه بدور هذا الحزب. والحزب هنا يجب أن يلعب دور القوة التي تدفع الصراع الطبقي إلى منتهاه، الذي يعني حسم الصراع مع الطبقة المسيطرة واستلام السلطة. وإلا لا حاجة للحزب الماركسي، حيث يمكن أن تتشكل جمعيات وهيئات ونقابات مهمتها المطالبة والمناشدة والاستجداء.

وحين النظر لوضع القوى التي "تحتل" الموضع الذي يخص الاشتراكية، وأقصد كل الأحزاب الشيوعية والماركسية، سوف نلمس أن مبدأ التغيير غائب، وأن الأفق الاشتراكي تحوّل إلى خيال، وأن البرامج المطروحة هي أقرب لأن تكون برامج قوى ليبرالية أو منظّمات حقوق الإنسان، وتقوم على المطالب والمطالبة دون سياق لتحقيقها غير ذلك. هذا إذا لم نرد الإشارة إلى الأحزاب التي تكيفت مع السيطرة الطبقية للبرجوازية الكومبرادورية عبر مشاركتها في السلطة، أو حتى تكيفت مع الاحتلال. إنَّ حدود رؤية هذه الأحزاب هو حدود الاعتراض وتلمس بعض المشكلات والمطالبة بتجاوزها. إنها إذن أقرب إلى نشاط "نقابي" خامل، وهو الذي تبلور في سياسات الحركة الشيوعية العربية منذ سبعة عقود تقريباً، حيث النشاط المطلبي للطبقات و"النضال" الديمقراطي في السياسة.

فالأحزاب الشيوعية نشأت منذ تسعين سنة، وإذا كانت قياداتها فرحة لهذا العمر الطويل، ومزهوة لأنها صمدت كل هذه السنوات، وبالتالي أنَّها لا زالت باقية ولم تمت، وأصبحت ترى بأن مهمتها تتمثل في "الحفاظ" على هذا الوجود "البيولوجي"، فإن هذا العمر الطويل هو الإثبات على أن هذه الأحزاب قد فشلت فشلاً ذريعاً، حيث إنَّ المسألة لا تتعلق بوجود الحزب بل بالدور الذي يلعبه في لحظة تفاقم الصراعات. فهو حزب التغيير في لحظة تفجر الصراع الطبقي. ولقد أوضحت كل التجارب بأن كل

الأحزاب التي انتصرت، انتصرت خلال عقدين إلى أربعة (الحزب البلشفي الذي تشكل سنة 1898 وانتصر سنة 1917. والحزب الصيني الذي تأسس سنة 1921 انتصر سنة 1949، والفيتنامي كذلك)، أو حتى أقل كما في الانتصار الأول في فيتنام وفي كوبا. وهو الوضع الذي تتبلور فيه الأزمات، ويتفاقم الصراع، وعبر ذلك يكون الحزب قد تبلور، لكي ينتصر.

وإذا تلمسنا الوضع العربي منذ نشوء الحركة الشيوعية سوف نلمس أنه كان يختمر في أزمات متعددة، أزمة السيطرة الاستعمارية، وأزمة الفقر والتخلف الناتجين عن النهب الإمبريالي ونهب القوى الإقطاعية التجارية المسيطرة. وكان يسير نحو تفاقم الصراعات ضد الاحتلال وضد النظم التي تخضع له. وحين انتهت الحرب الثانية بتراجع وضع القوى الاستعمارية آنئذ (إنجلترا وفرنسا) كانت الأزمة الاجتماعية تتصاعد، خصوصاً في الريف الذي كان يشكل البنية الأساسية من حيث الإنتاج والتشكل البشري والصراع الطبقي. وإذا كانت نكبة فلسطين قد لعبت دوراً في تأجيج الصراع فإن الوضع كان قد وصل إلى حالة "الأزمة الثورية" كما تسمى عادة في الماركسية، حيث لم يعد الشعب قادراً على استمرار الوضع كما هو، ولم تعد النظم قادرة على الحكم، خصوصاً بعد انسحاب الاستعمار والفراغ الذي تركه ذلك.

هذا الوضع هو الذي فرض تقدّم الطبقة التي لا تستطيع أن تلعب سوى دور انتقالي، لأنها لا تمتلك مقدرة على تأسيس نمط خاص، وأقصد البرجوازية الصغيرة، والريفية بالتحديد. إن الفراغ الذي نشأ، ليس عن انسحاب الاستعمار فقط، بل عن عجز الطبقات التي هي وحدها قادرة على تشكيل نمطها الخاص، وهنا البرجوازية التي كانت في ترابط مع الإقطاع من جهة، ومع الرأسمال الإمبريالي من جهة أخرى، والطبقة العاملة من جهة أخرى. وإذا كان يجب أن ندرس مرحلة البرجوازية الصغيرة الريفية فإن ما هو هام هنا هو أن نعرف بأن هذا الدخول لها (عبر الجيش خصوصاً) كان نتيجة الفراغ وليس نتيجة مؤامرة أو كونه دوراً طبيعياً. فهي لا تستطيع أن تتشكل في حزب متماسك، ولا أن تقدّم بديلاً يعبّر عنها، لأنها بالضبط تحلم بالملكية الخاصة، والذي يقود تحقيقها إلى الترسمل، وهو ما يمكن دراسته عيانياً على ضوء تجاربها في مصر وسورية والعراق والجزائر والسودان. ولهذا استغلت الجيش الذي تَشكّل من أغلبية ريفية.

لماذا هذا الفراغ؟

هنا تقع مناقشتنا لسياسات الحركة الشيوعية، التي كان الظرف الموضوعي مهيأ للتغيير لكنها لم تُقدم. وهي لم تقدم ليس نتيجة خطأ بل نتيجة وعي أيديولوجي ورؤية سياسية، رغم أن قوتها كانت تسمح لها بذلك كما توضح في وضع الحزب الشيوعي العراقي في خمسينات القرن الماضي، وحتى الحزب الشيوعي السوري في الفترة ذاتها، وأيضاً حتى الحركة الشيوعية المصرية التي تشكلت خلال هذا الفراغ المترابط مع الأزمة، والتي تطورت بسرعة كان يمكن أن تلعب دوراً تغييرياً، حيث أصبحت قوة حتى في الجيش، لكنها اختلفت مع عبد الناصر سنة 1954 لميلها لتحقيق "نظام ديمقراطي" برجوازي طبعاً، ولأنها لم تعِ أهمية الريف الذي كانت بعيدة عنه (سوى بعض تياراتها). ورغم أن السياسات التي اتبعت منذ نهاية ثلاثينات القرن العشرين فيه كانت تضعف الحزب ذاته، وصبّت في مصلحة نشوء حزب البعث الذي كان مؤسسوه على هامش الحزب الشيوعي في الثلاثينات حينما كان يسعى إلى الثورة والتغيير وتحقيق الوحدة العربية.

إذن، كان عدم انتصار الحركة نتاج سياسات خاطئة، عبّرت في الأخير عن مصلحة برجوازية صغيرة مدينية تحلم بالرأسمالية والحريات والبرلمان. وهنا يمكن لمس المفصل الذي حكم هذه السياسات وقاد إلى هذا "العمر الطويل"، رغم أنه كان يؤشّر إلى مشكلات عميقة في الوعي والمصالح والارتباطات يمكن الإشارة إليها تالياً. هذا المفصل هو الانطلاق من تصور (كان يسمى لدى الماركسية السوفيتية قانوناً) يفرض الانتقال الحتمي من الإقطاع إلى الرأسمالية، وليس إلى أي طريق آخر. فلأن وضعنا كان في مرحلة سيطرة الإقطاع فإن الهدف هو انتصار البرجوازية. هذه الفكرة "البسيطة" كانت في جوهر "الجريمة" التي ارتكبت. فالبرجوازية كانت تتشكل في صيغة مختلفة عن البرجوازية الأوروبية لحظة انتصارها، حيث نبعت من صلب الإقطاع وظلت متداخلة معه، وبالتالي لم تكن تسعى إلى كسب الفلاحين عبر تحقيق الإصلاح الزراعي، من جهة، ونشطت في التجارة والخدمات والمال كونها باتت وسيطاً في العلاقة بين الرأسمال الإمبريالي والسوق المحلي من جهة أخرى. لقد كانت تتكيف مع الإقطاع وتلتحق بالرأسمال الإمبريالي، وبالتالي لم تفكر لا في بناء الصناعة (سوى أفراد لحقت بهم الهزيمة) ولا في إنهاء الإقطاع، ولا في فك الارتباط بالرأسمال الإمبريالي.

هنا كان المشروع الرأسمالي وهماً نشأ في رؤوس قادة الحركة الشيوعية، أو أنه أُدخل إلى رؤوسهم عبر "المعلم الأول"، أي "كبار العلماء السوفيت"،

الذين كانوا في مقام الأسطورة لدى هؤلاء القادة، ربما نتيجة ضعف وعيهم، وقلة اطلاعهم على الماركسية. ومن امتلك الماركسية منهم كان يهمش ويطرد أو يحاصر (فهد، فرج الله الحلو، عبد الخالق محجوب، سليم خياطة، ورهط طويل من "التيتاويين والتروتسكيين"). حيث بدت الحركة الشيوعية العالمية كفروع للحزب السوفيتي الذي كان هو المقرر في "النظرية" والسياسات وحتى التكتيك. وهو ما عبّر عنه الرفيق خالد بكداش بالقول ما معناه أنه إذا اختلف مع الرفاق السوفيت في الموقف فإن موقف هؤلاء هو الصحيح.

هذا الوضع كان يؤشّر إلى أن الطابع الذي اتخذته الحركة الشيوعية يتقولب في حدود المطالبة والمناشدة والنقد (الخفيف)، والبحث عن ممثل البرجوازية الذي يجب أن يُدعم لكي تنتصر الرأسمالية. أي أن الأحزاب مثلت شكلاً من أشكال النضال الديمقراطي البرلماني، المؤسس على طرح المطالب. وكذلك الالتحاق بمن يلوح بأنه يحقق الرأسمالية. وبالتالي لم تطرح على ذاتها مهمة التغيير ولم تدعِ ذلك، على العكس كانت ترى في الدعوة إلى التغيير طفولية وفوضوية وتروتسكية وماوية، هكذا كان موقفها من حزب البعث قبل أن تلتحق به وتعتبر أنه يحقق ما أرادت تحقيقه (وهو في كل الأحوال أسوأ أشكال الرأسمالية كما تبلور فيما بعد، رغم أن البعث كما الناصرية حققت أكثر مما كان يطالب الشيوعيون).

إن الاستراتيجية التي وضعتها الحركة لذاتها (أو وضعت لها من قبل الرفاق السوفيت) لم تكن في وارد التغيير، رغم أن تطور القرن العشرين وأزماته بعد تبلور النمط الرأسمالي كنمط عالمي إمبريالي كان يدفع نحو انتصار الشيوعية كما توضح في مناطق واسعة من العالم الطرفي. وهنا يمكن أن نلمس التحوّل الذي حكم هذه الاستراتيجية التي كانت تقوم على أساس "الماركسية اللينينية"، وتعلي من قيمة لينين، حيث تجاهلت أهم ما أضافه، وهو التقاطه للوضع العالمي الجديد ونشوء الإمبريالية، والذي فرض عليه التأكيد على ضرورة قيادة الشيوعيين للنضال من أجل التغيير وتحقيق المهمات الديمقراطية في طريق الانتقال إلى الاشتراكية. هذه الفكرة الفذة هي التي فتحت أفق التغيير في ما يقارب نصف العالم، لأنها قامت على رؤية التناقضات في بنية النمط الرأسمالي، والتي أوصلت إلى "اكتشاف" عجز البرجوازية عن لعب "دورها التقليدي"، دورها التقدمي، وتحوّلها في الأطراف إلى كومبرادور فقط، يحافظ على التكوين الإقطاعي الكومبرادوري المترابط مع الرأسمال الإمبريالي، وبالتالي تخليه عن تشكيل بنية رأسمالية بالمعنى الأوروبي،

أي الصناعي الحداثي.

بالتالي فقد كان نضال الشيوعيين (رغم بطولتهم وتفانيهم) ينحكم لرؤية وهمية، لم يفعل سوى تحقيق بعض القضايا المطلبية في وضع كان يحتاج إلى تغيير جذري، ينطلق من تحقيق "المهمات الديمقراطية" (التي بدا أن النظم القومية تحققها): الإصلاح الزراعي والوحدة القومية وبناء الصناعة عبر دور الدولة، والتحديث، والدمقرطة والعلمنة، لكي يكون ممكناً تحقيق الاستقلال الحقيقي، كوفئ بأن أصبحوا جزءاً من النظم القومية، يلعبون دوراً ثانوياً، دون تلمس طبيعة مسارها وآفاقها، مكتفين بما يتحقق.

أظن أن التحولات التي تحققت على ضوء الدور الذي لعبته البرجوازية الصغيرة الريفية، والذي انعكس في تغيرات في أوضاع كل النظم التي بقيت "رجعية" (إقطاعية كومبرادورية)، أنهى الحركة الشيوعية، وما تبع ذلك هو استمرارية العطالة، التي أصبحت تُخضعها للتغيرات العميقة في البنى الطبقية، وتطور الوعي العام، وبالتالي كانت تهمشها شيئاً فشيئاً. ومن يتلمس توضعاتها الطبقية السابقة يلمس معنى ذلك. حيث إنَّ الإصلاح الزراعي قد أفضى إلى تقلص حجم الأحزاب في الريف، وتلاشيه تقريباً في كثير من المناطق. وإنَّ الحقوق التي حصل عليها العمال، ثم التشكل الجديد للطبقة العاملة على ضوء دور القطاع العام، قد همش كذلك وجود هذه الحركة. وحتى في الفئات الوسطى تراجع وضع الحركة نتيجة استبدادية الأحزاب التي كانت تسحق كل الآراء المخالفة في وضع كان تطور الوعي يزيد من الفهم والملاحظات، وبالتالي قبول هذا النمط من الأحزاب.

هذا الوضع كان يفك العلاقة بين الأحزاب وقاعدتها الطبقية، ويقلص من حجمها، ويحصرها في بنى منغلقة على ذاتها، تعيش بالعطالة، وتنحصر في فئات عمرية عجوز شيئاً فشيئاً. وهو مؤشر على الانقطاع عن الشباب الذين، وعلى ضوء التغيرات التي تحققت وأفضت إلى تشكل مجتمع مديني في الغالب ويحظى بتعليم أفضل ومعرفة أوسع، ابتعدوا عن النشاط السياسي في وضع لم يكن مأزوماً، نتيجة التغيرات الطبقية تلك بالتحديد. قبل أن يجري التحول من جديد، ونشوء أزمات باتت تفرض الصراع من جديد. لكن وضع الأحزاب الشيوعية لم يكن قادراً على استيعاب الوضع الجديد كما نلاحظ اليوم. وهذه هي المشكلة التي تدعونا إلى التأكيد على أنه "يجب أن ندفن موتانا".

إذن سأقول بأن الحزب الذي لا يلتقط هذا الرابط بين تشكله

والظرف الموضوعي، ويعرف بالضبط الدور الذي يجب أن يلعبه فيه، سوف يموت، وإن بقي دون دفن. والحركة الشيوعية في الوطن العربي لم تلتقط هذا الرابط، بل ربطت وجودها وذاتها بالاتحاد السوفيتي. لقد فهمت أن أساس وجودها قائم على ذاك الوجود للاتحاد السوفيتي، وليس على الظرف الموضوعي الذي كان في أساس نشوئها، وهذا ما فهمه قادتها الأوائل في السنوات 1924 إلى 1937، وإلى 1949 في العراق، والى 1971 في السودان. ولهذا فقد لعبوا دوراً "عظيماً" في "الدفاع عن بلد الاشتراكية الأول". هذا هو دورهم الأكبر، فقد كانوا جزءاً من حزب عالمي رأسه في موسكو، وكانوا ملتزمين بكل التكتيكات التي ترسم هناك. طبعاً هذا يفرض السؤال عما كانت رؤية الاتحاد السوفيتي للوطن العربي وللعالم (لأن سياسة الحركة الشيوعية العربية كانت هي ذاتها سياسة كل الأحزاب الشيوعية التي ارتبطت بالاتحاد السوفيتي، ولهذا فقد فشلت كلها على الصعيد القومي/المحلي)، وعن "الماركسية" التي كان يحقنها لهم عبر "الدورات الحزبية" و"معاهد الماركسية اللينينية".

هنا يمكن تناول مستويات متعددة نظرية وسياسية وعملية، لكن ما يمكن التأكيد عليه الآن هو أننا ندخل مرحلة جديدة من تفاقم الصراعات الطبقية والقومية معاً، حيث فرضت الرأسمالية سيطرتها العالمية من جديد فعمقت من أزمات مجتمعات الأطراف، وأتت الأزمة الجديدة لتفتح أفق صراع عميق في كل العالم. هنا ينطرح من جديد دور الماركسية، والحزب الماركسي، هل تستطيع الحركة الشيوعية والقوى الماركسية القائمة أن تكون في صلب الصراع الطبقي من أجل التغيير؟ نسأل لأنها لا زالت قائمة بـ "عمرها الطويل"، ولا زالت تعتبر بأنها ممثلة الطبقة العاملة، وأنّها تطرح السياسات التي تعبّر عن مصالح هذه الطبقة. وأنها ممثلة "الماركسية القويمة"، وما إلى ذلك من توصيف ذاتي. ولكن، وكما يقول ماركس، فليس المهم ما يقوله المرء عن ذاته المهم ما هو في الواقع. إن الخطوة الأولية تتحدد في وعي الواقع من أجل بلورة الإستراتيجية المطابقة له والتي تفضي إلى تغييره. هل أن هذه القوى قادرة على ذلك؟

يمكن أن نقول بأنها تعاني من استمرار "العقل" الذي تعمم مع "الماركسية السوفيتية"، وبالتالي فهي بعيدة عن الماركسية ويحكمها منطق صوري. وهي تعاني من تشوش في الرؤية والتصورات والبرنامج، حيث لا زال معظمها يكرر السياسات ذاتها والرؤى ذاتها، وهي باتت متضيقة وتخلو من العنصر الشاب، ولا وجود لها في طبقات العمال والفلاحين سوى ربما بشكل

هامشي. وبنيتها نابذة نتيجة تكوينها البيروقراطي و"المركزي"، وتغرق في "النشاط السياسي" الذي يعني الحراك في مستوى العلاقات السياسية وإصدار البيانات والمهرجانات إذا أمكن ذلك، والتواصل مع الأحزاب الأخرى. والتعبير عن الوضع الجديد وصراع الطبقات الراهن يفترض تحقيق نقلة في الوعي/ الفكر من أجل وعي الواقع وعياً صحيحاً (أو علمياً)، ومن ثم لتأسيس الإستراتيجية الضرورية الآن والتي تسمح بتحقيق التشابك مع العمال والفلاحين الفقراء. وبالتالي فإن هذه الحركة ليست في وضع يؤهلها لتحقيق ذلك، رغم كل "التجديد" الذي قالت به، والشعارات التي كبّرتها أحياناً. وكما أشرت فإنها قائمة نتيجة العطالة ليس أكثر، ولقد أوضحت انشقاقاتها التي بدأت منذ سبعينيات القرن العشرين بأنها تتفتت كجثة لم تدفن. وكل محاولاتها للنهوض لحظية وتفضي إلى تفكك أكبر.

وإذا كان التركيز قد جرى هنا على الحركة الشيوعية العربية فلأنها لا زالت الأكثر استمرارية رغم نشوء قوى ماركسية في موجة ثانية منذ نهاية ستينيات القرن العشرين. وربما لن يختلف النقد في مفاصل أساسية بين هذه وتلك، سوى في اتباع إستراتيجية مقلوبة تركز على "الثورة الاشتراكية"، و"الكفاح المسلح"، وحتى الوحدة العربية وتحرير فلسطين، لكنها قامت على منطق نصي ولم تلمس القطيعة الضرورية مع "الماركسية السوفيتية"، فتفككت سريعاً أو تكيفت مع هذه الماركسية لتتشابه مع الحركة الشيوعية سوى في بعض المواقف. ولقد مال كثير من أعضائها إلى الليبرالية، أو التزمت "النضال الديمقراطي"، وتقوقعت في فئات وسطى كذلك. من هنا، ورغم كل التمايزات، ظلت في السياق العام الذي حكم الحركة الشيوعية من حيث الوعي والسياسات. وبالتالي سيكون الحكم عاماً رغم ما يبدو أن فيه قسوة، فطول العمر للأفراد، لكننا نشير إلى تجربة طويلة فقدت مبررات وجودها. رغم أن الأفق مفتوح لكل الذين هم مهمومون بأن تلعب الماركسية دورها الثوري للتغيير، لكن خارج هذه التجربة وفي سياق تأسيس بديل.

لقد أصبحت عبئاً على الماركسية، وعلى الشيوعية واليسار، ورغم نضالات أعضائها وتقديرنا لهم ولكل التضحيات التي بُذلت، فإن المطلوب هو دفنها. وهذه الرمزية في التعبير تعني تفكيك منطقها ورؤيتها وبنيتها من أجل تأسيس جديد، أو على طريق تأسيس جديد عبر وعي حقيقي بالماركسية، ووعي عميق بالواقع، من أجل بلورة استراتيجية تترابط مع نهوض الصراع الطبقي والقومي الراهن. وهي تعني دفن "الماركسية اللينينية"

التي تعممت، والتي هي أيديولوجية صاغتها البيروقراطية السوفيتية كتعبير عن مصالح الدولة، والعودة إلى ماركس ولينين، وإلى الماركسية كمنهجية هي الجدل المادي. وتعني دفن الرؤية العامة التي حكمتها والتي أشرنا إليها قبلاً، وكل رؤيتها للواقع (الموقف من الوحدة العربية، وفلسطين، والتطور والعلمنة)، والتي كانت منافية لحركة تطوره. وأساساً دفن منطقها القائم على التكيف مع الأمر الواقع بحجة الواقعية، والتخلي عن الطابع الثوري للماركسية، ولصراع العمال والفلاحين الفقراء. وأيضاً دفن شكل التنظيم البيروقراطي الاستبدادي الذي تشكلت فيه. لقد كانت أحزاباً بلا روح، وبالتالي يجب أن تدفن. طبعاً دون تجاهل ما يمكن أن يكون مفيداً في التجربة، ما يبقى منها مفيداً لأفق جديد.

نحن بحاجة إلى تأسيس جديد يرتبط بالوضع الثوري الراهن، لكن قبل ذلك يجب أن ندفن موتانا لكي نستطيع أن نتنفس هواء الماركسية النقي بعد أن تفسخت الجثة أكثر مما ينبغي.

خاتمــة

من أجل إعادة بناء الحركة الماركسية في الوطن العربي

للماركسية في الوطن العربي تاريخ طويل يكاد يقارب القرن من الزمان. وبعكس الماركسية في كثير من أمم العالم، لم تحقق حلم التطور والحداثة الذي حققته في مناطق عديدة، رغم التضحيات الكبيرة التي قدمها مناضلوها. لماذا؟ هذا سؤال بحاجة إلى التحليل، لكن ما يهمّنا هنا هو المآل الذي وصلته من أجل البحث في دورها الراهن، وممكناتها في المرحلة القادمة.

ورغم ذلك كان يبدو اليسار الماركسي (أو الحركة الشيوعية العربية، ومن ثم اليسار الجديد) حامل مشروع تطور وحداثة، وكان البديل عما هو قائم. ولقد أثر في كل التحولات التي شهدها الوطن العربي أواسط القرن العشرين رغم أنه ليس هو محققها. وأكثر من ذلك كانت هي السبب في تفككه وبدء تلاشيه. كما كانت الأزمات التالية هي سبب نشوء قوى اليسار الجديد التي رفعت راية الماركسية اللينينية، بالترافق مع آخر موجة من المد الشيوعي الذي كان يجتاح جنوب شرق آسيا، ويؤثر في أوروبا منهضاً ما بات يُعرف باليسار الجديد.

لكن الربع الأخير من القرن العشرين شهد تراجع دوره، وربما تهميشه. بالتوازي مع انهيار النظم القومية التي كان قد دعمها، ونهوض قوى أصولية قارعت النظم تلك، وبدت أنها تواجه الإمبريالية. حيث حاولت التعبير عن احتقان اجتماعي ووطني، تبلور بعد تعميم سياسات الانفتاح وإعادة الالتحاق بالإمبريالية من موقع التابع. لتبدو أنها البديل عما هو قائم. ولتصبح التيار الجارف الذي تتعلق به أهواء المهمشين والفئات المفقرة، وكذلك قطاعات من اليسار الماركسي ذاته.

وكان انهيار النظم الاشتراكية سنوات (1989/1991) هو اللحظة التي انكشف فيها ضعف هذا اليسار، وبانت هشاشة تكوينه. عبر "هروب" قطاعات منه إلى الليبرالية، أو إلى "الاشتراكية الديمقراطية" الملبرلة، وحتى إلى التكيف مع المشروع الإمبريالي المسمى: العولمة. وعادت لقبول الواقع القائم، والدفاع عن الخيارات الرأسمالية.

في هذا الوضع بدا أنه يتلاشى، أو حتى أنه تلاشى. وأن الخيارات التي باتت مطروحة هي: إما التكيف مع الليبرالية المتوحشة وعولمتها الإمبريالية وحروبها العدوانية، أو الاقتناع بأن الحركة الأصولية هي قوة المواجهة

الجديدة لـ "الصليبية الجديدة". أي للمشروع الأميركي الصهيوني.

وإذا كان الاندماج بالعولمة وتعميم الليبرالية لا يقودان سوى إلى تكريس التخلف والتفتت والفقر والبطالة، والعجز عن تحقيق التطور الاقتصادي، فإن الخيار الأصولي ليس لا يقدم البديل الذي يحقق مصالح الطبقات الشعبية فقط، وبالتالي لا يحقق التطور فحسب، بل إنّه ربما يوجع قوات الاحتلال، أو يربك النظم، لكنه يثير من المشكلات الطائفية والحساسيات السياسية الداخلية، ما يمنع من تحقيق أي خطوة جادة. حيث إنَّ طبيعة الوعي الذي يحكم "المجاهدين" لا يؤهل لأن يخوضوا صراعاً جاداً. إضافة إلى أنه يجعلهم يغلبون الميل لفرض الأسلمة (من منظور أخلاقي)، وتسعير الحساسيات الدينية القديمة. وبالتالي يتحول الصراع من صراع طبقي قومي إلى صراع "ثقافي" أو "حضاري"، لا تغير من أسس التخلف الاقتصادي الاجتماعي القائمة. ولا يحل مشكلات الفقر والبطالة والتهميش والأمية. ليبقى المجتمع ملحقاً بالنمط الرأسمالي، وتابعاً له.

وها هنا سنلحظ بأن الخيارين المطروحين لا يحققان المسألة الجوهرية: أي التطور والاستقلال. حيث إنّهما يبقيان الوطن العربي ملحقاً بالنمط الرأسمالي، ومفتوحاً لنهب شركاته الاحتكارية. وحيث ليس من خيار لكل منهما في المستوى الاقتصادي سوى الليبرالية، والتجارة. دون اهتمام بتطوير القوى المنتجة في الصناعة والزراعة.

وضع اليسار الماركسي:

لقد فوّتت الحركة الشيوعية لحظة كان يمكنها فيها أن تقوم هي بتحقيق التغيير، ووفق رؤى تجعل من الممكن تحقيق التطور والحداثة. وهي لحظة تراجع الاستعمار القديم بعد الحرب العالمية الثانية، وتفاقم الصراعات الطبقية والوطنية. وهي اللحظة التي انتصرت فيها الثورات في المغرب العربي، وحققت فيها الجيوش عملية التغيير في المشرق العربي. وأدت هذه التغيرات إلى تهميش الحركة الشيوعية، والتحاق بعض منها بالنظم الجديدة. وبالتالي كان ذلك يؤشر إلى نهاية الدور الذي كان من الممكن أن تلعبه، وإن استمرت موجودة إلى الآن.

وربما كانت هناك مشكلات عديدة أدت إلى الوصول إلى هذه النتيجة، لكن لا بدّ من الإشارة إلى المفصل الأساس الذي يوضح طبيعة المشكلة، ويشير إلى سبب عجز تلك الحركة في أن تلعب الدور التغييري الذي لعبته الماركسية في أمم عديدة. حيث إنَّ "الوعي" الذي امتلكته لم يسمح لها بفهم الواقع، ووعي الدور الذي يمكن أن تلعبه. فقد كان تحقيق التطور

ونشدان الحداثة يفترضان أن تكون الطبقة العاملة الجنينية آنئذ، والفلاحون، هم من يحمل هذا المشروع. لأن اللحاق وتحقيق المهمات الديمقراطية ليسا من أولويات الطبقة البرجوازية الناشئة، التي كانت تنجدل مع الرأسمال الإمبريالي، وتندمج في مصالحه. وأن تحقيقهما يفترض تجاوز الرأسمالية، لأن الرأسمالية الإمبريالية هي التي تكرس البنى التقليدية وتمنع تحقيق التطور الصناعي، الذي هو أساس كل تطور في المستويات الأخرى.

وكانت المراهنة على البرجوازية هي السياسة المتبعة في الحركة الشيوعية. لهذا راهنت على أوهام، كسّرها دخول الفلاحين على خط الصراع ومقدرتهم على الوصول إلى السلطة في بلدان عربية أساسية.

وإذا كانت قد نشأت قوى ماركسية جديدة خلال العقود الماضية دون أن تستطيع فعل شيء مهم إلى الآن، فإن الظروف الجديدة تفرض أن تعود الحيوية للماركسية، وأن يبذل الجهد من أجل إعادة بناء الحركة الماركسية في الوطن العربي.

لكن لا بد من أن نلمس الواقع الراهن لليسار الماركسي، لكي يكون ممكناً تحديد السياسات الضرورية لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ثلاثة مسائل، الأولى: تتعلق بضياع الرؤية، أو إذا شئنا التخفيف يمكن الإشارة إلى التشوّش النظري. حيث إنَّها لم تعد تمتلك بديلاً مجتمعياً. وهي دون إستراتيجية واضحة. وبالتالي فإنها تفتقد الرمزية الضرورية لكي تصبح قوة جذب وتفاعل مع المجتمع. وإذا كانت الأفكار الماركسية المطروحة خلال القرن العشرين لا تعبّر عن سياسة صحيحة، فهي الآن دون أي سياسة. والثانية: أنها معزولة عن الطبقات التي تسعى للتعبير عنها، ولم تعد تطرح مطالبها، أو تطرحها باستحياء. لهذا بدت كمجموعات سياسية تنشط في حيّز سياسي ضيق. وتركز على مطالب هي في الغالب سياسية عامة. وإذا كانت الظروف خلال العقود الخمسة الماضية قد أضعفت النشاط المجتمعي، وقللت من صراع الطبقات، فإن الوضع الراهن يشير إلى تصاعد الحراك المجتمعي، وتأجج الصراع الطبقي. والثالثة: أنها لا تطرح على ذاتها مهمة تحقيق التغيير، وهي تنشط كقوة إصلاحية أكثر منها كقوة تغيير. وهذا ما يجعلها تركز على السياسي، وخصوصاً على الديمقراطية. دون أن يكون طرح مسألة الديمقراطية خاطئاً، لكن من الضروري أن تكون جزءاً من مشروع مجتمعي.

هذه المسائل أوجدت حالة من العفوية في النشاط. والتفتت وتعمق الصراعات بين الأطراف الماركسية المختلفة. والانغماس في المشكلات الخاصة في

كل بلد، والتي رغم أهميتها إلا أنها جزء من مشكلات عربية عامة، ومن مشكلة تكوين عالمي صاغته الإمبريالية منذ زمن بعيد.

وهي مسائل تحتاج إلى بحث وحوار. حيث يجب أن تعاد صياغة الرؤية بالترافق مع إعادة بناء الحركة. وهو جهد يجب أن يقوم به المثقفون الماركسيون، وكل القوى والمناضلين الذين يطمحون إلى تحقيق حلم التطور والاشتراكية. حيث من الضروري أن تتوضّح الرؤية ويتحدد الهدف، عبر وعي الواقع وبلورة البديل الذي يحقق التطور والاستقلال والوحدة والديمقراطية والحداثة. وأن تتشكل الحركة في الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، لأنها التعبير عن مشروعهم السياسي، ووسيلتهم لخوض الصراع الطبقي. وأن يكون التغيير والمقاومة هما في جوهر نشاطها. هذا هو الطموح الذي من الضروري أن نعمل على تحقيقه. وهو الأولوية التي يجب أن تحظى بالاهتمام الكافي.

ما هو راهن:

وإذا كان التشتت وضعية قائمة، وكان النشاط المحلي هو البارز، فإن الوضع الراهن يفرض التفكير العميق في آليات جديدة تسمح بتشكيل تحالف بين كل القوى الماركسية في الوطن العربي. رغم كل الملاحظات التي قيلت في تشخيص وضع الحركة الماركسية. ورغم كل ما يمكن أن يقال حول التشوّش النظري والهامشية. حيث إنَّ تجاوز ذلك لن يتحقق إلا عبر تفعيل الحوار، وتطوير التفاعل المشترك، وتحديد الرؤية والتكتيك الضروريين.

ولا شكَّ في أنَّ الخلافات متنوعة بين الأطراف الماركسية. وطريقة الحوار متفاوتة. وكذلك فإن وضعية كل قوة مختلفة عن الأخرى. وأيضاً ربما كانت هناك خلافات غير قابلة للتجسير. لهذا ليس من خيار أمامنا سوى السعي لبلورة تحالف يقوم على أسس واضحة تبدأ من الراهن. ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

1) إن الخطر الرئيسي اليوم هو ليس فقط النمط الرأسمالي كنمط يحتجز التطور، ويُخضع المنطقة لآليات، هي اقتصادية بالأساس، تجعلها ملحقة به، وتمنع صيرورة تطورها وتحديثها، بل إنَّها تتعرض لهجوم عسكري واجتياح ليبرالي. حيث بات العراق محتلاً، وكان ذلك خطوة لفرض الهيمنة على كل المنطقة، وربما احتلال بلدان أخرى. الأمر الذي جعل كل المنطقة معنية بمواجهة المشروع الإمبريالي الأميركي، والسعي لتأسيس المقاومة اللازمة له.

وفي المستوى الثاني مواجهة الاجتياح الليبرالي الذي أدى إلى تدمير القوى المنتجة التي تأسست خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وتصعيد نزوح التراكم الرأسمالي إلى البلدان الإمبريالية. وفي هذا الإطار يجب مواجهة مشاريع الأسواق الحرة والشراكة الأوروبية المتوسطية.

2) ولقد توضّح بأن الدولة الصهيونية هي جزء عضوي في المشروع الإمبريالي، وهي قوة مواجهة لطموحات المنطقة. ولقد عملت خلال السنوات الماضية على التغيير الجذري للديموغرافيا في فلسطين بحيث تبقى تحت سيطرتها. ولهذا وسعت السيطرة على الأرض في الضفة الغربية، وزادت المستوطنات، وبنت الجدار العازل الذي وزّعها إلى كانتونات غير قابلة للحياة، وقطّع الأوصال بين المدن والقرى عبر الحواجز العسكرية. وبالتالي بات من الواضح أنه يحكم السيطرة على الأرض، ويسعى للتخلص من "المشكلة السكانية" الفلسطينية. الأمر الذي جعل الدعوة إلى قيام دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، دعوة تضليلية لأنها وهمية.

ليتوضّح بأن الصراع ضدها هو صراع عربي أولاً، وليس من نهاية له سوى بإنهاء الدولة الصهيونية. وبالتالي بلور حلاً ديمقراطياً للمسألة اليهودية لأنها باتت مسألة عربية بامتياز.

3) ولقد كانت العقود الماضية هي عقود إعادة الارتباط بالنمط الرأسمالي من موقع التبعية، عبر سيطرة فئات رأسمالية طفيلية على الاقتصاد من خلال السيطرة على الدول في الوطن العربي. وأسهمت في تدمير كل مقومات التطور تحقيقاً لمصالحها الخاصة القائمة على النهب. حيث أصبحت أدوات الشركات الاحتكارية الإمبريالية والطغم المالية في تكييف الوضع المحلي لما يخدم مصالح تلك الشركات والطغم. وهي بالتالي تسهم في نشوء التمايز الطبقي الداخلي، وتفرض إفقار الطبقات الشعبية. في ظل سلطات استبدادية تمارس كل العنف اللازم لمنع تبلور الحراك المجتمعي، ولضمان سيادة النهب.

لهذا أخذت الصراعات الطبقية في التفاقم، عبر إضرابات عمالية واحتجاجات فلاحية، ونشاط مجتمعي يطالب بالديمقراطية والتحرر.

ونحن هنا نحدد القوى والطبقات التي تنهب وتفقر الشعوب، وتمارس الحروب الإمبريالية، وتفرض منطق الشركات الاحتكارية الهادفة إلى الربح الأعلى. وهي القوى التي تؤسس لكل التناقضات في الواقع الراهن. وتفرض على الشعوب المقاومة وممارسة كل أشكال الاحتجاج.

حيث إنَّ الصراع في المستوى الاقتصادي يتأسس على اللاتكافؤ الذي يفرضه. وإنَّ الصراع من أجل الاستقلال والتحرر يتأسس على وجود القوى المحتلة، التي هي أدوات الرأسمال. وإنَّ النضال من أجل الديمقراطية يواجه النظم الاستبدادية. وإنَّ السعي لتحقيق التطور والحداثة يصطدم بكل هؤلاء، ويفرض الصراع معهم.

وبالتالي فإنَّ الهدف الذي يفرض علينا المواجهة هو تحقيق التطور والحداثة اللذين يعنيان تحقيق الاستقلال، والتوحيد القومي، وبناء الصناعة وتطوير الزراعة والاقتصاد عموماً، والدمقرطة والعلمنة، والعودة إلى تعميم التعليم، وإقرار مساواة المرأة. أي أن يصبح ممكناً لنا أن نتشكل في دولة مدنية حديثة، وفي إطار دولة واحدة، وأن نؤسس القوى المنتجة التي تؤهلنا لأن نتعامل بتكافؤ مع أمم العالم، وأن نحقق ظروفاً معيشية أفضل للطبقات الشعبية. هذا هو الطموح العام، الذي يجب أن يتحول إلى برنامج سياسي مشترك. وهي المهمة التي تفرض ضرورة الحوار بين كل القوى الماركسية المعنية بهذا المشروع.

لكن ذلك يفرض أيضاً التركيز على مسألتين، الأولى: إعادة النظر في

وضع القوى الماركسية، وفي دورها، وبالأساس في وضعيتها. حيث إنَّها مترابطة، ومتلاحمة، ومندمجة في، الطبقات التي تمثلها، أو تسعى لأن تمثلها. فلا يمكن لحزب ماركسي أن ينمو خارج بنى الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وكل المهمشين، لأنه حينما يفعل ذلك يكف عن أن يمثلها، ويتحول إلى حزب للفئات الوسطى فقط. لهذا من الضروري الارتباط بهؤلاء والتعبير عن مصالحهم المعيشية المباشرة وظروفهم الحياتية، والانطلاق من أن مشروع التطور هو مشروعهم وحلمهم في تحقيق الاشتراكية. والثانية: إعادة النظر في منطلقها، حيث يجب أن تنطلق من أنها تسعى إلى تطوير الصراع الطبقي، وتعميقه، و"عقلنته"، وإيصاله إلى لحظة يمكن فيها تحقيق التغيير. وتطوير الصراع الوطني بما يسمح بتوحيد القوى لطرد القوى المحتلة عبر المقاومة بكل أشكالها. أي أن يكون قوة مقاومة.

إننا معنيون بتجاوز أوهام اليسار الماركسي السابقة والقائمة لدى بعض القطاعات، والنظر بواقعية تامة، من أجل تأسيس رؤية تعبر عن الواقع وتؤسس آليات تغييره. وهذا ما يفرض أن يترافق التحالف السياسي وفتح ورشة حوار حول الكثير من القضايا النظرية والسياسية التي كانت مجال خلاف، من أجل إغناء الفكر والوصول إلى رؤية عامة مشتركة، دون أن يعني ذلك توقف الاختلافات وتجاهل التعدد. فهذا العمل يحتاج إلى ديمقراطية حقيقية، وإلى نقاشات مستفيضة، وكثير من القضايا سيبقى مفتوحاً للنقاش لعقود أخرى.

إذن، لا بد للماركسية في الوطن العربي من أن تبلور رؤيتها، وتقدم بديلها. لكي تصبح وجهتها واضحة، وسياساتها مفهومة. لكن لا بد لها كذلك أن تكون قوة تغيير.

ملحــق

نداء إلى كل الماركسيين في الوطن العربي

توافق عدد من الماركسيين العرب على توجيه النداء التالي إلى كل الماركسيين في الوطن العربي:

على ضوء التحوّلات العالمية وانفلات الرأسمال وسعيه للهيمنة على العالم بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، عبر إعادة الاستعمار والحروب الوحشيّة، وكذلك من أجل فرض الليبرالية كنمط وحيد في الاقتصاد، والتفتُّت السياسي والاثني والطائفي والديني كصيغة لعالم يخضع لسيطرة الشركات الاحتكارية الإمبريالية، وعبر التحكُّم الدكتاتوري في مصير الأمم، المعتمد القوّة العسكرية الأميركية كأداة لحظة تحوّلها إلى القوّة المطلقة التفوّق على أمم العالم الأخرى.

وعلى ضوء انهيار المشروع القومي العربي، بعد أن فشل في تحقيق الوحدة القومية والاستقلال والتطوّر والحداثة، وبعد تزايد التوسّعية الصهيونية التي باتت تهدِّد الدول المحيطة بفلسطين بعد أن بدا لها أنها حسمت السيطرة عليها. وبعد احتلال العراق، والدور الإمبريالي الأميركي الذي يسعى للسيطرة المباشرة على دول عربية أخرى، لإعادة تشكيل المنطقة انطلاقاً من السيطرة العسكرية المباشرة، وعبر تمكين الدولة الصهيونية وتحويلها إلى إمبريالية فرعيّة تكمِّل الدور الإمبريالي الأميركي وتتواشج معه، وبالتالي على ضوء الأخطار الكبيرة التي باتت تهدِّد بعودة الاستعمار، وتفكيك الوطن العربي من جديد إلى دويلات ذات طابع طائفيّ أو دينيّ أو اثنيّ أو قبليّ، تكون قابلة للخضوع للسيطرة المباشرة التي لا تخدم سوى مصالح الشركات الاحتكارية الإمبريالية، وحيث يتحقَّق النهب الاقتصادي ويجري تدمير كل ما بُني خلال العقود الخمسة السالفة.

وانطلاقا من تفكّك وتفتّت الحركة الشيوعية العربية وفشل معظم أطياف حركات اليسار الجديد، والأزمة العميقة التي أوجدها انهيار المنظومة الاشتراكية على صعيد الفكر الماركسي والحلم الاشتراكي، وانجراف قطاعات هامة من الشيوعيين في طريق الليبرالية الجديدة، واعتناقهم للخيار الرأسمالي بأكثر أشكاله بشاعة، وتكيّفهم مع العولمة الإمبريالية، ومراهنتهم على تطوّر "قَدَريٍّ" تحقّقه الرأسمالية التابعة المحليّة، أو تنجزه عملية الالتحاق بالعولمة. وبالتالي تلاشي ما كان يُعتبر هو البديل اليساري، وانسياق بعض أطرافه في مجرى اليمين.

واستناداً إلى الأزمات العميقة التي باتت تعيشها الطبقة العاملة العربية، ومجمل الطبقات الشعبية، وحالة الإفقار التي باتت تُدفع إليها، حيث أذّنت بتفاقم الصراع الطبقي ضد الرأسمالية التابعة التي نهبت المجتمع خلال العقود الماضية، وكانت جسر النهب الذي مارسته الطغم المالية العالمية والشركات الاحتكارية الإمبريالية، وأيضاً استناداً إلى حالة الاحتقان العميق الذي أوجدته الغطرسة الصهيونية والاحتلال الإمبريالي، والتي أذّنت إلى الشعور بالحاجة إلى العودة للكفاح التحرّري.

ومن ثَمّ الإحساس بأن المصلحة الطبقية باتت جزءاً من المصلحة القومية، وأن إنهاء نظم الرأسمالية التابعة هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، وأن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطوّر الاقتصادي (وهنا في الصناعة والزراعة وفي البنية التحتيّة والعلميّة)، والتطوّر المجتمعي، وهما مرتبطان بتحقيق الاستقلال والتوحيد القومي.

على ضوء كل ذلك ندعو جميع الماركسيين المعنيين بمصير الوطن العربي، وبهزيمة الرأسمالية والقوى الإمبريالية، وبتحقيق التطوّر والحداثة، ندعوهم إلى التفاعل والحوار من أجل إعادة بناء التصوّرات الماركسية، وإعادة الاعتبار للحلم الاشتراكي. وكذلك ندعوهم إلى البحث الجاد في الواقع العربي من أجل بلورة المشروع القومي الديمقراطي، مشروع الاستقلال والوحدة القومية والتطوّر والديمقراطية والحداثة.

ومن أجل إعادة بناء الحركة الماركسية العربية بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوّة فِعل حقيقيّ، وتأسيس مقدرتها على تفعيل الحركة المجتمعيّة، التي بها يمكن مواجهة الاحتلالين الصهيوني والأميركي، عبر تعميم روح التحرّر. وإسهامها العالمي ضد الرأسمالية المتوحّشة، الإمبريالية المتجدِّدة.

ونحن نرى أن إعادة بناء الحركة يفرض إعادة صياغة الرؤية العامة التي تسمح بتأسيس حركة جديدة، الأمر الذي يجعل للمسألة النظرية أهمية كبيرة، ويُقرّر أنها ضرورة لا بدّ منها، ومقدّمة ضرورية لتفعيل الحركة المجتمعيّة وتطويرها، وتنظيم احتقانات الطبقات الشعبية لكي تصبح قوّة تغيير حقيقية، حيث لا يمكن للحركة المجتمعية أن تخرج من وضعيّتها الراهنة دون رؤية، ودون أهداف واضحة، ودون بديل لما هو قائم. وكذلك دون أملٍ بتحقيق التغيير.

من أجل ذلك نعتقد بضرورة الحوار والتفاعل والترابط. ملاحظين أن قضايا مهمة تحتاج إلى التأمّل والبحث، من أجل أن تسهم في تكريس رؤية ماركسية جديدة، تعبِّر عن الواقع القائم، وتؤسّس لتجاوزه. ويمكن

تلخيص هذه القضايا بالتالي:

1) إن انهيار المنظومة الاشتراكية قد أفضى إلى الشكّ بالماركسية بمجملها، وليس بالتصوّرات التي عمّمتها الماركسية السوفييتية فقط. الأمر الذي وضع الماركسية بمجملها على المحكّ، وأهال عليها ستاراً كثيفاً من الغموض. وجعلها أبعد عن أن تمثّل اختياراً واضحاً، لا في مستوى الوعي ولا في مستوى الرؤية ولا في مستوى الدور، خصوصاً أن كل هذه المسائل كانت إشكالية من قبل، رغم أن الشيوعية كانت تعني شيئاً على صعيد الرؤية والحلم.

هذا اللبس الكبير يفرض أن نعيد بناء الموقف من الماركسية، الأمر الذي لن يتحقّق إلا عبر إعادة بناء الماركسية ذاتها، من خلال إعادة بناء الرؤية المنطلقة من وعي الواقع ووعي آليات تغييره. كما من خلال وعي المشكلات الواقعية وتحديد الطريق التي تسمح بتجاوزها، ولمس مشكلات الطبقات الشعبية والتحريض من أجل تجاوزها كذلك.

إننا في لحظة تفرض أن تؤكّد الماركسية أهليتها، وهذا هو دورنا النظري والسياسي والعملي.

2) وأن التجربة الطويلة من عمر الحركة الشيوعية العربية قد أوضحت إشكاليّتها العميقة، حيث عجزت عن رؤية الواقع وبالتالي عن تحديد آليات تغييره. لقد كانت في الغالب لا تطرح على ذاتها مهمة التغيير، لهذا عجزت عن أن تعبّر عن عمق الصراع الطبقي، وعن الطبقات التي كان يجب أن تناضل من أجلها، واكتفت بأن تدافع عن حلمٍ موهوم في التطوّر يقوم على انتصار "المرحلة البرجوازية". كما تكيّفت مع إفرازات التقسيم الاستعماري فتجاهلت أقساماً هامة منها أهمية المسألة القومية العربية، وبالتالي قبلت بالوجود الصهيوني في فلسطين.

كل ذلك قاد إلى أن تتهمّش بفعل تفاقم الصراعات الطبقية وهزيمة البنى الإقطاعيّة على يد الفئات الوسطى (الريفية في الغالب). وبالتالي أن تبدأ بالتلاشي والتفكّك في مسار يستمرُّ منذ أربعة عقود تقريباً.

3) وإذا كان المشروع القومي العربي قد حُمل على أكتاف الفئات الوسطى خلال نصف القرن السالف، فإن النتائج التي أوصلتنا إليها هذه الفئات، حيث وإن كانت قد أنهت البنية الإقطاعية وحاولت تحقيق التطوّر الاقتصادي والتحديث، فقد جلبت النهب الذي أدى إلى إعادة إنتاج الرأسمالية التابعة، والاستبداد الذي كبت الصراع الطبقي وهشّم الحركة السياسية وشوّه الثقافة، دون أن تتحقّق الوحدة أو تسترجع فلسطين.

لهذا سيكون على الماركسية أن تعيد صياغة المشروع القومي الديمقراطي العربي في أهدافه العامة، وبما يحقِّق الترابط الضروري مع مصالح الطبقات الشعبية، وبما يجعله مشروعاً ممكناً ويمثِّل البديل الراهن في سياق تحقيق البديل الاشتراكي.

4) ثمّ إنَّ العالم قد تغيّر وتطوّر، وباتت هناك أوضاع جديدة تحتاج إلى البحث والتحليل، لأننا نعيش في عالم واحد، ونخضع أكثر من أيّ وقت مضى لسطوة الإمبريالية ولهيمنة الشركات الاحتكارية الإمبريالية، ولهمجيّة العسكرية الإمبريالية، وكذلك لعنف التنافس الاقتصادي واللاتكافؤ الهائل في مستويات المعيشة وتمركز الرأسمال والتفوّق التكنولوجي والخبرة والمعرفة.

ونعاني من أنياب العولمة المتوحّشة التي تُفرض على العالم كلّه، وخصوصاً على الأمم المخلّفة والمفقرة والمهمّشة، والتي تعاني الجوع والأوبئة والأميّة والموت. نعاني من تحكّم القلّة بالغة الغنى بعالم يغرق في الجوع والمرض والجهل. ومن إخضاع العالم لمنطق الربح الأعلى على حساب البشر ورغماً عنهم. وكذلك من إغراق العالم بالحروب الإمبريالية والحروب الدينية والاثنية والطائفيّة والقبَليّة والقوميّة. ومن عودة الاستعمار ونظام الإمبراطوريّة.

وبالتالي نعاني من احتجاز التطوّر، لأنَّ استمرار هيمنة الشركات الاحتكارية الإمبريالية يفرض منع "باقي العالم" من أن يمتلك قوّة الإنتاج الأساسية في هذا العصر، التي هي الصناعة. حيث إنَّ "الحرب الاستباقيّة " في مجال الاقتصاد تفرض أن تُحرم الأمم المخلّفة من وسيلة التطوّر الأساسية التي هي الصناعة، وأن تبقى أمماً ريفيّة أو مهمّشة أو تعتمد على "هبة الطبيعة" التي هي المواد الأوّلية.

كل ذلك يفرض أن ينفتح الحوار والبحث، من أجل أن تتقاطع الرؤى، ويتبلور ما يمكن أن يشكِّل أساساً لحركة تغييرٍ ماركسية جديدة. إننا معنيّون بمواجهة الحرب الإمبريالية الأميركية، وركيزتها المتمثّلة في الدولة الصهيونية، وكذلك مواجهة نهب الأنظمة الرأسمالية التابعة واستبداديّتها. معبّرين عن روح الطبقات الشعبية وعن حلمها في التطوّر والحياة الكريمة والمساواة.

لم يعُد ممكناً استمرار الوضع الراهن للحركة الماركسية العربية، ولم يعُد مقبولاً استمرار هذا الوضع، خصوصاً أننا نشهد انهيار الحركة السياسية العربية كلها، ونهوض الحركة الأصوليّة كبديل عنها رغم ظلاميّته، حيث إنَّه يقدّم الماضي كحلٍّ للمستقبل من خلال الحلول المحافظة في المستوى الاجتماعي، وعبر تكريس الاقتصاد الريعي بديلاً عن الاقتصاد المنتج، والسلطة

الفاشيّة بديلاً عن الديمقراطية. ولتبدو أنها المقاوم لـ "الإمبريالية" وللاحتلال. ولا شكَّ في أنها تقوم بذلك، لكن من منطلق سلفيّ وعلى أسس دينيّة، ومن أجل تحقيق انتصار ديني وتكوين محافظ.

لهذا يجب أن يعود لليسار دوره الحقيقي، وأن تعود الماركسيّة منهجيّة تحفر في الواقع، وتؤسّس لتجاوزه نحو المستقبل، أي نحو بناء الصناعة وتحقيق التنمية الاقتصادية، والارتقاء في وضع الطبقات الشعبية، وفي تأسيس الدولة العربية الديمقراطية القائمة على أساس فيدرالي، والتي تقرُّ بحقوق الأقليات القومية وبالخصوصيات المناطقيّة، وتكون قوّة عالمية في مواجهة النمط الرأسمالي، من أجل تجاوزه نحو الاشتراكية.

هذا الدور لليسار وللماركسية، هو الذي يفتح الأفق لتجاوز التخلّف والتجزئة والتبعيّة والاستبداد، وتحقيق المشروع القومي الديمقراطي العربي، الذي تتالت على تحقيقه الطبقة البرجوازية العربية ثم الفئات الوسطى دون أن تستطيع ذلك، لأنها كانت موصولة الرحم بالنمط الرأسمالي، عبر انطلاقها من ضرورة الرسملة، وتقديس الملكيّة الخاصة.

نحن معنيّون بتأسيس حركة ماركسيّة عربية جديدة، تعمل لأن تكون قوّة فِعلٍ حقيقية، لكن دون أن نتجاهل دور الطبقات الأخرى والأحزاب الأخرى. لكننا الآن معنيّون بالحوار من أجل أن يصبح نشوء تلك الحركة ممكناً. هذا ما يحظى بالأولويّة الآن، لكن دون تجاهل المعارك اليوميّة، والتحالفات التي تفرضها.

لهذا ندعو إلى أن يصبح ممكناً التواصل لتحقيق ذلك. أمامنا مهمة كبيرة، هي مهمة إعادة بناء الحركة الماركسية العربية، وأمامنا مهمة تكتّل كل الماركسيين المعنيين بالمواجهة العربية العامة، وبالمواجهة الطبقية في كل البلدان العربية. وبالتالي يكون ضرورياً أن تتفاعل تلك القوى وأن تلتقي، من أجل بلورة الخطوات الضرورية الآن.

ولذلك فقد تم تشكيل هيئة للمتابعة من أجل بلورة أسس الحوار وتنظيم آلياته.

عنهم: سلامة كيلة

نداء إلى القوى والأحزاب الماركسية في الوطن العربي

بعد التشاور التقى عدد من ممثلي الأحزاب والشخصيات الماركسية الموقعة أدناه، وتداولوا حول الأوضاع السيئة السائدة في المنطقة العربية المترتبة عن الهيمنة الإمبريالية ورأس حربتها الإمبريالية الأميركية التي تهدف عبر مشاريعها المختلقة (الشرق الأوسط الموسع أو الجديد) إلى الاستحواذ على ثروات المنطقة وإخضاعها سياسياً وعسكرياً للنفوذ الإمبريالي-الصهيوني. وهو ما أفضى إلى احتلال العراق والسعي إلى تصفية القضية الفلسطينية باعتبارها بؤرة الصراع الرئيسية بين مشروع التحرر العربي ومشروع الهيمنة الاستعمارية. كما أفضى كذلك إلى شن الحرب الإجرامية التدميرية الأخيرة على لبنان. وأصبحت مجمل البلدان العربية واقعة بين حالة الاستعمار المباشر والخضوع بدرجات متفاوتة وأشكال متنوعة للهيمنة الإمبريالية الساعية إلى مزيد تقسيم المنطقة وتفتيتها على أسس عرقية أو طائفية رجعية.

إن التمادي في تنفيذ هذا المشروع الإمبريالي يتم بتواطؤ من الطبقات الرجعية السائدة الحاكمة في مختلف البلدان العربية ذات المصالح المتشابكة مع الإمبريالية. ومن نظمها المستبدة والفاسدة القائمة على النهب وتكريس البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المتخلفة، والحفاظ على التجزئة وتدعيمها وتهيئة كل الظروف لإنجاح السيطرة الإمبريالية الصهيونية.

كما وقف الملتقون عند الواقع المرير لتراجع دور العديد من القوى الماركسية والشيوعية حتى أصبح العديد منها هامشياً يعاني أزمات معقدة جراء حملات القمع المديدة. كما أن عديداً منها اختار التكيف نتيجة أخطاء في التصور والممارسة، وقد ارتد بعضها أو أعضاء منها إلى مواقع ليبرالية وقبل التكيف مع العولمة الرأسمالية بدعوى أنها حاملة لمشروع "الحرية والديمقراطية والرفاه"، وأنها طرف حاسم في الدفاع عن "الإصلاح الديموقراطي" في البلدان العربية. إن هذه الأطراف تجسد- بموقفها هذا الذي يفصل المسألة الديمقراطية عن المسألة الوطنية- موقف الموالاة للإمبريالية، مما يترتب عنه انحسار دور اليسار وضياع الرؤى المبدئية التي تحكمه والمعبرة عن دوره التحرري والتقدمي الريادي الساعي لمواجهة الإمبريالية، من أجل تأسيس عالم بديل يعبر عن مصالح الطبقة العاملة والشعوب، ويقوم على التحرر الوطني والتكافؤ وحرية تقرير المصير وضمان حق الاختلاف والتعدد والعدالة والمساواة الاجتماعية، والديمقراطية. وكان من نتيجة الهجوم الإمبريالي كذلك ما عرفته الساحة السياسية العالمية من

انكسارات للمشروع الاشتراكي الأممي وارتداد في الساحة العربية، ارتبط بسقوط بعض التعبيرات الوطنية مما أفسح المجال لصعود التيارات الأصولية الإسلاموية التي تحمل مشروعاً مناهضاً لتطلعات التحرر والاستنارة والتقدم، يتقاطع مع التوجهات الليبرالية المتوحشة السائدة ضمن العولمة الإمبريالية. إن هذه الحركات تقدم خدمة ثمينة للإمبرياليين بتصوير الصراع الوطني والطبقي على أنه صراع ديني وطائفي، وهي تلتقي في ذلك مع غلاة المحافظين من منظري الإمبريالية الذين يروجون للصدام بين الحضارات والأديان.

وفي حين أبدت بعض تيارات الإسلام السياسي مقاومة إيجابية للاحتلال، فإنَّ أطرافاً أخرى باتت فرس الرهان لتكريس المشاريع الإمبريالية (مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا أو مشروع الشرق الأوسط الجديد) بدعوى أنها قوى "سياسية معتدلة". وبهذا أصبحت القوى المتنفذة في الوطن العربي متكونة من النظم الرجعية التابعة والاستبدادية والحركة الأصولية وبعض الأطراف والأحزاب الليبرالية، وهي قوى مندمجة أو قابلة للاندماج في النمط الرأسمالي العالمي، ومتحالفة أو ساعية للتحالف الإستراتيجي مع القوى الإمبريالية، وبالتالي لا تحمل للوطن سوى التبعية والتخلف والنهب والإفقار وتعزيز التجزئة والتفكك الطائفي. الأمر الذي يفرض البحث عن بديل حقيقي يعبر عن مصالح العمال والفلاحين الفقراء، والطبقات والفئات الشعبية. ويحمل مشروعها الهادف إلى التحرر والاستقلال والتطور الاقتصادي والمجتمعي، بديلاً وطنياً ديموقراطياً شعبياً يعطي الأمل بالمستقبل، ويعزز من دور الحراك المجتمعي، دور النقابات والمنظمات المدنية المستقلة، وكل أطراف النضال الشعبي. ويهيئ لتأسيس القوى القادرة على هزم المشروع الإمبريالي الأمريكي بالخصوص والمشروع الرأسمالي عموماً، والتصدي لكل بدائله. وينجز تغييراً حقيقياً بات متأكدا.

ومن هذا المنطلق تعتبر هذه الأحزاب والشخصيات الموقعة أدناه أنّه بات من الضروري والحاسم اليوم السعي إلى تنسيق نشاطها على المستوى العربي وفي كل بلد، بهدف بلورة برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي يمثل التقاطعات التي تجمعها من أجل خوض النضال بجميع أشكاله حسب وضعية كل بلد، بشكل مشترك، وبما يدعم من قوتها جميعاً، وقوة كل منها كذلك، من أجل أن تصبح الحركة الماركسية العربية قوة فاعلة بصفتها المعبرة عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وكل الطبقات والفئات الشعبية، والمعبرة أيضاً عن قيم التقدم والديموقراطية التي باتت مطلباً ملحاً،

وعن العدالة في أفق مستقبل اشتراكي.

ولقد ارتأى المجتمعون بأن لقاءهم التحضيري هذا يهدف إلى تنظيم العمل من أجل التقاء كل القوى والأحزاب الماركسية وكل المثقفين الماركسيين، المتوافقين مع التوجهات الأولية الواردة هنا، وتحاورها من أجل تأسيس تحالف يجمعهم، عبر صياغة برنامج مشترك يتعلق بالتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يتعلق بالنشاط العملي المشترك، وبالخطوات الضرورية من أجل بلورة رؤية فكرية مشتركة تقرب فيما بينهم، وتعزز نضالهم والتحامهم بالطبقة العاملة والجماهير الكادحة وبكل قضايا وهموم الوطن العربي.

ولهذا قرر المجتمعون إصدار هذا النداء، وهو دعوة عامة لكل القوى والأحزاب الماركسية المعنية بالمشروع. وتأليف لجنة متابعة تكون مهمتها التحضير للقاء موسع، بعد التشاور مع تلك القوى والأحزاب، وتحضير الأوراق اللازمة لإنجاح اللقاء، بما يثري الحوار الهادف إلى صياغة البرنامج المشترك الذي يعبر عن التقاطعات الممكنة، وضبط آليات التنسيق الملائمة.

باريس في 18/9/2006



اليسار العربي في أفوله

سلامة كيلة



فضاءات للنشر والتوزيع والطباعة
عمان - الأردن - تلفاكس ٠٠٩٦٢٦٤٦٥٠٨٨٥
Fadaat For Publishing & Distribution
Amman - Jordan . dar_fadaat@yahoo.com

